

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Arts
Master of Arabic Language



الجامعة الإسلامية – غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير اللغة العربية

الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري
- دراسة نحوية دلالية -

Forefront of the Actual Sentence In Sahih Bukhari

إعدادُ الباحثةِ
سهام محمد عبد الله العاصي

إشرافُ
الأستاذ الدكتور
جهاد يوسف العرجا

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ اسْتِكْمَالاً لِمُنْتَهَبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ الآدَابِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

سبتمبر/2016م - ذو الحجة/1437هـ

إقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري - دراسة نحوية دلالية -

Forefront of the actual sentence in Sahih Bukhari

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سهام محمد عبد الله العاصي	اسم الطالبة:
Signature:	سهام محمد العاصي	التوقيع:
Date:	2016/09/17	التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ سهام محمد عبد الله العاصي لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، وموضوعها:

الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري (دراسة نحوية دلالية)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 02 محرم 1437هـ، الموافق 2016/10/03م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. جهاد يوسف العرجا
.....	مناقشاً داخلياً	د. إبراهيم رجب بخيت
.....	مناقشاً خارجياً	د. بسام حسن مهرة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
نائب الرئيس

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة



ملخص الرسالة باللغة العربية

إن هذا البحث يعدُّ دراسة نحوية لمواضع الألفاظ التي لها حق الصدارة في الجملة الفعلية، وقد هدفت الباحثة من خلال هذا البحث، دراسة الألفاظ التي لها حق الصدارة في الجملة الفعلية تطبيقاً على صحيح البخاري.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تناولت الباحثة فيها تعريف عام بموضوع البحث ومشكلة البحث وحدوده وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة.

أمَّا التمهيد: فقد أوردت الباحثة نبذة عن البخاري-رحمه الله-وصحيحه، إضافة إلى ذلك تحدثت عن الجملة العربية.

وبالنسبة لفصول البحث فقد جاءت هذه الدراسة في فصلين، نظري وتطبيقي، أما النظري، فكان الصدارة في الجملة الفعلية عند النحاة، اشتمل على سبعة مباحث تناولت في هذه الدراسة - بعون الله- الألفاظ التي لها حق الصدارة في الجملة الفعلية وذلك ضمن معايير تحكم لها بالصدارة في جملتها حيث إن مفهوم الصدارة لم يرد في كتب النحاة القدامى ولا المحدثين، ولم يحظ بدراسة مستقلة كباقي أبواب النحو، هذا وقد استخدمت المنهج الوصفي أداة للبحث والتحليل.

أمَّا بالنسبة للمباحث، فقد تناول المبحث الأول: الفعل، والثاني: تناول حروف النصب والجزم التي لها حق الصدارة، والثالث: تناول الفاعل ونائب الفاعل، والرابع: تناول المفاعيل، والخامس: تناول التمييز، والسادس: تناول الحال، والسابع: تناول الاستثناء، هذا وقد واجهت كثيراً من الصعوبات لاسيما أن آراء النحاة منثورة في كتب مؤلفيها، لأنها لم تحظ بدراسة مستقلة عندهم أمَّا الجانب التطبيقي، فهو الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري، وهو عبارة عن ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: الأفعال التي لها حق الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري، والثاني تناول حروف النصب والجزم التي لها حق الصدارة في الصحيح، والثالث تناول الاستفهام، حيث إن المفعول والتمييز والحال لا يجوز صدارتها إلا إذا كانت أسماءً يستفهم بها، وذلك من باب نقص المراتب، والقرينة التي حكمت تقدمها وجوب تقدم الأسماء إذا كانت استفهاماً.

وأخيراً انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة ثم نذلت الخاتمة بالفهارس العامة، ومن ثم الجداول الملحقة.

Abstract

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Precedence of the Verbal Sentence in Sahih Al-Bukhari:

A Grammatical Semantic Study

This study examines the lexicon that has the precedence in the verbal sentences and the criteria that controls the precedence in such sentences. The concept of precedence was not mentioned in the works of both the old and new Arabic grammarians. It has not also been deeply researched like other elements of grammar. The researcher used the descriptive approach as a tool for research and analysis.

This study is divided into eight chapters; chapter one discusses the right of precedence in the verbal sentence. The second chapter examines the accusative and apocopate articles that have the right of precedence. The third chapter discusses the subjects and subject of passive. The fourth chapter illustrates objects, while the fifth discusses specification in language. The sixth chapter discusses adverbs while the seventh chapter discusses exclusion, specification, and adverbs that don't have the right of precedence unless used as nouns for inquiry. This is because of lack of evidence that compels its precedence. The eighth chapter discusses the application of the preceding lexicon in Sahih Al-Bukhari.

The study concluded a number of findings the most important of which are that lexicon's precedence doesn't occur in the language generally but in the verbal sentence because each sentence has its own independent structure. It is not also allowed to separate between the articles such as verbal (qad) and (sein and saoufa) because the collocate with the verbs. The lexicon that has the right of precedence cannot be omitted from the sentence.

الإهداء

وأنا راغبةٌ أرفعُ أكفَّ الضراعةِ إلى القائل:

﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: 24]

وأقول ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيراً

والدي وزوجي

الذين ترك رحيلهم في النفس لوعة، وفي القلب حرقة

أهدي هذا العمل، وأدعو الله أن يطيب ثراهم، ويجعل الجنة مأواهم.

اللهم تقبل مني صادق الدعاء

كما أهديه إلى جميع من كانوا لي مدداً في البحث من قريب أو بعيد إلى هؤلاء جميعاً.

وأخص بالذكر

فلذة كبدي، وقرّة عيني أبنائي

وإخوتي وأخواتي الكرام حفظهم الله

أهدي ثمرة جهدي المتواضع، طريق رشاد، وسبيل هدى، وأجرأ لا ينقطع.

الباحثة

سهام محمد العاصي

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي أعزَّنَّا بالإسلام، علَّم آدم الأسماء كلها، وقوَّمنا بالقرآن، وأنزله بلسان عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على النبيِّ الأميِّ الذي أوتي جوامع الكلم، وأفصح مَنْ نطق بلغة الضَّاد وعلى آله وصحبه الغرِّ الميامين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الحشر واليَّقين.

أما بعد:

إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ جهاد يوسف العرجا** أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان؛ لقبوله الإشراف على رسالتي، فكان هذا أول الفضل، حيث لم يتوان لحظة في تقديم يد العون والمساعدة والإرشاد لإخراج هذه الرسالة على أكمل وجه منذ أن كانت عنواناً إلى الانتهاء من كتابتها، وكم كان في توجيهاته وكلماته ما يشحذ همتي كلما خانني العزم، كما كان في صبره، وحلمه، وسعة باله عوناً لي على إتمام هذه الدراسة، فلولا جهوده المضيئة لما استطعت أن أخرج هذه الرسالة إلى عالم الواقع، فقد كلَّل تصويبها وتعديلها بفضل توجيهاته، فبارك الله سني عمره، وزادها عطاء، وأفاد من بعدي بفكره وعلمه الذي ما انفك نبراساً لدرب البحث والباحثين.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للجنة المناقشة شكراً نابحاً من القلب لموافقته على قراءة عملي هذا الذي أعدّه موافقة على إسهامهما في توجيه بنائه العلمي، شأنهما في ذلك شأنهما في مسيرة عطائهما لطلاب العلم الذين ينتظرون منهما العطاء والتوجيه، فالشكر إلى:

الدكتور/ إبراهيم رجب بخيت. حفظه الله.

الدكتور/ بسام حسن مهرة. حفظه الله.

فمهما قدمت لهما من عبارات الشكر والعرفان فلن أعطيتهما حقهما، فلهما مني الدعاء والعرفان بالجميل، وأسأل الله العلي أن يجزيهما عني الجزاء الأوفى إنه سميع مجيب الدعوات.

الباحثة

سهام محمد العاصي

فهرس المحتويات

إقرار.....	أ
نتيجة الحكم على الأطروحة.....	ب
ملخص الرسالة باللغة العربية.....	ت
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.....	ث
الإهداء.....	ج
شكر وتقدير.....	ح
فهرس المحتويات.....	خ
فهرس الملاحق.....	ز
المقدمة:.....	1
أولاً: أهمية البحث:.....	2
ثانياً: سبب اختبار الموضوع:.....	2
ثالثاً: أهداف الدراسة:.....	2
رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:.....	2
خامساً: منهج الدراسة:.....	3
سادساً: الدراسات السابقة:.....	3
سابعاً: خطة البحث:.....	5
التمهيد: ترجمة الإمام البخاري - رحمه الله - الجملة العربية.....	9
أولاً: الإمام البخاري:.....	9
ثانياً: الجملة العربية:.....	18
الفصل الأول: الصدارة في الجملة الفعلية عند النحاة.....	36
المبحث الأول الفعل.....	37

44	أولاً: اسم الفعل:
50	ثانياً: الفعل المتصل بـ (قد) الحرفية:
54	ثالثاً: الفعل المتصل بـ (السين) و (سوف):
59	رابعاً: أفعال المدح والذم.
73	خامساً: فعل التعجب:
82	المبحث الثاني: النواصب والجوازم للفعل المضارع وأقسامها ولزومها من حيث الصدارة....
82	أولاً: حروف النصب.....
96	ثانياً: حروف الجزم، وأقسامها، ولزومها الصدارة.
111	المبحث الثالث: الفاعل، ونائب الفاعل.
111	أولاً: الفاعل.....
118	ثانياً: نائب الفاعل.....
124	المبحث الرابع: المفاعيل.....
124	أولاً: المفعول به، الاختصاص، التحذير، الإغراء، الاشتغال.....
152	ثانياً: المفعول المطلق:
161	ثالثاً: المفعول له.
166	رابعاً: المفعول معه.
184	المبحث الخامس: التمييز.....
193	المبحث السادس: الحال.....
193	أولاً: تعريفه وأحكامه:
197	ثانياً: علاقة الحال بالصدارة:
202	المبحث السابع: تعريف الاستثناء.....
213	الفصل الثاني: الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري.
213	توطئة: الاحتجاج بالحديث.....

215	المبحث الأول الأفعال التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري.....
215	أولاً: اسم الفعل في صحيح البخاري:.....
218	ثانياً: الفعل المتصل بـ (قد) في صحيح البخاري:.....
222	ثالثاً: الفعل المتصل بـ (السين) في صحيح البخاري:.....
224	رابعاً: أسلوب (المدح والذم) في صحيح البخاري:.....
226	خامساً: أسلوب (التعجب) في صحيح البخاري.....
228	المبحث الثاني حروف النصب والجزم التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري.....
228	أولاً: حروف النصب في صحيح البخاري:.....
237	ثانياً: حروف الجزم التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري:.....
249	المبحث الثالث: المفاعيل في صحيح البخاري.....
249	توطئة:.....
249	أولاً: الاستفهام بـ(كم) في صحيح البخاري:.....
251	ثانياً: الاستفهام بـ(من) في صحيح البخاري:.....
253	ثالثاً: (ما) الاستفهامية + ذا في صحيح البخاري:.....
255	رابعاً: (أي) في صحيح البخاري:.....
258	أسماء الاستفهام في محل نصب (مفعول فيه) في صحيح البخاري.....
258	أولاً: الاستفهام بـ (أين) في صحيح البخاري:.....
262	ثانياً: الاستفهام بـ (متى) في صحيح البخاري:.....
264	ثالثاً: (أي) في محل نصب مفعول فيه:.....
266	المبحث الرابع الاستفهام بـ(كيف) في صحيح البخاري.....
266	الفرع الأول: كيف + فعل ماضٍ:.....
267	الفرع الثاني: كيف + فعل مضارع:.....

270 الخاتمة: النتائج والتوصيات
270 أولاً- النتائج المتعلقة بالجانب النظري والأكثر بروزاً، وهي على النحو التالي:
272 ثانياً- النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي والتالي أبرزها:
273 ثالثاً- التوصيات:
274 المصادر والمراجع
297 الفهارس العامة
298 أولاً- فهرس الآيات القرآنية
308 ثانياً- فهرست أبيات الشعر
311 ملاحق الدراسة

فهرس الملاحق

- ملحق (1): شواهد اسم الفعل في صحيح البخاري.....312
- ملحق (2): شواهد الفعل المتصل ب (قد) في صحيح البخاري.....313
- ملحق (3): الفعل المتصل بالسين وسوف في صحيح البخاري.....322
- ملحق (4): شواهد أفعال المدح في صحيح البخاري.....323
- ملحق (5): أفعال الذم في صحيح البخاري.....324
- ملحق (6): شواهد أفعال التعجب في صحيح البخاري.....325
- ملحق (7): شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (أن) المصدرية في صحيح البخاري..326
- ملحق (8): شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (لن) في صحيح البخاري.....335
- ملحق (9): شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (كي) في صحيح البخاري.....336
- ملحق (10): شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (إن) في صحيح البخاري.....337
- ملحق (11): شواهد الفعل المضارع المجزوم ب (لم) في صحيح البخاري.....338
- ملحق (12): شواهد الفعل المضارع المجزوم بعد (لا الناهية) في صحيح البخاري.....347
- ملحق (13): شواهد الفعل المضارع المجزوم ب (لام) الأمر في صحيح البخاري:.....351
- ملحق (14): شواهد الفعل المضارع المجزوم ب (لما) في صحيح البخاري:.....354
- ملحق (15): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (أين) في صحيح البخاري.....355
- ملحق (16): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (متى) في صحيح البخاري.....361
- ملحق (17): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (كيف) في صحيح البخاري.....362
- ملحق (18): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (أي) في صحيح البخاري.....358
- ملحق (19): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (كم) في صحيح البخاري.....359
- ملحق (20): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (من) في صحيح البخاري:.....356
- ملحق (21): شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (ما+ ذا) في حديث البخاري:.....357

المقدمة:

أحمدك اللهم حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما تحب يا ربنا وترضى، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك، وعلى آله وأصحابه ومن تمسك بسنته إلى يوم لقائك.

فلقد امتن الله على الإنسان بالبيان؛ إذ جعله مفتاحاً للحياة والحضارة وجعل اختلاف السنة الخلق آية من أعظم الدلائل الباهرة على قدرته، تلك القدرة التي لا يدرك آثارها، ولا يستطيع ثمارها إلاّ الراسخون في العلم المتأملون في صفحات الكون المنظور أما بعد:

فإن دراسة علوم اللغة وقواعدها، هي الوسيلة التي تنفع كل من يريد أن يقوم لسانه، كما أنها هي الوسيلة التي تنفع كل مسلم يريد فهم كتاب الله-عز وجل- لا يفهم كتاب الله-عز وجل- قبل أن يكون المرء على دراية ومعرفة باللغة العربية وعلومها وخاصة علم النحو، وأول من أشار إلى تلك القواعد هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - حيث أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع تلك الأسس والقواعد التي تستقيم بها الألسن، ومن ثم جاء العلماء من بعد أبي الأسود الدؤلي، فزادوا في تلك العلوم وحرروها وصنفوها فيها، وتعددت فيها المدارس اللغوية، فالنحو إعراب الكلام العربي والقصد والطريق؛ لأنه يعلم الناس الطريق إلى الكلام الفصيح.

لم يكن لدراسة الصدارة في الجملة الفعلية حظ في الحديث النبوي؛ لذلك آثرت أن أدرسها في صحيح الإمام البخاري.

إن لهذا الكتاب شأنًا عظيمًا؛ فهو المصدر الثاني من مصادر التشريع، ويعد أرفع النصوص بيانًا وإشراقاً بعد القرآن الكريم.

قال الإمام العيني: "اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله -تعالى- أصح من صحيح البخاري ومسلم فرجح البعض منهم المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري، والجمهور على ترجيح البخاري على مسلم؛ لأنه أكثر فوائد منه، وقال النسائي ما في هذه الكتب أجود منه"⁽¹⁾؛ لذلك أردت أن تكون دراستي في الحديث النبوي الشريف، كما أسأل الله التوفيق دائماً في جميع الأحوال والأقوال، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(1) العيني، عمدة القارئ (ج5/1).

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تتبع الألفاظ التي لها حق الصدارة في كتاب صحيح البخاري مما يثري المادة النحوية لدى القارئ، إضافةً إلى ذلك تسليط الضوء على الأحاديث التي تتناول ظاهرة الصدارة في الجملة الفعلية، والوقوف عندها وبيان آراء النحاة فيها، كما تكمن أهمية البحث إلى لفت الانتباه حول أهمية مفهوم الصدارة في الجملة الفعلية، حيث لم يحظ بنصيب من الدراسة.

ثانياً: سبب اختبار الموضوع:

يتلخص سبب اختيار الموضوع في النقاط الآتية:

- 1- الوقوف على ألفاظ الصدارة في الجملة الفعلية، ومعرفة مدى التوافق في صدارتها بين النظرية والتطبيق.
- 2- ربط الدراسة النحوية بصحيح البخاري.
- 3- إمداد المكتبة العربية بموضوع جديد.
- 4- الصدارة ظاهرة متفرقة في كتب النحو، حيث إنها لم تحظ بمسمى منفرد في كتب النحو القديمة والحديثة كباقي أبواب النحو.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- 1- ابتغاء مرضاة الله وهي أسمى الأمانى بالنسبة لي.
- 2- رغبةً في جمع شتات موضوع جزئي من موضوعات النحو الكثيرة، فأردت أن أقدم دراسة تجمع ما يتعلق بالصدارة من ضوابط وأحكام.
- 3- إن معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث وغيره، ذلك أن السنة النبوية المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، فهي شاملة لكل القضايا على الصعيد اللغوي والاجتماعي والتشريعي، لذلك رغبت أن أقيم دراستي على أصل ثابت، حيث إن الأحاديث جسدت لنا ألفاظ الصدارة جلية واضحة.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- 1- ولم تتل ألفاظ الصدارة دراسة مستقلة من النحاة القدماء ولا المحدثين.

2- جمع آراء النحاة القدماء ورصد أحكامهم حول كل لفظ من الألفاظ التي لها حق الصدارة، حيث جاءت أراؤهم منثورة في كتب النحو، لم تحظ بباب مستقل كأبواب النحو، مما زاد الأمر صعوبة وتعقيداً.

3- انقطاع التيار الكهربائي، مما يعيق من عملية البحث والتتقيب.

4- افتقار المكتبة لدواوين بعض الشعراء المشهورين.

خامساً: منهج الدراسة:

تركز الدراسة على ألفاظ الصدارة وكيفية تصدرها في الجملة من خلال جمع آراء النحاة وتوجيهاتهم، وتطبيق ما تم التوصل إليه نظرياً على الحديث النبوي في صحيح البخاري؛ لذلك اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على (1) المنهج الوصفي؛ لأنه يمكنه التعامل مع المسائل النحوية المتعلقة بالصدارة في الجملة الفعلية في كتاب صحيح البخاري، إضافة إلى ذلك اعتمدت (2) المنهج الاستقرائي للأحاديث كلها، (3) الإحصائي لمسائل الصدارة، (4) التحليلي لبعض الظواهر المطلوبة؛ لأنه يتناسب وطبيعة البحث.

هذا وقد تضمنت الدراسة أيضاً المستوى الدلالي، وذلك بالإشارة إلى أهمية صدارة الألفاظ في جملها.

وحتى يظهر البحث في صورته هذه فقد اعتمدت في الجانب النظري على أهم المصادر من أمثلتها، كتاب سيبويه، المقتضب، الأصول لابن السراج....، أما كتب التفسير فقد اعتمدت منها البرهان في علوم القرآن، وتفسير البحر المحيط....، ولتوثيق الشواهد الشعرية، فكنت أعود إلى ديوان قائلها، وإن لم أجد أعود لخزانة الأدب أو شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، هذا وقد كنت أقف على اختلاف رواية البيت من مصنف وآخر في كتب النحاة أنفسهم، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، وهو عبارة عن أربعة مجلدات بثلاثة وستين وخمسمائة وسبعة آلاف حديث، حيث في بعض الأحيان كانت تختلف رواية الحديث من باب لآخر، فكان للشاهد أكثر من وجه.

سادساً: الدراسات السابقة:

رسالة ماجستير مقدمة من: عزمي محمد عيال سليمان، بعنوان حق الصدارة في النحو العربي بين التنظير والتطبيق تعرض فيها لألفاظ الصدارة في الجملة العربية مقتصراً فيها على الاستشهاد بالشعر العربي والآيات القرآنية دون تفصيل في القول في صدارة الألفاظ في الجملة

العربية سواء الفعلية أو الاسمية، فكان يذكر صورة من صور الصدارة، ثم يشرح في التمثيل مبيناً لزومها للصدارة أو جوازها دون تفصيل، فمثلاً نجده يذكر (إن وأخواتها) ذكر مجمل دون تفصيل في خواص كل حرف على حدة وبيان لزومه للصدارة.

أما بالنسبة للجديد في هذا البحث، فهو الآتي:

1- لم أعر أثناء تنقيبي في كتب النحو القديمة والحديثة على باب خاص مستقل للصدارة كباقي أبواب النحو الأخرى، حيث جاءت آراء النحاة منثورة في ثنايا الموضوعات النحوية في كتبهم، مما زاد عملية البحث تعقيداً.

2- على طول ما نقت لم أعر على مؤلف أفرد للصدارة في الحديث الشريف، وإذا قارنا بين دراسات الجانب النحوي للحديث نجدها نادرة بالنسبة للدراسات النحوية في القرآن الكريم.

3- تكمن أهمية الصدارة في استحقاق التصدر لبعض الألفاظ؛ لأن ما له الصدارة موضع الاهتمام، ولفت الانتباه.

4- إن ألفاظ الصدارة في جملها كلام يجري مجرى المثل، وإن الألفاظ والتراكيب التي لها حق الصدارة مسبوكة سبكاً قوياً في جملها؛ لذلك وجب لها التقديم؛ لأنها محط العناية والاهتمام.

5- بيان دلالة بعض الألفاظ التي لها حق الصدارة في الحديث، فقله (ﷺ) "... لَنِيكَ عُمْرَةٌ، وَحَجًّا مَعًا" لا يجوز تقدم مفعول شيء من أسماء الأفعال عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في القوة، فلا يجوز أن يتقدم معمول أسماء الأفعال عليها؛ ذلك أن أسماء الأفعال فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصرفها، ولا يجوز تقدم مفعولها عليها، لقصور درجتها عن الفعل، لكونها فرعه في العمل.

وقوله (ﷺ) "مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا....." لقد جاء الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية له موضع الصدارة، حيث لم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل، وجاء الفعل المتصل بـ(قد) متقدماً على معموله؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم معموله عليه⁽¹⁾.

(1) انظر: هذا البحث (ص52، ص53، ص215، ص216، ص220، ص225)

سابعاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتبلور من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

- المقدمة: وفيها أسباب اختياري لهذا الموضوع وعرض لأهمية البحث، وخطته.
- التمهيد:

أولاً: ترجمة الإمام البخاري-رحمه الله.

ثانياً: الجملة:

1- مفهوم الجملة عند القدماء.

2- مفهوم الجملة عند المحدثين.

3- أقسام الجملة.

أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ب- الجمل التي لها محل من الإعراب.

الفصل الأول:

الصدارة في الجملة الفعلية عند النحاة.

المبحث الأول: الفعل.

القسم الأول: حدُّ الفعل.

القسم الثاني: مفهوم الصدارة.

أولاً: اسم الفعل.

ثانياً: الفعل المتصل بـ (قد) الحرفية.

ثالثاً: الفعل المتصل بحرفي الاستقبال (السين وسوف).

رابعاً: أفعال المدح والذم.

خامساً: فعل التعجب.

المبحث الثاني: النواصب والجوازم للفعل المضارع.

- أولاً: حروف النصب.

- ثانياً: حروف الجزم.
- المبحث الثالث: الفاعل، ونائب الفاعل.
- أولاً: الفاعل.
- ثانياً: نائب الفاعل.
- المبحث الرابع: المفاعيل.
- أولاً: المفعول به.
- ثانياً: المفعول المطلق.
- ثالثاً: المفعول له.
- رابعاً: المفعول معه.
- خامساً: المفعول فيه.
- المبحث الخامس: التمييز.
- أولاً: تعريفه.
- ثانياً: التمييز من حيث الصدارة.
- المبحث السادس: الحال.
- أولاً: تعريفه وأحكامه.
- ثانياً: علاقة الحال بالصدارة.
- المبحث السابع: الاستثناء.
- أولاً: تعريفه.
- ثانياً: أنواعه.
- ثالثاً: علاقته بالصدارة.

الفصل الثاني:

الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري

توطئة الاحتجاج بالحديث.

المبحث الأول: الأفعال التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري.

المبحث الثاني: حروف النصب والجزم التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري.

المبحث الثالث: المفاعيل في صحيح البخاري.

المبحث الرابع: الاستفهام بـ (كيف) في صحيح البخاري.

الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة، ثم الجداول الملحقة، ومن

ثم دُيِّلَ البحث بقائمة الفهارس العامة.

التمهيد

- ترجمة الإمام البخاري - رحمه الله -

- الجملة العربية -

التمهيد:

ترجمة الإمام البخاري - رحمه الله - الجملة العربية

أولاً: الإمام البخاري:

هو محمد⁽¹⁾ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزِيَّةُ بفتح الباء الموحدة، بعدها ثم راء ساكنة ثم دالٍ مهملة مكسورة ثم زايٍ ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم هاء ساكنة. وقد تفرد الإمام السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) بأن والد بردزبه هو بذذبه - بباء موحدة مفتوحة ثم ذال معجمة مكسورة ثم ذال ثانية معجمة ساكنة ثم باء موحدة. مكسورة ثم هاء - وقال: "هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد رحمه الله⁽²⁾، بَرْدِزِيَّةُ لفظة بخارية معناها الزراع⁽³⁾.

وقد قيل له (الجُعفي)؛ لأنَّ جدَّه (المغيرة) كان قد أسلم على يد (اليمان الجُعفي) والي بخارى (نسبة إلى جُعفي بن سعد العشيرة) فلقَّب جدُّه بالجُعفي؛ لأنه مولى يمان الجُعفي ولاء إسلام عملاً بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يد غيره كان ولاؤه له، ومن ثم ثبت لقب (الجُعفي) للإمام البخاري⁽⁴⁾ وبرْدِزِيَّةُ مجوسي مات عليها - أي مات، وهو على دين المجوس - والمغيرة بن بَرْدِزِيَّةُ أسلم على يد اليمان الجُعفي البخاري والي بخارى، فانتمى إليه بولاء إسلام، وسرى منه إلى ذريته جيلاً بعد جيلٍ، ومنهم إمامنا البخاري⁽⁵⁾.

(1) ينظر في ترجمة البخاري: الرازي، الجرح والتعديل (ج7/191)؛ البغدادي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام (ج2/433)؛ ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (ج1/271)؛ النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج1/67)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/188)؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/391)؛ الصفدي، الوافي بالوفيات (ج2/206).

(2) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج2/212).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/391)؛ العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ج1/477)؛ البغدادي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام (ج2/6).

(4) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج1/477)؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/6) هاشم، الإمام البخاري محدثاً وفتياً (ص23).

(5) هاشم، الإمام البخاري محدثاً وفتياً (ص23).

والبخاري بضم الباء الموحدة، نسبة إلى بخارى، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمر قند ثمانية أيام، وقد سُمي بها؛ لأنه تفقه بها مدة ومجموعة من العلماء (1).

ولادته ونشأته ووفاته:

وكانت ولادة الإمام البخاري في (بخارى) بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من (شوال) سنة أربع وتسعين ومئة (2)، في بيت مبارك عطره والده إسماعيل بالعلم والتقوى، فقد كان من العلماء العاملين، والنبلاء الورعين (3).

وقد سجل إسماعيل - رحمه الله - مولد ابنه محمد بخط يده يوم الجمعة (4). لقد لقي البخاري منذ طفولته المبكرة تربيةً صالحةً، وقرت له أسباب الصلاح والسداد، وذلك أنه فتح عينيه في بيت علم، وتقوى، فكان أبواه صالحين (5).

مات والده، وهو صغير، فنشأ في حجر أمه كُف بصره، وهو صغير السن، فرأت والدته في المنام إبراهيم - عليه السلام - يقول لها: "يا هذه قد ردّ الله على ابنك بصره؛ لكثرة دعائك" (6).

مبدأ طلبه للعلم:

قال الفريزي (7): سمعت أبو جعفر بن أبي حاتم الوراق البخاري يقول: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، ولي عشر سنين أو أقل، خرجت من الكتاب بعد

(1) الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب (ج1/125)؛ الحموي، معجم البلدان (ج4/191).
(2) النووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج1/68)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/190)؛ ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري (ج1/250)؛ السيوطي، طبقات الحفاظ (ج1/253)؛ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج1/3)؛ ابن كثير، (ج11/35)؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة (ج2/299).

(3) الزركلي، الأعلام (ج5/190)؛ هاشم، الإمام البخاري محدثاً وفقهياً (ص23).
(4) العسقلاني، هدي الساري (ج1/250)؛ البخاري، كتاب الضعفاء الصغير (ص8).
(5) البخاري، التاريخ الكبير (ج1/34).
(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج1/393)؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج8/560)؛ ابن كثير، البداية والنهاية (ج11/36)؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/10)؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج3/10).

(7) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفريزي، رواية "صحيح البخاري" رحل إليه الناس، وسمعوا منه هذا الكتاب، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج4/101)؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ (ج8/274)؛ المالكي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج2/196).

العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي⁽¹⁾ وغيره فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، وقال: صدقت، فقيل للبخاري: ابن كم كنت حين رددت عليه؟

قال: ابن إحدى عشرة سنة قال: ولما طعنت في ثاني عشرة صنفت كتاب (قضايا الصحابة والتابعين)، ثم صنفت (التاريخ) في المدينة عند قبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكنت أكتبه في الليالي المقمرة قال: وكل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا إنني لا أريد أن أطول الكتاب، وكنت قد حفظت كتب ابن المبارك⁽²⁾ ووكيع⁽³⁾، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حجبت رجعت أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث⁽⁴⁾، فقد كان يستمع إلى علماء مكة والمدينة ثم رحل في طلبه إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخرسان ومدن العراق كلها، والحجاز والشام ومصر وبعد رحلة استمرت ستة عشر عاماً في طلب علم الحديث عاد إلى مسقط رأسه عالماً مشهوراً⁽⁵⁾.

ومن هذا ترى الباحثة حداثة سنه عندما حفظ الحديث، و سيولة ذهنه ومهارته في معرفة الأسانيد وإفادة شيوخه منه.

-
- (1) يبدو أن الداخلي كان من محدثي بخارى، ولم أقف له على ترجمة قال الحافظ في التعليق: أظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنيسابور انظر: العسقلاني، تعليق التعليق على صحيح البخاري (ج5/387).
 - (2) ابن المبارك: هو عبدالله بن المبارك واضح الحنظلي التميمي، ولد سنة 118هـ، وتوفي 181هـ، انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء (ج10/466)؛ ابن العماد، شذرات الذهب (ج3/458).
 - (3) وكيع: هو ابن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة بن سفيان بن الحارث بن عمرو بن عبيد الإمام الحافظ، محدث العراق الكوفي، ولد 129هـ، وتوفي سنة 179هـ، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9/140).
 - (4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/33)؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/400)؛ العسقلاني، مقدمة فتح الباري (ص264)؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة (ج2/298)؛ السبكي، طبقات الشافعية (ص425)؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/555)؛ الدمشقي، حياة البخاري (ص1)؛ الشنقيطي، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (ج1/ص14)؛ عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام بمدح أو ذم (ص349).
 - (5) البخاري، كتاب الضعفاء الصغير (ص17)؛ عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام بمدح أو ذم (ص349).

سعة حفظه:

لقد كان البخاري في حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض، فقد كان غزير العلم واسع الاطلاع، وبهذه النعمة التي أنعمها الله عليه، حفظ على الأمة سنة نبيها محمد - صلى الله عليه وسلم - بتأليفه الجامع الصحيح، فقد قام بتخريج جامع صحيحه من زهاء ستمائة ألف حديث كان يحفظها، وكان لا يضع حديثاً إلا بعد أن يصلي ركعتين ويستخير الله - عز وجل - كذلك لم يقتصر البخاري في جمع صحيحه على موضوعات معينة، بل جمع الأحاديث في جميع الأبواب، وقد نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها⁽¹⁾.

ولما قدم البخاري بغداد سمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبو متونها وأسانيدھا وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليُلقوها على البخاري في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديث من عشرته، فقال: لا أعرفه وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. كذلك حتى فرغ من عشرته، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم. ومن كان لا يدري قضي على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر ففعل كما فعل الأول. والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم الثالث وإلى تمام العشرة أنفس، وهو لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول، فقلت فكذا وصوابه كذا، والثاني حديثك كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى منته، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر له الناس بالحفظ، وأدعوا له الفضل⁽²⁾.

لقد كان لا يغمض له جفن، ولا يهدأ له بال حتى تطمئن نفسه على ما وضع في كتبه، فقد كان يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين في كل ذلك يأخذ القداحة، فيورى ناراً ويسرج، ثم يخرج أحاديث، فيعلم عليها، ثم يضع رأسه⁽³⁾.

قال البخاري: ⁽⁴⁾ كتبت عن ألف شيخ وأكثر عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر ما عندي حديث إلا أذكر إسناده. قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر

(1) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/392)؛ السيوطي، طبقات الحفاظ (ج1/48)؛ ابن مفلح، المقتصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد (ج2/375).

(2) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج20-21)؛ الشنقيطي، كوثر المعاني (ج1/98-99)؛ المظاهري، والإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين (ص ص 49-50).

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/14).

(4) البغدادي، طبقات الحنابلة (ج1/267).

يقولان: "كان أبو عبدالله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب فما تصنع؟ فقال لنا يوماً بعد ستة عشر يوماً: إنكما قد أكثرتما على وألحمتما، فاعرضا عليّ ما كتبتما فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أنني أختلف هذا وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

قال محمد بن حمدويه (1) سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال وراقه سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عدت كم أدخلت في تصانيفي من الأحاديث، فإذا هو نحو مائتي ألف حديث فقلت له تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك قال: لا يخفي عليّ جميع ما فيها (2).

ومن هنا أنّ سر نبوغ البخاري ووصوله إلى المكانة العلمية الفريدة إنّما هو حبه لله ورسوله، ولو لم يكن محباً لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتعاليمه لما استطاع أن يصل إلى هذه المكانة العلمية في الأحاديث، فمن المعلوم أن طالب العلم لا ينبغ النبوغ القوي إلا فيما حبيب إلى نفسه وانشرح له صدره.

كما أن لكتابه فضائل عظيمة جعلت له مكانة الصدارة بين كتب الحديث النبوي الشريف، والتي شهد له بها العلماء، وذلك أنّ البخاري ابتداءً تأليفه بالمسجد الحرام - كما ذكر سابقاً - ولم يتعجل إخراجه للناس بعد أن فرغ منه، ولكنه كان يعاود النظر فيه مرة بعد الأخرى، تعهده بالمراجعة والتنقيح؛ لذلك صنفه ثلاث مرات حتى خرج على الصورة التي هو عليها.

رحلته وتنقله في البلاد:

قال البخاري: دخلت إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم مرة دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين (3).

(1) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الإمام العلامة شيخ المحدثين أبو عبد الله بن البيع الضبي الطرماني النيسابوري صاحب التصانيف توفي سنة ثلاث وأربع مئة، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج17/162)؛ السيوطي، طبقات الحفاظ (ص412).

(2) البغدادي، طبقات الحنابلة (ج2/252)؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/25)؛ الشنقيطي، كوثر المعاني (ج1/101).

(3) ابن العماد، شذرات الذهب (ج4/253)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/188)؛ انظر: المظاهري، الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين (ص27).

عبادته وفضله وورعه وصلاحه:

كان البخاري - رحمه الله - متعبداً، ورعاً، صالحاً، حليماً عاش حياته بعيداً عن أبواب الأمراء والولاة، فكان يختم في رمضان في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليالٍ بختمة⁽¹⁾، قال غنجار⁽²⁾: "كان محمد بن إسماعيل يصلي ذات ليلة، فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة، وقد تورم جسده، فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرك؟ قال: كنت في سورة، فأحببت أن أتمّها"⁽³⁾.

كان تقياً لا يذكر أحداً بسوء، فقد روى بكر بن منير أنه سمع محمد بن إسماعيل يقول: "إني أرجو أن ألقى الله، ولا يحاسبني إني اغتبت أحداً"⁽⁴⁾.

روى وراقه أنه سمع البخاري يقول: "ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة تضر بأهلها"⁽⁵⁾.

وفي يوم وهو في الرمي أصاب سهمه وتد القنطرة على النهر، فانشق الوتد، وكانت القنطرة لحميد بن الأخضر، فاغتم أبو عبدالله لذلك غماً شديداً، وقال لوراقة: تذهب لصاحب القنطرة، وتخبره الخبر، فأما أن يأذن لنا إقامة بدلاً منه أو يأخذ ثمنه، ويجعلنا في حل مما كان منا، فقال له صاحب القنطرة: أنت حلّ مما كان منك، فتهلل وجه محمد بن إسماعيل، وأظهر سروراً كثيراً، وقرأ في ذلك اليوم للناس خمسمائة حديثاً، وتصدق ثلاثمائة درهماً⁽⁶⁾.

كان مخصوصاً بثلاث خصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا ينشغل بأمور الناس وكل شغله كان في العلم⁽⁷⁾، وكانت

(1) ابن العماد، شذرات الذهب (ج4/253)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/188)؛ انظر: المظاهري، الإمام البخاري إمام الحفاظ والمحدثين (ص27)؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/439)؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج24/446).

(2) هو محمد أحمد بن محمد بن سليمان، أبو عبدالله المعروف بغنجار، مؤرخ من أهل بخارى، له "تاريخ بخارى" من أجل المصنفات، انظر: الزركلي، الأعلام (ج5/313).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/441)؛ الصفي، الوافي بالوفيات (ج2/149)؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب (ج4/509).

(4) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج24/446)؛ البغدادي، طبقات الحنابلة (ج2/276).

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/441)؛ العسقلاني، فتح الباري (ج1/253).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/444)؛ العسقلاني، فتح الباري (ج1/252).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/448-449).

له جارية، فأرادت دخول المنزل، فعثرت على محبرة بين يديه فقال لها كيف تمشي؟ قالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي؟ فبسط يده وقال لها: اذهبي، فقد أعتقتك، فقيل له فيها بعد: يا أبا عبد الله أغضبتك الجارية؟ قال: إن كانت اغضبتني، فأن أرضيت نفسي بما فعلت (1) إن الشواهد على كرمه وسماحته كثيرة، ولا سبيل لاستيعابها كلها في هذه الصفحات، ولكن يُكتفى بذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

مشايخه(2):

رحل الإمام البخاري في طلب الحديث إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخرسان ومدن العراق كلها وبالجزيرة والشام ومصر، فأخذ علمه عن العديد من الشيوخ ومن هؤلاء الشيوخ:

- عبد الله بن محمد بن اليمان الجعفي المسندي (3).
- مكي بن إبراهيم (4).
- سعيد بن أبي مريم (5).
- خالد بن يحيى (6).
- إسحاق بن إبراهيم (7).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/452).

(2) المرجع السابق، ج12/359؛ ابن العماد، شذرات الذهب (ج4/134)؛ الدمشقي، حياة البخاري (ص16).

(3) هو أبو جعفر عبد الله بن محمود بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي مولاهم من فوق لقب بالمسندي؛ لاعتناؤه بالأحاديث المسندة، وقيل عنه صدوق، وهو إمام في الحديث في عصره بما وراء النهر، مات في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين رحمه الله، انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ص413-414).

(4) هو مكي بن إبراهيم الحنظلي أبو السكن البلخي، كان من العباد، ولد سنة ست وعشرين ومائتين طلب الحديث وله سبع عشرة سنة انظر، الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/37).

(5) هو سعيد بن أبي مريم الجمحي مولاهم هو ابن الحكم بن محمد بن سالم المصري الحافظ. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/392).

(6) هو خالد بن يحيى بن صفوان السلمي أبو محمد السلمي الكوفي. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ج1/650).

(7) هو إسحاق بن إبراهيم بن مطر الحنظلي أبو يعقوب المروزي الحافظ، ولد سنة 166 هـ وتوفي بنيسابور ليلة السبت لأربع عشرة ليلة من شهر شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين وهو بن سبع وسبعين سنة، وقبره مشهور بزار وكان إسحاق من سادات زمانه فقهياً وعلمياً وحفظاً. انظر: ميزان الاعتدال (ج1/182).

- يحيى بن يحيى (1).
- آدم بن أبي إياس (2).

تلاميذه:

كان محمد بن إسماعيل مثلاً في الورع والدين، لم يكتف شيئاً مما علمه الله، فكان يجتمع عليه الألوف أكثرهم يكتبون عنه، وكتابه الصحيح سمعه عنه تسعون ألف رجل، ومن الذين رووا عنه:

- الترمذي (3).
- ابن خزيمة (4).
- أبو هاتم الرازي (5).

(1) يحيى بن يحيى الإمام الحافظ أبو زكريا المنقري النيسابوري، إمام عصره بلا مدافعة كما قال الحاكم، ولد 142هـ، وتوفي 226هـ كان يسمى يحيى الشكّك من كثرة ما كان يشك في الحديث. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج2/433-434).

(2) آدم بن أبي إياس عبد الرحمن بن محمد الخراساني المروزي أبو الحسن العسقلاني استوطن عسقلان إلى أن مات فيها سنة 220 هـ عن ثمان وثمانين سنة. انظر: السيوطي، طبقات الحفاظ (ص168).

(3) الترمذي: هو الإمام الحافظ الفقيه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى الترمذي وُلِدَ سنة 210 بتَرْمِذَ مدينة قديمة على طَرَفِ نَهْرِ بِيْلَخِ يُقَالُ لَهُ جَيْحُونُ وَإِلَيْهِ يَنْسَبُ، ارتحل وسمع بخُرَاسَانَ والعراق والحرمين طلباً لحديث رسول الله، وقد تَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى إِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبُخَارِيِّ وَرَوَى عَنْهُ فِي السَّنَنِ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ حَدِيثًا، كَفَ بَصْرَهُ وَهُوَ فِي خَرِيفِ عَمْرِهِ، تَوَفَّى 279 هـ. انظر: الترمذي، الشمائل المحمدية (ج1/9-10).

(4) ابن خزيمة: هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري، المُلقب بِإِمَامِ الْأَثَمَةِ وُلِدَ فِي نَيْسَابُورَ، فِي شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثِ وَعَشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ 223 هـ، وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، سَمِعَ مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُمَا، لِكَوْنِهِ كَتَبَ عَنْهُمَا فِي صَغُرِهِ وَقَبْلَ فَهَمِهِ وَتَبَصَّرَهُ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج14/365-366).

(5) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الحنظلي الغطفاني، ولد سنة 811م، ورحل إلى مصر وحمص ودمشق وبغداد والبصرة والكوفة، بدأ كتابه الحديث سنة وعمره أربع عشرة سنة، كان ثقة في الحديث، وكان أيضاً عالمًا في الفقه، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج13/247). انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (ج9/31).

سبب تأليفه للصحيح:

هناك أسباب دعت البخاري لتأليف الصحيح:

- **السبب الأول:** الذي جعل البخاري يؤلف صحيحه أنه رأى المؤلفات في عصره تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف، فأراد أن يكتب كتاباً صحيحاً خاصاً بالصحيح⁽¹⁾.
- **السبب الثاني:** قال البخاري كتب عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب⁽²⁾.
- **السبب الثالث:** الرؤية التي رآها في النوم أنه كان معه مروحة يدبُّ بها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أدبُّ بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال: لي أنت تذب الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح⁽³⁾.

محنته مع أمير بخارى:

رُوي أن لما قدم أبو عبدالله بخارى نصب له القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامة البلد، ونثروا عليه الدنانير، فبقي أياماً، قال: فكتب بعد ذلك محمد بن يحيى الذهلي إلى خالد بن أحمد أمير بخارى: إنَّ هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة، فقرأ كتابه على أهل بخارى، فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج من البلد، فخرج⁽⁴⁾.

كما كان من أسباب نفيه منافرة أبي عبدالله أنّ خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة الطاهرية ببخارى سأل أن، يحضر منزله، فيقرأ (الجامع)، و(التاريخ) على أولاده، فامتنع عن

(1) الراجحي، منحه الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل (ج1/10)؛ انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/8-9).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/401)؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج24/441-442).

(3) الراجحي، منحه الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل (ج2/10).

(4) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/33-34)؛ الشيخ، الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحجة المجتهدين وصاحب الجامع المسند الصحيح (ص74)؛ الدمشقي، حياة البخاري (ص60).

الحضور عنده، فراسله بأن يعقد مجلساً لأولاده، لا يحضره غيرهم، فامتنع وقال: لا أخص أحداً، فاستعان الأمير بحريث بن أبي الوراق وغيره، حتى تكلموا في مذهبه ونفاه عن البلد، فدعا عليهم، فلم يأت إلا شهر حتى ورد أمر الطاهرية، بأن ينادي على خالد في البلد، فإنه ابتلي بأهله، فرأى فيها ما يجلب عن الوصف، أما الآخر فابتلي بأولاده، وأراه الله فيهم البلايا⁽¹⁾.

وفاته:

توفي البخاري ليلة السبت، وهي ليلة عيد الفطر آنذاك، عند صلاة العشاء، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر بخَرْتَنُك، سنة ست وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، جزاه الله عن المسلمين خيراً، وأجزل مثوبته⁽²⁾.

ثانياً: الجملة العربية:

تُعَدُّ الجملة من أهم فروع علم النحو، ومن أهم القضايا، التي تثيرها قديماً وحديثاً، حيث اختلف النحاة حول دراستها في كلِّ أسسها وجوانبها، فهيَّ أساس اللغة العربية ومحورها، كما أنَّها البناء واللبننة الأساسية، التي يستقيم بها الكلام، فالجملة لم تُعرَف في التراث تعريفاً واضحاً وذلك؛ لأنَّ المتتبع لنشأة مصطلح الجملة، أو ما يقوم مقامه يجد أن النحاة لم يكن لهم استخدام موحد له، والذي يؤكد ذلك تعدد مفاهيمه.

أ- مفهوم الجملة عند القدماء:

يقول: محمد عبادة في كتابه (الجملة العربية) "إذا بحثنا في مفهوم الجملة عند نحاة العرب الأوائل، فلا نجد لها تعريفاً متفقاً عليه عندهم، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء"⁽³⁾.

قال الخليل (ت175هـ): "الجملة جماعة كلِّ شيء بكمالها من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج12/463)؛ عبد السلام، روايات الجامع الصحيح ونسخه (ج1/189)؛ ابن أبي يعلى البغدادي، طبقات الحنابلة (ج2/259)؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/6).

(2) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج2/34)، السبكي، طبقات الشافعية (ج2/232)؛ ابن حجر، هدي الساري (ج1/494)؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/556).

(3) عبادة، الجملة العربية مكوناتها - وأنواعها - تحليلها (ص209).

(4) الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم (ج1/143).

والناظر لكتاب سيبويه⁽¹⁾ (180هـ) لا يعثر فيه على استعمال لمصطلح الجملة، فهو يتحدث عن الكلام في الباب الذي أسماه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، حيث يقول: " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب⁽²⁾ .

يتحدث سيبويه عن معيارين يجب توافرها فيما يسمى كلاماً، وهما: التمام والمعنى؛ أي: التركيب التام والإفادة في المعنى، فإذا وُجد في الكلام سُمي كلاماً، والدليل على ذلك قول سيبويه: "ألا ترى إنك لو قلت: إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً. وقال: "لأنك لو قلت: ما زيد عاقلاً أبوه نصبت، وكان كلاماً...ولو قلت: ما زيد عاقلاً عمر، لم يكن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه.

والذي تبين من تعليق السامرائي على قول سيبويه، أن الجملة لا بد أن تؤدي معنى، ليصبح الكلام مقبولاً⁽³⁾ .

والذي يتبين للباحثة من كلام سيبويه أنه لا يعني انعدام الجملة مصطلحاً عنده، وجود إشكال في فهمه لها، وغياب المصطلح لا يعني انعدام مفهومه؛ لأنّ في مصطلح الكلام عنده، ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي، ذلك أن الدلالات الاصطلاحية للكلام متعددة عنده، وهو ما كان منه ذا فائدة، حيث كان يقوم بالتمثيل بوصف التركيب في أغلب الأحيان دون تسميته، وبذلك يكون بذر البذرة الأولى لها، والدليل على ذلك ما أشار إليه محمد نحلة في كتابه (مدخل إلى دراسة الجملة العربية) مشيراً إلى أن الجملة لم ترد مصطلحاً، وإنما وردت في عدة مواضع منه رأي سيبويه بمعناها اللغوي⁽⁴⁾ .

لقد سوّى النحاة في المرحلة التي تلت سيبويه بين مصطلحي الكلام والجملة ونظروا إلى أنهما مترادفان، إلا أنه ظهر فريق آخر يتبنى الاختلاف في هذه المسألة.

(1) سيبويه (ت 180هـ)، هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ (سيبويه): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاهه، وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، توفي في الأهواز، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، توفي شاباً. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف، انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج1/607).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/25)

(3) السامرائي، الجملة العربية والمعنى (ص7).

(4) نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية (ص17).

ولعل أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو المبرد⁽¹⁾ (ت285هـ) في كتابه (المقتضب) في باب الفاعل إذ يقول: "وإنما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، ويجب بها الفائدة للمخاطب" (2).

ومن الذين سوّوا بين مصطلحي الكلام والجملة، ونظروا إلى أنهما مترادفان أبو علي الفارسي (ت337هـ) للجملة تحت مصطلح الكلام المفيد فقال: " فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون كذلك، كقولنا: "كتب عبدالله، وسر بكر"، ومن ذلك "زيد في الدار" (3).

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أذكر أن ابن جني (ت 392 هـ)، هو أبرز القائلين بالترادف، حيث تبني هذا الرأي، وظهر جلياً واضحاً في قوله: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه اللغويون الجمل، نحو: "زيد أخوك"، و" قام محمد"، و"ضرب سعيد...، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام" (4).

ومن الذين يرون أن الكلام هو الجملة؛ أي: الكلام والجملة مترادفان عبد القاهر الجرجاني⁽⁵⁾ (ت471هـ) حيث أشار إلى مفهوم الجملة قائلاً: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاداً، نحو: خرج زيد، سُمي كلاماً، وسُمي جملة" (6).

(1) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد ينتهي نسبه بثمانية، وهو عوف بن أسلم من الأزدي ولد سنة (210) هـ، وقيل (207) في البصرة وبقي فيها حتى حوالي سنة (246) هـ، حيث طلبه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان فحمل إلى (سر من رأى) وبعد مقتلها في سنة 247هـ رحل المبرد إلى بغداد، وهناك عاش الرجل حياة حافلة بالنشاط الفكري والنحوي، وبقي فيها حتى 285هـ حيث كانت وفاته انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (صص 101-102).

(2) المبرد، المقتضب في النحو (ج1/146).

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (صص 71-72).

(4) ابن جني، الخصائص (ج1/18).

(5) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي الأصل وُلِدَ وتوفي (400 - 471هـ)، في جرجان. تتلمذ على أبي الحسين بن عبد الوارث، ويُعد عبد القاهر واحداً من الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية في مجال الدرس اللغوي والبلاغي، ويُعد كتابه "دلائل الإعجاز" قمة تلك المؤلفات، انظر: كخالة، معجم المؤلفين (ج5/310).

(6) الجرجاني، الجمل (ص6).

واتبعه الزمخشري (ت538هـ) في هذه التسوية، حيث قال: في (المفصل في صنعة الإعراب) أن "الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: "زيد أخوك، بشر صاحبك"، أو فعل واسم، نحو قولك: "ضرب زيد، وانطلق بكر" (1).

وقد أشار ابن يعيش (ت643هـ) في (شرح المفصل) إلى ذلك، حيث تحدث عن الجملة مرتين، مرة ذكر أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر، ومرة أخرى يقول: "إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات، فيصح أن يقال: كل "زيد قائم" كلام، ولا يقال كل كلام "زيد قائم"، وكذلك مع الجملة الفعلية" (2).

ربما قصد ابن يعيش بالتعريف الأول تعريف صاحب الكتاب (الزمخشري)، وأراد بالتعريف الثاني مفهومه الذي أطلقه على الجملة. وهذا يبين لنا أنه وافقه في البداية، ثم تنحى عن ذلك.

تبين مما سبق أن سيبويه، وأبا علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، سوّوا بين الكلام والجملة، كما تبين أن الرضي ذهب إلى أن الكلام أخص من الجملة، ومفاد ذلك أن شرطي الكلام الإفادة والمعنى، الذي يحسن السكوت عليه بخلاف الجملة، فإنها قد تكون مركبة من فعل وفاعل ولا تؤدي معنى يحسن السكوت عليه، بلا جوابهما، ولهذا انتقد ابن هشام الزمخشري في التسوية بينهما، حين قال الكلام هو القول المفيد بالقصد.

ومن الذين فرقوا بين الجملة والكلام (الرضي) حيث أشار إلى الفرق بين الكلام والجملة، فقال: "إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فالكلام جملة ولا ينعكس، وإنما قال: بالإسناد ولم يقل بالإخبار؛ لأنه أعم إذ يشمل النسبة التي بالكلام الخبري والطلبية والإنشائي (3).

(1) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير) (ج1/157).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/75).

(3) ايظ: الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/18).

يتبين من كلام الرضي السابق أن الإسناد في الجملة، قد يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته، وقد يكون أصلياً في تركيب غير مقصود لذاته، فلو نظرنا في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ...﴾⁽¹⁾.

نجد الإسناد فيها نوعين: أصلي مقصود لذاته، وهو لفظ الجلالة (الله)، وهو المبتدأ أو الخبر، وهو جملة (خلق كل...)، وآخر أصلياً في تركيب غير مقصود لذاته، وهو بين الفعل خلق والضمير المستتر فيه، والفعل والفاعل خبر المبتدأ فالآية على هذا يمكن أن تكون كلاماً؛ لأنها تضمنت إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته ويمكن أن تكون جملة؛ لأنها تضمنت إسناداً أصلياً، وأمّا جملة الخبر، فلا يمكن أن تكون إلا جملة، إذ أن الإسناد فيها غير مقصود لذاته.

ومن الذين أيضاً فرقوا بين الجملة والكلام ابن هشام⁽²⁾ (ت 761 هـ)، حيث حسم هذه المسألة، وهو يتفق في رأيه مع الرضي، فالجملة عنده أعم من الكلام حيث يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"⁽³⁾.

والجملة عنده عبارة عن فعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم"، وما كان في منزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص، أقام الزيدان، وكان زيد قائماً، وبهذا يظهر ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من النحاة⁽⁴⁾.

ومن الذين صرحوا بالتفريق بين الجملة والكلام (الشنواني)⁽⁵⁾ حيث قال: "اعلم أيها الواقف على هذا المصنف اللفظ المركب الاسنادي يكون مفيداً" كقام زيد "وغير مفيد، نحو: "إن قام زيد وأن غير المفيد يسمى جملة فقط، وأن المفيد يسمى كلاماً؛ لوجود الفائدة، ويسمى جملة؛

(1) [النور:45].

(2) جمال الدين ابن هشام، هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية، ولد وتوفي بمصر (708 - 761 هـ) قال ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، من تصانيفه: مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، والجامع الصغير، والجامع الكبير، وشذور الذهب، انظر: كحالة، معجم المؤلفين (ج3/154).

(3) الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ج1/431).

(4) المرجع السابق، ج1/431.

(5) هو محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعي، له العديد من المؤلفات منها (الجواهر السنية بمولد خير البرية)، توفي يوم الأربعاء رابع عشر من المحرم سنة 1233 هـ، انظر: الأعلام، (ج6/297).

لوجود التركيب الإسنادي، ونعني معشر النحاة بالمفيد، حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسن من المتكلم السكوت عليه⁽¹⁾.

كما مَنَّ عرف الجملة الفاكهاني (ت972)⁽²⁾، فقال: "حد الجملة: القول المركب الإسنادي، أفاد أو لم يفد، إما من الفعل مع فاعله الظاهر أو المضمر، كقام زيد، وقم، أو من المبتدأ مع خبره، كزيد قائم، أو مما نزل منزلة إحداهما أي منزلة الفعل مع فاعله، أو المبتدأ مع خبره، فالأول، كضرب عمرو، بالبناء للمجهول، فإن مرفوع الفعل ليس فاعلاً، بل هو نائب عنه، وكذلك كان زيد قائماً، فإن مرفوع كان شبيهه بالفاعل، لا فاعل اصطلاحاً"⁽³⁾.

يتبين لنا من التعريفات السابقة أنه يشترط في الجملة أن تكون مركبة من عناصر متعددة متباينة، وقد بيّنوا أن تركيبها يكون إما من اسمين كما في الجملة الاسمية، وإما من فعل واسم كما في الجملة الفعلية، وبعضهم مثل (ابن جني) يرى أن الإفادة شرط في الكلام، وليست في الجملة؛ لأن الجملة قد تكون مفيدة وغير مفيدة، وإذا كانت مفيدة، فهي الكلام، ومن هنا كانت الجملة أعم من الكلام، وبعضهم على عكس ذلك؛ فكان الكلام أعمّ عندهم من الجملة؛ لأنها يشترط فيها الإفادة، وهذه الإفادة قد أشار إليها (الصبان) و(ابن عقيل) التي ضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن السكوت عليه أي يحسنه عدّ السامع إياه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم عليه وبه⁽⁴⁾.

وترى الباحثة أن بعضهم يرى الجملة يجب أن يكون فيها نوع من الاستقلالية ك (ابن يعيش) يرى الجملة أن تكون مستغنية بنفسها؛ بحيث يمكن أن ينقطع الكلام عندها دون حاجة إلى إضافة عليها لا من جانب الإسناد ولا من جانب المعنى؛ أي: يشترط فيها الإفادة، ومن وجهة نظرنا أن المتكلم هو الذي يحدد الاستقلال؛ لأنه قد يقف عند حد معين من الإفادة، وقد يضيف شيئاً آخرًا وبعضهم يرى من جانب الإسناد فقط عند من يشترطون فيها التركيب دون

(1) الأنصاري، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الاعراب (صص 46-47).

(2) هو عمر بن علي بن سالم ابن صدقة اللخمي، أبو حفص بن أبي الثُمّن بن أبي النّجاء، الإسكندراني، المالكي، المعروف ب: الفاكهاني عالم بالنحو، من أهل الإسكندرية، زار دمشق سنة 731 هـ واجتمع به ابن كثير له مؤلفات منها «الإشارة و المنهج المبين، توفي 734 هـ، انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (9/207).

(3) الفاكهني، شرح كتاب الحدود في النحو (ص63).

(4) الصبان، حاشية الصبان على الاشموني (ج1/31)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/28).

الإفادة. وهذا يبين لنا أنهم جميعاً يتفقون على أن الجملة هي اللفظ المركب من اسمين أو من اسم وفعل.

وهذا ما أشار إليه علي الجرجاني في كتابه (التعريفات) حيث قال: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: "زيد قائم" أو لم يفد كقولك: "أن يكرمني" فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعم من الكلام مطلقاً"⁽¹⁾.

لذلك لا توافق الباحثة رأي من يقول أن الجملة هي الكلام؛ لأن الجملة هي جزء من الكلام والدليل على ذلك جملة الشرط التي ستأتي لاحقاً، فمثلاً في قول: (إن تدرس تنجح)، فإذا قسمت يتضح أنها مكونة من جملتين الأولى جملة الشرط (إن تدرس)، لكنها غير تامة المعنى غير مستغنية بنفسها يلزمها كلام حتى تتم الفائدة ويحسن السكوت عليه، وهذه الفائدة لا تتم إلا أن تأتي بجملة جواب الشرط (تنجح)؛ لذلك لا توافق الباحثة من يزعم بأن الجملة هي الكلام؛ لأن الجملة عندهم تنتهي بالسكوت أو الانقطاع، وهذا في حد ذاته لا يكفي لتمام المعنى، وأيضاً لو تم النظر في جملة النداء مثل: (يا محمد) لا يجوز أن ينقطع الكلام؛ لأن يلزمه ما يتم معناه، وهذا يبين أن جملة النداء التي يسمونها جملة لا تحقق فائدة يحسن السكوت عليها يلزمها ما يتم معناها؛ لأن المنادى ينتظر من المنادي ما يريد منه وما يترتب بعد جملة النداء، هو الذي يتم الفائدة التي ينتظرها المنادى من المنادي ما يأمره به وبناء على ذلك كان الكلام هو الدال على الفائدة التي يحسن السكوت عليها؛ لأن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى.

ب- مفهوم الجملة عند المحدثين:

أبرز ما يمكن ملاحظته على تناول المحدثين للجملة أنه لم يكن تتاولاً مستقلاً منفرداً في إطار نظرية لغوية خاصة به، وإنما كان تتاولهم لها من خلال ملاحظاتهم وانتقاداتهم التي سجلوها على تناول القدامى.

يعرف إبراهيم أنيس الجملة فيقول: "إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فاذا قلنا: "النار محرقة" فالسامع يفهم معنى مستقلاً، ولكنه حين يسمع النار المحرقة يتوقع تكلمة وبقية يتم بها فهمه"⁽²⁾.

(1) الجرجاني، التعريفات (ص 69).

(2) انظر: أنيس، أسرار العربية (ص 75-76).

وأيضاً من المحدثين الذين عرفوا الجملة (إبراهيم السامرائي)، فإنه يرى أن الجملة عبارة عن قضية إسنادية، فالإسناد اللغوي هو الذي يربط بين طرفي الجملة، فيقول: " ولن تخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية، فالإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين، مسند ومسند إليه، أو موضوع ومحمول، ولا بأس أن أستعير هذه المصطلحات الفلسفية، وهي المصطلحات الذي أخذها العرب متأثرين بالقضية المنطقية عند الإغريق. والفعل والفاعل في الجملة الفعلية العربية والمبتدأ أو الخبر في الجملة الإسنادية لا يخرج عن طرفي الإسناد (1).

ويعرف (خليل عمارة) الجملة، فيقول: هي " ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه، وتفيد (ما) التي جاءت في أول التعريف، فتقول: " هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية" (2).

وهذا يوضح أن الألفاظ لها مواقع خاصة بها حسب نوع اللفظ ودلالته، وحتى يكون الكلام بليغاً، يلزمه وضع اللفظ في موضعه، والمعنى لا يستقيم إلا إذا اختير له ألفاظ مناسبة لذلك، وأن توضع هذه الألفاظ في مواضعها المحددة لها في ضوء الأحكام النحوية وأصول النظم السليم.

وقد سوى (عباس حسن) بين الجملة والكلام، وقد عرفهما بتعريف واحد قائلاً: " الكلام والجملة ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد" (3).

والجملة وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليًا واحداً واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط، والانفصال في السياق (4).

ومن خلال ما تقدم من المفاهيم السابقة ترى الباحثة الجملة تتركب من مسند ومسند إليه، وتكون مركبة على ضربين، إما اسمية أو فعلية من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وما عداهما، فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها، وبذلك يتضح أن دراسة المحدثين للجملة لم تختلف في شيء يذكر عما جاء عن القدماء.

(1) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته (صص 201-202).

(2) عمارة، نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق (ص 77).

(3) حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ج 1/6).

(4) حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (ص 148).

كما ترى الباحثة من الممكن أن تحد الجملة: بأنها ذلك الشكل المصغر والبسيط لكيان واسع ومعقد، ومركب هو اللغة، تتألف من عنصرين يمثلان حجر الزاوية فيها هما المسند والمسند إليه بينهما علاقة إسناد، وقد يتعلق بإحدهما أو كليهما عناصر أخرى تسمى فضلات.

ج- أقسام الجملة:

إن للجملة في اللغة العربية ركنين أساسيين يربط بينهما علاقة معنوية، وهي الإسناد، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، وعلى هذا، فالفعل والخبر مسند، والمبتدأ والفاعل أو نائب الفاعل مسند إليه، ونتيجة لهذه النظرة في بناء الجملة يتضح أنّ النحاة قسّموا الجملة إلى قسمين وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وزاد بعضهم الجملة الشرطية، والجملة الظرفية.

وهذا التقسيم بحسب ما تبدأ به، فإن كان اسماً سموها جملة إسمية، وإن كان فعلاً سموها فعلية، وحصروا الجملة في هذين النوعين (1).

ويشير (الجرجاني) إلى أقسام الجملة قائلاً: "الكلام لا يخلو من جملتين: أحدهما: اسمية كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر. الثانية: فعلية كقولك: خرج زيد، وتسمى جملة من فعل وفاعل" (2).

هناك من خرج عن تقسيمها إلى فعلية واسمية فقط، فجعلوها أربعة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية ك (الزمخشري) الذي يقول: "والجملة على أربعة أقسام اسمية وفعلية وشرطية وظرفية. وذلك نحو، زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، ويكر إن تعطه يشكر، وخالد في الدار" (3). إلا أن ابن يعيش (ت643هـ) تعرض للزمخشري وقال: "إنها ليست تقسيمته للجملة، فقال إنها قسمة أبي على الفارسي، وقد أشار إلى ذلك قائلاً: "واعلم أن قسم الجملة أربعة أقسام فعلية وإسمية وشرطية وظرفية وهي قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان فعلية وإسمية؛ لأنّ الشرطية في الحقيقة مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل" (4).

(1) الخالدي، نظرات في الجملة العربية (ص22).

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/277).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (88/1).

(4) المرجع السابق، ج88/1.

أما ابن هشام (ت761هـ) فقد اعتمد في كتابه (مغني اللبيب) معيارين لتقسيم الجملة من حيث نوعها، فيقسمها إلى اسمية وفعلية وظرفية فيقول:

• **الاسمية هي:** التي صدرها اسم، كزيد قائم....

• **الفعلية هي:** التي صدرها فعل ك قام زيد، وضرب اللص...

والناظر لتقسيم ابن هشام يجد الجملة عنده قسمين: فعلية واسمية؛ لأنه عدّ الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية، فالناظر إلى هذه الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾⁽¹⁾.

عبارة عن جملتين فعليتين من حيث نوع الجملة ربط بينهما الشرط وذلك؛ لأنّ ابن هشام قال: "لا عبرة بما تقدم على الجملة من حروف؛ فالجملة نحو: "أقائم الزيدان ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً" جمل اسمية، ومن نحو: "أقائم الزيدان، وإن قام زيد، قد قام زيد" جمل فعلية⁽²⁾.

وقد وافقه في ذلك السامرائي، حيث قال: "والمراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات، فقولك: أقائم الرجلان، ولعل أباك منطلق من الجمل الاسمية، وقد قام محمد، وهل سافر أخوك؟ ومحمداً أكرمت، ومن أكرمت جمل فعلية⁽³⁾.

• **الجملة الشرطية:**

وهي الجملة التي تتصدرها أداة شرط سواء أكانت جازمة أم غير جازمة وسواء أكانت اسماً أم حرفاً، وتكون مؤلفة من أداة الشرط وفعله وجوابه وأمتلتها كثيرة⁽⁴⁾.
منها قول عبيد بن الأبرص⁽⁵⁾:

(1) [البقرة:24].

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/433).

(3) السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص157).

(4) المعري، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص14).

(5) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي أبو زياد من مضر. وهو شاعر من دهاة الجاهلية وحكائها، وهو أحد أصحاب المجهرات المعدودة، عاصر امرأ القيس، وله معه مناظرات ومناقضات توفي سنة (598) للميلاد، انظر: مراد، معجم تراجم الشعراء الكبير (ص526)، و البيت في ابن الأبرص، ديوان عبدالله بن الأبرص (ص61).

مَنْ لَمْ يَمُتْ فِي الْيَوْمِ لَا بُدَّ أَنْهُ سَيَعْلَقُهُ حَبْلُ الْمَنِيَّةِ فِي عَدِّ

وهناك من نظر إلى أنَّ الجملة الشرطية جملة مستقلة عن الجملتين الاسمية والفعلية، فعند دراسة هذه الجملة دراسة معنوية⁽¹⁾ نجد أنَّ فعل الشرط هو المسند النحوي، وأنَّ جواب الشرط هو المسند إليه النحوي، فاقتران فعل الشرط مع جوابه يؤديان إلى تحقيق عملية الإسناد في النحو ومن هنا يعدُّ الشرط جملةً ثالثة في اللسان العربي، وإن كانت تحتوي هذه الجملة على ركنين أساسيين هما: المسند جملة فعل الشرط، والمسند إليه جملة جواب الشرط، وتركيب جملة الشرط تتميز بأنها تتكون من جزأين مترابطين أشد الارتباط؛ لافتقار معنى الأولى إلى معنى الثانية، فهي جملة مستقلة لها دلالتها وأركانها الخاصة بها التي تميزها عن كل من الجملتين الفعلية والاسمية، ذلك أنَّ الجملة الشرطية تكتسب دلالتها من دلالة الأداة نفسها، كما أنَّها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقيق غيره؛ أي: تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط⁽¹⁾.

وهذا ما أشار إليه ابن السراج في أصوله حيث قال: "إن تأتني آتك وإن تقم أقم، فقولك: إن تأتني شرط وآتك جوابه، ولا بد للشرط من جواب. وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، ألا ترى أنك لو قلت (زيد) لم يكن كلاماً يقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلت (منطلق) تم الكلام، فكذلك إذا قلت (أن تأتني) لم يكن كلاماً حتى تقول (آتك) وما أشبهه⁽²⁾."

وهناك من يعد الجملة الشرطية منضوية تحت الجملة الفعلية من حيث التقسيم كابن هشام حيث قال: "لا عبرة بما تقدم على الجملة من حروف كما تبين سابقاً من قوله.

• الجملة الظرفية:

وهي عند ابن هشام الجملة المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما⁽³⁾.

(1) انظر: الخالدي، نظرات في الجملة العربية (ص ص 17-18).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/468).

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، (ج2/434).

وعلى هذا التقسيم وافقه السيوطي⁽¹⁾ في (همع الهوامع) حيث قسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، كما قسم الجملة حسب التركيب إلى جملة كبرى وصغرى⁽²⁾.

ولكن من هذه الجمل نجد أنها تعود إلى إحدى الجملتين الفعلية والاسمية؛ لأن شبه الجملة إذا كانت معلقة بخبر مبتدأ، فهي الاسمية، وإذا كانت معلقة بفعل يتبعها، فهي الجملة الفعلية⁽³⁾.

لكن هناك من كان لهم نظرة أخرى في هذه المسألة، حيث أقرروا باستقلالية الجملة الظرفية، وكونها جملة مستقلة بذاتها قائمة برأسها، ومن أمثالهم ابن السراج أول من جعل الجملة الظرفية قسماً قائماً برأسه، كما نقله عنه أبو علي الفارسي مستحسناً ما ذهب إليه ابن السراج⁽⁴⁾.

يتبين للباحثة أن النحاة اختلفوا في تقسيم الجمل منهم من قسمها إلى نوعين: اسمية وفعلية وهناك من قسمها إلى أربعة أقسام اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، لكنهم اختلفوا من حيث استقلال الجملة الشرطية والظرفية عن الجملة الفعلية، والجملة الاسمية منهم من عدّها مندرجة تحت التقسيم الأساسي للجملة من حيث اسميتها وفعاليتها، ومنهم من أقرّ باستقلالية الجملة الظرفية والشرطية، وكونهما جملتين مستقلتين بذاتهما قائمتين برأسيهما.

أما الباحثة، فتري أن الجملة الشرطية تندرج تحت الجملة الفعلية من حيث الشكل فقط؛ لأنّ لا عبرة ما تقدم على الجملة من حروف كما تبين سابقاً. أمّا من حيث الدلالة فتختلف؛ لأن دلالتها وأركانها الخاصة بها التي تميزها عن كل من الجملتين الفعلية والاسمية، ذلك أنّ الجملة الشرطية تكتسب دلالتها من دلالة الأداة نفسها؛ لأنّها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقيق غيره؛ أي: تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، والظرفية مستقلة أيضاً بذاتها ربما لقدرة الظرف على العمل في غيره؛ لكون الظرف أشدّ علقه بالفعل من غيره وهذه العلقة هي التي مكّنت الظرف من العمل في غيره عمل الفعل؛ لأنه ينوب عن الفعل، حيث على سبيل المثال يرفع الاسم الذي بعده وعمل الظرف هو الذي جعل الجملة الظرفية أن تكون مستقلة بذاتها.

(1) السيوطي: هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين ابن أبي بكر نشأ يتيماً، وكان ذكياً، فتلقف مشايخ العصر في كل فن، وأخص مشايخه في النحو الشمسي (ت872هـ)، ونفر في سبيل العلم إلى الشام والحجاز واليمن والهند، فأعطاه ربه فأرضاه. ولد سنة (849هـ)، وتوفي (911هـ)، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب (ج8/52-55).

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ص88).

(3) قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص14).

(4) الفارسي، المسائل العسكرية في النحو (ص37).

أنواع الجمل من حيث الصغر والكبر:

1. جملة كبرى.

2. جملة صغرى.

قال ابن هشام: "الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم والصغرى: هي المبنية على المبتدأ والخبر، ك: الجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكون الجملة كبرى، وصغرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير؛ لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلق كبرى، باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام" (1).

إذن يتبين أن الجملة الكبرى عند ابن هشام، هي المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما: مبتدأ أو فاعل، أو خبر؛ أي: لا تكون إلا في الاسمية أما الصغرى، فهي التي تكون جزءاً متمماً للجملة الكبرى؛ أي: مبتدأ فيها، أو فاعلاً، أو خبراً، فإن تسمية الجملة الكبرى والصغرى تسمية نسبية وليست لازمة، فلا تسمى الجملة بإحدى التسميتين إلا باعتبارها جملة بداخلها جملة أما إذا كانت منفردة مستقلة، فلا توصف بأنها كبرى أو صغرى، وذلك، مثل جملة: الشمس مشرقة.

د - أنواع الجمل من حيث الإعراب:

اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الاعراب، فذهب جمهور النحاة إلى أنها سبع فقط، أما (ابن هشام) اعتبرها تسع إذ قال: "هذا ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جمل جارٍ على ما قرروا والحق أنها تسع جمل، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها" (2).

وهذا التقسيم قائم على إمكانية حلول المفرد محلها أو لا فإن أمكن حلول المفرد محلها كان لها محل من الإعراب وإن لم يمكن لم يكن لها محل من الاعراب (3).

إذن الجملة تنقسم إلى قسمين من حيث المحل: الجمل التي لا محل لها من الإعراب الأصل في الجمل ألا يكون لها محل من الاعراب؛ لأن الأصل ألا تقدر بالمفرد.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/38)؛ الدجيني، الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً (ص 88).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/491).

(3) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج2/18).

أولاً- الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وقد أجمل النحاة الجمل التي لا محل لها من الإعراب على النحو التالي:

- الجمل الابتدائية، ويسمونها أيضاً الاستثنائية، وهي على نوعين:

- أحدهما: الجملة المفتتح بها الكلام، كقولك: أخوك مسافر.

- ثانيها: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: مات فلان رحمه الله (1).

- الجملة الاعتراضية:

وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطالبيين؛ لتوكيد الكلام أو لتوضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه، وليست معمولة لشيء منه (2).

وللجملة الاعتراضية مواضع كثيرة، فتعترض بين الفعل وما بعده مرفوعاً كان أو منصوباً، وبين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف وبين المضاف والمضاف إليه (3).
ومن أمثلتها، وذلك قول مالك بن الربيب (4):

(1) السامري، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص187).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/247).

(3) المعري، إعراب الجمل وأشبه الجمل (ص29).

(4) هو مالك بن الربيب بن حوط بن قرط بن ربيعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وكان شاعراً فاتكاً لساً، ومنتشوه في بادية بني تميم بالبصرة، من شعراء الإسلام في أول أيام بني أمية، ولكنه شاعر مقل لم تشتهر من شعره إلا قصيدته التي رثى بها نفسه وكان مالك شاباً شجاعاً فاتكاً لا ينام الليل إلا مشوحاً سيفه ولكنه استغل قوته في قطع الطريق وفي يوم مرّ عليه سعيد بن عثمان بن عفان، وهو متوجه لإخمد تمرّد في خُرسان، وكان مالك من أجمل الناس وجهاً، وأحسنهم ثياباً، فلما رآه سعيد أعجبه، فأغراه بالجهاد في سبيل الله بدلاً من قطع الطريق، حيث قال: وما يدعوك إلى ما يبلغني عنك من العبث والفساد وفيك هذا الفضل؟ قال: يدعوني إليه = العجز عن المعالي ومساواة ذوي المروءات ومكافأة الإخوان، قال: فإن أنا أغنيك واستصحبتك، أنتكف عما كنت تفعل؟ قال: إي والله أيها الأمير أكف كفاً لم يكف أحدٌ أحسن منه، ثم ذهب معه وأبلى بلاءً حسناً وفي طريق عودته نزل مالك للقلولة، ولما هموا بالرحيل لسعته أفعى، فلما أحس بالموت أخذ يرثي نفسه، انظر: الأصفهاني، الأغاني (ج22/304-306)؛ الزركلي، الأعلام (ج2/261)، والبيت في ابن الربيب، ديوان مالك بن الربيب (ج1/88)..

لَقَدْ كَانَ - فِي أَهْلِ الْغَضَى لَوْ دَنَا الْغَضَى - مَزَارٌ وَلَكِنَّ الْغَضَى لَيْسَ دَانِيًا .

كان هنا تامة، فاعترضت الجملة بينها وبين فاعلها (مزار).

• الجملة التفسيرية:

وهي الجملة التي تكون فضلة، كاشفة لحقيقة ما تليه، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾⁽¹⁾، فجملة تؤمنون تفسير للتجارة⁽²⁾.

• جملة جواب القسم:

وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهذه الجملة لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾⁽³⁾، فجملة إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ جواب للقسم لا محل لها من الإعراب⁽⁴⁾.

• الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم:

وهي الواقعة جواباً لإحدى أدوات الشرط غير الجازمة سواء اقترنت الجملة بالفاء أو إذا الفجائية أم لم تقترن، أو جواباً لإحدى أدوات الشرط الجازمة غير المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية، وهذه الأدوات هي: لو، ولولا، ولوما، وإذا، ولما...⁽⁵⁾.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَخِذُّونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾⁽⁶⁾.

• صلة الموصول الاسمي والحرفي:

فالأولى، نحو: أقبل الذي فاز أخوه، فجملة فاز أخوه لا محل لها من الإعراب و(الذي) فاعل، وليس الموضع للصلة والموصول، بل الموضع للموصول فقط وأما الصلة فلا محل لها من

(1) [الصف: 10-12].

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/460)؛ قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص40).

(3) [يس: 2-3].

(4) انظر: الدحيني، الجملة النحوية نشأة و تطوراً (ص 43).

(5) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/470)؛ المعري إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص49).

(6) [الفرقان: 41].

الإعراب بدليل ظهور الإعراب على الاسم الموصول في، نحو: جاعني أيهم ضربته، ورأيت أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته،

والثانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، فجملة (تصوموا) لا محل

لها من الإعراب، وإنما المحل، لأن وما بعدها وهو المصدر المؤول، وأما (أن) فلا محل لها من الإعراب؛ لأنها حرف بخلاف الاسم الموصول⁽²⁾.

• الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:

وغالباً ما تأتي معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. قال ابن هشام⁽³⁾: "التابعة

لما لا محل له، نحو: "قام زيد ولم يقم عمرو" إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال، فجملة (قام زيد) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب".

- الجمل التي لها محل من الإعراب:

ذهب علماء النحو إلى القول بأن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي تحل محل المفرد.

• الواقعة مبتدأ:

وهي التي يُسند إليها خبر ومحلها الرفع، وقد أغفلها جمهور النحاة واستدركها بعضهم

وشاهدها الآية الكريمة ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، يجوز فيها أن تكون جملة (أنذرت) في محل رفع مبتدأ مؤخرًا وخبره المقدم (سواء)،

وجملتها في محل رفع خبراً أول والتقدير إن الذين كفروا إنذارهم وعدمه سواء، غير مؤمنين وهمزة

التسوية تقدّر الجملة بعدها بمصدر وإن لم يكن معها حرف مصدري سابق⁽⁵⁾.

(1) [البقرة: 184].

(2) انظر: السامري، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص ص 194-195).

(3) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/472).

(4) [البقرة: 6].

(5) انظر: قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 143-144).

• الواقعة خبراً:

وهيّ الجملة التي تكون خبراً لمبتدأ أو لفعل ناقص، أو لحرف مشبه بالفعل، ومحلها الرفع إذا كانت خبراً للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبراً للفعل الناقص، أو للحرف المشبه به (1). نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (2).

• الواقعة مفعولاً به:

وهذه الجملة تكون إما محكية بالقول، أو بما يرادفه، ولم تقترن بحرف تفسير أو واقعة موقع منصوب بفعل قلبي، أو ما يقوم مقامه، أو فعل من أفعال التحويل، أو ما يقوم مقامه (3)، ومنها قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (4).

• الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم:

لأنّها لم تُصدّر بمفرد يقبل الجزم كما في قولك: إن تقم أقم، ومحلاً كما في قولك: إن جنتي أحترمك مثال المقرونة بالفاء (5)، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (6).

• الواقعة حالاً وموضعها نصب (7):

نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (8).

• جملة المضاف إليه ومحلها الجر.

نحو: جنت وقد قام الناس.

(1) انظر: المرجع السابق، ص 147.

(2) [المائدة:99].

(3) انظر: قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص166).

(4) [الأحزاب: 18]

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/485).

(6) [الأعراف:168].

(7) السامري، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص 200).

(8) [النساء:43].

• الجملة التابعة لما له محل:

وتقع في بابي النسق والبدل، نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه، فجملة (قعد أخوه) معطوفة على جملة (قام أبوه) الخبرية، فهي على هذا الأساس في محل رفع⁽¹⁾، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽²⁾.

(1) انظر: الدجني، الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً (ص153)؛ المعري، إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص 108).

(2) [آل عمران:9].

الفصل الأول:

الصدارة في الجملة الفعلية عند النحاة

المبحث الأول

الفعل

توطئة:

يعرّف النحويون الجملة الفعلية كما تبين سابقاً بأنها الجملة المصدرة بفعل⁽¹⁾، والمراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه.

أما الجملة الاسمية، فهي التي يتصدرها اسم. وهذا التحديد وإن كان يصل لتصنيف كثير من الجمل الفعلية والاسمية - لا يمكن قبوله في تصنيف جميع نماذجها، فمن ناحية أنّ العديد من الجمل التي يعدّها النحاة فعلية ولم يتصدرها فعل، أو اسمية ولم يتصدرها اسم: وهي تلك التي يتصدرها الحرف عاملاً كان كما يقول النحاة، أو جملاً، نحو: إن الوضع متردد ولا أمل يرجى منه، ولم يقدّم المتفقون بدورهم⁽²⁾.

تبين مما سبق أن دخول الحروف على الجملة لا يغير من فعلية الجملة أو اسميتها، بل يغيّر في إعراب الفعل أو الاسم الداخل عليه، فمثلاً: دخول (إن) على جملة "الشمس مشرقة" هذه الجملة بطبيعتها اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، لكن دخول (إن) عليها أصبح المبتدأ اسماً لـ (إن) والخبر خبر لها، إذن لم يغير في اسمية الجملة، ولا عبرة بما تقدم على الجملة من حروف، ومن ناحية أخرى ثمة كثير من الجمل التي يتصدرها اسم، ومع ذلك يعدّها النحويون جملة فعلية لا اسمية، كما لو كان الاسم المتقدم حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿حُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾⁽³⁾، والتحذير والإغراء، نحو: "رأسك رأسك"⁽⁴⁾.

القسم الأول: أ. حدُّ الفعل:

تشعبت أقوال النحاة في تعريف الفعل، وتباينت في اعتماد الحد الذي يعقد عليه هذا التعريف، وأقدم تعريف للفعل ما قاله سيبويه (183هـ) في الكتاب: باب علم ما الكلم من العربية.

قال سيبويه: "أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"⁽⁵⁾، وقال أيضاً: "فأمّا بناء ما مضى، فذهب، وسمع،

(1) المعري، إعراب الجمل وأشبه الجمل (ص11)؛ أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص29).

(2) أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص30).

(3) [القمر:7].

(4) السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص160).

(5) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

ومُكث، وحمد، أمّا بناء لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب، افعل، اضرب، مخبراً: يقتل، يذهب، يضرب، ويُقتل، ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أُخبرت⁽¹⁾.

يتبيّن مما سبق أن سيبويه في تعريفه للفعل اتّخذ (المثال) حدّاً في التعريف، وعندما قال لما مضى يقصد به الفعل الماضي. وقوله أمراً كان يقصد به فعل الأمر والمخبر يقصد به الفعل المضارع، سواء مبني للمعلوم أو المجهول.

وعرّف أبو حيان⁽²⁾ الفعل في كتابه (التنزيل والتكميل) "هو أحسن ما حد به الفعل أن يقال: "الفعل كلمة متعرضة ببنييتها لزمان معناها"⁽³⁾.

فقولنا (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقد ذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، ف قيل بالذات، واستدل بتغيير الزمان.

ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنّما تدل على الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ فينجر الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي.⁽⁴⁾

الحد: كلمة دالة على معنى في نفسها - إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقوله (في نفسه) يخرج الحرف، وقوله مقترن في أحد الأزمنة الثلاثة؛ أي: الماضي والحال والاستقبال⁽⁵⁾، وقيل ما دل على حدث ماضٍ وزمان حاضر أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعد وما أشبه ذلك⁽⁶⁾.

وحد بعض النحاة الفعل بحدود أخرى يظهر في كثير منها التركيز على دلالة الكلمة على الحدث والزمان..."⁽⁷⁾.

(1) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

(2) أبو حيان الأندلسي (654 - 745هـ)، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، نحويّ عصره ولغويّ ومفسّر ومحدّثه ومقرّؤه ومؤرخه وأديبه، ولد في حاضرة غرناطة. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبيدي وجماعة. وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، من تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، و التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، انظر: كحالة، معجم المؤلفين (ج11/101).

(3) أبو حيان، التنزيل والتكميل (ج1/48-49).

(4) المرجع السابق، ج1/49.

(5) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/14).

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ص 85).

(7) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/38).

وقد عرفه ابن هشام بأنه: "ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحدِ الأزمنة الثلاثة" (1)،
وقول أبي على الفارسي: "وأما الفعل ما دل على معنى وزمان" (2)، كما هو ما دل على معنى في
نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" (3).

والذي يفهم مما سبق من تعريفات، ومن غيرها الكثير، أنَّ الفعل كي يكون فعلاً لا بد
أن يتوافر فيه شرطان:

1. دلالاته على الحدث.

2. دلالاته على الزمان.

إذن الأفعال أحداث، وكل حدث لا بد له من زمان، ومن ثم يجب أن تقترن الأفعال بزمان
باستثناء أفعال المدح والذم.

لم يختلف النحاة كثيراً في تقسيم الفعل، فهو عندهم ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر إلا
الكوفيين الذين اعتبروا فعل الأمر مقتطعاً من المضارع وأضافوا قسماً آخرًا سموه الفعل الدائم ومثلوا
له بفاعل (4).

ب. أقسام الفعل:

أقسام الفعل ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الفعل الماضي:

هو "كلمة تدل على مجموع أمرين؛ معنى وزمن فات قبل النطق بها" (5)؛ أي: ما دل على
حدث وقع في زمن مضى (6).

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا
وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ (7).

(1) ابن هشام، شذور الذهب (ص16).

(2) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج1/16).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/12).

(4) ضيف، المدارس النحوية (ص166).

(5) حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ج1/6).

(6) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (ص61).

(7) [الفرقان:61].

والفعل الماضي أيضاً ما يدل على شيء وقع وانتهى في الزمن الماضي⁽¹⁾.

الفعل المضارع:

هو "كلمة تدل على أمرين معاً: معنى وزمن صالح للحال والاستقبال"⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى﴾⁽³⁾، ولقب المضارع بالمضارع؛ لأنه يضارع الاسم في حركاته وسكناته⁽⁴⁾.

فعل الأمر:

هو كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين هما: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾⁽⁶⁾، ولقب الأمر بالأمر لأنه يعني الطلب، وهو لا يكون إلا بالمستقبل؛ أي: أن الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية ليست مطابقية كما في لقب الماضي، ولكنه مقبول على أي حال.

ج. خصائص الفعل:

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي: تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التانيث الساكنة، ومتحركة، فالساكنة لا تتصل إلا بالفعل، والمتحركة لا تتصل إلا بالاسم، ومن خواصه أيضاً دخول قد، وسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية⁽⁷⁾.

ومن خواصه أيضاً عند (البركوي) دخول قد، والسين، وسوف، وأن، ولم، ولما، ولام الأمر، ولام النهي⁽⁸⁾.

(1) الشنقيطي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ج/1/69).

(2) حسن، النحو الوافي (ج/1/40).

(3) [البقرة:263].

(4) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (ص/61).

(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج/1/41)؛ حسن، النحو الوافي (ج/1/40).

(6) [إبراهيم:35].

(7) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج/2/22).

(8) البركوي، إظهار الأسرار في النحو (ص/49).

كما ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم، فالمتعدي لا يكتفي بفاعل، بل يأتي بعده مفعول به، مثل: فهمت الدرس، واللازم: ما لا ينصب مفعولاً به، وهو في السجايا⁽¹⁾، مثل شرف كرم، ويمكن تحويل اللازم إلى متعدٍ بزيادة الهمزة أو الألف، مثل: (باعد)، أو التضعيف، مثل: (شرف)⁽²⁾.

وأخيراً يتبين أن مفهوم الفعلية يتحقق من دلالة الزمن أو ما يعرف بالحدوث أو الحركة لاسيما في الفعل المضارع، وعلى من قام بها وأثر فيها وأظهر ذلك في الصيغ الفعلية الثلاثة.

القسم الثاني: مفهوم الصدارة:

توطئة:

إن ترتيب الجملة يخضع لأغراض المتكلمين فتأليف الجملة عبارة عن تعبير متفاعل يؤثر بعضه في بعض، ويظهر التجاوب والتناغم بين عناصره حتى يكون وحدة كلامية حيوية متكاملة الدلالة حيث أشار (عبد القاهر الجرجاني) إلى ذلك قائلاً: "إنَّ النظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، تعلق حرف بهما ولا بد من مراعاة المعاني النحوية والصرفية، توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات"⁽³⁾.

- الصدارة عند اللغويين:

الصدر أعلى شيء وأوله وصدر كل شيء، والصدر صدر الإنسان وغيره والجمع صدور، فالصدر: ثوب يغطي الرأس والصدر. والصدار سمة على صدر البعير، والمصدر: الأسد، سُمِّي بذلك لقوة صدره، والصدر هو أول جزء من المصراع الأول في البيت، صدره؛ أي: قَدَمُهُ، صدرَ فلاناً: قَدَمَهُ، أجلسه في صدر المجلس، صدرَ الفرس: سبقَ غيره من الخيل، والصدارة: التقدّم يقال لفلان له الصدارة في القوم، الصدر مقدم كل شيء، يقال صدرَ الكتاب، وصدر النهار، وصدر الأمر⁽⁴⁾.

(1) سجايا؛ أي: الطبيعة.

(2) أبو العباس، الإعراب الميسر (ص63).

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز (ج1/13).

(4) انظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية (ج2/709)؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ص509)؛

ابن زكربا، معجم مقاييس اللغة (ج3/337)؛ الجرجاني، معجم التعريفات (ص113).

- الصّدارة عند النحاة:

هي اختصاص الكلمة بوقوعها أول الكلام، كأسماء الاستفهام (1).

إنّ لفظ الصدارة لم يعبر عنه النحاة قديماً، لكن هذه اللفظة جرت على ألسنة المتأخرين من النحاة.

وهذا سببويه لم يصطلح مسمى للصدارة، وغياب المصطلح عنده لا يعني أنه لم يذكره بل ذكره في مصطلح الابتداء، ولفظة الابتداء أول ما جاءت عنده وذلك عندما أشار إلى سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء (2).

وما ينطبق على سببويه ينطبق على غيره من النحاة القدامى باستثناء ابن السراج حيث أطلق لفظة الصدارة صريحة واضحة، وذلك عندما تحدث عن الحروف مشيراً إلى أن هذه الحروف كانت عاملة أو غير عاملة، فلا يجوز أن يُقدّم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو ألف الاستفهام، وما التي للنفي، ولام الابتداء حيث حصرها تحت مسمى الحروف التي تكون صدور الكلام (3).

وهذا ابن هشام يقول: (4) "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد، فعلية".

والمراد بالصدارة هنا وقوع الألفاظ صدوراً في جملها؛ لأن الجملة كما هو متعارف عليه عند النحاة بنيان قائم بأساسه مستقل عن غيره، وبهذا تكون الكلمة التي يجب لها التصدر لا ترتبط بما يسبقها من ألفاظ من حيث العمل النحوي، لكن ترتبط بها من حيث الدلالة.

أما قوله: " لا عبرة بما تقدم عليه من الحروف" كان يقصد الجملة من حيث تقسيمها؛ لأنّ الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية، وتقدم عليها شيء من الحروف، فلا يغير من اسميتها أو فعليتها، وهذا ما سيأتي بيانه لاحقاً.

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ص509).

(2) سببويه، الكتاب (ج1/127).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/234).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/364).

وما ذهب إليه ابن هشام ورد عند الرضي، حيث أشار إلى أن الشرط والاستفهام والعرض والتمني، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام، مرتبة الصدر؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه. وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام، يجب تصدرة، نحو: غلام من قام؟، وغلام من يقيم أقم؟ لا أن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف، وإلا لم يجز تقدمه على ماله الصدر⁽¹⁾.

كما بينت الباحثة سابقاً أنّ الجملة بنيان قائم بنفسه مستقل عن غيره.

لأنّ الكلمة التي يجب لها التصدر لا ترتبط بما يسبقها من ألفاظ من حيث العمل النحوي لكن ترتبط بها من حيث الدلالة.

فمثلاً إن أدخلت (إن) على الاسم المبتدأ جاز دخول (السين) في الخبر؛ لاعتماد الاسم على (إن) ومضارعها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجمله التامة، فصلح دخول السين فيما بعد على جملة الخبر؛⁽²⁾ وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾⁽³⁾.

والباحثة ترى أن الآية الكريمة دخلت (إنّ) فيها على جملة المبتدأ، والسين على جملة الخبر، وهما من لوازم حروف الصدارة ولو كانت جملة المبتدأ غير مستقلة بذاتها لما جاز دخول حرف آخر من حروف المتصدرة على جملة الخبر؛ لأنه لا يجوز دخول حرفي صدارة على جملة واحدة؛ لأنّ جملة الخبر جاءت جملة مستقلة بحسب أصلها، وارتبطت بجملة المبتدأ من حيث الدلالة.

ثمة أفعال في اللغة العربية تتصدر الجمل وتكسب هذه الأفعال الصدارة بدخول السوابق واللواحق عليها ومن السوابق التي تدخل على الأفعال هي: السين وسوف، وقد. أمّا اللواحق فهي نونا التوكيد، وهناك أفعال اكتسبت الصدارة دون أن يسبقها حروف من أمثلتها الأفعال الجامدة.

(1) الرضي الاسترلابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/245).

(2) السهيلي، نتائج الفكر (ص59).

(3) [الأنعام:120].

صدر الكلام هو محط العناية والاهتمام ذلك لا يستوي آخر الكلام وأوله، والمراد بلزوم الصدارة عند النحاة وقوعها صدرًا في جملتها لا صدرًا في مطلق الكلام؛ لأن كل جملة بنيان قائم بأساسه ومستقل بذاته.

أولاً: اسم الفعل:

تعريفه:

تعرض سيبويه (ت 180 هـ) لاسم الفعل بقوله: "هذا باب من الفعل، سُمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، ومنه قوله: تراكبها من إبل تراكب، فهذا اسم لقوله: أتراكبها، وقال: مناعها من إبل مناعها، وهذا اسم لقوله: امنعها واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمرة؛ وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث في ما مضى، وفي ما يُستقبل، وفي يومك⁽¹⁾. وقال المبرد (ت 285 هـ): "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدلّ عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها... وذلك قولك: صه ومه، فهذا إنما معناه: أسكت واكف⁽²⁾".

"هو اسمٌ ينوب عن الفعل معنىً واستعمالاً ك (شتان) و(صه) و(أوه)، والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول"⁽³⁾ "هو اسم قام مقام الفعل في العمل ولا يتصرف تصرفه ولا يقبل علامات"⁽⁴⁾.

وأشار الجرجاني إلى إنه "ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل: رويد زيدا؛ أي: أمهله، وهيهات الأمر؛ أي: بعد"⁽⁵⁾.

و"هو ما ناب عن الفعل في المعنى والعمل، لم يقبل أية علامة من علامات الأفعال، وهو يدل على المبالغة في المعنى أكثر من الفعل الذي هو بمعناه"⁽⁶⁾.

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/241-242).

(2) المبرد، المقتضب في النحو (ج3/202).

(3) الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (ص43).

(4) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص175).

(5) الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص24).

(6) عمر، النحو الأساسي (ص405).

عرفه الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه (مختصر النحو) بأنه: "ما ناب عن الفعل في معناه وعمله، نحو: (صه) و(مه)"⁽¹⁾.

وذهب (ابن عقيل) إلى أن أسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي علمها، وتكون بمعنى الأمر . وهو الكثير فيها ك (مَهْ)، بمعنى: اكْفُفْ... وتكون بمعنى الماضي، ك (شَتَّانَ)، بمعنى: افترق... وبمعنى المضارع ك (أَوْهَ)، بمعنى: أتوجّع⁽²⁾.

كما عرف (ابن مالك) أسماء الأفعال في كتاب (تسهيل الفوائد) بأنها ألفاظ تقوم مقامها، غير متصرفة تصرفها، ولا تصرف الأسماء⁽³⁾.

قال البصريون: إن أسماء الأفعال أسماء بمعنى الفعل، هو ظاهر كلام سيبويه، أما الكوفيون قالوا: هي أفعال نظراً إلى معناها، ودلالاتها على الحدث والزمان⁽⁴⁾.

وأسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معانيها، وفي عملها، وهي غير متصرفة تصرف الأفعال، فلا تتصرف في نفسها ولا في معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ويتأخر الم معمول، وأيضاً لا تصرف الأسماء، فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً، ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء غيرها فأمّا قول الشاعر⁽⁵⁾:

فَدَعُوا نَزَالَ فَكَنْتُ أَوْلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكُبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ؟

فهذا من الإسناد اللفظي⁽⁶⁾.

يتبين مما سبق أن أسماء الأفعال، هي الأسماء التي تنوب عن الفعل في معناه، وفي عمله وزمنه، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيه.

(1) الفضلي، مختصر النحو (ص252).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/302-303).

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص210).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج5/405).

(5) هو ربيعة بن مقروم الضبي، عاش مائة سنة، وكان أحد شعراء الحماسة من مخضرمي الجاهلية، والإسلام، وفد على كسرى في الجاهلية، وشهد بعض الفتوح في الإسلام. وحضر وقعة القاسية، انظر: الزركلي، الأعلام (ج3/17)، والبيت في الضبي، ديوان ربيعة بن مقروم الضبي (ص44).

(6) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، على كتاب التسهيل لابن مالك (ج2/639)؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج5/119).

ينقسم من حيث الموضوع إلى:

- **مرتجلة:** وهي ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال، وذلك مثل "هيهات وأف وآمين".
- **منقولة:** وهي ما استعملت في غير اسم الفعل، ثم نقلت إليه، والنقل إمّا عن جار ومجرور كعليك نفسك؛ أي: خذه، ومكانك؛ أي: اثبت. وإمّا عن مصدر كرويد أخ؛ أي: أمهله، وبله الشر؛ أي: اتركه ودعه، وإمّا معدولة كنزال وحذار، وهما معدولان عن انزل واحذر⁽¹⁾.

ينقسم اسم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام:

- **اسم فعل الأمر:** وهو ما تضمن معنى فعل الأمر، وهو أكثر استعمالاً في اللغة، مثل: (صه) بمعنى: اسكت، و(مه) بمعنى: اكفف، و(نزال) بمعنى: انزل، (آمين) بمعنى: استجب، و(هيا) بمعنى: أسرع، و(حي) بمعنى: أقبل، و(رويد) بمعنى: أمهل، و(بله) بمعنى: اترك، و(عليك) بمعنى الزم، و(إليك) بمعنى تتح، و(مكانك) معنى: اثبت، و(أمامك) بمعنى: تقدم، و(وراءك) بمعنى: تأخر، و(هاك) بمعنى: خذ، و(هلمّ) بمعنى: أسرع، و(أيه) بمعنى: امض في حديثك، و(حذار) بمعنى احذر، و(تراك) بمعنى: اترك⁽²⁾.

ومن شواهد هذا النوع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾⁽³⁾.

- **اسم فعل الماضي:** "وهو ما تضمن معنى فعل الماضي، وهو أقل استعمالاً من النوع الأول، مثل: هيهات بمعنى: بُعد، شتان بمعنى: افرق، وسرعان بمعنى: أسرع وشتان، نحو قوله: شتان زيد وعمر والمعنى: تباعد زيد وعمر، وذلك أن الرجل يقول: أن بينهما مقارنة في خصلة من الخصال، فنقول شتان زيد وعمر؛ أي: تقصد نفي المقارنة، كأنك قلت: افرق زيد وعمر"⁽⁴⁾.

- **اسم الفعل المضارع:** "وهو ما تضمن معنى فعل المضارع، وهو أقلها استعمالاً في اللغة، مثل: (أف) بمعنى: اتضجر، (وأوه، آه) بمعنى: أتوجع، و(واهاً، ووا) بمعنى: أعجب، و(ويخ)

(1) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج4/1160)؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج1/155-156).

(2) عمر، النحو الأساسي (ص405).

(3) [المائدة: 105].

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/575).

بمعنى: استحسن⁽¹⁾، وفيه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾⁽²⁾.

ما نَوَّن من اسم الفعل كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، فلو قلت لشخص يتكلم: (صه) كان معناه: اسكت عن الحديث الخاص، ولك الكلام في غيره، أمّا إذا قلت له: (صه)، فإنّ معناه: اسكت تماماً عن كل حديث⁽³⁾. أمّا ما انتهى من أسماء الأفعال بكاف الخطاب فيتصرف بحسب المخاطب (عليك - عليكما - عليكم -...) وما عدا ذلك يلزمه حالة واحدة⁽⁴⁾.

عدّ جمهور النحاة (هات، وتعال) فعلين؛ لرفعها الضمير البارز لا اسمي فعل نقول: (هاتي هاتوا.. الخ) كما نقول (تعالى - تعالوا -... الخ)⁽⁵⁾.

ينقسم اسم الفعل إلى سماعي وقياسي⁽⁶⁾:

• أمّا السماعي: هو الذي لم يخضع لقاعدة اشتقاقية واقتصر فيه على المسموع من كلام العرب، مثل: هيات، صه، مه، أف.

• القياسي: وهو ما جاء على وزن (فعال) دالاً على الأمر، نحو: نزال، دراك، تراك.

عمل اسم الفعل:

يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه، فيأخذ فاعلاً إن كان فعله لازماً، مثل: هيات في قول جرير⁽⁷⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/148)؛ عمر، النحو الأساسي (ص406)؛ أبو العباس، الإعراب الميسر (ص19).

(2) [الإسراء:23].

(3) المرادي، توضيح المقاصد (ج4/1168)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/149).

(4) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج1/158).

(5) عمر، النحو الأساسي (ص406).

(6) الفضلي، مختصر النحو (ص253)؛ حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص122).

(7) جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي، ولد في بادية نجد وهي قبيلة في بني تميم من أشهر شعراء العرب في فن الهجاء وكان بارعاً في المدح أيضاً. كان جرير أشعر أهل عصره، ولد ومات في نجد، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً. بدأ حياة الشعرية بنقائض ضد شعراء محليين ثم تحول إلى الفرزدق "ولج الهجاء بينهما نحواً من أربعين سنة، انظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ص389).

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ (1)

إن حكم هذه الأفعال في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال؛ لموافقتهما المعني الذي يستظهر غالباً على أمين، فهو بمعنى: استجب، وهذا متعدٍ، نحو: اللهم استجب دعاءنا، ولا يقال: أمين دعاءنا ولذا يتعدى (رويد)، نحو: رويداً زيداً، كما نقول: أمهل زيداً، ولا يتعدى (صه)، كما لا يتعدى (اسكت) ويلزم إضمار الفاعل في هذين ونحوهما، ولا يلزم في هيهات ونحوه (2).

صدارة اسم الفعل:

أشار السيوطي (3) في (همع الهوامع) إلى أنه لا يتقدم معمول أسماء الأفعال عليها، فلا يجوز أن يقال: زيداً عليك، ولا زيداً رويد؛ لأنها فرع في العمل عن الفعل، فضعفت، ولا تضمير؛ أي: لا تعمل مضمره بأن تحذف ويبقى معمولها في الأصح. إلا أن الكسائي أجاز أن يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها، وجعل فيه قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (4).

كما بين أبو علي الفارسي في (الإيضاح العضدي) أنه لا يجوز أن يتقدم مفعول شيء في هذه الكلم (أسماء الأفعال) عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في القوة أمّا قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (5). ليس معنى (عليكم كتاب الله)؛ لأنّ كتاب الله مصدر لفعل محذوف. الأصل (كتب الله كتاباً عليكم) ثم أضمر الفعل لدليل ما تقدم عليه من قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (6)، فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانصب (كتاب الله) بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى هذا قول الشاعر (7):

(1) الخطفي، ديوان جرير (ص385).

(2) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/640).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج5/120).

(4) [النساء:24].

(5) [النساء:24].

(6) [النساء:23].

(7) هو ثابت بن جابر بن سفيان بن عمير أحد الشعراء الصعاليك في الجاهلية وله لقب مشهور به تأبط شراً، ولُقّب بذلك؛ لأنّه وجد الغول في الصحراء مثل الخروف، فوضعه تحت إبطه، ودخل على أهله، فلما رأوه وعرفوا أنه الغول، قالوا: يا ثابت تأبطت شراً، فألقى به، فلقب تأبط شراً. توفي نحو 530 م، انظر: الأصفهاني، الأغاني (ج21/114).

مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكَبٌ مِنْهُ وَحَزْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ (1)

والشاهد فيه: نصب طي المحمل بما دلَّ عليه ما قبله؛ لأنَّ معناه: طوى طي المحمل؛ أي: طي مثل طي المحمل⁽²⁾. والجرجاني يوافق أبا على الفارسي في هذه المسألة، حيث قال: "لا يجوز أن يتقدم شيء من مفعول هذه الكلم عليها؛ لأنَّها ليست كالأفعال في قوتها"، كما أشار إلى أن هذه الأسماء فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصریفها لا يجوز تقديم مفعولها عليها، نحو: أن تقول: زيداً عليك، وعمراً دونك⁽³⁾.

ويشير الأزهري إلى أنَّه لا يجوز تقديم مفعول اسم الفعل عليه؛ لقصور درجته عن الفعل؛ لكونه فرعه في العمل⁽⁴⁾. كما أشار ابن هشام في (قطر الندى) أنَّ اسم الفعل، لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في (عليك زيد) بمعنى: الزم زيدا، أن يقال: زيداً عليك⁽⁵⁾.

جَوَّز الكوفيون تقدم معمول اسم الفعل عليه، بأن قالوا الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس، أمَّا النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾. والتقدير فيه عليكم كتاب الله؛ أي: الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعلينكم، فدل على جواز تقديمه. وهذه المسألة قد تعرضنا إليها سابقاً.

أمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال: إذا كان العامل فيها غير فعل، فإنه لا يجوز تقديمها عليه؛ لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا إنَّه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول⁽⁷⁾. والباحثة تميل إلى آراء النحاة في منع تقدم معمول أسماء الأفعال؛ لأن أسماء الأفعال غير متصرفة تصرف الأفعال، فلا تتصرف في نفسها، ولا في معمولها، بل تلزم ما وُضعت عليه من لفظ، ويتأخر معمولها، ولا تتصرف أيضاً

(1) ابن عميل، ديوان تأبط شراً وأخباره (ص172).

(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج1/166).

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/576).

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ص291).

(5) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص258).

(6) [النساء:24].

(7) انظر: الأنباري (ص188).

تصرف الأسماء، ولا تكون مبتدأ، ولا فاعل، ولا نحو ذلك؛ لأنها فرع عن الفعل في العمل، ومن هنا لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها، فهي كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغَيَّر، وتحمل على ألفاظها؛ لذلك وجب لها حق الصدارة.

ثانياً: الفعل المتصل بـ (قد) الحرفية:

أقوال النحاة في صدارة الفعل المتصل بـ (قد):

(قد) لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، فأما (قد) الاسمية، فلها معنيان⁽¹⁾:

• **الأول:** بمعنى حسب تقول: قدني بمعنى حسبي والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء في الحالتين في موضع جر هذا مذهب سيبويه⁽²⁾، و(قد) في "قدك درهم"، فأنها موافقة لـ (حسب) في المعنى، و(حسب) ثابتة الاسمية⁽³⁾.

• **الثاني:** اسم فعل بمعنى (كفى)، ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء المتصلة بها في موضع نصب قال الشاعر⁽⁴⁾:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي

أما (قد) الحرفية، فحرف مختص في الفعل، تدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من الناصب والجازم وحرف التنفيس⁽⁵⁾، وأيضاً إذا دخلت (قد) على الفعل، فهي جوابٌ لقوله "افعل" كما كانت "ما فعل" جواباً لـ (هل) فعل إذا أخبرت أنه

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/193).

(2) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص 253).

(3) الدماميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (ج5/85).

(4) هو حميد بن مالك الأرقط، ولقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه، وهو شاعر إسلامي مجيد وكان بخيلاً. قال أبو عبيدة: بخلاء العرب أربعة: الحطيئة، وحميد الأرقط... وكان حميد هجاءً للضيفان فحاشاً عليهم واشتهر ذلك عنه، انظر: الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (ج4/1225)، والبيت من الرجز، وهو لحميد بن مالك الأرقط، وعجزه: ليس الإمام بالشحيح الملحد، وهو ليس في ديوانه، وهو في، المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص 253)؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/105)؛ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (ج2/453)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر (ج4/241).

(5) الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج4/1389).

لم يقع ولما يفعل وقد فعل، وإنما هي لقوم ينتظرون شيئاً⁽¹⁾.

كما أشار (ابن السراج) أنّ الفعل إذا كان مصحوباً بـ (قد) أو غير متصرف دخلت عليه اللام، نحو: إن زيداً لقد قام، وإن زيداً لنعم الرجل، ولا تدخل هذه اللام على فعل ماضٍ إلا إذا كان مقروناً بـ (قد) أو غير متصرف، وذلك؛ لأنه في الأصل للاسم، فدخلت على المضارع لشبهه به، ولم يدخل على الماضي؛ لعدم الشبه فإن قرن و(قد) قريته من الحال فأشبهه المضارع، فجاز أن يدخل عليه، نحو: إنك لقد كنت، وإن كان الماضي غير متصرف جاز أن يلحقه؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه بالمضارع⁽²⁾.

كما ورد عند العكبري في كتاب (اللباب علل البناء والإعراب) أن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ (قد) مظهرة أو مضمرة، كقولك: جاء زيداً ركب؛ لأنّ الحال إمّا مقارنة أو منتظرة والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئته في ذلك الزمان، و(قد) تقربه من الحال⁽³⁾.

قال الكوفيون يجوز لك؛ لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا تمنع الحال المقدرة، والجواب أن الفرق بينهما أن الحال والاستقبال متقاربان؛ لأن المنتظر يصير إلى الحال، ولذلك احتملها الفعل المضارع والماضي، وأمّا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽⁴⁾، فقيل التقدير: قوماً حصرت فالفعل صفة لا حال، وقيل هو دعاء مستأنف، وقيل لفظة ماضٍ والمعنى على المضارعة؛ أي: جاؤوكم تحصر صدورهم؛ لأنّ الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم، فحقه أن يعبر عنه في الفعل الحال، وقيل التقدير قد حصرت⁽⁵⁾ جملة ما ذكره النحويون بخصوص (قد) خمسة معانٍ:

• **الأول: التوقع:** (قد) ترد للدلالة على التوقع مع الماضي والمضارع، نحو قولك: قد يقوم زيد في تقدير جواب: هل يقوم زيد أو لا يقوم، فإذا قلت في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود، وإن نفيت: قد لا يقوم توقعت العدم⁽⁶⁾ أمّا مع الماضي، فتدل على أنه كان متوقِعاً منتظراً، ولذلك يستعمل في الأشياء المترقبة، وقال

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/114-115)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ص223).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ص211).

(3) العكبري، اللباب علل البناء والإعراب (ج1/295).

(4) [النساء: 90].

(5) العكبري، اللباب علل البناء والإعراب (ج1/295).

(6) انظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص392).

الخليل: إن قول القائل "قد فعل" كلام لقوم ينتظرون، الخبر ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون⁽¹⁾.

• **الثاني: التقريب:** لا ترد (قد) بمعنى التقريب إلا مع الماضي، لذلك تلتزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً، نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾⁽²⁾، وإن ورد دون (قد)، فقليل: هي مع مقدرة، وهو مذهب المبرد والفراء وقيل أيضاً لا حاجة إلى تقديرها، وهو الأظهر، و(قد) إذا دخلت على الماضي أثر فيه معنيان تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً، فإن قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك، وهذا تفسير الخليل⁽³⁾.

• **الثالث: التقليل:** وترد للدلالة عليه مع المضارع نحو: إن البخيل قد يجود ونازع بعضهم في إفادة (قد) لمعنى التقليل، فقال: (قد) تدل على توقع الفعل، ممن أسند إليه وتقليل المعنى لم يستفد من (قد)، بل لو قيل: البخيل يجود، فهم منه التقليل؛ الحكم على من شأنه البخل، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً؛ لأنّ آخره يدفع أوله⁽⁴⁾.

• **الرابع: التكثير:** وهو معنى غريب، وقد ذكره جماعة من النحويين⁽⁵⁾، وأنشدوا عليه قول الشاعر⁽⁶⁾.

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحمّلني
جرّداً معرُوقَةً اللّحيينِ سُرحوبُ

(1) انظر: المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص256)، والهروي، مجمع اللغة العربية (ص211).

(2) [الأنعام:119].

(3) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص256)

(4) المرجع السابق، ص ص257-258؛ الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (ص230).

(5) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/196).

(6) امرؤ القيس بن عانس بن المنذر بن حُجر بن الحارث الكندي توفي 645 م كان شاعراً عربياً جاهلياً عالي الطبقة من قبيلة كندة، يُعد رأس شعراء العرب وأعظم شعراء العصر الجاهلي ولد في مدينة (تريم) أسلم عند ظهور الإسلام ووصول الدعوة إلى بلاده، ووفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لما ارتدت حضرموت ثبت على إسلامه، انظر: الزركلي، الأعلام (ج2/12)، والبيت في، الكندي، ديوان امرئ القيس (ص46).

• **الخامس: التحقيق:** وترد للدلالة عليه مع الفعلين: الماضي والمضارع فمن الماضي⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾، ومع المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾⁽³⁾.

تبين مما سبق أن (قد) تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معانٍ: التوقع والتقريب والتحقيق ومع المضارع أحد أربعة معانٍ: التوقع والتقليل والتحقيق والتكثير، وأن (قد) مع الفعل كالجزم منه.

لقد ذهب سيبويه بأن (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وقد أشبهت لما في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل. ولو قلت: سوف زيدا أضرب لم يحسن، أو قد زيدا لقيت لم يحسن، إنما وضعت للأفعال⁽⁴⁾. إلا أن هناك من أجاز الفصل مثل (الرضي وابن هشام)، حيث أجازا الفصل بالقسم، نحو: قد لعمرى بت ساهراً، وأيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾⁽⁵⁾، وهي عندهما بمثابة الجزء من الفعل لا يفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم⁽⁶⁾، وقد وافقهما في ذلك أبو حيان في (التذليل والتكميل)، لكن السهيلي، زعم أن السين وسوف كما تبين سابقاً، و(قد) مما له صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدهما عليهما، والمالقي يوافق السهيلي في (رصف المباني) في صدارة الفعل المتصل بـ (قد) قائلاً: "وهي مع الفعل مختصة به لازمة له تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينهما وبينه إلا في الضرورة كقوله:

فقد - والله - بيّن لي عنائي بوشك فراقهم، صرد يصيح⁽⁷⁾

(1) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص ص 258-259)؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعراب (ج 1/194)؛ ابن المرتضى، تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (ص 201).

(2) [المؤمنون: 1].

(3) [الأنعام: 33].

(4) سيبويه، الكتاب (ج 1/26).

(5) [الأحزاب: 18].

(6) الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج 4/1390)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج 1/193).

(7) اللبب بلا نسبة في شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (ج 1/259)؛ ابن جنى، الخصائص (ج 1/330)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج 1/194)؛ المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص 393).

أي فصل في القسم بينه وبينها للضرورة أما في الكلام فلا يجوز عنده⁽¹⁾ كما أشار إلى ذلك ابن جني في (الخصائص)، حيث قال: "وهي في الأصل مع الفعل كالجاء لا تفصل عنه إلا بالقسم"⁽²⁾، ويشير في موضع آخر قائلاً: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزاء اتصالاً قوي، فقبح الفصل بينهما"⁽³⁾.

ثالثاً: الفعل المتصل بـ (السين) و(سوف):

قال الرضي⁽⁴⁾: "سوف بمنزلة السين التي في قولك: سيفعل وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وهما حرفا تنفيس ومعناه، تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفّس الخناق؛ أي وسعته".

كما ورد في (رصف المباني) أن السين إذا دخلت على الفعل المضارع يصير المضارع مستقبلاً بعد احتمال له للحال والاستقبال، وذلك، نحو قولك: ستخرج وستذهب. والمعنى: أنك تفعل ذلك في ما يستقبل من الزمان⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾⁽⁶⁾.

و جاء في (المعجم الوافي) أنه حرف من حروف المعاني، يختص بالدخول على الفعل المضارع المثبت دون المنفي، فيعينه للاستقبال وينقله إلى الزمن المستقبل الواسع، ولذا سمّي حرف تنفيس (توسيع) وهو غير عامل؛ لأنه ينزل منزلة الفعل، ومدة الاستقبال معه كمدة الاستقبال مع (سوف)⁽⁷⁾.

وسوف أكثر تنفيساً من السين، ويخفف (سوف) بحذف الفاء، فيقال: سو أفعل، وقد يقال سيّ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين، نحو: سف

(1) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص 393).

(2) ابن جني، الخصائص (ج1/330).

(3) انظر: المرجع السابق، ج2/392.

(4) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/798).

(5) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص396).

(6) [الشعراء:227].

(7) الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (ص 178).

أفعل، وقيل: أن (السين) منقوصة من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنما اختصار بالفعل، لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال⁽¹⁾.

قال الكوفيون: أن (سوف) فيها لغات، وهي: "سف" - "سو" - "سي"⁽²⁾، وأنشدوا:

فإن اهلك فسو تجدون فقدي وإن أسلم يطيب لكم المعاش⁽³⁾

والشاهد (سو) بحذف الفاء لغة في (سوف).

خالف ابن هشام في (المغني) قائلاً: ليس (السين) مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيّق منها مع (سوف) خلافاً للبرصيين. ومعنى قول المعريين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع ذلك، أنّها نقلت المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال، السين تأتي إعلماً بالاستمرار لا بالاستقبال⁽⁴⁾.

واحتج الكوفيون بأن (السين) مقتطعة من سوف، وأنها ليست حرفاً قائماً بنفسه، فقالوا: (سو) مقتطعة من (سوف) وأن العرب تقول: مُ اللهُ في (ايمن الله) و(ايم الله)؛ لذلك يقولون في (سوف): (سو) تارة، و(سَف) أخرى والصحيح أن (السين) حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولا يقال فيه أنه مقتطع من سوف لوجهين:

• الأول: أن الاقتطاع دعوى بلا برهان، فلا يلتفت إليها، ولا يحتج عليه بقوله: (فسو تجدون)، فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها كما قالوا: (المنّا) في (المنازل) و(الحبا) في (الحباب)⁽⁵⁾، ولو كان الحذف باب لصح في الضرورة والشعر وغيره فاختصاصه في الشعر في البيت السابق ضرورة، ولا حجة فيه؛ لأنّ الحروف لا تحذف أواخرها إلاّ مع التضعيف نحو: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وأمّا ومع غيره لا⁽⁶⁾.

• الثاني: إن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: (الله) وشبهه، أما الحرف، فليس أصلاً في نفسه، فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء، إن الفعل

(1) الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/798).

(2) انظر: المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص 458 - 459).

(3) البيت لعدي بن زيد، وهو في السيوطي، همع الهوامع (ج2/72)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع (ج2/89).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/158).

(5) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص397).

(6) المرجع السابق، ص398.

والحروف لابد لها من الاسم والاسم غير محتاج إليهما، فدل على أصالته وفرعيتها وقوته في الاحتجاج والاستعمال وضعفهما⁽¹⁾.

كما أشار (عباس حسن) إلى أن (السين) تختص بمعنى لا تؤديه (سوف) فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيديه وعدم التنفيس؛ أي: عدم جعله للمستقبل البعيد أدخلت عليه (السين)⁽²⁾ وزعم الزمخشري⁽³⁾ أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، فدخلها على ما يفيد الوعد والوعيد مقتضى لتوكيده، وتثبيت معناه قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿سَيَرَحْمُهُمُ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾ (السين) هنا جاءت مقيدة وجود الرحمة لا محال فهي تأكد الوعد والوعيد و تنفرد (السين) بدخول اللام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾⁽⁶⁾، وسوف مرادفة للسين و أوسع منها كما سبق وبذلك نظر بأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد، ويقال: فيها (سف) بحذف الوسط، (سو) بحذف الأخير و(سي) بحذف قلب الوسط⁽⁷⁾.

وقد شبهت (سوف) عند النحاة بالاسم لكونها على ثلاثة أحرف، فدخلت عليها لام التوكيد والابتداء في، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾⁽⁸⁾، ولم يكن ذلك في (السين) لثلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، وربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر، نحو: لَسَيَتَعَلَّمُ، فتثقل الكلمة، لذلك سكن آخر

(1) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص398).

(2) حسن، النحو الوافي (ج1/60).

(3) الزمخشري، تفسير الكشاف (ج1/99).

(4) [البقرة:137].

(5) [التوبة:71].

(6) [الضحى:5].

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/159).

(8) [الضحى:5].

الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في، نحو: ضربته وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل، فطرحوا دخول اللام على السين (1).

أقوال النحاة في صدارة السين وسوف:

لقد أشار المبرد إلى أن إذا دخلت (السين أو سوف) على الفعل المضارع منعنا كل عامل من أن يعمل في المضارع (2) ويقول (عباس حسن): (3) في كتابه (النحو الوافي) يرى البعض أن التقديم ممنوع، ولكن هذا المنع مدفوع بالسماح؛ كقول النمر بن تولب:

فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمَّنَا هَانَ وَجَدُّهَا وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ (4)

ف (هكذا) منصوب بـ (فعل) وهو بحرف الاستقبال.

وأيضاً ممن يرى في السين وسوف علة لزوم الصدارة الرضي، حيث يقول: (السين) و(سوف) يعمل ما بعدها في ما قبلها (5) ويتبين من كلامه أنه يؤيد البيت السابق في عدم صدارة (سوف) وأيضاً مما يؤكد عدم صدارتها تقدم معمول الفعل المقرون بالسين في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغْلِبُونَ﴾ (6) (سيغلبون) خبر المبتدأ، و(من بعد غلبهم سيغلبون) متعلق به (7).

ورد عند السهيلي في (نتائج الفكر) إن أدخلت (إن) على الاسم المبتدأ جاز دخول (السين) في الخبر؛ لاعتماد الاسم على (إن) ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول (السين) فيما بعد، فأما مع عدم (أن) فقبیح ذلك، وهذا مذهب الشيخ أبو الحسين - رحمه الله - إلا التعليل، فإنه بخلاف تعليله، وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي

(1) انظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص398)؛ وانظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج5/115-116).

(2) المبرد، المقتضب في النحو (ج2/5).

(3) حسن، النحو الوافي (ج1/60).

(4) البيت من الطويل، ديوان النمر بن تولب العكلي (ص102).

(5) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/150)

(6) [الروم:3].

(7) عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج2/180).

من تحته الأنها⁽¹⁾، فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت فضحك وقال قد كنت أفرعتني، أليس هذه (أن) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو (تنوب مناب) تكرر العامل؟ فسلمت له⁽²⁾.

كما استنبح السهيلي أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال: قبيح أن تقول غداً سيقوم زيد لوجوه:

- الأول: أن (السين) تنبئ عن معنى الاستئناف للفعل، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف، أخرجته السين عن الوقوع في الظرف، فيبقى الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام. فإذا قلت: سيقوم غداً دلت على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلّ اللفظ على استقبال اليوم، فتطابقاً، فصار ظرفاً له.
- الثاني: أن (السين) و(سوف) من حروف المعاني التي تدخل على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والنهي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح أن تقول: زيداً سأضرب، وزيد سيقوم⁽³⁾. وهذا يبين لنا أن استقراءه كان ناقصاً عندما وضع هذه القاعدة مرة يقيح جملة (زيداً سيقوم) من حيث تركيبها ومرة يجيز ذلك، ويضع قاعدة، كما ورد في المثال السابق بدخول السين على الخبر في الآية مع دخول أن على المبتدأ.

كما أشار ابن القيم في (بدائع الفوائد) إلى منع تقدم معمول الفعل على (السين) فقال: قبيح أن تقول: غداً سأتيك؛ لأن (السين) المتصلة بالفعل كالجاء، لذلك لها صدر الكلام، وذلك نقلاً عن السهيلي⁽⁴⁾.

وهنا يرد عليه محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) بعد دراسته وإطلاعه لكتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم و(نتائج الفكر) للسهيلي قائلاً: ما أخطر له أن يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم في هذا، ولو رجع السهيلي إلى سورة (النساء) وحدها، لوجد فيها آيات وقعت فيها الجملة المصدرة بـ (السين)، و(سوف) خبر للمبتدأ، وليس قبلها أن⁽⁵⁾، وذلك

(1) [البروج:11].

(2) السهيلي، نتائج الفكر (ص 59).

(3) المرجع السابق، ص 94.

(4) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد (ج1/89-90).

(5) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ج2/182).

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾⁽¹⁾ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

والباحثة تميل إلى عدم الفصل بين حرفي التنفيس وفعليهما؛ لأن الناظر لكلام سيبويه، يجد أنه يمنع الفصل بين حرفي التنفيس وفعليهما وذلك في قوله: " لو قلت: سوف زيدا أضرب، لم يحسن، أو قد زيدا لقيت لم يحسن؛ لأنهما وضعا للأفعال⁽³⁾ ولأن الأصل في العوامل الداخلة على الفعل، يجب أن تتصل به مباشرة، دون وجود فاصل بينهما سواء أكانت عاملة، كحروف النصب أو الجزم، أو مهمله كحرفي التنفيس.

رابعاً: أفعال المدح والذم.

هناك أساليب كثيرة في اللغة تدل على المدح والذم، وبعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة؛ لأنه وضع لها من أول الأمر نصاً وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة، فمن الأول: الذي يؤديها صريحة قولك: أمدح، أنثي، أستحسن، أذم، أهجو، أستقبح...، وما يقابلها في الاشتقاق، نحو: أمدح في الرجل تجلده، وحسن بلائه، وأذم فيه بأسه، وفتور عزيمته⁽⁴⁾.

الثاني: الذي يحتاج إلى قرينة كقولك: في إنسان يحدث الناس بفضائله ومزاياه، أو بنقائضه وعيوبه: ما هذا بشراً تريد في حالة المدح أنه ملك مثلاً، وفي حالة الذم أنه شيطان⁽⁵⁾.
وقول المتنبي⁽⁶⁾ في ذم قائد الجيش الرومي:

(1) [النساء: 57].

(2) [الأعراف: 182].

(3) سيبويه، الكتاب (ج1/98).

(4) حسن، النحو الوافي (ج3/367).

(5) المرجع السابق، ج3/367.

(6) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي الكوفي المولد، نسب إلى قبيلة كندة نتيجة لولادته بحي تلك القبيلة في الكوفة لانتمائه لهم. عاش أفضل أيام حياته وأكثرها عطاء في بلاط سيف الدولة الحمداني في حلب وكان أحد أعظم شعراء العرب، وأكثرهم تمكناً باللغة بقواعدها ومفرداتها، انظر: الزركلي، الأعلام (ج1/115)، والبيت من المتقارب في، المتنبي، ديوان المتنبي (ص440).

فَأَخِيْثُ بِهِ طَالِيَاً قَهْرَهُمْ وَأَخِيْثُ بِهِ تَارِكَاً مَا طَلَّبَ .

ومن النوع الأول الصريح: نعم وبئس، وهما للمبالغة في المدح والذم (1).

و(نعم وبئس) كما قال سيبويه (2): "موضوعة أساساً لإفادة المبالغة في المدح أو الذم أولاً، ثم لإفراد جنس الممدوح أو المذموم بالمدح أو الذم ثانياً. ولا يصح المدح أو الذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح أو المذموم".

- نعم وبئس فيهما أكثر من لغة أشهرها:

كسر الأول مع سکون الثاني، فتح الأول وكسر الثاني، فتح الأول وسکون الثاني، كسر الأول والثاني معاً.

(نَعْم) (نَعْم) (نَعْم) (نَعْم)، والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى (3).

كما أشار إلى ذلك الرضي في شرحه للكافية أن إحداها فعل وهي الأصل، والثانية: فعل، بإسكان العين مع فتح الفاء، الثالثة: فعل بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة: فعل، بكسر الفاء إبتاعاً للعين؛ وكذا، اطردها الفاء للعين في فعيل إذا كان عينه حلقياً لمشاكله العين، قالوا: رغيف، وشهيد، وشعير؛ والأكثر في هذين الفعلين خاصة: كسر الفاء وإسكان العين، إذا قصد بهما المدح والذم، عند بني تميم وغيرهم، وهذا ما أشار إليه سيبويه أن عامة العرب اتفقوا على لغة تميم، وقد استعمل طرفه (نَعْم) على الأصل في قوله:

نَعْمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبْرِّ (4)

(1) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/341).

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/178)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/388).

(3) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير (ج3/314)؛ الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية (ج2/1104)؛ حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ج3/367).

(4) هذا البيت من كلام طرفه بن العبد البكري، و صدر البيت ما أقلت قدم ناعلها، لكنه ليس في ديوانه، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص103)؛ البغدادي، الخزانة (ج4/101)؛ الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية (ج2/1104).

لكنه غير موجود في ديوانه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾⁽¹⁾. بفتح الفاء وكسرها على القرائتين⁽²⁾.

- نعم وبئس فعلان أم اسمان:

إنّ (نعم)، و(بئس) من المسائل الخلافية بين مدرستي الكوفة والبصرة إذ نسب القول بفعاليتها إلى البصريين في حين نسب القول بإسميتهما إلى الكوفيين وهذا ما سنبينه.

ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين⁽³⁾.

وقد تحدث ابن عصفور في شرحه لـ (جمل الزجاجي) عن هذه المسألة فقال: "واختلف هل هما فعلان أم لا، منهم من ذهب إلى أنهما فعلان، وهم أهل البصرة، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة⁽⁴⁾.

لكن الاختلاف بينهما ليس في أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل، وكذلك بئس الرجل، اسمان محكيان بمنزلة تأبط شراً، فنعم الرجل عنده: اسم للممدوح وبئس الرجل: اسم للمذموم، وهما في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما⁽⁵⁾.

- أقوال المحتجين بأنهما اسمان مبتدآن⁽⁶⁾:

• دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنعم الرجل قال حسان بن ثابت:

(1) [البقرة: 271].

(2) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية (ج2/1104).

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص86).

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/62).

(5) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (ج2/76)؛ ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد (ج2/338).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/389)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص70)؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص90)؛ انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج3/25)؛ والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (ص247).

أَلَسْتُ بِنَعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُصْرِمًا (1)

أخو القلة: الفقير الذي لا يجد كفايته.

موطن الشاهد: "ينعم الجار".

وجه الاستشهاد: احتجّ الكوفيون بظاهر العبارة، فزعموا أن "نعم" اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجر عليه؛ وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء (2).

• دخول حرف النداء، نحو: "يا نِعَمَ المولى، ويا نِعَمَ النصير" فنداء "نعم" يدل على أنها اسم؛ لأنّ النداء من خصائص الأسماء.

• الدليل على أنّهما ليسا فعلين أنّهما لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يحسن أن تقول: "نعم الرجل أمس"، ولا "بنس الرجل غداً"، فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما، دلّ على أنّهما ليسا فعلين.

• مجيء (نعم) على صيغة فعيل، نحو: عليم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال ألبته دلّ على أنّهما ليسا فعلين.

• والدليل على أنّهما ليسا فعلين أنّهما غير متصرفين؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما يتصرفا دلّ على أنّهما فعلين.

ما استدل به الكوفيون فاسد في قولهم أنّهما اسمان؛ لدخول حرف الجر عليهما فاسد؛ لأن حرف الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدل على أنّهما اسمان؛ لأنّ حروف الجر قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقول الشاعر:

والله ما لي لي لي بنام صاحبُه (3)

ولا خلاف في أن (نام) فعل ماضٍ، ولا يجوز أن يقال: هو اسم لدخول حرف الجر عليه.

ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على: نعم، وبنس، ونام التقدير في قوله ألسنت بنعم الجار يؤلف بينه ألسنت بجار مقول فيه: نعم الجار.

(1) البيت لحسان بن ثابت، وهو في لأنباري، الإنصاف (ص96)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/389).

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/97).

(3) البيت منسوب للقتاني في العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ج2/30)؛ البغدادي، خزنة الأدب (ج9/388)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص99). وعجزه: ولا مخالط اللين جانبُه.

أما قولهم يا نعم المولى، ونعم النصير النداء من خصائص الأسماء، فنقول: المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه يا الله نعم المولى، ونعم النصير أنت.

أما قولهم نعيم الرجل، فهذه رواية شاذة تقرّد بها قطرب وحده، ولئن صحت، فليس فيها حجة؛ لأنّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة في نَعِمَ فنشأت الياء⁽¹⁾.

- أقوال المحتج بأنه فعل:

• احتجّ البصريون بأنهم قالوا: الدليل على أنّهما فعلاّن اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نِعْمًا رجلين، ونَعْمُوا رجالاً وقد رفعنا مع ذلك المظهر في، نحو: نعم الرجل، وبئس الغلام، والمضمر في، نحو: نعم رجلاً زيداً، وبئس غلاماً عمرو، فدلّ على أنّهما فعلاّن⁽²⁾.

• اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء، وذلك قولهم: نعمت المرأة، وبئست الجارية؛ لأنّ هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي، ولا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به⁽³⁾.

وهناك من احتج على ذلك قائلاً: (ربّ) تلحقها التاء، فتصح (ربت)، و(تمت)، و(لات)، فردّوا عليهم: هذا الاعتراض ساقط⁽⁴⁾. قال سيبويه: (5) "واعلم أنّ نعم وبئس تُؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليها بالهاء، ولما وقف عليهما بالتاء على أنّهما فعلاّن، وليس اسمين، أمّا التاء التي اتصلت بـ (ربت)، و(تمت)، وإن كانت للتأنيث إلاّ أنّها ليست التاء التي في نعمت وبئست، والدليل على وجهين أحدهما: أنّ التاء في نعمت المرأة، وبئست الجارية لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل".

(1) انظر: الأنباري، أسرار العربية (ص71-72).

(2) ابن يعيش، شرح الفصل (ج4/404)؛ ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/91)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص96).

(3) الأنباري، أسرار العربية (ص69)؛ الوراق، علل النحو (ص292)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/76).

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/91).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/178).

- أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء تلحق الحرفين، تكون متحركة فبان الفرق⁽¹⁾.
- أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال، فإنهم قالوا: كما قالوا: قاما، وقاموا.
- إنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنِيَ على الفتح من غير علة⁽²⁾.

والباحثة ترى أن كلاً من (نعم)، و(بئس) أفعال ماضية لازمة جامدة لا بد لها من فاعل، ومع أن كلاً منها يعرب فعلاً ماضياً، فإنّه متجرد من دلالاته الزمنية ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية يقصد منها إنشاء المدح العام، أو الذم العام، ومن غير إرادة زمن ماضٍ أو غير ماضٍ، فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من الإنشاء غير الطلبية لا دلالة فيه على زمن مطلقاً، نحو: نعم أجر المخلصين، ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ولا أمر، والذي أصاب أسلوب المدح جمود نحوي تركيبى وليس اشتقاقى.

كما ترى الباحثة أن (نعم وبئس) تفتقران إلى كثيرٍ من خصائص الأفعال والأسماء، فهي لا تدلُّ على حدثٍ وزمنٍ، ولا تتصرف كما تتصرف الأفعال، ولا تشير إلى مسمى، ولا تقبل علامات الاسم من تنوينٍ وإضافة وإسناداً، كما أن خصائص الفعلين من الناحية الشكلية، والمعنوية، والوظيفية لا تؤهلها أن يكونا خالصين للأفعال، ولا للأسماء.

- فاعل نعم وبئس وساء:

نعم وبئس فعلا ماضيان وفاعلهما على ثلاثة أقسام⁽³⁾:

- أن يكون محلىً بأل مثل: نعم الصديق محمد، وقوله تعالى: ﴿نَعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنَعْمَ النَّصِيرُ﴾⁽⁴⁾، والمخصوص بالمدح في الآية محذوف هو: لفظ الجلالة (الله) سبحانه وتعالى.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/92).

(2) الأنباري، أسرار العربية (ص69)؛ حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ج3/369).

(3) انظر: المبرد، المقتضب في النحو (ج2/141)؛ الفارسي، الإيضاح العضدي (ج1/81)؛ العباس، محمد علي، الإعراب الميسر (ص141).

(4) [الأنفال:40].

- أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، مثل قوله تعالى: ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾⁽²⁾، ففاعل ساء مضمراً؛ أي: ساء الممثل ومثلاً: تمييز مفسر (القوم)؛ أي: مثل القوم، لا بد من هذا التقدير؛ لأنَّ المخصوص بالذم من جنس فاعل (بئس)، والفاعل (المثل)، و(القوم) ليس من جنس المثل، فلزم أن يكون التقدير: (مثل القوم) فحذفه وأقام القوم مقامه.
- أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾⁽³⁾، والمخصوص محذوف هو: الجنة.

وما ينطبق على نعم وبئس من حيث الصدارة ينطبق على (سَاء) و(حَبِذَا) وما جرى مجراهما من الأفعال، فلا بد أن تتصدر أسلوب المدح والذم، ولا يجوز أن يتقدم المخصوص أو غيره من عناصر الأسلوب عليها؛ إذ لم يرد في الكلام العربي الفصيح مثل هذا التقديم، وهذا ما عبر عنه النحاة أنفسهم أثناء حديثهم عن أساليب المدح والذم، حيث أشار ابن السراج إلى أن الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو: نعم وبئس وفعل التعجب وليس تجري ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة، ومه وصه وعليك، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير⁽⁴⁾، وهذا الصبان ذهب إلى أن نعم وبئس لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان⁽⁵⁾.

كما ينبغي أن لا يفصل بين نعم وبئس، وفاعلها بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلاّ بسماع من العرب⁽⁶⁾.

- إعراب الاسم المخصوص:

إن إعراب الاسم المخصوص يلزمه ما يلي:

1. إن المخصوص بالمدح أو الذم (عبد الله)، من قولك: نعم الرجلُ عبد الله في ارتفاعه وجهان:

(1) [الكهف: 50].

(2) [الأعراف: 177].

(3) [النحل: 30].

(4) ابن السراج، الأصول (ج2/299).

(5) الصبان، حاشية الصبان (ج3/38).

(6) الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع (ج2/373).

- الأول: أن يكون المبتدأ وما تقدم عليه هو الخبر، وإنما أُرِخ المبتدأ، والأصل: عبدالله نعم الرجل، وأمّا الراجع إلى المبتدأ، فإنّ (الرجل) لما كان شائعاً ينتظم الجنس، كان (عبدالله) داخلاً تحته، إذ كان واحد منه، فارتبط به، والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ؛ ليعلم أنّها حديثٌ عنه، فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذي يعود عليه، فاجروا الذكر المعنوي مجرى الذكر اللفظي (1)، ومثله قول الشاعر (2):

أَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ
وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

فالصدر مبتدأ، وقوله لا صدور لجعفر جملة في موضع الخبر، ولما كان النفي عاماً شمل الصدور الأول، ودخل الأول تحته، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد.

- الثاني: رفع المخصوص أن يكون (عبدالله) في قولك: نعم الرجل عبد الله خبر لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل أفهم منه ثناءً على واحد من هذا الجنس، فقيل من هذا الذي أتني عليه، فقال عبدالله؛ أي: هو عبدالله، وهذا من المبتدآت التي تُقَدَّر ولا تظهر (3).

- حبذا ولا حبذا:

معنى (حبّ): صار محبوباً جداً (4) وأصل حبّ: حَبَّبَ كظرف؛ أي: صار حبيباً فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف (5).

-
- (1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/399)؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/276).
 - (2) هو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من قريش من شعراء العصر الأموي توفي سنة 80هـ شاعر غزل، من أهل مكة نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة وكان يذهب مذهبه، لا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء. ولاء يزيد بن معاوية إمارة مكة، فظهرت دعوة عبد الله بن الزبير، فاستتر الحارث خوفاً، ثم رحل إلى دمشق وافتداً على عبد الملك بن مروان فلم ير عنده ما يحب، فعاد إلى مكة وتوفي بها. انظر: الزركلي، الأعلام (ج2/154)، والبيت للحارث بن خالد المخزومي، في، البغدادي، خزانة الأدب (ج1/452)؛ وبلا نسبة في الأنباري، الأسرار العربية (ص72)؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص524)؛ العيني، المقاصد النحوية (ج1/577)؛ المبرد، المقتضب (ج2/71).
 - (3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/400).
 - (4) المرجع السابق، ج4/405؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/355)؛ الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ج3/321).
 - (5) الرضي الاسترآبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/1130).

وفيه لغتان: فتح الحاء وضمها (1)، وعليها روي قول الشاعر (2):

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وأصله: حَبُّبٌ، وهو مسند إلى اسم الإشارة (3) إِلَّا أَنَّهُمَا جَرِيًا بَعْدَ التَّرْكِيبِ مَجْرِي الْأَمْثَالِ لا تَغْيِيرَ، و(نعم)، و(حبذا) فيهما تقارب في المعنى، وهما للمدح إِلَّا أَنَّ (حبذا) تفضلها بَأَنَّ فيها تقريباً للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم (4) جُعِلَ (حَبَّ) مع (ذا) اسماً واحداً؛ لَأَنَّهُ كَالْأَمْثَالِ، والأمثال لا تغير، ولزم طريقة واحدة (5).

وحبذا مركبة من فعل وفاعل (6) فالفعل (حَبَّ) وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من ولد واحد، وفيه لغتان: (حَبَّبْتُ)، و(أَحْبَبْتُ)، وأحببت أكثر في الاستعمال قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (7) فهذا من (أحب)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ (8)، وقال -عليه وسلام- "مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ" (9)، وقال: أَحْبَبْتُ حَبِيبِكَ هَوْنَا (ما) فأما (حببت)، فمتعدٍ في الأصل ووزنه (فَعَل) بفتح العين.

قال الشاعر غيلان بن شجاع:

(1) البركوي، إظهار الأسرار في النحو (ص 74).

(2) الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي، ويكنى أبو مالك ولد عام 19هـ، الموافق عام 640م، وهو شاعر عربي ينتمي إلى بني تغلب، وكان نصرانياً، وقد مدح خلفاء بني أمية بدمشق في الشام، وأكثر في مدحهم، وهو شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/589) هذا البيت من الطويل، وصدر البيت: فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها، وهو للأخطل التغلبي، من قصيدة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد، أحد أجواد العرب. ناصر الدين، ديوان الأخطل (ص224).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/405)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/355).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/405)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/355)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/141).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج5/45)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص46).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/355).

(7) [آل عمران:31].

(8) [آل عمران:119].

(9) [البخاري، صحيح البخاري، الرقاق/ من احب لقاء الله، 192/4، رقم الحديث 6507]

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ

وَلَوْ كَانَ أَدْنَى مِنْ عَيْبٍ وَمَشْرِقٍ⁽¹⁾

فإذا أُريد به المدح نُقل إلى (فَعَلَ)، فنقول: (حُبَّ زيدٌ)؛ أي: صار محبوباً⁽²⁾.

ونعم وبئس وحبذا لزم طريقة واحدة لفظ الماضي، وإذا نُفي حبذا بـ (لا) أفاد الذم⁽³⁾ و(ذا) فاعل حبذا، وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجرداً من حروف التنبيه، وذلك لما ركبوا الفاعل وفعله، جعلوهما شيئاً واحداً، ولم يأتوا بحرف التنبيه؛ لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

وليس ذلك من كلامهم، حيث إنهم جعلوا الاسم المفرد مذكراً إذا كان المفرد أخف، والمذكر قبل المؤنث، فهو كالأصل له، فلذلك نقول: "حبذا زيدٌ"، و"حبذا هندٌ"، وحبذا الزيدان"، وحبذا الزيدون" ولا نقول (حبَّده) في المؤنث ولا (حبَّدي)⁽⁴⁾.

قال الشاعر: (5)

حَبِّدَا أَنْتِ يَا صُنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبُ هَوَى مَنِّي وَلَا نُفْمٌ

وقد أكد ابن مالك لا يتغير (ذا) عند الإفراد والتذكير بل يقال: حبذا هنداً أو حبذا الزيدان، في تثنية المذكر، أو الهندان في تثنية المؤنث أو حبذا الزيدون في جمع الذكور، أو الهندات في جمع الإناث، ولم يغيرا لجريانهما مجري المثل الذي لا يتغير عن حالته في الاستعمال الأول، كما في قولهم: "الصيف ضعيت اللبن" يقال لكل أحد مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثني أو مجموعاً⁽⁶⁾.

وهذا المثل إنما كان لامرأة فإنما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل، فإذا قلته

(1) البيت نسب لغيلان بن شجاع النهشلي في البغدادي، خزنة الأدب (ج9/429)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/405)؛ وبلا نسبة في السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/410).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/405).

(3) عيد، النحو المصفى (ص420)

(4) الأنباري، أسرار العربية (ص75)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/408)؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/90).

(5) هو زياد المرار بن منقذ بن عبد بن عمرو بن الحنظلي العدوي، من بني العدوية. من تميم. يلقب بالمرار، والمرار شاعر مشهور إسلامي، معاصر لجريز، وقد هاج الهجاء بينهما انظر: الزركلي، الأعلام (ج3/55)، البيت من البسيط وهو في: ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/407)، وهو منسوب لمرار العدوي، وبلا نسبة في: ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/359).

(6) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/90)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج3/285)؛ النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل (ج2/141).

للرجل فإنما معناه: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا (1).

خص (حبّ) بالتركيب مع (ذا) من بين سائر الأسماء؛ لأنّ (ذا) اسم مبهم ينعت بالأجناس، وحكم (حبّ) هنا: كحكم (نعم) فركبوه مع (ذا) ينوب عن أسماء الاجناس إذا لا ينعت إلاّ بها.

والنعت والمنعوت شيء واحد أيضاً، فإن (ذا) مبهم فصار بمنزلة المضمّر في (نعم)؛ لذلك فسّر بالنكرة كما يفسر في (نعم)، فنقول: "حبذا رجلاً" كما نقول: "نعم رجلاً"، فقياسهما واحد (2). فلما صار (حبذا) في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية، واعتقدوا أنّه اسم له موضع من الإعراب، وموضعه هنا رفع الابتداء، وما بعده من الاسم المرفوع الخبر، وليس في العربية فعل وفاعل جُعلا في موضع مبتدأ إلاّ (حبذا)، وهذا عند المبرد (3).

ولما غلب عليه معنى الاسمية أصبح أقوى من الفعل والفعل أضعف، فلما رُكبا جُعلا شيئاً واحداً غُلب جانب الاسم لقوته، وضعف الفعل، واستدلوا على الاسمية بكثرة، نحو قولهم: (ياحبذا) (4)، قال الشاعر:

يا حبذا جبلُ الريانِ من جبلٍ وَحَبَّذَا ساكِنُ الرِّيانِ مَنْ كَانَا (5)

هنا دخلت (يا) عليها دون استيحاش، وزعم أن فعل ذلك مع غيرها فعليته محقّقه مستوحش (6)، وأيضاً من قال باسميته هو المبرد، في (مقتضبه)، وابن السراج (7) في (أصوله) بأن الاسم أشرف، ويستقل، ويستقل به الكلام، ويقع في التركيب كثيراً، أمّا (تُحَبِّدُهُ)، فمضارع (حَبِّدُهُ) إذ قال له حَبِّدَا (8).

(1) المبرد، المقتضب في النحو (ج2/143).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/408).

(3) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/1130).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/408).

(5) البيت من البسيط، وهو في: ديوان جرير (ص493)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/408)، وبلا نسبة في البغدادي، خزنة الأدب (ج11/198).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/357).

(7) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري، وله كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، وهو غاية من الشرف والفائدة، ومنها كتابه في مختصر النحو، اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها، وكان أديباً شاعراً، انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص112).

(8) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/90).

والباحثة ترى لو كان اسماً (مبتدأ) لدخلت عليه النواسخ، كما تدخل على الجملة الاسمية.

ومنهم من غلب جانب الفعل، ويجعل الاسم كالملغي، ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل، فإذا قلنا "حبّذا زيد" ف (حبّذا) فعل، و (زيد) فاعل و (ذا) لغوّ وإنّما قالوا: فعل؛ لأنّه أسبق لفظاً والدلالة على ذلك أنهم صرفوه، فقالوا: "لا يُحبّده بما لا ينفعه"، الأول أمثل وقولهم: (لا يُحبّده) كأنّهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة كقولهم: (حمدل) في حكاية (الحمد لله) و (سبحل) في حكاية (سبحان الله)، فهذا وجهان عريان⁽¹⁾، ومنهم من لا يغلب أحدهما على الآخر ويُجريهما على ظاهرهما، وهو المذهب المشهور، فيجريهما مجرى (نعم)، و (بئس)، ويكون (حب) فعلاً ماضياً و (ذا) فاعل في موضع الرفع⁽²⁾ فيكون (زيد) مثلاً في (حبّذا زيد) مبتدأ وحبّذا الخبر، وهذا قول سيبويه⁽³⁾.

- إعراب حبّذا:

قيل في إعراب حبّذا زيد خمسة أوجه⁽⁴⁾:

- الأول: أن نجعل (حبّذا) مبتدأ و (زيد) خبره: في هذه المسألة خلاف؛ لأنّ لو كان حبّذا مبتدأ؛ لدخلت عليه النواسخ التي تدخل على الجملة المبتدأ كغيره من المبتدآت، فكان يقال: إن حبّذا زيد وفي منع ذلك دلالة على أن حبّذا ليس مبتدأ.
- الثاني: أن تجعل (ذا) مرفوعاً بحبّ ارتفاع الفاعل بفعلة، وتجعل زيدا بدلاً منه.
- الثالث: أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف، كأنّه لما قيل: من هو قيل: زيد؛ أي: بدلا منه.
- الرابع: أن تجعل زيدا مبتدأ، وحبّذا خبره.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/408).

(2) المرجع السابق، ج4/409.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/356).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/253)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/92)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/725)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص75)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/79)؛ الرضي الاسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/1130)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/357).

• **الخامس:** أن تجعل (ذا) زائدة، فيرتفع زيد ب (حب)؛ لأنه فاعل، هو أضعف الوجوه.

يرى ابن يعيش أن (ذا) من (حبذا) يجري مجرى الجنس من حيث إنّه اسم ظاهر، يكون وصله إلى أسماء الأجناس؛ لذلك لا يوصف إلاّ بها. ومجري المضمّر في (نعم) من جهه إبهامه ووقوعه على كل شيء كما كان المضمّر على شرطية التفسير كذلك، ولذلك فسر بالنكرة فقيل: (حبذا رجلاً) كما نقول: (نعم رجلاً) إلاّ أنه في (حبذا) يجوز أن لا يأتي بالمفسر وتقول: (حبذا زيداً)، ولا يجوز ذلك في (نعم)، فلا تقول: (نعم زيد)؛ وذلك لأنّ (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس، ما استغنى عن مفسره في ذلك، فكما نقول: نعم الرجل زيداً، ولا نأتي بمفسر كذلك تقول: حبذا زيداً، ولا نقول: نعم زيداً⁽¹⁾.

- أفعال المدح والذم ولزوم الصدارة:

إن أساليب المدح والذم كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تغير، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربت اللحن⁽²⁾، ولما صار المثل المضروب لأمر من الأمور عند العرب كالعلامة التي يعرف بها الشيء⁽³⁾، فلا تحول و لا تبديل في تراكيبه بحيث يبدو أن التركيب مسبوكاً سبباً قوياً، وهذا ما نجده في أساليب المدح والذم، ولكن هناك خلاف في صدارة نعم وبئس.

وقد وافق السيوطي في صدارته حيث أشار في (همع الهوامع) أنّه لا يفصل بين (نعم) وفاعلها بظرف ولا غيره، قاله ابن أبي الربيع والجمهور، وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمّر وعدم التركيب، والكسائي أجاز الفصل بينه وبين معموله؛ أي: الفاعل، نحو: نعم فيك الراغب، كما أشار السيوطي نقلاً عن أبي حيّان، وما وفي الشعر يدل على الفصل⁽⁴⁾.

بئس من المَلِيحَاتِ البَدِيلُ⁽⁵⁾

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/410).

(2) المرجع السابق، ج4/400.

(3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر (ج1/54).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج5/32-33).

(5) البيت من الوافر، صدره: فَبَادِرُنَ الدِّيَارِ يَرْفَنَ فِيهَا، وهو لرفاعة بن عاصم الفقعسي، انظر: تذكرة النحاة،

(ص89)، الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع يعقوب (ج2/272)، المعجم المفصل في شواهد

اللغة العربية (ج6/329).

كما لا ينبغي أن لا يفصل بين نعم وبئس، وفاعلها بظرف ولا مجرور ولا غيرها إلاّ بسماع من العرب⁽¹⁾، فنعم وبئس لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان⁽²⁾.

ذهب ابن السراج إلى أن الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي، نحو: نعم وبئس وفعل التعجب وليس تجري ذلك المجري؛ لأنها غير متصرفة، و(مه) و(صه) و(عليك)، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير⁽³⁾.

وترى الباحثة من قال: أن (نعم) و(بئس) يجوز الفصل بينهما وبين معمولها، ربما نظر إلى أن (نعم)، و(بئس) من الأفعال الجامدة التي يضيق تصرفها؛ لذلك يضعف عملها، فلا يجوز أن يتقدم المعمول عليها.

وإذا ضعف الفعل وضاق تصرفه في نفسه ضعف عمله وضاق تصرفه في معموله، وهذا ما ينطبق على (نعم) و(بئس). وترى الباحثة أن (نعم وبئس) من الناحية التركيبية لها سلوك تركيبية ثابت لا يتغير؛ لأنّ الكلمات داخل هذا الأسلوب من الرتب المحفوظة، حيث إنها لا توجد في التراكيب إلاّ متقدمة؛ لذلك أميل إلى صدارتها.

يقول ابن عصفور في (المقرب): "أما حبذا ولا حبذا فلا يجوز الفصل فيهما جعلاً بمنزله شيء واحد، مما يدل على أن (حبّ) مع (ذا) بمنزله كلمة واحدة؛ لأنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء؛ أي: لا يجوز الفصل بين الفاعل والفعل، كما لا يجوز أن تقول: "حبّ اليوم ذا زيد"، "حبذا زيد اليوم"⁽⁴⁾، جعل (حبّ) مع (ذا) اسماً واحداً؛ لأنّه كالأمثال، والأمثال لا تتغير، بل تلزم طريقة واحدة⁽⁵⁾، ولا يتقدم المخصوص على: حبذا، فلا يقال: "زيد حبذا"، كما يقال: "زيد نعم الرجل" وأشار إلى ذلك الناظم بقوله:

وأول ذا المخصوص أيّ كان لا تُعَدُّ بِذَا فَهوَ يَضَاهِي الْمَثَلَا⁽⁶⁾

(1) الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع (ج2/ 373).

(2) الصبان، حاشية الصبان (ج3/ 38).

(3) ابن السراج، الأصول (ج2/ 299).

(4) ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب (ص 132).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/ 609).

(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/ 58).

وممن منع الفصل (ابن بابشاذ)، حيث قال: إنّما امتنع تقديم المخصوص على (حبذا) لئلا يتوهم أن في (حبّ) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص، وأن (ذا) مفعول به (1).

فرد عليه ابن مالك قائلاً: وهذا توهم بعيد، فلا يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (2).

كما لا يجوز أن يتقدم المخصوص بالمدح أو الذم، على، "حبذا أو لاحبذا" فلا يصح أن يقال: أحمد حبذا؛ بل يقال: حبذا أحمد. (3)

يتبين مما سبق أن حبذا ولا حبذا لها موضع الصدارة بدون خلاف.

خامساً: فعل التعجب:

هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه نظائره، أو قل نظيره (4).

وهو أيضاً انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه، ومنه السماعي والقياسي (5).

- صيغ التعجب السماعي:

هي تلك الأساليب التي وضعت في الأصل لغير التعجب، والتي لا وزن، أو قاعدة قياسية لها، ولكنها تدل عليه بالاستعمال المجازي، ولا علاقة لها أصلاً به، وألفاظها لا تدل عليه صراحة، وإنما دلت عليه دلالة عارضة عن طريق النطق بها مجازاً مثل: لله ذره فارساً،

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك (ج3/929)؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/58).

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/90)؛ الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/394).

(3) حسن، النحو الوافي (ج3/380)؛ عيد، النحو المصفي (ص420).

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/57).

(5) العباس، الإعراب الميسر (ص143).

وسبحان الله، وكقول العرب: لله أنت، وواهاً له، وإنما لم ييؤّب لهما في النحو؛ لأنهما لم تدلا على التعجب بالوضع، بل بالقرينة (1).

- التعجب القياسي:

وهي صيغ وضعها الصرفيون؛ لتدل بلفظها ومعناها على الدهشة وهما على ضربين:

• الأول: وما أفعله.

• الثاني: أفعل ب .

وهما منقولان من بنات الثلاثة إمّا إلى أفعل، ويبني على الفتح؛ لأنه ماضٍ، وإمّا إلى أفعل به، ويبني على الوقف، لأنه على لفظ الأمر (2).

وتلك الصيغتان عند البصريين فعل، ويشهد لكونه شيئان:

• الأول: اتصال نون العماد بضمير في قولك متعجباً: ما أكرمني، وما أكرمنا.

• الثاني: أنك تقول ما أحسن، وما أجمل زيداً، وزيداً نصبت بأجمل، وأن أحسن وأجمل أفعال.

لكن أهل الكوفة لا يوافقون أهل البصرة في هذا الرأي، وهذا ما سيتم بيانه.

- شروط التعجب بصيغتي ما أفعله و أفعل ب:

الفاعلان في الصيغتين لا يتصرفان، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة يصاغان من كل فعل ثلاثي، متصرف، لا جامد قابل للتفاوت، فلا بينان من مات وفنى، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء، وأن يكون تاماً، وألاً يكون منفيّاً، وألاً يكون الوصف منه على أفعال فعلاء، وألاً يكون مبنياً للمجهول، فأن لم يستكمل هذه الشروط توصلنا إلى التعجب بغير طريقة (3)، والتعجب يكون بلفظين كما بينا سابقاً، أحدهما كقولك: ما أحسن زيداً، وما أعلم عمراً والآخر ما كان على أفعل به، نحو قولك: أكرم بزيد، وأحسن بعمر، فإن (ما) في جملة: ما أعلم عمراً في موضع رفع بالابتداء، ولا صلة لها في هذا الموضع، كما لم توصل في قوله تعالى: ﴿إِنْ

(1) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/ 57).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: (1/98).

(3) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/165)؛ أبو العباس، الإعراب الميسر (ص143).

تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ ﴿١﴾، فكما أن (ما) في هذه الآية لا صلة لها، وهي وحدها اسم أي: مبتدأ، وهي نكرة تامة (2).

وأعلم: فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ، الذي هو (ما)، وذلك الضمير رُفِعَ بأنه فاعل، وزيدٌ وما أشبهه نُصِبَ بأنه مفعول به، وتقديره شيء أحسن زيداٌ والهمزة التي في أحسن، هيّ الهمزة التي تدخل، فتنقل الفعل من غير المتعدي إلى المتعدي إلى المفعول به (3).

وما هنا جاءت اسم تام غير موصول، فكأنك قلت: شيء حسن زيداٌ، ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما قالوا: شيء جاءك؛ أي: ما جاءك إلا شيء، فلما كان الأمر مجهولاً جعلت (ما) بغير صلة، ولو وصلنا لصار الاسم معلوماً، وإنما لزمه الفعل الماضي وحده؛ لأنّ التعجب إنما يكون مما وقع وثبت، ليس مما يمكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، وإنما جاء هذا الفعل على (أفعل)، نحو: أحسن وأجمل؛ لأن فعل التعجب، إنما يكون من بنات الثلاثة فقط، نحو: ضرب، وعلم، ومكث، لا يجوز غير ذلك نحو: ضرب زيد، ثم نقول: ما أضربه، ما أعلمه (4) والضرب الآخر من لفظي التعجب، نحو: أكرم بزيد، وأعلم به، وأحبب به، فاللفظ في هذا لفظ الأمر، والمعنى معنى الخبر (5).

والمعنى: صار زيدٌ ذا علم وذا كرم، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل، وفعل التعجب ما كان على ثلاثة أحرف في اللفظ، فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف في اللفظ، أو ما كان في حكم اللفظ، فإنه لا يدخل في هذا نحو: انطلق، واقتدر، واستخرج، دحرج (6).

لا يُبنى فعل التعجب إلاّ من فعل، مضموم العين في أصل الوضع، أو من المنقول إلى الوضع أو من المنقول إلى فعل، إذا كان من غيره، نحو: وما أضرب وما أقتل؛ ليدل بذلك على أن المتعجب منه صار كالغريزة؛ لأن فعلَ موضوع لهذا المعنى، وكذا قيل في أفعال التفضيل، فكأن أصل: ما أضربك لزيد، وما أقتلك له، وأنت أضرب لزيد وأقتل له ضرب لزيد، وقُتِلَ له،

(1) [البقرة: 271].

(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص89)؛ أبو العباس، الإعراب الميسر (ص144).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/370).

(4) انظر: المبرد، المقتضب في النحو (ج1/178)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/99).

(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج1/91).

(6) المرجع السابق، ج1/91.

ولم يستعمل هذا الأصل؛ لأن نقل الفعل إلى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه، لا لذاته، فلهذا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى إليه بنفسه إلاً باللام⁽¹⁾.

وقد أشار (الرضي) إلى أنه لا يبيّن فعل التعجب من المبني للمفعول، ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذتين من فعل مضموم العين، وربما يبيّن من المفعول إذا أمن التباسه بالفاعل، نحو: ما أحبّه، وما أشهره، وما أمقته إليّ، فيتعدى في أفعال التفضيل إلى ما هو الفاعل في المعنى بـ (إلى) أو بـ (عند)، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمن معنى الحب والبغض⁽²⁾.

- شروط التعجب غير المباشرة:

صرّح ابن عصفور أنّه لا يجوز التعجب (إذا كان من باب كان)؛ لأن كان وأخواتها بمنزلة ما كان من الأفعال متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، والفعل الذي يتعدى لواحد إذا تعجب منه، نقلته بالهمزة، فصار فاعله مفعولاً، فأدخلت عليه مفعوله الذي كان له قبل النقل باللام فتقول: ما أضرب زيدٌ لعمرو، فكان يلزم على هذا لو تعجبت من (كان) أن تقول: ما أكون زيداً لقائم، فتدخل اللام على الخبر، ودخول اللام على الخبر غير سائغ، وهذا مذهب البصريين⁽³⁾.

ودخلها على المبتدأ والخبر لا يجوز أن تقع فعلاً في التعجب، وذلك أنه قد يدل على زمان ماضٍ، والأفعال التي لا تزيد لا يجوز منها، فكما لا يجوز التعجب من الأفعال غير المزيدة⁽⁴⁾.

أجاز مذهب الكوفيين التعجب من كان وأخواتها حملاً على قولهم: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها) يعنون الدنيا؛ أي: ما أبردها في الصباح وما أدفأها في السماء، خلافاً للبصريين⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/102)؛ الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج4/1098).

(2) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج4/1098).

(3) ابن عصفور الإشبيلي، مُثُلُ المقرب (ص133).

(4) الفارسي، المسائل المشكّلة (ص50).

(5) ابن عصفور الإشبيلي، مُثُلُ المقرب (ص136)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/424).

- الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب:

إن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين:

• **الأول:** الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، والثاني: ما زاد على ثلاثة أحرف سواء كانت الزيادة أصلاً غير أصل، فإذا أردنا التعجب من لون أو عيب، فهناك شرط؛ لكي نجري التعجب، وهو أن نأتي فعل التعجب من فعل ثلاثي من غير الألوان، أو العيوب، ونوقعه على اللون والعيوب، فنقول: وما أشد بياضه وما أشد عرجه⁽¹⁾، فلا نقول ما أحمره، ولا ما أعرجه، ولا ما أعوره، وهذا قول الخليل - رحمة الله - لأنه غير جائز؛ لأن هذا منقول من (أفعل)، والدليل على ذلك صحة الواو والياء، إذا قلت: عورت عينه وحولت، لو كان غير منقول لكان: حالت وعارت⁽²⁾.

• **الضرب الثاني:** وهو ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج، وضارب، استخرج، وانطلق، واغدودق، وافتقر، هذه الأفعال جاوزت الثلاثة. فإذا قلنا: في افتقر ما أفقره، فحذفت الزوائد ورددناه إلى (فقر) جاز، وهذا ينطبق على كل ما كان مثله، وذلك مما جاء منه اسم فاعل على وزن فعيل، نحو: رجل فقير، كما نقول كرم، فهو كريم، وظرف، وهو ظريف، ويجوز فيه أن نقول: ما أقبح افتقاره⁽³⁾.

أمّا الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف مثل: استخرج، ودحرج، وانطلق، فيجري التعجب فيها على ما أشد دحرجته، وأشد استخراجه، وكل ما قلنا فيه: ما أفعله، قلنا به: أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم نقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا أفعل به نقول: زيد أفضل من عمرو، وأفضل بزيد، كما نقول ما أفضله، ونقول: ما أشد حمرة، وما أحسن بياضه، ونقول على هذا: أشد ببياض زيد، وزيد أشد ببياضاً من فلان، هذا كله مجراه واحد⁽⁴⁾.

والباحثة تميل إلى أن الأفعال على ضربين؛ ثلاثي ورباعي، فيجوز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ و ذلك من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي؛ و ذلك من أصل إلى غير أصل؛ لأن الخماسي، كما هو متعارف عليه ليس أصل. وأيضاً الثلاثي أخف من

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/102).

(2) الجرجاني، الجمل (ص14)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/102)؛ الفارسي، الإيضاح العضدي: (ج1/94).

(3) الجرجاني، الجمل (ص14)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/102-104).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/104).

غيره، فلما كان أخف من غيره، احتتم زيادة الهمزة، أما ما زاد على الثلاثي، فهو ثقيل، فلم يحتتم الزيادة، فالفعل الزائد عن ثلاثة أحرف يلزمه فعل مساعد، فيقال: في استخراج ما أشدّ استخراجاه.

- الخلاف في أفعال التعجب:

ذهب الكوفيون إلى أن "أفعل" في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ⁽¹⁾، وأمّا الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم، أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً، لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف، وكان جامداً، وجب أن يلحق بالأسماء⁽²⁾، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء⁽³⁾، قال الشاعر:

يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلِيَّائِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ⁽⁴⁾

وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعه الكلام، وقد خالف الكسائي أهل الكوفة في هذا الصدد.

كما وافق صاحب كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) الزمخشري في اسمية أفعال التعجب قائلاً: لو كان أفعال التعجب فعلاً لما صغر، وأن التصغير في الفعل غير متصور⁽⁵⁾، لكن (ابن السراج) في كتابه (الأصول في النحو) يقدم لنا الإجابة بخصوص الخلاف في اسمية أفعال التعجب، وفعليته، حيث يقول: فما بال هذه الأفعال تصغير، نحو: ما أميلحه وأحيسنه، والفعل لا يصغّر، والجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمّت موضوعاً واحداً، ولم تُصرف ضارعت الأسماء، التي لا تزول إلى (يفعل)، فصغرت، كما تصغر، ويؤكد كلامه بحجة أخرى قائلاً: ونظير ذلك دخول ألفات الوصول في الأسماء، نحو: ابن، الاسم، امرئ، وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال، والأفعال مخصوصة به، فتدخلت عليها ألفات

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 105).

(2) المرجع السابق، ص 105.

(3) الرضي الاستربادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج 308/1)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص 77)؛ حسن، النحو الوافي (ج 343/3).

(4) البغدادي، خزنة الأدب (ج 45/1)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ص 682)؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 104).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 4/336).

الوصول، لهذا فأسكنت أوائلها للنقص، ولو كان اسماً، لكان ما أحسنني مثل: ضاربي، لكنه هنا جاء فعل (1).

كما استدل الكوفيون في اسميته أنه اسم تصح عينيه، نحو: "ما أفومهُ"، و"ما أبيعهُ"، كما تصح العين في الاسم في، نحو: هذا أفومَ منك، وأبيعَ منك، ولو أنه فعل، لوجب أن تُعلَّ عينُهُ بقلبها ألفاً، كما قُلبت من الفعل في، نحو: قام، وباع وأقام وأباع في قولهم: "أبعثُ الشيء"، إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قد أُجري مجري الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً (2).

- الصدارة في جملة التعجب:

لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، فلا يقال: "عبدالله ما أحسن"، ولا "ما عبدالله أحسن"، ولا "يزيد أكرم" ولا "ما أحسن في الدار زيداً" ولا "أكرم اليوم يزيد" (3).

أي: لا يجوز تقديم المفعول به على "ما"، ولا على الفعل، فلا يجوز: "زيداً ما أحسن"، ولا "ما زيداً أحسن"، كما أن من الذين منعوا الفصل ابن عصفور (ت 669هـ)، حيث قال: لا يجوز تقديم معمول الفعل عليه، مثال ذلك: ما أحسن زيداً يوم الجمعة، ولا يوم الجمعة ما أحسن زيداً (4)، ووافقه في منع الفصل أيضاً ابن هشام، وذلك بعدم تقدم معمول فعل التعجب عليه (5).

ومن الذين منعوا الفصل محمد عزيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له)، حيث قال: لا يجوز أن يتقدم (عبدالله) وتؤخر العامل، ولا يزيل شيئاً عن موضوعه (6).

ذهب الجرمي وآخرون إلى جواز الفصل بالظرف، ومما أجازه أيضاً أبو علي الفارسي في كتابه (البغداديات) وابن مالك الاندلسي في كتابه (شرح التسهيل)، حيث لم يمنع الفصل بين فعلي التعجب، وبين التعجب منه بما يتعلق ظرفاً وجاراً ومجروراً، وقد جاء الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿يُنْسِ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (7)، فإن وقع ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز، لكنه

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/101-102).

(2) الأبنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 106).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/422).

(4) ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب (ص136).

(5) ابن هشام، أوضح المسالك (ج4/422).

(6) عزيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له (ص 228).

(7) [الكهف:50].

قال في الوقت نفسه لا يجوز بالإجماع تقديم المتعجب منه، نحو: ما زيدا أحسن وبه أكرم؛ لأن فعلي التعجب أشبه الحروف بمنع التصرف، فجزيا مجراها في منع تقدم معمولهما⁽¹⁾.

إن حجة المانع للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه يرون أن التعجب يجري مجري الأمثال للزومه بطريقة واحدة لا يتصرف فيها في التقديم والتأخير، ولا في الفصل، أما الذين أجازوا الفصل، فاحتجوا بأن فعل التعجب مع ضعفه لا ينحط عن درجة (إن) في الحروف؛ لأنه أجزى الفصل بالظرف في (إن)، نحو: إن في الدار زيدا⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن (الأزهرى) يرى أن الظرف والمجرور لو تعلق كل منهما بمعمول فعل التعجب، فلا يجوز الفصل بهما، فلا يقال في (ما أحسن في المسجد معتكفاً)، و(أحسن عندك بجالس)، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعمولة بمعمول معموله⁽³⁾.

تبيّن مما سبق أن فعل التعجب يأتي على صيغتين ما أفعل، وما أفعل به، ولوروده على هذه الصيغة، جرى التعجب بدون فعل مساعد، نحو: (ما أجمل السماء) أو (أجمل ب السماء)، وهذا ينطبق على فعل الثلاثي، لكن إذا زاد عن الثلاثي، نحو: تدرج، اغدوق، واستخدم، وغيره من الأفعال، فإنه يلزمه فعل مساعد، نحو: ما أشد دحرجته، ما أكثر استخدامه، هنا جيئ بفعل مساعد حتى يجري التعجب مع مصدر الفعل، وما ينطبق على الفعل غير الثلاثي ينطبق على الألوان.

أما بالنسبة لكون فعل التعجب اسماً أم فعلاً، فتميل الباحثة إلى فعليته؛ لأن صيغته (أفعل ب) يأتي بعدها فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً، نحو: (أحسن بزيد)، فلو قُدّم الفاعل على أحسن لا تصح أن تكون جملة فعلية، فتتحول الجملة عند تقدم الفاعل على الفعل جملة اسمية، وهذا المتعارف عليه عند النحاة البصريين. ولا تميل الباحثة إلى أن فعل التعجب (أفعل ب) فعل أمر يحمل معنى الماضي؛ لأنه لو كان أمراً على الحقيقة؛ لوجب إعلال الأجوف فيه بحذف عينة، نحو: (قام)، (قم)، لكن في التعجب يُقال: "أقوم بزيد"، فتبقى الواو كما هي.

كما تبين أن أفعل التعجب له حق الصدارة؛ لأن صيغة أفعل به يأتي بعدها فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً، نحو: أكرم بزيد، والأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/372).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/422).

(3) انظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/66).

على الفاعل، وقد حكم البصريون على رتبة الفعل والفاعل، بأنها رتبة ثابتة، فإذا تقدم الفاعل على الفعل، فإنه يقوم بوظيفة أخرى، هي وظيفة الابتداء، وهذا ما يراه النحاة، فهو تقدم (زيد) على أفعل بـ التعجب، أصبحت الجملة اسمية، ومن هنا وجب تأخير الفاعل؛ لأنّ فعل التعجب له حق الصدارة في الجملة.

ومن هنا تميل الباحثة إلى أنّ فعل التعجب قد اعتراه الجمود في سياق التعجب، وهذا الجمود جمود تركيبى يكتنف الأسلوب بأكمله، حتى أنّ معظم النحاة منعوا الفصل بين عناصره؛ لشدة سبكه وجريانه مجرى المثل، ومن هنا جاء له حق الصدارة.

المبحث الثاني:

النواصب والجوازم للفعل المضارع وأقسامها ولزومها من حيث الصدارة

أولاً: حروف النصب.

قال سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها، فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تتصبها، لا تعمل في الأفعال، وهي (أن)، وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكى وذلك: جئتك لكى تفعل، ولن"⁽¹⁾

والأفعال المنصوبة تنقسم إلى ثلاثة أقسام فعل ينصب بحرف ظاهر، ولا يجوز إضماره، وفعل يُنصب بحرف يجوز أن يضم، وفعل ينصب بحرف لا يجوز إظهاره⁽²⁾.
النصب في الأفعال المضارعة، لا يكون إلا بحروف، وتلك الحروف: أن، لن، كي، إذن⁽³⁾.

- فأما (أن) فعلى أربعة مواضع:

• الأول: تنصب الفعل المضارع، وأنها والفعل في تقدير المصدر⁽⁴⁾، وذلك، نحو: يسرني أن تقوم يا فتى معناه: يسرني قيامك.

قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁵⁾؛ أي: الصوم خير لكم.

• الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة كقول الشاعر⁽⁶⁾:

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/5).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (147/2).

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج2/309).

(4) المبرد، المقتضب في النحو (ج1/187)؛ السهيلي، نتائج الفكر (ص97).

(5) [البقرة: 184].

(6) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ولد الأعشى بقرية من قرى اليمامة يقال لها منفوحة ونشأ راوية لخاله المسيب وتلمذ عليه في الشعر وبدأ حياته شاباً فقيراً ماجناً يلعب القمار ويشرب الخمر، ثم سكن الحيرة وتردد على النصارى فيها يأتيهم ويشرب الخمر معهم، ثم جاب الجزيرة العربية من أقصاها إلى أقصاها يمدح ملوكها وأمراءها، انظر: الشتري، أشعار الشعراء السنة الجاهليين (ج1/134)، والبيت من البسيط وهو في: الأعشى، ديوان الأعشى (ص55).

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفِي وَيَنْتَعِلُ .

فقوله: أن هالك في تقرير أن هالك تحذف الهاء وخفف أن وأيضاً، نحو: علمت أن زيداً خير من عمرو، معناه: علمت أن زيداً خير من عمرو (1).

والفصل بين (أن) خفيفة، وبين (أن) المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع إلا ثابتة، إنما تقع مطلوبة أو متوقعة، نحو: أرجو أن تذهب، أخاف أن تقوموا، فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة، أعلم أن ستقوم على معنى قولك: أنك ستقوم، ولا يصلح: أرجوك أنك ستقوم؛ لأنه لم يستقر عنده؛ لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر (2).

وهذا ما أشار إليه أبو علي الفارسي في (المسائل المشكلة) تدخل (أن) على الفعل مخففة، وامتنعت من الدخول عليه مثقلة لشبهها بالفعل في إحداثها الرفع والنصب، كما يحدثها الفعل، فمن حيث لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل هي أيضاً عليه، وأصلها أنها حرف تأكيد، وإن كان لها هذا الشبه الذي ذكرنا بالفعل، وإذا حُفِّت زال شبه الفعل عنها، فلم تمتنع من الدخول على الفعل، إذا كانت الجمل خبرية على ضربين مبتدأ، وخبر، وفعل وفاعل، وقد تحتاج المركبة من الفعل والفاعل من التأكيد إلى مثل ما تحتاج إليه المركبة من المبتدأ والخبر، فدخلت المخففة على الفعل (3).

- الثالث: أن تكون بمعنى أي: قال تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ (4)، وهنا لا يُراد بالانطلاق قطع المسافة والمكان، وإنما يراد به الانطلاق بالكلام والذهاب فيه؛ أي: انطلقوا في الكلام، ولم يقبلوا قول محمد (ﷺ) ثم قال: إن امشوا؛ أي: امشوا، ف(إن) بمعنى تنبيه كأنه لما قال: انطلق الملاء منهم، قال: امشوا واصبروا، فإن إذا كان مفسرة فسرت جملة بجملة (5)، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (6)، كأنه يقول: يا

(1) الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني (ج1/642).

(2) المبرد، المقتضب في النحو (ج1/187).

(3) الفارسي، المسائل المشكلة (ص 53).

(4) [ص: 6].

(5) المبرد، المقتضب في النحو (ج1/188).

(6) [الصافات: 104].

إبراهيم، فيا إبراهيم تفسير نادينا⁽¹⁾.

- **الرابع:** أن تكون (أن) زائدة، نحو: لما أن جاء ذهب، والله أن لو فعلت، لفعلت فإن حُدِّثت لم تُخلل بالمعنى⁽²⁾.

- أن من حيث الصدارة:

لقد أشار سيبويه إلى عدم الفصل بين (أن) الناصبة والفعل بالقول: "ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو: ضربت، وقتلت؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، نحو: ضربت، وقتلت، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل؛ لأنه حرف جامد⁽³⁾، كما ذهب السيوطي إلى منع الفصل قائلاً: "ولا يجوز تقديم معمول معمول (أن) الناصبة عليها؛ لأنها حرف مصدرى، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها⁽⁴⁾."

وهذا ما أشار إليه ابن مالك من عدم جواز التقديم قائلاً: "(أن) المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شبه بجزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزئين من الترتيب، ومنع الفصل، فلا يجوز: طعامك يعجبني أن تأكل، وزيداً أريد أن تضرب"⁽⁵⁾.

وهذا أبو حيان يمنع الفصل بين (أن) والفعل المضارع، فقال: "وإذا نصبت بالمضارع، فلا يجوز الفصل بينهما بشيء"⁽⁶⁾.

والبصريون ذهبوا إلى عدم جواز تقديم معمول (أن) عليها ولا معمول معمولها عليها ولا عليه مثل: أريد أن زيداً تضرب ولا أريد زيداً أن تضرب، ولا يقال: طعامك أريد أن أكل⁽⁷⁾.

وإن من الحروف التي تدخل على الأفعال، إن للجزاء لا تكون إلا صدرًا ولا بد من شرط وجواب، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذا كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع، فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها، فلا يجوز أن تقول: زيداً إن

(1) الباقولي، شرح اللمع (ج1/643).

(2) المرجع السابق، ج1/643؛ المبرد، المقتضب (ج1/188).

(3) سيبويه، الكتاب (ج3/13).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/90).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/12).

(6) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج1/118).

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/314).

تضرب أضرب، بأي الفعلين نصبته، فهو غير جائز؛ لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه⁽¹⁾.

وهذا ما تعرض له الرضي في شرحه (للكافية) أن لا يتقدم على (أن) معمول معمولها، وعلى هذا مذهب الجمهور⁽²⁾، لكن الكوفيين أجازوا الفصل بالشرط، نحو: أردت أن إن تترني أزورك، بنصب أزورك، وأجازوا أيضاً إلغاء (أن) وجزم أزورك جواباً، نحو: أردت أن إن تترني أزرك، وقالوا: النصب على تأخير الشرط، والجزم على أنه خبر وقع موقع الجواب، فغلب عليه حكمه، وهو في النية منصوب بـ (أن)⁽³⁾.

وأيضاً من الذين أجازوا الفصل (الفراء)، حيث استشهد بقوله:

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجددا⁽⁴⁾

لقد قدم الفراء الجار والمجرور بـ (العصا)، وهو متعلق بمعمول (أن) عليها، وهذا لا يجوز عند الجمهور، إذ الأصل: جزائي أن أجدل بالعصا، ويردُّ (ابن الحاجب) هذا نادر؛ لأن هناك عامل قدر، ثم قال: أن الجار والمجرور لا يتعلق بـ (أن أجددا) بل خبر مبتدأ مقدر أو متعلق بالجدل مقدر، وتقدير العامل المضمرة كان جزائي أن أجددا أجدل بالعصا⁽⁵⁾.

أما بالنسبة لتقديم معمول معمولها أشار أبو حيان إلى ذلك قائلاً: "وهو القياس؛ لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لن)، فكذلك لا يجوز تقديم معموله على (لن)"، وأشار في موضع آخر، أن (لن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة (إن) واسمها، فلا يجوز الفصل بين (لن) وأخواتها والفعل، كما لا يجوز الفصل بين (إن) وأخواتها⁽⁶⁾، من ذلك أن سيبويه كان لا يجوز الفصل بين (لن) والفعل المضارع المنصوب بعدها، وتابعه في ذلك البصريون وهشام، وخالفه الكسائي، فجوز الفصل بين (لن) و(الفعل) بالقسم وبمعموله، فتقول: "لن والله أقرأ الكتاب"، و"لن الكتاب أقرأ"، وأحس الفراء ما في المثال الأخير من النبوء، فلم يوافقته إلا على الفصل بالقسم، غير أنه عاد، فجوز

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/236).

(2) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/839).

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1641).

(4) البيت في: العجاج، ديوان رؤبة بن العجاج (ص395)؛ الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/839)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج7/151)؛ البغدادي، خزنة الأدب (ج8/429).

(5) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/838-839).

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج2/392).

الفصل بكلمة أظن مسيغاً أن يقال: "لن أظن أزورك" بالنصب، وكذلك بالشرط مثل: "لن - إن تترني - أزورك" وهما صيغتان نابيتان وليس هناك ما يؤيدهما من الشواهد⁽¹⁾.

والباحثة تميل إلى عدم الفصل بين (أن) ومعمولها؛ لأن (أن) حرف جامد، كما أن الفصل لم يرد في سماع ولا قياس، وطالما لم يقع في قياس ولا سماع، فكان نادراً والنادر الأولى ألا يقاس عليه، ولا يعمم قاعدة يؤخذ بها، كما (أن) من عوامل الأفعال، والتي تعتبر ضعيفة إذا قورنت بعوامل الأسماء، لذلك ترى الباحثة منع الفصل بين (أن) ومعمولها.

- (لن) عند النحاة:

• تعريفها:

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال⁽²⁾. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً خلافاً للزمخشري وقيل: (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، لكن ابن عصفور يؤكد أن النفي بـ (لا) أكد من النفي بـ (لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له⁽³⁾.

• أصلها:

اختلفت النحويون في (لن)، فذهب سيبويه، والجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل، والكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها (لا أن)، وحذفت همزة (أن) تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين⁽⁴⁾.

والباحثة تميل إلى بساطة (لن)؛ لأن لو (لن) مركبة لخرجت لمعاني أخرى، والمتعارف عليه أن التركيب يزيد في عدد حروف الكلمة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، ويتضح أنّ (لن) لم تخرج عن معنى النفي، كما أن (لن) و(لا) أختان في نفي المستقبل إلا أن (لن) تؤكد وتشدّد، لأنّه لو قيل لشخص: لا يدرس أحد، فإن أنكر قيل له: لن

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج4/2)؛ ضيف، المدارس النحوية (ص182).

(2) ابن هشام، معني اللبيب (ج1/112).

(3) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص270).

(4) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/850)؛ الباقرلي، شرح اللمع للأصفهاني

(ج1/644)؛ الفارسي، الإيضاح العضدي (ج2/309)؛ الفارسي، المسائل المنثورة (ص154).

يدرس أحد، ومن هنا اقتنعت الباحثة أنها ليست مركبة؛ لأنها كلمة لا تحتاج إلى تركيب آخر؛ لتقوم بعملها.

لكن في هذه المسألة ردّ سيبويه على الخليل قائلاً: " قلت له إذا كان أصله لا أن، فلمَ جاز زيداً لن أضرب على تقدير أضرب زيداً؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكان قال: أمّا زيداً فلا الضرب له⁽¹⁾، أي أن (لن) لو كان أصله (لا أن) لم يجز أن يتقدم عليه ما في صلته، كما لا يجوز ذلك في (أن)⁽²⁾ .

قال أبو علي الفارسي: في كتابه (الإيضاح العضدي) محتجاً على الخليل يجوز ذلك في (لن وإن) ولم يجز في (أن)؛ لأن التركيب يحدث أشياء لم تكن قبل التركيب ألا ترى أن لو تدخل على الفعل، وهي لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا ركبتها مع (لا)، فهي امتناع الشيء لوجود غيره، وتدخل على الاسم دون الفعل كقولك: لولا زيد لهلك عمرو⁽³⁾.

إن سيبويه والجمهور يوافقان على أنها بسيطة، لكن الفارسي والكسائي يذهبان إلى أنها مركبة من (لا) و(أن).

والقول بالتركيب له أوجه:

- الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، ولا يدعى إلا بدليل قاطع.
- الثاني: أنها لو كان أصلها (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها⁽⁴⁾، وهو جائز في النحو وهذا ورد سابقاً في قول سيبويه على الخليل.
- الثالث: إنه يلزم أن تكون (أن) وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لن يقوم زيد كلاماً، فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، وهذا قول ضعيف؛ لأنّ هذا المحذوف لم يظهر قط، لا دليل عليه وأيضاً أن (لا) تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية ولم تكرر⁽⁵⁾.

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/5).

(2) الفارسي، المسائل المنثورة (ص146).

(3) انظر: الفارسي، حاشية الإيضاح العضدي (ج2/309).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/313).

(5) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص271)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/314).

- (لن) من حيث التصدر:

تتلخص آراء النحاة في حكم تصدر (لن) فيما يلي:

(لن) تتصدر اختياراً؛ أي: عدم جواز الفصل بين (لن) ومعمولها؛ لأنها محمولة على (سيفعل)، وهذا رأي سيوييه والجمهور⁽¹⁾، لكن أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه بـ (ما) المصدرية الظرفية في الضرورة الشعرية⁽²⁾.

كقول: إبراهيم بن هرمة:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ⁽³⁾

و تميل الباحثة لمنع الفصل، و أما لورود الفصل في البيت السابق، فلا يقاس عليه؛ لأنه ورد لضرورة شعرية، فلا يجوز أن يعمم عليه قاعدة، وإنما يؤخذ برأي الجمهور؛ لأنه الصواب.

وهذا السيوطي يذهب إلى منع الفصل بين (لن) والفعل في الاختيار، لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب (تضرب)، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ (لا) كما لا يقال: لن لا تضرب زيدا⁽⁴⁾.

لكن هناك من جوز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: لا أضرب نفي لـ (سأضرب) فكما جاز زيدا سأضرب جاز زيدا لن أضرب⁽⁵⁾ القياس أن تقديم الم معمول يأذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لن)، فكذلك لا يجوز تقديم معموله على (لن)؛ ولأن النفي له صدر الكلام فلا يتقدم معمول معموله عليه⁽⁶⁾.

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل، نحو: لن والله أكرم زيدا، ولن زيدا أكرم كما زاد الفراء الفصل بـ (ظن)، نحو: لن أظن أزورك، وبالشرط، نحو: لن إن تترني

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1644).

(2) المرجع السابق، ج4/1644؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج3/189).

(3) البيت من الكامل، منسوب لإبراهيم بن هرمة في: السيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/683)، بلا نسبة في: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/233)؛ ابن جني، الخصائص (ج2/411)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج3/189)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/22)؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية (ج1/68).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج4/96).

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج3/278).

(6) الصبان، حاشية الصبان (ج3/278).

أزورك⁽¹⁾، وهذا أبو حيان⁽²⁾ يوافق جمهور البصريين قائلاً: "الصحيح أن لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن والفعل؛ لأن الفصل بين عوامل الأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، والباحثة تميل لهذا الرأي؛ لأن (لن) لها حق الصدارة.

- (إنّ) عند النحاة:

• معناها:

الجواب والجزاء؛ أي: أينما وجدت يكون معناها الجواب والجزاء، وهذا رأي سيبويه والجمهور⁽³⁾.

• أصلها:

اختلف النحويون في أصل (إنّ)، هل هي حرف أو اسم؟ وهل هي بسيطة أو مركبة؟ ذهب الجمهور إلى أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف وهو (إنّ) لحقها التتوين، عوضاً من الجملة المحذوفة، إذ الأصل في إنّ أكرمك أن تقول: (إذا جئتني أكرمك)، حذف ما تضاف إليه (إذا)، وعوض عنه التتوين كما عوضوا في حينئذٍ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونقل إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب⁽⁴⁾. وأمّا أن تكون جواباً، نحو: إذا قلت: والله لأفعلن كذا، ويقول السائل: أكرمك إنّ، فتدخل جواباً وجزاءً، نحو: يقول أزورك: فتقول أنا مكرم لك⁽⁵⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج4/96)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ص1647).

(2) أبو حيان ارتشاف الضرب (ص1645)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج4/97).

(3) المالقي، رصف المباني (ص62)؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص290)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص147)؛ أبو حيان ارتشاف الضرب (ج4/1650)؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/234).

(4) السهيلي، نتائج الفكر (ص134)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج4/190)؛ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص290)؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/234)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1650).

(5) الفارسي، المسائل المنثورة (ص147).

قال أبو حيان ⁽¹⁾: ذهب (الخليل) فيما حكى عنه غير (سيبويه) إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الدال، وحذفت والتزم هذا النقل، فإذا قال: أزورك، فقلت: إذا أزورك، فكأنك قلت: حينئذٍ زيارتي واقعة، ولا يتكلم بهذا ⁽²⁾ وذهب المالقي إلى فساد رأي من يقول إنها مركبة، فهو يرجح بساطة (إذا) مشيراً إلى ذلك بالأدلة:

- الأول: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدعي التركيب إلاً بدليل قاطع.
- الثاني: أنها لو كانت مركبةً من (إذ) و(أن) لكانت ناصبةً على كل حال، تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب ⁽³⁾، وابن هشام يرى أنها بسيطة لا مركبة من (إذ) و(أن) وأيضاً ناصبة لا (أن) مضمرة بعدها ⁽⁴⁾.

قال السهيلي في (نتائج الفكر): (إذن) هذا حرف عندي التي كانت ظرفاً لما يستقبل، وكانت منونةً من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها الاسمية من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها الاسمية كما فعلوا ذلك بـ (إذ) وبـ (كاف) الخطاب والضمائر المنفصلة في باب الفصل خلع معنى الاسم، وصارت حروفاً لا مواضع لها من الاعراب، وكذلك فعلوا بـ (إذا) إلاً أنهم أردوا فيها التتوين، فذهبت الألف، والقياس إذا وقعت عليها (أن) أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نونوها لما فصلوها عن الإضافة إذ التتوين علامة انفصال ⁽⁵⁾.

- شروط عمل (إذن):

- الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رفع كقولك: لن يحدثك إذاً أظنك صادقاً ⁽⁶⁾.
- الثاني: أن تكون مصدرية في جملتها، فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملت حتماً، نحو: أكرمك إذاً ⁽⁷⁾.

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1653).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/244).

(3) المالقي، رصف المباني (ص97).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/30).

(5) السهيلي، نتائج الفكر (104).

(6) ابن السراج، الأصول (ج2/148)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص361)؛ أبو حيان،

ارتشاف الضرب (ج4/1651)؛ ابن حيدرة اليميني، كشف المشكل (ج1/540)؛ الباقولي، شرح اللمع

(ج1/361)؛ الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية (ج2/477)؛ حسن، النحو الوافي (ج4/310).

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/135)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/29).

• الثالث: ألا يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها فإن اعتمدت بالفعل على شيءٍ قبلها رفعت، وذلك قولك: "أنا إذن أكرمك"، ترفع؛ لأنّ الفعل معتمد على الابتداء الذي هو (أنا)، وكذلك: إن تكرمني، إذن أكرمك (1).

• الرابع: ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، نحو إذن أكرمك وإذن والله أكرمك (2).
قال الشاعر حسان بن ثابت:

إذن -واللّه- نرّميهُم بحربٍ تُشيبُ الطّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ (3)

وإن توسطت (إذن) وافترق ما قبلها لما بعدها، مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه، وجب إلغاؤها، وإذا فقد شرط من الشروط السابقة فإن إذن تلغى، ويرفع بعدها الفعل المضارع (4).

كما أشار إليه أبو حيان بقوله: "إنها لا تقع في ابتداء كلام، بل لابد أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً (5)

- (إذن) من حيث التصدر:

ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز أن يفصل بين (إذن) ومعمولها؛ لأن الفصل بين (إذن) والفعل يؤثر في عملها في المستقبل، فإن من شروط عملها أن لا تفصل عنه بغير القسم كما تبين سابقاً، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، نحو: إذن غداً أكرمك، وأجاز (ابن باشاذ) (6) الفصل بالنداء والدعاء، نحو: إذن يا زيد أحسن إليك، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة وهذا غير مسموع (7).

(1) انظر: ابن السراج، الأصول (ج2/148)؛ الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج2/1054).

(2) ابن السراج، الأصول (ج2/149).

(3) البيت من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه (ص33).

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص597)؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص361)؛

ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/263).

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج1/608).

(6) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري، تتلمذ على والده أبو الفتح أحمد ابن بابشاذ الجوهري النحوي، شرح كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج، توفي سنة تسع وستين وأربعمائة بمصر، انظر: وفيات الأعيان (ج2/515).

(7) انظر المرادي، الجنى الداني (ص362-363)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/29).

والباحثة ترى أنه لا يجوز الفصل بين (إذن) ومعمولها، فيجب أن يليها وإلا رفع الفعل بعدها؛ لأنها لا تقوى مع الفاصل على العمل فيما بعدها، ومن هنا كان لها حق الصدارة في جملتها.

قال الرضي⁽¹⁾: الفصل بين (إذن) ومعمولها فيه خلاف لاسيما الفصل بين (إذن) والمنصوب بعدها؛ لأن المقتضى نصبه على أن (إذن) للجزاء صار (إذن) لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب، كما أن فاء السببية وواو المعية صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينها وبين الفعل، فصارتا الواو وإذن كنواتب الفعل، التي لا يفصل بينها وبين الفعل، إلا أن (إذن) لما كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون إلغاء:

- واو القسم، نحو: إذن والله أكرمك.
- الدعاء، نحو: إذن رحمك الله أكرمك.
- النداء، نحو: إذن يا زيد أكرمك، وذلك لكثرة ورود هذه الأشياء في الكلام.

إذن الباحثة ترى أن الرضي لا يجيز الفصل بين (إذن) والفعل بغير الفواصل الثلاثة، لكن هذه الفواصل لا تعدُّ حاجزاً بل تغتفر؛ لأنها تربط جملة الكلام مع بعضها، لاسيما أن الفصل صادفنا كثيراً من خلال المواضيع المطروحة، وكان لا يشكّل حاجزاً في الصدارة.

ومن الذين أجازوا الفصل بالظرف ابن عصفور، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، ووافقهم في ذلك الفراء في جواز الفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل، نحو: إذن زيداً أكرمك وإذن فيك أرغب، وأجازوا في المضارع الرفع، واختاره الفراء وهشام، والنصب اختاره الكسائي، ولو قدمت معمول الفعل على إذن، نحو: زيداً إذن أكرمك جاز ذلك عند الكسائي والفراء، إلا أن الفراء يبطل عملها والكسائي يجيز الإبطال والإعمال، والذي تقتضيه قواعدهم المنع⁽²⁾.

والباحثة تميل إلى صدارة (إذن) أخذاً برأي سيبويه؛ لأنه كان يشترط لعمل إذن أن تكون متصدرة في جملتها فإن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت،

(1) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج5/43).

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1654).

حيث قال: "واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاةٌ لا تنصب ألبتة، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهباً"، ف (إذن) لا تصل في هذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب وذلك قولك: أنا إذن آتيتك، فهي ههنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاةً، ومن ذلك أيضاً قولك: إن تَأْتِي إِنْ آتَكَ؛ لأنّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)⁽¹⁾.

- (كي) عند النحاة:

جواب لقولك: لِمَه، وإذا قال القائل: لم فعلت كذا فنقول: كي يكون كذا، ولم جئتني، فنقول: كي تعطيني، فهو متقارب اللام إذا قلت: فعلت ذلك لكذا⁽²⁾.

وهي على ثلاثة أقسام:

• القسم الأول:

أن تكون حرف من حروف الجر⁽³⁾ بمعنى لام التعليل ولا تجر إلا أحد ثلاثة أشياء:

- أولها: (ما) الاستفهامية، كقولهم في السؤال عن علة الشيء: كيمه؟ بمعنى: لِمَه والهاء للسكت.

- ثانيها: أن المصدرية ظاهرة أو مقدره، فالظاهرة كقول جميل بن معمر:

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا⁽⁴⁾

والمقدرة: نحو: جئت كي تكرمني

- ثالثها: (ما) المصدرية كقول الشاعر:

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/14).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/147).

(3) الباقولي، شرح اللمع (ج2/645).

(4) البيت من الطويل، وهو في ديوان جميل بن معمر، (ص 79)؛ وبلا نسبة في: ابن مالك، شرح التسهيل

(ج4/16)؛ ابن الخباز، توجيه اللمع (ص3)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/199)؛ ونسبه البغدادي في:

الخرزانة لحسان بن ثابت (ج8/481).

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ، فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعَا⁽¹⁾

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون جارة، قالوا: ولا حجة في قولهم (كيمة)؛ لأنّ (مه) ليست مخفوضة، وإنّما هي منصوبة على المصدر؛ أي: كي تفعل ماذا؟ ورُدّ بأنّه دعوى لا دليل عليها، وبأنّه يلزم منه تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية، وحذف ألفها بغير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل، ونصوا على أن حذف معمول نواصب الفعل لا يجوز لا اقتصاراً ولا اختصاراً.

وذهب بعض النحويين إلى أن (ما) في قوله: "كيما يضر وينفع" كافة لـ (كي) عن العمل⁽²⁾.

• القسم الثاني:

أن تنصب الفعل بنفسها كقولك: جئتك كي تقوم قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁽³⁾ فكي هنا هي الناصبة؛ لدخول اللام عليها⁽⁴⁾.

• القسم الثالث:

أن تكون بمعنى كيف، وهذه اسم، يرتفع الفعل بعدها كما يرفع بعد (كيف)؛ لأنّها محذوفة منها⁽⁵⁾، كقول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَيَّ سَلْمٌ وَمَا تُثْرِتُ قَتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرُّ⁽⁶⁾
أراد كيف تجنحون، فحذفت الفاء كما قال بعضهم: (سو أفعل) يريد سوف⁽⁷⁾.

(1) البيت من الطويل وهو للنابعة الذبياني في ديوانه، (ص 246)؛ وهو بلا نسبة في: المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص 262)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج 4/1646).

(2) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص 262).

(3) [الحديد: 23].

(4) الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني (ج 1/645)؛ الفارسي، المسائل المنثورة (ص 63).

(5) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص 262)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج 3/181)؛ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج 3/1230).

(6) البيت لأعرابي في: الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج 4/36)؛ وبلا نسبة في: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج 3/18).

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (1/205-206).

فإن في هذه المسألة مذهبين:

- الأول: منع الفصل مطلقاً، وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين لا يتقدم على (كي) معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال جئتُك كي زيداً تضرب؛ لأنها إما جازة أو ناصبة، ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها⁽¹⁾.

ولأن (كي) المصدرية تعد حرفاً موصولاً وصلته ما يقع بعده من الفعل المضارع ومعموله، فإذا تقدم هذا المعمول على (كي) لزم تقديم معمول الصلة على الموصول، وذلك لا يجوز⁽²⁾.

- الثاني: جوازه، يبطل عملها، بل يتعين الرفع⁽³⁾، وهو مذهب الكسائي، فأجاز تقديم معمول منصوب كي عليها⁽⁴⁾.

أجاز الكسائي الفصل بين كي ومعمولها بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم وبالشرط، ولكن على إبطال عملها، وذلك برفع الفعل بعدها فتقول: أزورك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تكرم، وأزورك كي إن تكافئ أكرمك⁽⁵⁾.

قال أبو حيان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بين (كي) ومعمولها بـ (لا) النافية نحو: كي لا يكون دُولَةٌ. وبـ (ما) الزائدة⁽⁶⁾، كقول الشاعر⁽⁷⁾:

تُرِيدِينَ كَيْمًا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج3/20).

(2) المرجع السابق، ج2/569.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج3/20).

(4) الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج2/857).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/341).

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج4/1648).

(7) هو أبو ذؤيب الهذلي، هو خويلد بن خالد بن محرث أبو ذؤيب، وقد لقب بالهذلي نسبة إلى قبيلته (بني

هذيل بن مدركة) من مضر أحد الشعراء العرب، ويعد من الشعراء المخضرمين، حيث أنه عاصر فترة

الجاهلية وعاصر فترة الإسلام، وأعتنق الإسلام إلا أنه لم يرى الرسول محمد (ﷺ) حيث أنه أتى إلى

الرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ليلة وفاته وشهد دفنه، وقد فقد خمسة من أبنائه نتيجة إصابتهم

بالباعون في نفس السنة. اشترك أبو ذؤيب الهذلي في الفتح والغزوات، إلى أن توفي بمصر عام 27 هـ،

انظر: الحموي، ياقوت معجم الأدياء (ج3/1275)؛ والأصفهاني، الأغاني (ج2/180)، البيت من

الطويل في ديوان أبو ذؤيب الهذلي، وعجزه: وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيُحَكُّ فِي غَمْدٍ، انظر: السكري، ديوان

أشعار الهذليين (ج1/219).

كما لا يجوز الفصل بغير (ما) عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار⁽¹⁾.

وذهب السيوطي إلى أنه لا يمتنع تأخير معمولها، فيجوز أن تقول: كي تكرمني جئت⁽²⁾.

وابن مالك يخالف الكسائي في (شرح التسهيل) أنه لا يجوز تقدم معمول (كي) عليها خلافاً للكسائي وقد يفصل به أو بجملة شرطية، فيبقى النصب، نحو قولك: جئت كي فيك أرغب، وجئت كي إن تحس أزورك بنصب أرغب وأزورك، والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما، لكن عنه لا يبطل عملها الفصل من وجهة نظر ابن مالك وابنه، فقد يفصل بالمعمول، وبجملة شرطية وبشبه جملة فيبقى النصب⁽³⁾.

ومن الذين تبين عندهم أهمية عدم الفصل المرادي، حيث قال: "لا يجوز الفصل بين كي والفعل، فقد بين أهمية عدم الفصل: قائلاً: "لا يجوز أن تكون (كي) ناصبه لفصل اللام بينهما وبين الفعل"⁽⁴⁾.

والباحثة ترى أن جواز الفصل بـ (ما) و(لا) أن (ما) الزائدة عند جميع النحاة، وأن (لا) النافية حين تدخل على المضارع، تعد جزءاً في إفادة المعنى المراد إذ إن نفي الحدث مقصود ومراد، و(ما) الزائدة مقدر سقوطها؛ لأنها زائدة، فلا أثر لها، ولهذا جاز الفصل بكل منهما، أو بهما، لكن هذا الفصل لا يؤثر من أنها تستحق الصدارة؛ لأن دخولها على الجملة لم يمنعها نصب الفعل.

ثانياً: حروف الجزم، وأقسامها، ولزومها الصدارة.

حروف الجزم:

حروف الجزم أربعة، وهي: لم . ولمّا، لام الأمر، ولا في النهي، فهذه الأصول في عمل الجزم، وإنما عملت؛ لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحرف إذا اختص عمل فيما يختص

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج4/102).

(2) المرجع السابق، ج4/101.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/342).

(4) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص264).

به، وهذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين، وذلك أن نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط، و(لم) نقلته إلى الماضي والنفي، و(لماً) كذلك، و(لام الأمر) نقلته إلى الاستقبال والأمر والنهي كذلك⁽¹⁾.

(لم):

حرف جزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينفيها إلا أنها تخلص معنى المضارع إلى الماضي⁽²⁾.

وبدخولها على المضارع، تصرف معناه إلى الماضي، وهو مذهب سيبويه والمبرد، لكن الجزولي ذهب إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه، ووجه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ، والأول هو الصحيح؛ لأن له نظير، وهو المضارع الواقع بعد (لو)، والقول الثاني لا نظير له⁽³⁾.

قال سيبويه: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرّ لا يكون إلا في الأسماء.

والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثمّ لم يُضمر الجازم، كما لم يضمروا الجارّ⁽⁴⁾.

لا تدخل أداة الجزم (لم) إلا على الفعل المضارع، فهي من علاماته⁽⁵⁾، ويطلق عليها المعربون أنها أداة (نفي وجزم وقلب)، فأما النفي فإنّها من أدواته بالوضع وهي لنفي (فَعَلَ)⁽⁶⁾.

والمقصود بالجزم هنا هو اختصاصها بجزم الفعل، أمّا القلب فإنّها تدخل على المضارع، فتقلب معناه للماضي، ويبقى اللفظ مضارعاً؛ لأنّ الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ⁽⁷⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/305).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/305)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص267)؛ المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص280)؛ الأتباري، أسرار العربية (ص173)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/157)؛ الفارسي، الايضاح العضدي (ج1/319)؛ الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (ج1/335).

(3) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص267-268).

(4) سيبويه، الكتاب (ج3/9).

(5) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص24).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج1/460).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/110).

وهذا ما أشار إليه المالقي (رصف المباني) تخلص معنى المضارع إلى الماضي؛ لأنّها جواب من قال فعل إذ هيّ نظيرها، فكأنك قلت مجاباً: فلم يفعل ما فعل، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي (1).

و(لم) بدخولها على الفعل المضارع، تنقله إلى الماضي مثل: (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على فعل الماضي، فتتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم؛ لأنّه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنّه حذف وتخفيف فبمنزلته (لم) في النقل، وكان محمولاً عليه (2).

وإذا كان الأصل في (لم) أن تدخل على الماضي فلم تُقل إلى لفظ المضارع؟ قيل؛ لأنّ (لم) يجب أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّن عملها، فنقل الماضي إلى المضارع لتبيّن عملها (3).

و(لم) على ثلاثة أقسام:

• الأول: أن يكون جازماً، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (4) كما تبين سابقاً وهذا القسم المشهور (5).

• الثاني: أن يكون ملغى لا عمل له حملاً على (لا) النافية، فيرفع الفعل بعدها، وذكر ذلك في جماعة، وأنشد عليه الأخفش (6):

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ دُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ (7)

(1) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص280)

(2) الأنباري، أسرار العربية (ص172).

(3) المرجع السابق، 173.

(4) [الإخلاص: 3].

(5) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص266).

(6) الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، ويعرف بالأخفش الأوسط، وهو شيخ سيبويه وغيره من أئمة النحو، وكان أسن من سيبويه كان معتزلياً حدّث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج7/323)؛ الفيروزابادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص178)؛ الياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (ج61/2)؛ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص40).

(7) هو للباسم بن معن قاضي الكوفة، حيث نسب العيني البيت إليه، البغدادي، خزنة الأدب (ج3/9).

ولكن ابن مالك صرح بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب (1).

- الثالث: زعم اللحياني أن بعض العرب تنصب بها كقراءة بعضهم قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (2) وقول الشاعر (3):

في أيِّ يَوْمِي من الموت أفرُّ أيومَ لم يقدرَ أم يوم فُدرِ .

وخرجا على أن الأصل (نشرحن) و(يقدرن)، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وهذا ما أشار إليه الشوكاني في تفسير (سورة الشرح)، (4)، وفي هذا شذوذان: التوكيد المنفي بـ (لم)، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: (5)، "الأصل يقدر بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار حكم مجاورة أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتح، يعني لزم حينئذ فتح ما قبلها إذا لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: على ذلك قولهم: المرأة والكمأة بالألف يريدون: المرأة، والكمأة (6)، وقد حذفت الألف بجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجها أن يقال في قوله: "أيوم لم يقدر" نقلت حركة الهمزة أم إلى راء يقدر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة اتباعاً لفتحة الراء (7)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (8).

(1) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج3/385)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص266)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/305)؛ السيوطي، شرح شواهد المغني (ج1/674).

(2) [الشرح: 1].

(3) حارثة التميمي: هو حارثة بن بدر بن حصين التميمي الغداني من أهل البصرة. وقيل أدرك النبي، له أخبار في الفتوح، وقصة مع عمر وعلي، وأخبار مع زياد وغيره، في دولة معاوية وولده وأمر على قتال الخوارج في العراق، فهزموه بنهر تيرا من نواحي الأهواز، فلما أرهقوه دخل سفينة بمن معه فغرقتم بهم، انظر: الزركلي، الأعلام (ج2/158)، والبيت في: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص267)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج4/1274).

(4) للاستزادة، انظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والبداية من علم التفسير (ص1634)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص267)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/306).

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/89).

(6) الكمأة: جمع الكم وهو فطر من الفصيلة الكمئية، وهي أرضية تنتفخ حاملاً أبواعها، فتجنى وتؤكل مطبوخة، ويختلف حجمها بحسب الأنواع، مادة "كماً"، انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج5/3926).

(7) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/206-207).

(8) [الفتحة: 7].

وقد تفصل من مجزومها في الضرورة⁽¹⁾.

كقول الشاعر⁽²⁾:

كَأَنَّ لَمْ سَوَى أَهْلِ مَنْ الْوَحْشِ تَوَهَّلِ⁽³⁾

وأيضاً قد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده⁽⁴⁾ كقوله:

ظَنَنْتُ فَقِيْرًا دَا غِنَى نَمَّ نَلْتُهُ فَلَمَّ دَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ⁽⁵⁾

والتقدير: فلم ألق ذا رجاء - ألقه - غير واهب إياه ما يريد، وما يحتاج إليه.

(لماً) عند النحاة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّها مركبة من (لم) و(ما)؛ لذلك زاد فيها التوقع والانتظار،

واستطال زمن فعلها، وبعضهم يرى أنّها بسيطة، وليست مركبة من شيء⁽⁶⁾.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/307)؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/370)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج4/1272).

(2) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن نهيّس بن مسعود العدوي الربابي كنيته أبو الحارث وذو الرمة. شاعر عربي من الرباب من تميم، من شعراء العصر الأموي، من فحول الطبقة الثانية في عصره. ولد سنة 77هـ، وتوفي بأصفهان، وقيل بالبادية سنة 117هـ، وهو في سن الأربعين، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/524).

(3) البيت لذي الرمة وصدده: وَأَضَحَّتْ مَبَادِيهَا قِفَارًا بِلَادَهَا، وهو في ديوانه، العدوي، ، (ص227).

(4) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص269)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/310)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج4/1272).

(5) البيت بدون نسبة في: المغني (ج1/287)، و في توضيح المقاصد منسوب لذي الرمة (ج4/1272)، لكنه غير موجود في ديوانه.

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج2/447)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص393)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج2/544).

(لَمَّا) على ثلاثة أوجه (1):

- أحدهما: تختصُّ بالماضي، فتقضى جملتين وُجدت ثانيهما عند وجود أولاهما، نحو: لما جاءني أكرمته، ويقال فيهما: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم السراج وتبعة الفارسي وابن جنى، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين.
- ثانيها: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (2)، فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: أنشدك الله لما فعلت؛ أي ما أسألك إلاً فعلتك.
- ثالثها: أنها تختص بالمضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً ك (لم)، وتدخل على كل من (لم، لما) همزة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (3)، وقال النابغة الذبياني: فَقُلْتُ أَلْمَا نَصْحُ، والشيبُ وازع (4).

والى هنا يتفق الحرفان الجازمان، لكنهما يختلفان بعد ذلك من حيث تحديد المعنى والاستعمال اللغوي.

وبناء على ما تقدم من القول بأن (لَمَّا) مختصة بالمضارع تجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً، الباحثة لا تميل إلى ذلك؛ لأننا لو قلنا إنها مختصة لعملت في الماضي الذي تدخل عليه، لكنها لم تعمل فيه شيئاً، لكن بدخولها على المضارع تجزمه ليس لكونها مختصة به، بل لكونها دخلت عليه، فالجزم أثر لدخول العامل، لا لاختصاص العامل بالمعمول.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/307-310)؛ ابن جنى، الخصائص (ج3/304)، الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (ص 286)؛ انظر: الماقي، رصف المباني (ص ص281-283)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص ص593-594)؛ عيد، النحو المصفى، (ص211).

(2) [الطارق: 4].

(3) [الشرح: 1].

(4) صدر البيت: على حين عاتبت المشيب على الصبا، وهو من الطويل في ديوان النابغة الذبياني (ص53).

(لَمَّا) تفارق (لم) في خمسة أمور⁽¹⁾:

- الأول: أنها لا تفترن بأداة الشرط، ولا يقال: (إِن لَمَّا تَقَم) وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾⁽²⁾،
﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾⁽³⁾.

- الثاني: أن منفيهما مستمر النفي إلى الحال كقول:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقُ⁽⁴⁾

الشاهد: لما أمزق: امتد الزمن المنفي ب (لما) إلى الزمن الحالي، فالشاعر يريد أنه لم يمزق في الماضي ولا في الزمن الحالي، ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾⁽⁵⁾، والانتقطاع، قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾⁽⁶⁾ أي: ثم كان شيئاً مذكوراً، ولا امتداد النفي بعد (لما) لم يجر اقتترانها بحرف التعقيب، بخلاف (لم)، نقول: قمت فلم تقم؛ لأنَّ معناه وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز: قمت فلما تقم؛ لأنَّ معناها وما قمت إلى الآن، وهي مبنية للزومها الجملة ك (إِذْ) و(إِذَا) كذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾⁽⁷⁾، أي: حين رأوا بأسنا، ومما يضعف من قال إنها اسم بمعنى (حين) أنها لو كانت اسماً بمعنى (حين)؛ لكان الفعل الواقع جواباً لها غير الجزاء، وكان عاملاً فيها، وأنت تقول: لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم، فدلَّ على أنها ليست بمعنى (حين).

أمَّا ابن مالك، فقال: بمعنى (إِذْ) وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة ورد ابن خروف⁽⁸⁾ أيضاً على مدَّعي الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/307-308)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/247)؛

المالقي، رصف المباني (ص284)؛ انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/506-508).

(2) [المائدة:67].

(3) [المائدة:73].

(4) البيت لشأس بن نهار المعروف بالممزق العبدي، ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/307).

(5) [مريم:4].

(6) [الإنسان:1].

(7) [غافر:84].

(8) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، النحوي الأندلسي الإشبيلي؛ كان فاضلاً في علم العربية، وله فيها مصنفات، شرح كتاب سيويوه شرحاً جيداً تتلمذ على ابن طاهر النحوي الأندلسي المعروف بالخدب، وتوفي سنة عشر وستمائة، انظر: معجم الأدباء (ج15/75).

لأنها إذا قَدَّرت ظرفاً كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في الأمس والجواب أن مثل هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽¹⁾.

والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أني قلته، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمته، ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذ الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، ودليل الأول قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾⁽²⁾، والثاني قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾⁽³⁾. والثالث قوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾⁽⁴⁾. والرابع قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾⁽⁵⁾. وهو مؤول بجادلنا، وقيل في آية الفاء: الجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو، أو المحذوف؛ أي أقبل يجادلنا.

- الثالث: أن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال، لا يشترط، وذلك في المنفي (لم)، نقول: لم يكن زيداً في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز (لما يكن).
- الرابع: أن منفي (لما) متوقع ثبوته، فخلافاً (لم)؛ لأن معنى قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ﴾⁽⁶⁾، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.
- الخامس: أن منفي (لما) جائز الحذف بدليل كقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنَهُ⁽⁷⁾

أي ولما أكن بدأ قيل ذلك؛ أي: سيداً، ولا يجوز: وصلت إلى بغداد ولم تريد: ولم أدخلها.

(1) [المائدة: 117].

(2) [الإسراء: 67].

(3) [العنكبوت: 65].

(4) [لقمان: 32].

(5) [هود: 74].

(6) [ص: 8].

(7) الشاهد منسوب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، انظر ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/309)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/508).

وقد تأتي (لَمَّا) بمعنى (لم)، وهذا في قول الرسول (ﷺ) في حديث سؤال القبر "لما يلدن"، وهذا ما أشار إليه السيوطي في (عقود الزبرجد) نقلاً عن الطيبي، أن (لَمَّا) جاءت بمعنى (لم)، إلا أن فيها ضرباً من التوقع، فدلّ على نفي اللحد فيما مضى، وعلى توقعه فيما يستقبل⁽¹⁾.

(لا) عند النحاة:

حرف يكون عاملاً وغير عامل وأصول أقسامه ثلاثة: لا النافية، لا الناهية، لا الزائدة.

أما (لا) النافية: وهو الموضع الأول لها، فعلى ثلاثة أقسام:

• الأول: العاملة عمل (إنّ)، وهي (لا) النافية للجنس، ولا تعمل إلا في النكرة⁽²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽³⁾.

• الثاني: العاملة عمل ليس، ولا تعمل إلا في النكرة⁽⁴⁾ كقول الشاعر: ⁽⁵⁾

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

الشاهد: قوله: لا براح حيث أعمل (لا) عمل (ليس)، فرفع بها الاسم (براح) النكرة، وحذف الخبر.

• الثالث: النافية غير العاملة ولها ثلاثة أنواع: عاطفة و جوابية و غيرها.

1. أما العاطف فتشرك متعاطفيها في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب، نحو: يقوم زيد لا عمر⁽⁶⁾.

(1) السيوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي على مسند الإمام أحمد (ج1/226).

(2) الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (ص265).

(3) [البقرة: 2].

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/130)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/313).

(5) هو سعد بن مالك توفي سنة 530م شاعر بكر بن وائل في حرب البسوس، وهو الجد الثاني لطفرة بن العبد، وسيد من سادات بكر بن وائل، وجل أخباره تتصل بحرب قومه ضد تغلب، وهي الحرب التي شارك فيها بشعره وسيفه معاً، انظر: الزركلي، الأعلام (ج3/87)، و البيت من مجزوء الكامل، وهو في البغدادي، خزنة الأدب (ص467)؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/8).

(6) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص290-293)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/269)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/149).

2. الجوابية: نقيضه (نعم) كقولك: (لا) في جواب: هل قام زيد؟ وهي النائية مناب الجملة⁽¹⁾.
3. أما النافية غير العاطفة والجوابية، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال⁽²⁾، فإن دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً، وتخلص الفعل للاستقبال، وقد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلاً، والأكثر حينئذ أن تكون مكررة كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَّ وَلَا صَلَّى﴾⁽³⁾.
- وقد جاءت غير مكررة في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾⁽⁴⁾ هي مكررة في المعنى؛ لأن المعنى في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾⁽⁵⁾، فلا فك رقبة، ولا أطمع مسكيناً؛ ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بذلك، قال الزجاج: إنما جاز؛ لأنّ ثم كان من الذين آمنوا معطوف عليه داخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن. انتهى⁽⁶⁾.
- وإذا دخلت على الأسماء، فيليها المبتدأ، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، والخبر المقدم، نحو: قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾⁽⁷⁾، ويجب تكرارها في ذلك إذا وليها خبر، نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، أو نعت، نحو قوله تعالى: ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾⁽⁸⁾ أو حال، نحو: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً⁽⁹⁾.
- أما لا الناهية:**

وهو الموضع الثاني لها، فيسميها النحاة: (لا) الطلبية؛ لأنها موضوعة لطلب الترك أو الكف عن الفعل، فهي تجزم المضارع وتخلصه للاستقبال، نحو: لا تقم، لا تقعد⁽¹⁰⁾ وقوله

-
- (1) سيبويه، الكتاب (ج4/22).
- (2) المالقي، رصف المباني (ص282).
- (3) [القيامة:31].
- (4) [البلد:11].
- (5) [البلد:11].
- (6) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/272)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص299).
- (7) [الصافات:47].
- (8) [النور:35].
- (9) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص299).
- (10) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/273)؛ الباقلوي، شرح اللمع (ج1/653)؛ المالقي، رصف المباني (ص267)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص300).

تعالى: ﴿لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾⁽¹⁾ و(لا) هذه كما تبين تخلص الفعل المضارع للاستقبال؛ لأنها نقيضه لـ "تفعل" المخلصة للحال، فإن قلت: "لا تفعل الآن"، فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال كما تقول: "لتفعل الآن"⁽²⁾، وأيضاً ترد للدعاء: نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾⁽³⁾.

والفرق بين الدعاء والنهي: أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى، و أن (لا) التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي، ويكون معناه إذ ذاك الاستقبال، فيقال: لا غفر الله لزيد ولا رحمه، كما ترد (لا) الطلبية لمعنى الالتماس لمن يساويه غير مستعلٍ، نحو: لا تضع نفسك موضع الشبهات، والتهديد، نحو: ولا تنته عن غيك⁽⁴⁾.

زعم بعض النحويين أن أصل (لا) الطلبية لام الأمر زيد عليها ألف، ففتحت لأجلها⁽⁵⁾، و زعم السهيلي أن (لا) النافية، والجزم بعدها ب (لام) الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ⁽⁶⁾.

كما قال أن (لا) التي للنهي أنها (لا) التي للنفي مبيناً أنّ الناهي يطلب نفي الفعل وتركه، كما يطلب الأمر وجوده كما قال: وتدخل (لا) النافية بين الجار والمجرور، نحو: جئت بلا زاد، وبين الناصب والمنصوب، نحو: أخشى أن لا تقوم، فكذا دخلت بين الجازم والمجزوم، وهو لام الأمر، لكنها أضمرت كما ورد سابقاً، فكان الأصل إذا نهيت: لـ (لا تذهب) كما تقول: ليذهب، فأضمرت اللام لما ذكر⁽⁷⁾.

والباحثة ترى أن (لا) التي للنهي ليست (لا) التي للنفي؛ لأن (لا) التي للنهي تدخل على الفعل المضارع، فتجزمه بخلاف لا النافية التي تدخل على الأفعال ولا تؤثر في شكلها، كما أن (لا) الناهية تحمل في طياتها الطلب، والنافية تحمل الخبر، والدليل على أن (لا) التي

(1) [القصص:7].

(2) المالقي، رصف المباني (ص268).

(3) [البقرة: 286].

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/273)؛ المالقي، رصف المباني (270)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص300)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج4/310).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج4/310).

(6) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص300)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج4/310)؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب (ص1221).

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج3/21).

للنهي ليست (لا) التي للنفي، وهذا ما أشار إليه السيوطي في (الأشباه والنظائر) أن لو دخلت أداة شرط على لا الناهية، نحو: إنْ لا تفعل أفعل تصبح للنفي المحض، ولا يجوز أن تكون للنهي، فهنا يبطل عملها⁽¹⁾.

أما (لا) الزائدة وهو الموضع الثالث لها فهي ثلاثة أقسام:

• الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، نحو: جئت بلا زاد، ف (لا) زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها. وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكر، وحكى بعضهم عن الكوفيين أن (لا) في قوله: جئت بلا زاد اسم بمعنى غير؛ لدخول حرف الجر عليها⁽²⁾.

• الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد المنفي، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو⁽³⁾.

• الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمٌ، مِنْ فَنَى لَا يَمْنَعُ الْجُوعَ قَاتِلَةً⁽⁴⁾

لام الأمر عند النحاة:

تعدُّ اللام من أكثر الحروف معانٍ في كلام العرب، حيث ذكر لها ابن هشام تسعةً وعشرين معنىً في كلام العرب، وهي على ثلاثة أنواع: جازمة للفعل المضارع، وجارة للاسم، ومهملة لا عمل لها، والمهم من هذه الأنواع الثلاثة هي الجازمة، ولها ثلاثة مواضع:

• الأول: أن تكون للأمر، فيجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم⁽⁵⁾، كما يقال لها لام الطلب، ليشمل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾⁽⁶⁾ وقيل للالتماس كقولك: لمن يساويك لتفعل من غير استعلاء، وذلك لأنَّ الطلب إذا ورد من الأعلى، فهو

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/576).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج4/311)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص301).

(3) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص300)؛ الحمد، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي (ص273).

(4) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المغني (ج1/276)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص302).

(5) ابن هشام، مغني اللبيب (ج/298)؛ المالقي، رصف المباني (ص226).

(6) [الطلاق:7]

الأمر، وإذا ورد من الأدنى، فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي، فهو التماس، وهذه اللام التي للطلب كصيغة (أفعل) ذلك معنى الطلب(1)، وهذه اللام أصلها السكون، وحركت لامنتاع الابتداء بها ساكنة، وكُسرت للفرق بينه وبين لام التوكيد(2) وتدخل على المبني للمفعول، فتلزم معه على اختلاف أنواعه للمتكلم والمخاطب والغائب: للمتكلم، نحو: لأعن بحاجتك، والمخاطب، نحو: لتعن بحاجتي، الغائب، نحو: ليعن زيداً بالأمر (3). أمّا فعل الفاعل فإن كان لغائب، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ (4)، أو متكلم مفرد، نحو: قوله في الحديث: "قَوْمُوا فَلِأَصَلِّ لَكُمْ" (5)، أو مشارك، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾ (6) وإن كان للمخاطب فالأمر به طريقتان الأولى: بصيغة (أفعل)، هذا هو الكثير، نحو: اعلم.

• **الثانية:** أن تكون للدعاء، نحو قولك: لتغفر لزيد و لترحمه و الأكثر: اغفر لزيد وارحمه؛ لأنها في الفعل بمنزلة لام الأمر والحكم فيها في اللفظ كالحكم فيها (7) قال تعالى: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ (8).

• **الثالثة:** أن تكون للوعيد، نحو قولك: لنقتل زيداً، و أنت تعلم ما تلقى وتضرره، فسوف تعلم، وكقوله تعالى: ﴿قَلِيلٌ مَّا يَشْكُرُونَ بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ﴾ (9).

حروف الجزم من حيث الصدارة:

لا يجوز عند جمهور النحاة الفصل بين حروف الجزم ومعمولها، وهذا إمام النحو سيبويه يمنع الفصل بين الجازم وفعله معللاً ذلك، أن الجزم في الأفعال نظير الجزم في الأسماء، فلما امتنع الفصل بين الجار والمجرور امتنع بين الجازم والمجزوم، وأشار إلى ذلك قائلاً: "ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول لم زيد يأتيك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لا يجوز أن تفصل بين الحروف التي تجر والأسماء بالأفعال؛ لأنّ الجزم نظير

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/249)؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص110)؛ العثيمين، الشرح الكبير لمختصر الأصول (ج1/188).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/157)؛ الزجاجي، اللامات (ج1/92).

(3) المالقي، رصف المباني (ص227)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص110).
(4) [الطلاق:7].

(5) [البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة/ الصلاة على الحصير، 1/143، رقم الحديث 370].
(6) [العنكبوت:12].

(7) المالقي، رصف المباني (ص227)؛ المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص111).
(8) [البقرة:267].

(9) [العنكبوت:31].

الجر، ولا يجوز أن يفصل بينه وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر" (1)، وهذا ما ذهب إليه السيوطي نقلاً عن مذهب ابن جني والشلوبين والنحاس فابن جني يمنع الفصل؛ لأن اتصال المجزوم بجازمه عنده أشد من اتصال المجرور بجازه، وذلك أن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل، فلما قويت حاجة المجرور إلى جازه كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى، وأيضاً الشلوبين والنحاس منعاً ذلك؛ لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء، وأضعف منه؛ ولأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، فلا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، وهو أقوى، فكيف يجوز في الجزم علماً أن عامل الجزم أضعف من عامل الجر؟ (2)، وتعرض أبو حيان إلى منع الفصل، حيث قال: "لا يُفصل بين (لا) ومعمولها إلا إن كان فضلة نحو: (لا اليوم تضرب زيداً)، وهذا قليل من الكلام" (3)، كما أشار أبو حيان في موضع آخر بعدم جواز الفصل بين لام الأمر وما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره؛ لأن الأمر والنهي مما يلزمهما الصدر" (4)، والسمين الحلبي (5) يمنع الفصل بين (لا) الناهية والفعل المجزوم، وذلك عندما فسّر قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (6)، حيث قال: "المجزوم لا يتقدم على جازمه، حيث تقدم اليتيم على عامله، أمّا الفعل، فلم يتعدّ (لا) الناهية؛ لأن المجزوم لا يتقدم على جازمه" (7)، وممن يجيز منع الفصل ابن عصفور حيث أجاز صدارة (لام) الأمر و(لا) الناهية (8). وابن مالك يمنع الفصل بين (لا) الناهية ومعمولها؛ لأنه يعد الفصل شيئاً رديئاً؛ ولأنه يشبه الفصل بين الجار والمجرور، وقيده بالضرورة الشعرية (9).

وهناك من النحاة من يرى جواز الفصل بالضرورة، وذهب ابن يعيش إلى المنع مطلقاً، لأنّ الضرورة عند ابن يعيش من أفبح الضرائر؛ لأن أدوات الجزم عنده مختصة بالفعل غير

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/111).

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/276).

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ص1858).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (ص1860).

(5) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، تتلمذ على أبي حيان له عدة مؤلفات منها شرح (الشاطبية) توفي سنة ست وخمسين وسبعمئة، انظر: بغية الوعاة (ج1/402).

(6) [الضحى:9].

(7) السمين الحلبي، الدر المصون (ج1/38).

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/231).

(9) الأسترابادي، شرح الكافية (ج3/578).

داخلة على غيره، وصارت كأحد حروفه؛ ولذلك لا يجوز الفصل بينها وبين مجزومها، وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورات⁽¹⁾.

والباحثة تميل إلى منع الفصل بين حروف الجزم وأفعالها؛ لأن حروف الجزم أثرت في معنى الكلام من حيث النفي والإثبات، وكل ما يؤثر في مضمون الكلام وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كما أن الفصل بين المتلازمين يزداد قبلاً كلما قوي الترابط بينهما؛ ولأن حروف الجزم متلازمة مع أفعالها، كتلازم الروح والجسد، وجب لها حق الصدارة، كما تميل إلى رأي ابن يعيش الذي يرفض الفصل بالضرورة جملةً وتفصيلاً، ولذلك كيف يستقيم القياس دليلاً مع قولهم بأن الفصل بين الجازم وفعله ضرورة؟ والضرورة تعني الشذوذ، وهذا من باب يحق للشاعر ما لا يحق لغيره، فهل يصح القياس على الشاذ.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/110).

المبحث الثالث:

الفاعل، ونائب الفاعل

أولاً: الفاعل

- تعريف الفاعل:

عرّف النحاة الفاعل بتعريفات كثيرة كلها تعطي المعنى نفسه تقريباً مع فروق بسيطة.

حيث يقول السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو): حيث إننا نجد سيويوه لم يقدم تعريفاً دقيقاً مباشراً له؛ لأنه تحدث عن الفاعل في عدة مواضع قائلاً: "الفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع فرغ له، وفي موضع بني له، وفي موضع أسند له؛ لأنها كلها في معني واحد (1)، ويقدم المرادي تعريفاً آخرًا للفاعل قائلاً: "هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو جارٍ مجراه". فالاسم: جنس يشمل الصريح والمؤول، و"المسند إليه" فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو: "زيد أخوك".

"وتام": مخرج للفعل الناقص نحو: "كان" وأخواتها، فلا يسمى مرفوعها فاعلاً حقيقة (2).

كما ورد تعريف آخر للفاعل في (كتاب المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل قائلاً: "هو المسند إليه يشمل الظاهر، نحو: قام زيدٌ والمضمر، نحو: يقومان، والصريح، نحو: ما مثل، والمؤول، نحو: يعجبني أن تقوم؛ أي: قيامك" (3).

وعرفه ابن هشام بأنه: "اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة (4) فالاسم نحو: "تبارك الله" والمؤول به، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (5)

وعرفه السيوطي بأنه: "هو الاسم الذي يدل على من قام بالفعل أو قام الفعل به، فهو المسند إليه بعد فعل تام مبني للمعلوم أو ما يشبه الفعل، حسب عبارة النحاة، والمراد بما يشبه الفعل اسم الفاعل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والمصدر" (6).

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج2/158).

(2) المرادي، توضيح المقاصد (ج2/583).

(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/358).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/83)؛ الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (ص229).

(5) [العنكبوت: 51].

(6) انظر السيوطي، همع الهوامع (ج2/253).

وعُرف الفاعل في (المعجم المفصل) بأنه: "الاسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدّم أصلي المحل، وهو الذي قام بالفعل⁽¹⁾، كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

وأيضاً هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من" و"الباء" الزائدتين، وحكماً إن جُر بأحدهما، أو بإضافة المسند وليس رافعة الإسناد وخلافاً لخلف⁽³⁾.

وأشار أبو حيان إلى تعريفه بأنه: "اسم أُسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله"⁽⁴⁾.

أورد ابن هشام تعريفاً دقيقاً للفاعل قائلاً: "اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به، أُسند إليه فعل، ومؤول به، فقدم عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به⁽⁵⁾.

تبين مما سبق أن وصف الفاعل عند النحويين أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه، نحو: أتى زيدٌ وليس شرطاً أن يكون أحدث شيئاً هنا رفع زيدٌ، والذي رفعه أتى، لكنّ لو أُدخل حرف النفي (لم) على الجملة، نحو: لم يأت زيدٌ لقد رُفِعَ (زيدٌ) مع دخول النفي على الفعل؛ أي نفي عنه الفعل، فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما جاز رفع (زيد) في الجملة "لم يقيم زيد"؛ لأننا قد نفينا عنه القيام بالفعل؛ لذلك تميل الباحثة إلى رفع الفاعل كونه فاعلاً في المعنى؛ لأننا لو قدمنا الفاعل في جملة (أتى زيدٌ)؛ لتصبح (زيدٌ أتى) يبقى (زيدٌ) مرفوع، في الجملة الأولى وفي الجملة الثانية، في الأولى كان موقعه فاعلاً وفي الثانية مبتدأ.

أما بالنسبة للتعريفات السابقة، فجميعها واضحة إلا أن تعريف ابن هشام أكثر دقة ووضوحاً؛ لأنه أشمل من غيره.

(1) بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي (ج2/ 748).

(2) [الأعراف: 54].

(3) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/38).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج6/173).

(5) ابن هشام، شرح قطر الندى (صص 180-181).

- أحكام الفاعل:

للفاعل أحكامٌ عديدة ذكرها النحويون منها:

• الرفع:

الفاعل مرفوع حقيقة أي لفظاً ومعنى، نحو: صدق الله، مرفوع حكماً؛ أي المعنى دون اللفظ، وذلك في ثلاثة مواضع⁽¹⁾:

- إذا جر ب (من)، مثل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ﴾⁽²⁾؛ أي: ذكراً.

- إذا جر ب (الباء) الزائدة مثل قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽³⁾؛ أي كفى الله.

- إذا أضيف إليه المسند قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾⁽⁴⁾.

تبين مما سبق أن عدم رفع الفاعل في هذه المواضع لا يعني أنه لا يستحق الرفع. إنَّ وجوب رفعه أمر لا شك فيه عن النحاة، ومن ثم إذا لم يكن مرفوعاً بسبب بعض العوامل التي حالت لفظاً دون رفعه، كما ورد سابقاً، فإنه يجب أن يكون مرفوعاً محلاً مع مراعاة اللفظ والمحل، ففي قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽⁵⁾ ب (الله) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً، هكذا يتم مراعاة اللفظ والمحل.

وجوده في الجملة:

يرى جمهور النحويين أنه لا بد من وجود الفاعل في الجملة، فمتى وُجد الفعل مستوفياً شروطه من التمام والأصالة وفي الصيغة، وجب وجود الفاعل، ويعمل هؤلاء النحاة ضرورة احتواء الجملة على فاعل بأمرين:

• الأول: أن الفاعل كجزء من الفعل لا يستغني بالجزء⁽⁶⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/39)؛ انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك (ج2/84-85).

(2) [الأنبياء:22].

(3) [الرعد:43].

(4) [البقرة:251].

(5) [الرعد:43].

(6) (السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/159)).

• **الثاني:** أنه عمده (لا بد منه)؛ لأن المسند حكم، ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) بأن نطق به ظاهراً كان أو مضمراً، نحو: قام زيدٌ والزيدان قاما، فذلك واضح (والآ) يظهر في اللفظ، فهو ضمير مستتر راجع إلى المذكور المتقدم على المسند (زيد قام) في هذا المثال (كزيد قام) ضمير مستتر في قام مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله⁽¹⁾.

مما سبق تبين أنّ الأصل أن يقع الفاعل بعد المسند، فإن تقدم ما هو فاعل على فعله يصبح الفاعل ضميراً مستتراً يعود عليه، ويكون الفاعل الذي تقدم على فعله في هذه الحالة مبتدأ؛ لأنه أُجري عليه عملية تحويلية تقدم الفاعل على فعله، ولا يستتر الفاعل إلا إذا كان السياق كاشفاً عنه؛ لأن المضمّر لا بد أن يجيء بمنزله المظهر.

حذف فعله جوازاً:

الأصل ذكر الفعل أو ما يشبهه في الجملة الفعلية، وهو ما يصطلح عليه جمهور النحويين "بالعامل" إشارة إلى ما تقرر عند جمهورهم من أنه هو الذي يعمل الرفع في الفاعل، ولكن وردت نصوص لغوية كثيرة لم يذكر فيها الفعل أو شبهه، ومن ثم ذهب الجمهور إلى القول بإضمار الفعل فيها وحذفه منها وجعلوا هذا الإضمار جائز إذا دل عليه دليل، إمّا من الموقف أو من اللفظ، وذلك إذا كان جواباً لاستفهام⁽²⁾ قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾⁽³⁾، فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير: خلقنا الله⁽⁴⁾، وإلى الحذف أشار عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) قائلاً: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجديك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين"⁽⁵⁾.

(1) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/398)؛ انظر: الأشموني، شرح الأشموني (ج2/88-92).

(2) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/400).

(3) [الزخرف: 87]

(4) انظر: الزمخشري، تفسير الكشاف (ج25/997)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/400)؛

أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص 87).

(5) الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص 146).

أما بالنسبة للحذف، فلا تميل الباحثة إلى أن يُطلق مصطلح الحذف على إضمار الفعل ويتضح أنّ الشارح مرة يقول: حذف الفعل، ومرة أخرى يقول: إضمار الفعل؛ أي: هناك خلط بين المصطلحين الأولى أن يقول: إضمار الفعل؛ لأنّ هناك فرق بين الحذف والإضمار، المضمر ما لا بد منه، أن يكون على شريطة التفسير، أما المحذوف ما يمكن الاستغناء عنه، لكن الجملة الفعلية على أي حال لا تستغني عن الفعل، لذلك من باب أولى أن يقال إضمار الفعل.

تأنيث الفعل مع الفاعل:

يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً، فتلحق الماضي تاء ساكنة في آخره مثل: (أبت هند الأذى)، وبتاء المضارعة أول المضارع مثل: (تأبى هند الأذى) وينقسم المؤنث إلى نوعين:

- مؤنث حقيقي: هو ما يلد ويبيض ومثاله: المرأة، الدجاجة، وحكمه وجوب تأنيث الفعل.
- مؤنث غير حقيقي (مجازي): ما لا يلد أو يببيض ويُعامل معاملة المؤنث ومثاله: الشمس، وحكمه يجوز فيه وجهان، تأنيث الفعل، مثل: (طلعت الشمس)، وعدم تأنيثه، مثل: (طلع الشمس)، ولكن إذا أسند الفعل لضمير مؤنث حقيقي أو مجازي، فيجب تأنيثه، مثل: (الشمس طلعت) ولا نقول: الشمس طلع⁽¹⁾.

يذكر الفعل إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً أو جمع مذكراً سالماً، مثال: يفرح الأب بنجاح أبنائه، أو كان علماً لمؤنث مفصلاً من الفعل بـ (إلا) أو (غير) أو (سوى)، مثال: ما نجح إلاّ سعاد، وما حضر غير زينب، وما سافر سوى سوى هند أو كان جمعاً مؤنثاً سالماً مفصلاً من الفعل، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾⁽²⁾، أو كان نون النسوة للغائبات، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾⁽³⁾.

كما يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل اسم جمع أو جمع تكسير، مثال: بكى النساء، بكت النساء، وسار الثكالي، وسارت الثكالي⁽⁴⁾.

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص180).

(2) [الممتحنة:10].

(3) [البقرة:233].

(4) حسن، النحو الوافي (ج79/2)؛ انظر: النحو الأساسي (ص433-434).

- الترتيب:

يتناول الحديث عن الترتيب في الجملة الفعلية جوانب ثلاثة:

- الأول: الترتيب بين الفعل والفاعل.
- الثاني: الترتيب بين الفاعل والمفعول.
- الثالث: الترتيب بين الفعل والمفعول.

علة عدم لزوم الفاعل الصدارة:

أمّا بالنسبة للترتيب بين الفعل والفاعل، يُوجب جمهور النحاة تأخر الفاعل عن فعله؛ لأنّ الفاعل جزء أو كجزء من فعله من ناحية، ثم إن الفعل عامل فيه. ومعنى هذا لا يصح أن يتقدم عليه إذ لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة على بعض والفاعل كجزء من أجزاء الفعل، وهذا هو الأصل⁽¹⁾، لكن هناك خلاف في الترتيب بين الفاعل والفعل.

ذهب البصريون إلى أنه يجب تقدم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهذا ما سنبينه.

يقول ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو): لا يجوز تقدم الفاعل على فعله إذا قلت: (قام زيدٌ)، فلا تقول زيدٌ قام، فترفع زيداً ب (قام) ويكون قام فارغاً⁽²⁾ ولو جاز هذا جاز أن تقول: (الزيدان قام والزيدون قام) تريد قام الزيدون، وقام الزيدان⁽³⁾، وهذا رأي البصريين.

أمّا الكوفيون، فقد جوزوا تقديم الفاعل، تمسكاً بقول الزبائ⁽⁴⁾:

ما للجمال مشيها وثيداً
أجندلاً يحملن أم حديداً

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج1/159)؛ أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص91)؛ الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها (ج1/347)

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/228).

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/327)؛ ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/229).

(4) الزبائ بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السמיד: الملكة المشهورة في العصر الجاهلي صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة. يسميها الإفرنج زنوبيا، وأمها يونانية من ذرية كليوباترا ملكة مصر كانت غزيرة المعارف، مولعة بالقنص والصيد، تحيد أكثر اللغات الشائعة في عصرها، كتبت تاريخاً للشرق، توفيت عمّاً بعد أن سقطت مملكتها، انظر: الزركلي، الأعلام (ج3/41)، والبيت من الرجز مشطور، وهو للزبائ، انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص738)؛ ابن دريد، جمهرة اللغة (ص742).

زعم الكوفيون أن (مشيها) فاعل لـ (وتبدأ) تقدم عليه؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على عامله، والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وتبدأ مشيها؛ لكن البصريين لم يذهبوا إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وحجة البصريين في ذلك تقدم الفاعل على عامله؛ لأنّ الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين، صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز، على ما هو بمنزلة الصدر كما أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ؛ لذلك خالف البصريون الكوفيين⁽¹⁾.

وهذا ما أشار إليه ابن مالك أنّ الأصل في الفاعل اتصاله بالفعل؛ لأنّ الفعل وصف للفاعل والوصف والموصوف كالشيء الواحد⁽²⁾، كما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ والخبر⁽³⁾.

والباحثة تميل إلى رأي البصريين من عدة جوانب:

- **أولها:** أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن هذا البيت شاذٌّ؛ لا يقاس عليه.
- **ثانيها:** أن الفاعل ليس له حق الصدارة في الجملة، وعلّة عدم لزومه حق الصدارة أنّه إذا تقدّم الفاعل على عامله، اختلطت الجملة بين الاسمية والفعلية، وهناك فرق شاسع بين الاسمية والفعلية، وهذا هو الجانب الأهم عندي.
- **ثالثها:** إنّ جملة "زيد قام" لو كان تقديم الفاعل جائزاً، سيحدث لبس عند السامع أنريد الابتداء بـ (زيد) والإخبار عنه بالفعل، المستكن فيه ضمير يعود على (زيد) أم نريد إسناد الفعل (قام) وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة (قام زيد) الفعلية، تدل على حدوث الشيء، أي: هناك شخص قام بالفعل، بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي (زيد قام) تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى الشخص الذي قام به.

(1) انظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/ 271)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/ 355)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/ 387)؛ العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ج2/ 199)؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/ 481)؛ الفُوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى (ص171).

(2) ابن مالك، الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية (ص 51).

(3) الفارسي، المسائل البصريات (ج1/ 525).

ثانياً: نائب الفاعل.

- تعريف نائب الفاعل:

ذكره المبرد في (المقتضب) بعنوان "باب المفعول الذي لا يذكر فاعله"، ويذكر حكمه وهو الرفع، نحو: ضُرب زيد، ظلّم عبد الله، لأنك حذف الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل (1).

وعرفه الرضي بأنّه: مفعول ما لم يسمى فاعله، أي كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفَعَلُ (2).

كماالجرجاني بأنّه: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه (3).

إن تری الباحثة تسمية هذا الباب "نائب الفاعل؛ لأنه أحسن وأخصر، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله، وغير مفعول به، كالمصدر، والظرف والجار والمجرور.

إنّ من دواعي ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله، ويترتب على حذفه أمران محتومان:

- أحدهما: تغيير يطرأ على فعل.
- والآخر: إقامة نائب عنه يحل محله، ويجري عليه كثير من أحكامه، كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه.

- صياغة الفعل المبني للمجهول (4):

عند بناء الفعل إلى المجهول تحدث له تغييرات عادة ما تقتصر على حركات الحروف:

- إذا كان الفعل ماضياً، صحيح العين، خالياً من التضعيف، وجب ضم أوله، وكسر الحرف الذي قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل، نحو: فتح العملُ بابَ الرزق، يتغير بعد حذف الفاعل، فيصير: فُتِحَ بابُ الرزق.

- إذا كان الفعل مضارعاً وجب في كل حالة ضم أوله، نحو: يرْسُمُ المهندسُ البيتَ، يصير في الجملة بعد حذف الفاعل يُرْسَمُ البيتُ أي: ضم أوله وفتح ما قبل الآخر، حتى يعم

(1) المبرد، المقتضب في النحو (ج4/50).

(2) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/239).

(3) الجرجاني، معجم التعريفات (ص189).

(4) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/239)؛ حسن، النحو الوافي (ج2/97)؛ عيد،

النحو المصفى (ص417).

يُفَعَّلُ وَيُسْتَفْعَلُ وَيُقَعَّلُ وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي؛ لكونه أصلاً للرباعي وذي الزيادة.

- إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل، فإن ثلثه يضم مع أوله، ففي: اعْتَمَدَ العاقلُ على كفاحه، يقال في بناء الفعل: اُعْتَمِدَ.
 - أما إذا كان الماضي مبدوءاً بتاء تكثر زيادتها عادة سواء أكانت للمطاوعة أم غيرها مثل الماضي، نحو: تعلم، تعاون، تناشد وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ف (تعلم) تصبح تُعَلِّمُ.
 - وإذا كان الماضي الثلاثي فُعِلَ العين واوياً أو يائياً، مثل: صام، باع بُني للمجهول، جاء إما بالكسر الخالص، فينقلب حرف العلة ياء، نحو: صيم، بيع، أو بالضم الخالص، فينقلب حرف العلة واواً، نحو: صُوم، بوع والكسر أعلاها.
 - الأفعال الجامدة لا تتصرف مطلقاً، نحو: نعم، بئس، ليس، عسى، أما "كان وأخواتها" ففيها خلاف بين من أجاز بناءها للمجهول، ومن منع ذلك لثقله على اللسان (1).
- وبعد أن يتم بناء الفعل للمجهول بالصيغة التي تناسب الكلام ماضياً أو مضارعاً أو اسم مفعول، يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي.

أغراض حذف الفاعل:

- يحذف الفاعل الذي يباب عنه، لأغراض معنوية، وهي أكثر من الأغراض اللفظية ومن الأغراض المعنوية المنكررة الشائعة (2):
- العلم به: فإذا كان الفاعل معلوماً لدى المتكلم ومن يكلمه، فلا تقتضي الحاجة ذكره، ويحذف لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿حُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾⁽⁴⁾، فترك الفاعل لكونه معلوماً، وناب عنه المفعول به، ومنه قول

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/86).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/57)؛ أبي حيان، التذيل والتكميل (ج6/226)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/286)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ص499).

(3) [النساء: 28].

(4) [الحج: 73].

الرسول (ﷺ): "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ" (1).

- تعظيم الفاعل: بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبي (ﷺ): "مَنْ بُلِيَ مِنْكُمْ بِهَذِهِ الْقَادُورَةِ شَيْئًا فَلَيْسَتْ تَرْتِزُ" (2).
- تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كقولك: أُوذِيَ فُلَانٌ، إِذَا عَظَّمْتَهُ وَاحْتَقَرْتَ مِنْ آذَاهِ.
- الستر على الفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه، نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، إِذَا عَرَفْتَ الضَّارِبَ، فَلَمْ تَذَكَرْهُ خَوْفاً عَلَيْهِ.
- كون الفاعل لا يتعلق بذكره غرض مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾ (3)، فليس المهم في موقف طلب التفسح في المجالس أو النشور منها معرفة من طلب ذلك أو تحديده، ولكن المهم هو أن ينفذ الأمر بالتفسح أو النشور، ولذلك حذف الفاعل إذ لم يتعلق بذكره غرض.

الأغراض اللفظية:

- المحافظة على السجع، أي: المماثلة بين حركات الحروف الأخيرة، نحو: مِنْ حَسَنِ عَمَلِهِ عُرِفَ فَضْلُهُ، أَي: عَرَفَ النَّاسُ فَضْلَهُ، فَلَوْ قِيلَ ذَلِكَ لِتَغْيِيرِ حَرَكَةِ اللَّامِ الثَّانِيَةِ، وَلَمْ تَكُنْ مِمَّا تَلَّةً لِلأُولَى.
- قصد الإيجاز، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (4) عوقبتم فيها إيجاز بدل أن يقال بمثل ما عاقبكم المعتدون به.
- المحافظة على الوزن في النظم الشعري مثل قول الأعشى:
عَلَّقْتُهَا عَرَضًا، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا
غَيْرِي، وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ (5)

(1) البخاري، الجامع الصحيح (ج5/153).

(2) زكي الدين، محمد ناصر الدين الألباني، الترغيب والترهيب (ج2/305).

(3) [المجادلة: 11].

(4) [النحل: 126].

(5) الأعشى، ديوان الأعشى الكبير (ص 57).

فإذا حذف الفاعل لغرض بلاغي لفظي أو معنوي مما سبق، فإنه يقام نائباً عن الفاعل، يحل محله، ويخضع لكثير من أحكامه، والذي يصلح للنياحة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء، المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

1- المفعول به:

يشير النحاة أن الأصل في النياحة عن الفاعل للمفعول به هو المفعول الذي لا يذكر فاعل، ويفسر المبرد ذلك بقوله: " فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ، وكنت هاهنا قد حذفته، أقيمت المفعول مقامه؛ ليصح الفعل بما قام مقام فاعله" (1)، وتكثر الخلافات حولة أولوية الإنابة في حالة تعدد المفاعيل، وإذا فقد المفعول به، فينوب عنه ما يقع عليه اهتمام المتكلم، غير أن هذه القضية تشوبها النزاعات من كل طرف.

فإذا كان الفعل متعدياً لواحد، فإنه يقام نائباً عنه باتفاق النحاة إن لم يوجد غير المفعول به، نحو، ضُرب اللصُّ، أمّا إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول، فهو ينقسم إلى:

• ما يتعدى إلى مفعولين:

1. أصلهما المبتدأ والخبر، كمفعولي: ظن وأخواتها، مثل: ظن الغلامُ الندى مطراً، فنقول: ظُنَّ الندى مطراً. فالغالب منع إنابة المفعول الثاني أمنت اللبس أم لا (2)، وقال بعض النحاة، يجوز إقامة الثاني إذا أمن اللبس، نحو: ظُنَّ زيداً قائمٌ وإذا لم يكن جملة؛ لأنَّ الجمل في الأصح لا يجوز أن تقع فاعلاً أو نائباً عن الفاعل (3).

2. ليس أصلهما مبتدأ وخبر من باب أعطى وسأل، نحو: أعطى زيداً درهماً يقال: أُعطيَ زيدٌ درهماً. فالغالب إنابة المفعول الأول؛ لأنه الفاعل في المعنى، ويبقى الثاني منصوباً ويجوز إقامة الثاني إذا أمن اللبس، نحو: أُعطيَ الدرهمُ زيداً، أمّا ما لم يؤمن التباسه، نحو: أعطيت زيداً عمراً، فلا يجوز بالاتفاق، بل يتعين إنابة الأول (4).

(1) المبرد، المقتضب في النحو (ج4/50).

(2) حسن، النحو الوافي (ج2/111).

(3) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/292).

(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/350)؛، ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/61).

• ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: إن كان الفعل من باب أعلم وأرى؛ أي: ينصب ثلاثة مفاعيل، فيرى جمهور النحاة أن المفعول الأول هو الذي ينوب عن الفاعل، ويبقى المفعولان الآخران منصوبين، مثل: أرى زيداً أخاك مقيماً، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق⁽¹⁾.

ومن النحاة من يرى أنه يجوز نيابة غير الأول إن أمن اللبس، مثل: أعلم زيداً فرسكاً مُسْرَجاً، ويجوز أعلم زيداً فرسكاً مُسْرَجاً، فإذا لم يؤمن اللبس لم يجز، مثل: أعلم زيداً خالدًا منطلقاً⁽²⁾.

ويشترط لإقامة المصدر، أو اسمه مقام الفاعل ليكون نائباً عن الفاعل شرطين:

- أن يكون المصدر متصرفاً.

- أن يكون مختصاً⁽³⁾.

والمقصود بالتصرف صلاحية المصدر للتنقل بين الحالات الإعرابية، وعدم التزامه بالنصب عن المصدرية، وذلك نحو: السير في الأهل لطيف؛ أي: أن السير في الأهل جميل، هذا بخلاف المصادر التي تلزم النص على المصدرية، نحو: معاذ الله، أما المراد بالاختصاص، أن تضيف معنى فوق المصدرية، ويكون بالوصف، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾⁽⁴⁾.

كما يشترط للظرف لكي ينوب عن الفاعل أن يكونا متصرفاً، ويشترط لحرف الجر أن يكون متصرفاً، وللاسم المجرور أن يكون مختصاً، ولكلاهما ألا يكونا لغرض التعليل.

2- الظرف:

قد يأتي الظرف نائب فاعل ويشترط أن يكون متصرفاً؛ أي: أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فيجيء منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً حسب موقعه في الجملة، ولا يقتصر النصب على الظرفية إذ إن الظروف غير المتصرفية، هي التي لا تكون إلا ظرفاً، مثل: الآن، لدى، حيث، إذا، سحر، ويشترط للإنابة عن الفاعل أن يكون الظرف كامل التصرف، وتجدر الإشارة إلى أن الظرف إذا أصبح نائب فاعل، فلا يطلق عليه ظرف، مثل: سير وقت طويل، اليوم يوم طيب، قضيت يوماً طيباً، قدأمك فسيح، فهذه الظروف متصرفية يصح وقوعها نائب فاعل⁽⁵⁾.

(1) ابن الناطم، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك (ص171).

(2) المبرد، المقتضب في النحو (ج4/53).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/141).

(4) [الحاقة:13].

(5) انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/115-116).

3- الجار والمجرور:

يقوم الجار والمجرور مقام نائب الفاعل سواء أكان الجر أصلياً أو زائداً⁽¹⁾، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽²⁾ وإذا وقع أي من هذه الأنواع الأربعة وحده، دون غيره من بقية الأنواع أقيم مقام الفاعل باتفاق.

علة عدم لزوم نائب الفاعل الصدارة:

فيما سبق بيّنت الباحثة علة عدم لزوم الفاعل الصدارة، وما ينطبق على الفاعل من حيث علة عدم لزوم الصدارة، ينطبق على نائب الفاعل.

(1) أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص123).

(2) [الأعراف:149].

المبحث الرابع

المفاعيل

أولاً: المفعول به، الاختصاص، التحذير، الإغراء، الاشتغال

توطئة:

تتقدم المفاعيل المنصوبات في الدراسة دائماً لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها⁽¹⁾.

ويقصد بالمحمول عليها المحمول على المفعول به، مثل: الاختصاص، والتحذير، والإغراء، والاشتغال، والنداء، والتعجب، والاستثناء في بعض حالاته، ويقصد بالمشبه بها: المشبه بالمفعول لأجله لفظاً من الحال في بعض حالاته والتميز⁽²⁾.

المفعول به:

- تعريفه:

ذكر سيبويه: المفعول به تحت باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول⁽³⁾.

وعرفه النحاة بأنه: "ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربت زيدا وأعطيت عمراً درهماً"⁽⁴⁾. لقد أضاف الرضي في شرح الكافية: "أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدا، وأحدثت قتلاً، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد"⁽⁵⁾.

وعرفه الزمخشري: بأنه الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو قولنا: ضرب زيد عمراً، ويجيء منصوب بعامل مضمرة مستعمل إظهاره أو لازم إضماره، والمنصوب المستعمل إظهاره، هو قولك لمن أخذ يضرب القوم، أو قال: اضرب شر الناس زيدا بإضمار اضرب⁽⁶⁾.

(1) انظر: ابن هشام، قطر الندى (ص213).

(2) المرجع السابق، ص213.

(3) سيبويه، الكتاب (ج34/1).

(4) الرضي، الاسترلابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج391/1).

(5) المرجع السابق، ج391/1.

(6) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ص58).

وأشار ابن يعيش في (شرح المفصل) إلى أنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: "ضرب زيد عمراً"، و"بلغت البلد"، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى ثلاثة (1).

وعرفه الجرجاني في كتابه (معجم التعريفات) بأنه: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر أو بها" (2).

كما أنه "اسم دل على شيء وقع عليه فعل الفاعل اسماً صريحاً، وغير صريح، فالصريح ما كان اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلًا أو منفصلاً، وغير الصريح ما كان مصدرًا مؤولاً، وجملة مؤولة بمفرد، وقد ينصب المفعول به على نزع الخافض" (3)، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ (4).

وعرفه الغلاييني بأنه "اسم دل على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفيًا ولا يغير لأجله صورة الفعل" (5).

وهو أحد عناصر الجملة الفعلية، وهو فضلة منتصب متأخر رتبة عن الفعل والفاعل في الأصل؛ لذلك جاء الحديث عنه بعدهما.

- أنواع المفعول به:

المفعول به قسمان ظاهر ومضمر: فالظاهر اسم منصوب يقع عليه الفعل، نحو قولك: ضربت زيداً، وركبت الفرس، وهذا كما تقدم ذكره.

والمضمر قسمان:

- متصل ومنفصل:

المتصل اثنا عشر، نحو قولك: ضربني، وضربنا، وضربك، وضربك، وضربكما، وضربكم، وضريكن، وضربهم وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهنّ.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/308).

(2) الجرجاني، معجم التعريفات (ص241).

(3) عيد، النحو المصفى (ص421).

(4) [الأعراف: 155].

(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/5)

والمنفصل أيضاً اثنا عشر، نحو قولك: إياي وإيانا، وإياك، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن⁽¹⁾.

- ناصب المفعول به:

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل وقال الفراء: هو الفعل والفاعل⁽²⁾.

واحتجاجهم بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل، ذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً؛ لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد⁽³⁾.

كما احتجوا بأن الناصب للمفعول الفعل والفاعل معاً حملاً على حبذا، حيث قالوا: "حبذا زيدٌ مركبة من فعل هو (حبّ)، واسم وهو (ذا)، فصارا بمنزلة شيء واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء⁽⁴⁾.

والباحثة لا تميل لهذا الرأي؛ لأنّ (ذا) فاعل حبذا، وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجرداً من حروف التنبيه، وذلك لما ركّبوا الفاعل وفعله، جعلوهما شيئاً واحداً، ولم يأتوا بحرف التنبيه؛ لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد⁽⁵⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن فعل المدح أخذ هذه الوضعية ليس حتى يكون جزءاً واحداً، بل؛ لأنه ضعيف والفعل الضعيف يضيّق تصرفه في نفسه ويضعف عمله، ويضيّق تصرفه في معموله.

أمّا البصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه⁽⁶⁾.

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، دون الفاعل؛ ذلك أن الفعل له تأثير في العمل أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثر له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له⁽⁷⁾.

(1) انظر: العثيمين، شرح الأجرومية (ص565).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج7/3).

(3) ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص72).

(4) المرجع السابق، ص73.

(5) الأثير، أسرار العربية (ص75).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج7/3).

(7) ابن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص75).

الباحثة تميل إلى رأي البصريين؛ لأنه هو الراجح، وذلك لو نُظر إلى الجملة التالية: شرب الطفل الحليب، فهيّ على الترتيب فعل، وفاعل، ثمّ مفعول به؛ أي: جملة فعلية، لكن لو أُجري تغييراً في ترتيب أجزائها، فحولت إلى جملة اسمية، فستصبح الطفل شرب الحليب، فهنا سؤال يطرح نفسه من نصب المفعول؟ يقال: الذي نصب المفعول هو الفعل، وليس الفاعل الذي تقدم وأصبح مبتدأ، فهنا يقوم بعمل آخر، وهو الابتداء، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وهذا مأخذ على الكوفيين؛ لأنهم قالوا الفاعل يبقى فاعلاً سواء أتقدم أو تأخر، وهذا ما مرّ معنا في باب الفاعل والصحيح لو تقدم الفاعل تحديداً على فعله، حولت الجملة من فعلية إلى اسمية، يبقى العامل في المفعول هو الفعل، وليس الفاعل كما يزعمون؛ لأن الفعل بقي محتفظاً بعمله، سواء تقدم أو تأخر، فالفاعل الذي نصب المفعول عند الكوفيين، فقد صلاحيته في نصب المفعول به، هذا من جانب، ومن جانب آخر هم يحتجون بأن الفعل والفاعل كالجزء الواحد، وبالرغم من ذلك أجازوا تقديم الفاعل على فعله مع احتفاظه برتبة الفاعلية، في باب الفاعل، فالقاعدة تلزمنا عدم تقديم عجز الكلمة على صدرها، إذا كانت كالجزء الواحد إذاً مرة يجيزون تقديم الفاعل على فعله وتارة أخرى يعدّونها كالجزء، ويقولون إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً هل يجوز ذلك؟ ومن هنا ملت إلى أن العامل هو الفعل.

- ترتيب المفعول به:

يعد ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية من أهم ما يجب أن يعتنى به في الدرس النظري أو التطبيقي للغة العربية ذلك أن هذا الترتيب لا يتم عشوائياً، بل يتم بوعي من المتكلم، وقصد منه إذا كانت قواعد التركيب تعطيه حرية في مواقع هذه المكونات أو إجبارياً بواسطة القيود التي تفرضها قواعد اللغة تركيبية دلالية، ويتقدم المفعول به على الفاعل؛ لأن ذكره أهم والعناية به أتم⁽¹⁾، فأنت تقدم المفعول به على الفاعل إذا كان اهتمامك منصب على من وقع عليه فعل الفاعل لا على الفاعل نفسه كقولهم: قتل الخارجي فلان، فإن اهتمامك بالمقتول لما عاث في البلاد وكثر منه الأذى، فإنك أردت أن تخبر بقتله لا بقاتله، فأنت لا يهملك من قتله بل المهم هو أن الخارجي قُتل وانتهى شره⁽²⁾.

(1) القرويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج1/207).

(2) المرجع السابق، ج1/207.

يقول خليل عمايرة: يعد الترتيب من أبرز عناصر التحويل، وأكثرها وضوحاً؛ لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير في ما جاء عن العرب، فيقدمه أو إلى ما حقه التقديم، فيؤخره؛ طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس⁽¹⁾.

والأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل والمفعول به، وأن يتقدم الفاعل على المفعول به، وهناك أيضاً مواضع وحالات يتقدم فيها المفعول به على الفاعل والفعل⁽²⁾.

- صور تقديم المفعول به:

الأصل في الجملة التي تحتوي مفعولاً به، أن يُؤتى بالفعل، فالفاعل، فالمفعول به، وذلك، نحو: ينصر الله المجاهدين، وقد يتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً، نحو: ينصر المجاهدين الله، كما يقدم المفعول به أيضاً على الفعل جوازاً⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾⁽⁴⁾.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يتعدى لمفعولين، فإن الأصل أن يتقدم الفعل فاعله، ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى، ثم المفعول الثاني، نحو: ألزم سعيداً محمداً الأمر، ف (محمداً) هو المفعول الأول، وهو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي يلتزم بالأمر، و(الأمر) المفعول الثاني، ولا يعدل عن هذا التعبير إلا لسبب⁽⁵⁾.

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في ست مسائل:

- يتقدم الفاعل وجوباً إن لبس بينهما حُذِرَ كأن لم يظهر إعراب، ولا قرينة، نحو: علم موسى عيسى، فإن أمن اللبس لقرينة دالة جاز تقديم المفعول، نحو: أكل الكمثرى موسى.

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر (ص 88).
(2) انظر: الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة (ص 105)؛ الفهري، اللسانيات واللغة العربية (ج 1/105).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج 7/3)؛ السيوطي، البهجة المرضية (ص 206)؛ السامرائي، معاني النحو (ج 2/85).
(4) [الأعراف: 30]
(5) السامرائي، معاني النحو (ج 2/85)؛ الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج 3/13).

- أن يكون أحدهما محصوراً في الفعل بـ (إلاّ) أو (إنّما)، فيجب تأخير ما حصر فيه الفعل، مفعولاً أو فاعلاً، فالمفعول المحصور، نحو: ما ضرب زيداً إلاّ عمراً، والفاعل المحصور، نحو: ما ضرب زيداً إلاّ عمراً⁽¹⁾.
- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول، فيجب تأخير الفاعل، وتقديم المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽²⁾.
- أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، نحو: (أكرمته).
- أن يكون أحدهما ضميراً متصلاً والآخر اسماً ظاهراً، فيجب تقديم الضمير منهما، فيقدم الفاعل في، نحو: أكرمت علياً، ويتقدم المفعول في، نحو: أكرمني علي وجوباً.

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

- وقد يجيء المفعول قبل الفعل وفاعله وجوباً، والتقديم وجوباً هو المراد؛ لأن له صدر الكلام ومن أمثلة ذلك:
- أن يكون اسماً استفهاماً أو مضافاً إلى اسم استفهام، وذلك، نحو: من أكرمت؟⁽³⁾.
 - أن يكون اسماً شرطاً أو مضافاً إلى اسم شرط، وذلك على الترتيب، نحو: غلام من تضرب أضرب، وأيّهم تضرب أضرب⁽⁴⁾، جاء الاستفهام والشرط هنا مفعولاً مقدماً والاستفهام والشرط كما بين الهروي في كتابه (الأزھية) لا يجوز أن يتقدم عليه شيء؛ لأن للاستفهام صدر الكلام أبداً، ولا يجوز تقديم الفعل عليه⁽⁵⁾، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في (شرح التسهيل) أن الاستفهام له صدر الكلام⁽⁶⁾.

(1) السيوطي، البهجة المرضية (ص207).

(2) [البقرة: 124].

(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/180).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/10).

(5) الهروي، الأزھية في علم الحروف (ص105).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/300).

- أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له معمول غيره مقدم عليه⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَّرٍ﴾⁽²⁾.
 - إذا نصبه جواب (أما)⁽³⁾، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾⁽⁴⁾، نصب اليتيم بوقوع الفعل عليه⁽⁵⁾.
 - أن يكون المفعول (كأين)، وذلك، نحو: كأين من كتابٍ قرأت⁽⁶⁾.
 - أن يكون المفعول به هو (كم الخبرية) أو مضافاً إلى كم الخبرية، وذلك نحو: (كم غلام ملكت)؛ أي: كثيراً من الغلمان⁽⁷⁾.
 - أن يكون ضميراً منفصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁸⁾، تقدم الضمير المنفصل على الفعل للاختصاص، والاختصاص أبرز غرض في تقديم المفعول به في عموم مسائل التقديم فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ معناه نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد أحداً إلا إياك ولا نستعين أحداً إلا إياك⁽⁹⁾.
- تبيّن مما سبق تقدم المفعول وجوباً في الأمثلة السابقة من باب نقض المراتب؛ لأن مرتبة المفعول في الأصل التأخير، ولكونه جاء استفهاماً وشرطاً وضميراً منفصلاً، فيلزمه أن يجيء مقدماً على الفعل الناصب له، وإن كانت رتبته أن يكون بعد العامل فيه، فهذا ونحوه لم يلتزم تقديمه من حيث كان مفعولاً، إنّما وجب تقديمه هنا لقرينة انضمت إلى ذلك، هي: وجوب تقدم الأسماء إذا كانت شرطاً أو استفهاماً.

(1) الصبان، حاشية الصبان (ج2/79).

(2) [المدثر:3].

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/10).

(4) [الضحى:9].

(5) الهروي، الأزهية في علم الحروف (ص145).

(6) انظر: الصيداوي، الكفاف (ج1/945 – 946).

(7) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج3/13).

(8) [الفاحة:5].

(9) انظر: أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/41)؛ انظر: السامرائي، معاني النحو (ج2/87–88)؛

التقنازاني، شرح المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ج1/176).

الاختصاص:

- تعريفه:

هو "اسم ظاهر معرفة" قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله، والغالب على ذلك الضمير كونه للمتكلم، نحو: "أنا، نحن" (1).

كما أنه "هو قصر حكم مسند إلى ضمير على اسمه الظاهر المعرفة المذكور بعده المعمول لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخص)، وهو يفيد تأكيد الاختصاص بالحكم" (2).

- بواعث أسلوب الاختصاص:

لأسلوب الاختصاص عدة بواعث:

- أولها: دلالة الفخر نحو: "نحن العرب أقرى الناس للضيف" (العرب) مفعول به منصوب، لفعل محذوف تقديره: أخص، وعلامة نصبه الفتحة.
 - ثانيها: دلالة التواضع، نحو: "إننا الأبناء، نحفظ جناح الذل من الرحمة للوالدين" (الأبناء) مفعول به منصوب على الاختصاص، وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف تقديره أخص، والجملة الفعلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
 - ثالثها: قد يؤدي به إلى زيادة البيان، والتوضيح وبيان المقصود، نحو: إننا - الشباب - نلتزم بناء الوطن، (الشباب) مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أخص منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (3).
- يرى سيبويه (ت 180هـ) أن الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأنّ موضع النداء نصب، تجرى الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنّهم لم يجروها على حروف النداء، وذلك قولك: "إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، قال: "أعني"، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص237)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/190).

(2) اللبدي، معجم المصطلحات (ص74)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج5/265)؛ الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية (ص259)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/17)؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/291).

(3) بركات، النحو العربي (ج4/123-124).

المخاطب، ولأنهم لا يرون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله (1).

وهذا ما أشار إليه السامرائي في (معاني النحو): أن العرب لم يريدوا في الاختصاص أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله وذلك، نحو قوله: "إنا بني منقر قوم ذوو حسب" فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبرهم بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير، فقال: "إنا بنو منقر"؛ أي: أعني بني منقر، ولو رفع فقال: (إنا بنو منقر)، لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عنه نفسه وجماعته، بأنهم بنو منقر، وكذلك لو قلت: "نحن الطلبة نريد حقوقنا، فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة، وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ثم بينت من أنتم (2).

عدّ السيوطي (ت 911 هـ) الاختصاص من باب المفعول به، والفاعل فيه فعل مضمر وجوباً، ولا يكون نكرة ألبتة، وقدّره سيبويه بـ "أعني" (3).

والاختصاص كما يراه النحاة يتمثل في قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر، كالنداء؛ أي: جاء على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، والاستفهام على صورة الخبر، لكنه يفارق النداء في عدة أحكام (4).

- شروط الاختصاص:

- يأتي أسلوب الاختصاص على هيئات أربع، هي (5):
- هيئة النداء نحو: "إني أيها العبد فقير إلى عفو الله".
 - أن يكون معرّفاً بأل، نحو: "نحن العلماء نخشى الله"، أو "نحن العرب نكرم الضيف".
 - أن يكون معرّفاً بالإضافة، نحو: أنتم معاشر القضاة انصروا المظلوم.

(1) سيبويه (ج 2/233)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج 3/29).

(2) السامرائي، معاني النحو (ج 2/118-119).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج 3/29).

(4) الصبان، حاشية الصبان (ج 3/185).

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج 3/29)؛ البركلي، شرح لب الألباب في علم الإعراب (ص 159)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج 4/68-69)؛ الغلاييني، جامع دروس العربية (ج 3/16)؛ اللبدي، معجم المصطلحات النحوية (ص 74).

- أن يكون علماً نحو قول الشاعر: "بنا تميماً يكشف الضباب"، والاسم المختص كما سبق لابد أن يلي ضمير متكلم، وقد يلي ضمير المخاطب، كقولهم: "بك الله نرجو الفضل سبحانه الله العظيم"، ولا يكون بعد ضمير غائب.

- الفرق بين الاختصاص والنداء:

ذهب الأخفش إلى أن الاختصاص نداء، فقال: "ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى أن عمراً قال: "كل الناس أفعه منك يا عمر"⁽¹⁾، فإذا نظرنا إلى طبيعة المنادى واستعماله، وإلى طبيعة الاختصاص واستعماله، يظهر لنا الفرق بينهما، ومن الفروق ما يأتي:

- الغرض من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه، وتمييزه، من غيره، أما النداء، فإنه طلب الإقبال بحرف النداء، فأنت حين تقول: "نحن العرب أقرى الناس للضيف" لا تتنادى العرب إنما تبين بذكرهم الضمير (نحن)؛ لذلك لا يؤتى ب (يا) النداء في الاختصاص؛ لأنه ليس لغرض تنبيه أحد وتدعوه إليك⁽²⁾.

- لقد بين ابن يعيش قائلاً: "والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تخص واحداً من الجماعة؛ ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنسوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره⁽³⁾.

كما جاء في (المقتضب) "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنك اختصتها من غيرها، كما تخص المدعو، فجرى عليها اسم النداء أعني (أيتها)؛ لمساواتها إياه في الاختصاص⁽⁴⁾:

- الاختصاص لا يقع في أول الكلام، بل في أثناءه وذلك؛ لأن الغرض منه توضيح الضمير المتقدم أما النداء، فإنه يقع أولاً ومتوسطاً وأخراً، نحو قولنا: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"⁽⁵⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج1/170)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/190)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج3/1151).

(2) بركات، شرح المفصل (ج4/124).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/142).

(4) المبرد، المقتضب في النحو (ج3/298-299).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/38)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/74).

- لابد أن يقدم على المختص ذكره، وهو ضميره المتقدم بخلاف النداء.
- ومما يبين الفرق بينهما أيضاً أن الاسم المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا ضميراً ولا موصولاً بخلاف المنادى، فإنّه يكون نكرةً ومعرفةً مبهماً وغير مبهم، فإنّك تقول: "يا هذا يا ماراً أنجدي" (1).
- المفرد منه منصوب بخلاف المنادى، وذلك كقوله: "بنا تميماً يكشف الضباب"، وتقول: على خالد يعتمد، أما المنادى في نحو: هذا، فإنه يكون مبنياً على ما يرفع به، الأصل في النداء أن يكون للمخاطب، والأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلم.
- يصح أن يكون الاسم المختص المعرّف بأل منصوباً بدون "أي"، كقولهم: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"، ولا يصح أن يكون منادى؛ لأنّ المحلى بأل لا ينادى إلاّ بـ"أي" (2).

- ناصبه:

ذهب النحاة إلى أن ناصب الاسم المختص، فعل مضمّر قدره بـ (أخص) أو (أعني)، أو أمدح أو ما فيه معناها يشير إلى جملة الاختصاص، فالناصب له فعل محذوف وجوباً تقديره أخص، والواقع أن هذا التقدير لا يفرضه فكرة العامل وحدها، إذ ظهر الاسم منصوباً دون الناصب، وإتّما تقتضيه الدلالة على تخصيص هذا المنصوب، ولفت السامع إليه، وهيّ دلالة يتضمّنها التعبير بهذا الأسلوب، ومن ثمّ فإنّ تقدير فعل يعبر عنها يبدو مقبولاً (3).

- علة لزومه الصدارة:

نصّ النحاة على أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من عدة أوجه، قال الأعلم: "إنه في باب النداء وفي المنادى وفي الاختصاص، لا يجوز إظهار العامل مع أن هناك اشتراك بينهما (4)، إلاّ أنه هناك اختلاف، ومن بين هذه الأوجه: التي يخالف فيها النداء، أنّه لا يقع صدرّاً في الجملة.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/31).

(2) المرجع السابق، ج3/30-32؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج1/277)؛ ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك (ج2/150).

(3) حمودة، ظاهرة الحذف في درس اللغوي (ص 226).

(4) الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/371).

فأكد أبو حيان في (ارتشاف الضرب) "أن المنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، وإنما بعد الضمير حشواً بينه وبين ما نسب إليه أو أخيراً".⁽¹⁾، والمقصود حشواً: أي في أثنائه، وأراد بالأثناء ما قبل الأول، فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحو: "نحن - معاشر - الأنبياء لا نورث"⁽²⁾.

وهذا ما أشار إليه السيوطي، وابن الناظم، وابن طولون، حيث قال السيوطي: "إن الاختصاص يخالف النداء، ولا يجيء في أول الكلام"⁽³⁾، وهذا ما أقره ابن الناظم حيث، قال: "لا يجوز أن يستعمل حرف النداء، ويجيء معرفاً بـ (الألف واللام)، ولا يبتدأ به في الكلام"⁽⁴⁾.

وهذا ما أكد عليه ابن طولون، حيث قال: "والاختصاص لا يقع في ابتداء الكلام وإنما يقع في أثنائه، وبعد تمامه"⁽⁵⁾، ومن خلال النصوص السابقة يتبين أن المنصوب على الاختصاص مما لا يجوز أن يتصدر في الجملة؛ لأنه لا خلاف في ذلك.

أسلوب التحذير:

- تعريفه:

التحذير أسلوب من أساليب العربية، وقد عرّفه النحاتبأنه: "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه"⁽⁶⁾، ويرى السيوطي: "أنه إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إيّا)، أو ما جرى مجراه"⁽⁷⁾، وأشار الجرجاني في كتابه (التعريفات) بأنه "هو معمول بتقدير اتق تحذيراً"، مما بعده نحو: "إياك

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج5/2245)؛ السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة (ج1/367).
(2) [المغربي، جمع الفوائد من جامع الأصول، الفرائض/ لا نورث ما تركناه صدقة، 511/1: رقم الحديث: 6300].

(3) السيوطي، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (ص 107).

(4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص 431).

(5) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك (ج2/150).

(6) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية (ص 61)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/173)؛ والسامرائي، معاني النحو (ج2/102) خضير، علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن (ص 172)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/75).

(7) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ج3/24)؛ السيوطي، شرح السيوطي على الألفية

(ص 107)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج1/363)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/146).

والأسد" أو ذكر المحذر منه مكرراً، نحو: "الطريق الطريق"⁽¹⁾.

والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة:

- أولها: المحذّر، وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.
- ثانيها: المحذّر، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.
- ثالثها: المحذّر أو المحذّر منه وهو الأمر المكروه الذي يصدر لسببه التنبيه، وهذا الأصل، قد يتم العدول عنه أحياناً، فيقتصر الأسلوب على تلك الأمور الثلاثة⁽²⁾.

وللتحذير أشكالٌ تركيبية خاصة يؤدي بها، وقد عدّها النحاة من الجمل الفعلية، مع أنّه لا فعل فيها ولا فاعل؛ لأنّهما مضمران إضماراً واجباً لا ظهور له، وإذا تتبعنا قول سيبويه (ت180هـ) نجده عدّ التحذير أمراً، ولقد أفرد له باباً نص فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، استغناءً، وجاء بأمثله بيّن فيها مراد العرب من هذا الأسلوب قائلاً: "هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إن كنت تحذره إياك، كأنك قلت: إياك تتح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذلك، ومن ذلك أن تقول: "نفسك يا فلان"؛ أي: اتق نفسك إلى أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته؛ لأمثل لك ما لا يظهر إضماره"⁽³⁾.

ولكن النحويين لم يتفقوا على فعل أمر بعينه، إنّما قدّروا أفعالاً عدة بحسب ما يناسب المقام والسياق، ويقتضيه المعنى، إذ يضمّر فعل أمر يليق بالحال نحو: التق، باعد، وتتح، ودع، وما أشبه ذلك⁽⁴⁾.

تبيّن مما سبق أن مواقف التحذير توجب الحذف من كلامنا ما يمكن الاستغناء عنه، والاكتفاء بأقل ما يمكن من الكلمات، فعبارة التحذير ليست فيها إلّا المفعول فقط.

ويقع التحذير في التركيب اللغوي العربي بأنماط لغوية مختلفة، أوردتها النحاة في مؤلفاتهم النحوية، وهي على النحو التالي:

- الأول: يكون بـ (إياك) وفروعه، نحو: إياك والأسد، وإياك والنار، وإياكما والإهمال، وإياكم والكسل، وإياكن والتقصير⁽⁵⁾.

(1) الجرجاني، معجم التعريفات (ص48).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/273).

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ج3/24).

(4) المرجع السابق، ج3/24.

(5) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية (ص62).

وقد يتحقق هذا النوع بطريقة تكرار الضمير أو جر المحذر منه، وذلك على الترتيب، نحو: "إياك إياك الكذب"، أو "إياك من المراء"⁽¹⁾، فإن ذكر المحذر بلفظ (إيّا)، فالعامل فعل محذوف لزوماً؛ لأنه لما كثر التحذير بلفظ (إيّا) جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل، سواء عطفت عليه المحذر، نحو: إيّاك والشر أو كررته، نحو: إيّاك إيّاك المراء، أم لم تعطف أو لم تكرر، نحو: إيّاك الأسد، و(إيّاك) هنا في محل نصب بفعل محذوف تقديره: احذر⁽²⁾، والأصل أن يكون للمخاطب، ولكنه قد أتى لغيره نادراً، وذلك كما ورد في قول: علي بن أبي طالب رضي الله عنه: فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ⁽³⁾، وكما جاء في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ⁽⁴⁾.

وحق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذّ مجيؤه للمتكلم في قوله: "إيّاي والأرنب"، وأشدّ منه مجيئه للغائب، كما ورد في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهذا لا يقاس على شيء من ذلك⁽⁵⁾.

• أمّا الثاني: فيكون عن طريق تكرار المحذر منه، أو العطف عليه، أو إفراده، وأمثلة ذلك على الترتيب: الضيغم الضيغم، الضيغم والنمر، الكذب⁽⁶⁾.

أما حكم المحذر منه في كل ما تقدم، فهو النصب بفعل واجب الحذف ما لم يكون المحذر منه مفرداً، نحو: "نفسك الشر"؛ أي: جنب نفسك الشر بإظهار الفعل، أو إضماره، وما عدا صور السابقة، يجوز فيه الإظهار، وجوز بعضهم إظهار العامل مع المكرر⁽⁷⁾.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/70-71).

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/273).

(3) الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/145)؛ أبو حيان، التذييل التكميل (ج5/117).

(4) من حديث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وتاممه: لتذكّ لكم الأسل والرماح والسهم وإيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب، انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص433)، وقال الجمهور: أصله: إيّاي باعدوا الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور، وهو الأرنب، وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا أنفسكم، وقيل الكلام جملة واحدة، انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/275)؛ ابن هشام، الجامع الصغير في النحو (ص105).

(5) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (ج3/37).

(6) السيوطي، البهجة المرضية (ص345).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج3/24).

أما ما ورد فيه معطوفاً، فإن العطف فيه لا يكون إلا بالواو، ويجوز في هذه الواو أن تكون عاطفة لما بعدها على ما قبلها، أو تكون للمعية، وما بعدها مفعول معه⁽¹⁾.

- الواو في التحذير:

قد تدخل على المحذّر منه مع ذكر المحذور وبدونه، وذلك، نحو قولنا: إِيَّاكَ والمرء، ويدك والنار، ورأسك والسقف⁽²⁾.

ففي إِيَّاكَ والمرء: ذهب النحاة إلى أن هذه الواو عاطفة، ثم اختلفوا في التقدير، فذهب السيرافي، وكثيرون إلى أن ما بعد الواو المحذّر منه معطوف على ما قبله والمحذّر، والتقدير: عندهم احذر نفسك أن تدنو من المرء، والمرء أن يدنو منك، فحذف ما حذف من الأفعال والحروف والأسماء إلى أن صار "إِيَّاكَ والمرء"، وهو عندهم من عطف المفردات، واعتراض بأن (إِيَّاكَ) محذّر والمرء محذّر منه، فكيف تعطف محذراً على محذر منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى⁽³⁾.

جاء في (شرح التصريح) فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإِيَّاكَ محذّر والأسد محذّر منه، وهما متخالفان، فكيف جاز العطف؟

فالجواب:

أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وهي هنا كونه مفعولاً به؛ أي: مباعداً، وكذلك: الأسد مباعداً، إذ المعنى إِيَّاكَ باعد وباعد الأسد⁽⁴⁾.

كما بيّن الأزهري أنه لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو؛ كون ما يليها مفعولاً معه جائز مع المكرر، نحو: الأسد الأسد؛ لأنّ أحد الاسمين قام مقام الفاعل⁽⁵⁾.

وأشار السمرائي في (معاني النحو) إلى أنه لا يمتنع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع، وهذه الآراء السابقة ليست جائزة فقط، بل هي الراجحة الذي يؤدي المعنى، ولا كثرة حذف⁽⁶⁾.

(1) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص61).

(2) النجار، التوضيح والتكميل (ج2/278).

(3) السمرائي، معاني النحو (ج2/113).

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/274).

(5) الأزهري شرح التصريح على التوضيح، (ج3/273)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج3/25).

(6) السمرائي، معاني النحو (ج2/113-114).

الحالات التي يضمّر فيها الفعل في التحذير والإغراء:

يلزم إضمار الفعل مع:

- مع (إِيَّاكَ) مطلقاً نحو: "إِيَّاكَ والشر"، والناصب لـ (إِيَّا) فعل مضمّر، لا يجوز إظهاره (1).
- كما يضمّر مع كافة فروع إِيَّاكَ نحو: إِيَّاكَ والأسد، وإِيَّاكَ والنار، وإِيَّاكَمَا والإهمال، وإِيَّاكَمَا والكسل، وإِيَّاكَانَ والتقصير (2).
- مع المكرر نحو: الأسد الأسد؛ لأن أحد الاسمين قام ومقام الفاعل (3).
- مع العاطف، نحو قوله تعالى: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (4)، استغناء بذكر المحذّر منه على ذكر على المحذّر (5).

إذاً ما ينطبق على التحذير ينطبق على الإغراء في الحذف؛ لأنّ الحذف ههنا نوع من الإيجاز، والكلام الموجز يحتاج في استنباطه إلى التأمل والدقة والفكر، وهذا منه بلاغة البلاغة؛ لأنّ ترك الذكر في هذا الباب أفصح من الذكر.

ولقد أصاب الرضي (ت: 188هـ) حين ذكر أن دلالة الحذف في هذا التركيب؛ لضيق الوقت حين قال: "وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر؛ كون تكريره دالاً على مقارنة المحذّر منه للمحذّر، بحيث يضيق الوقت، إلّا عن ذكر المحذّر منه على الأبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع ذكر هذا المكرر (6).

فربما ضيق الوقت عند النحاة، هو الدافع لحذف الفعل من جملة التحذير، إذ أن المتكلم المحذّر همه الوحيد أن يصل كلامه إلى المتلقي، وهو المحذّر بأسرع ما يمكن من الوقت، فلا يطيل في كلامه على أبلغ ما يمكن؛ لتنبهه عن خطر يحقق به، فيخوفه ويبعده عن المحذّر منه، والحذف ههنا نوع من الإيجاز.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/24).

(2) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص61).

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج3/273).

(4) [الشمس:13].

(5) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/571)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج3/25)؛ أبو حيّان، البحر المحيط (ج10/490).

(6) الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/572).

وشرط المضمرة بقاء أثر المقدر في اللفظ، ومن فائدة الحذف استنباط الذهن للمحذوف، والاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وأيضاً التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير، نحو: **إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ،** ومن باب التحذير أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ⁽¹⁾؛ أي: احذروا ناقة الله، فلا تقربوها هنا حُذِفَ الفعل وجوباً، ونصب المحذّر، وعطف عليه محذّر منه آخر، ف (ناقة) نصبت على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره احذر ناقة الله، أما قوله: (سقيها) إغراء بتقدير الزموا ناقة الله ⁽²⁾.

والواضح أن السيوطي قد أصاب حين وافق ابن الحاجب من حيث رؤيته في حذف الفعل، لضيق الوقت وتفتيت المهم حيث قال: " هذه فائدة باب التحذير والإغراء ومنه قولك: الأمان والوفاء، ففي هذا التركيب تحذير من فواتهما، وحذف الفعل، لضيق الوقت وتفتيت المهم ⁽³⁾.

وهذا التفسير في حذف الفعل أقرب إلى المنطق من رأي سيبويه ⁽⁴⁾ والمبرد ⁽⁵⁾، وغيرهما بأنه حذف للإطالة والتكرير، ولكثرته في كلامهم استغناء مما يرون من الحال.

(1) [الشمس: 13].

(2) انظر: الزركشي، البرهان (ج3/106).

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج2/146).

(4) علل سيبويه (ت 180هـ) لحذف فعل التحذير في مواضع الوجوب بقوله: "وحذف الفعل من إِيَّاكَ؛ لكثرة استعماله، وحذف الفعل في هذه الأشياء، حيث ثنوا لكثرتها في كلامهم، استغناءً بما يرون من الحال، وما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل"، انظر: سيبويه (ج1/274-275).

(5) علل المبرد (ت 285هـ) وجوب الحذف في حالاتي التكرار والعطف بالإطالة، إذ قال: " وقد يحذف الفعل في حالتي العطف والتكرار، وذلك قولك: رأسك والحائط، ورأسك والسيف، وإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودلّ على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال، ومن أمثال العرب: رأسك والسيف، والتقدير: نحّ رأسك، انظر: المبرد، المقتضب في النحو (ج3/215).

الإغراء:

تعريفه:

هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه⁽¹⁾، كما أنه "إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه"⁽²⁾.

إن هو "تعريف المخاطب على أمر مستحسن؛ ليفعله، مثل: الصدق، فهو نصب الاسم بعد حذف فعله الذي يفيد الترغيب والإغراء والتشويق، ويقدر هذا المحذوف بما يتناسب سياق الجملة، كـ "الزم" و " افعل" و "اطلب" ونحوها"⁽³⁾.

أركان أسلوب الإغراء:

- المغرَى: وهو بكسر الراء، وهو المتكلم والمنبّه على الأمر المحمود.
- المغرَى: بفتح الراء وبعدها ألف القصر وهو المخاطب الذي يراد تنبيهه.
- المغرَى به: وهو الأمر الذي يراد التنبيه، والالتزام به؛ أي: الذي نحض أو نحث المخاطب على فعله⁽⁴⁾.

أساليب الإغراء:

وللإغراء ثلاثة أساليب هي:

- إفراد المغرَى به: كأن يقال: (العلم) و (الصدق).
- تكرار المغرَى به: كأن يقال العلم العلم، الصدق الصدق.
- العطف على المغرَى به: كأن يقال " العلم والتواضع"⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص246)؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج3/301)؛ اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص65)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج2/501)؛ حسن، النحو الوافي (ج4/126).

(2) المرادي، توضيح المقاصد (ج4/157)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج3/27)؛ السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة (ج1/364)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/79).

(3) بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي (ص205).

(4) الحريري، شرح ملحّة الإعراب (ص204).

(5) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية (ص165).

يجب حذف العامل في الاسم المغرّى إذا تكرر أو عطف عليه (1)، وهذا ما أشار إليه السيوطي في وجوب حذف العامل إن تم تكرار المغرّى به، أو عطف عليه، حيث قال: "وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا عطف أو كرر كقولك: "الأهل والولد"، و"العهد العهد" (2).

فمثال ما يجب معه الإضمار كقولك: أخاك أخاك، وقولك: أخاك والإحسان إليه؛ أي: الزم أخاك، ف (أخاك) منصوبة على الإغراء بتقدير: الزم محذوفاً وجوباً؛ للتكرار وأخاك الثاني توكيد له (3).

كما يجوز الإظهار فيما عداهما، نحو: "العهد"، فيجوز أن تقول: الزم العهد أو احفظ العهد، ولا يكون المغرّى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، وهو معنى قول السيوطي: "ولم يك المغرّى ضميراً؛ أي: مضمراً" (4).

فمثال ما يجب معه الإضمار قول مسكين الدارمي في التكرار:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاخٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ (5)

بنصب (أخاك) بتقدير الزم وجوباً، و(أخاك) الثاني توكيداً لها (6)، أما المعطوف عليه نحو: الأهل والولد، وذلك بإضمار الزم أو شبهه، ويجوز الإظهار فيما عداهما (7)، وقولهم: الصلاة جامعة، فتتصب الصلاة بتقدير احذروا، وجامعة على الحال، ويجوز التصريح بالعامل؛ لعدم العطف والتكرار، كما يجوز رفعهما على الابتداء والخبر، ورفع الأول على الابتداء، والخبر محذوف، ونصب جامعة على الحال من فاعل الخبر المحذوف (8).

(1) السيوطي، المطالع السعيدة (ج1/364).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/28)؛ الغلابيني، جامع دروس العربية (ج3/17).

(3) السامرائي، معاني النحو (ج2/135)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج2/281)؛ البغدادي، خزانة الأدب (ج3/65).

(4) السيوطي، المطالع السعيدة (ج1/164).

(5) البيت من الطويل، وهو في ديوان مسكين الدارمي (ص29)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/79)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/369)؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/127)؛ البغدادي، خزانة الأدب (ج3/65)؛ الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/88).

(6) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ص279)؛ انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/28)؛ المرادي، توضيح المقاصد (ج4/1158)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج2/281).

(7) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج2/574)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج1/364).

(8) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/79)؛ النجار، حاشية التوضيح والتكميل (ج1/281)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/280)؛ الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية (ص258).

لا يعطف في جملة الإغراء إلا بالواو؛ لأنّ المراد فيها الجمع والاقتران بالزمان، فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل، نحو: "الزم أخاك"⁽¹⁾.

قد يأتي المغرّى به مفرداً من دون عطف أو تكرار، نحو قولنا: "العهد"، أو "الكتاب" يضمّر الفعل هنا جوازاً، إذ يمكن أن يظهر، فنقول: الزم العهد واحفظ العهد، ونحو قولنا: الخير والشجاعة؛ أي: الزم الخير والزم الشجاعة⁽²⁾.

ومنه قولك: "أهلك فقد أعريت"؛ أي: بادر أهلك وتحمل الرجوع إليهم، ومعنى أعريت دخلت في العرية، العرية: الريح الباردة⁽³⁾.

وما ينطبق في الحذف على التحذير ينطبق أيضاً على الإغراء.

علة لزوم الصدارة في التحذير والإغراء:

ذهب الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: "زيداً عليك"، و"عمرأ عندك"، فاحتجوا بأن قالوا: إنّه يجوز تقديم معمولاتها عليها بالنقل والقياس احتجاجاً بالأبيات المشهورة، قال الشاعر:

يا أيّها المائحُ دلّوي دُونُكا
إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونُكا
يَنْشُونَ حَيْراً وَيُمَجِّدُونُكا⁽⁴⁾

والتقدير فيه: دونك دلوي، ف (دلوي) في موضع نصب بدونك؛ فدل على جواز تقديمه، أما القياس: فقالوا أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، فإنك إذا قلت: "عليك زيداً"؛ أي: "الزم زيداً"، لكن ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمولاتها عليها⁽⁵⁾ ووافقهم الفراء من الكوفيين، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، أن هذه الألفاظ فرع

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج2/280)؛ حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (ص227)؛

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/28).

(3) الميداني، مجمع الامثال (ج1/62)، رقم المثل: 306.

(4) ثلاثة أبيات من شعر الرجز، ومختلف في نسبتها يقال: إنها لجارية من بني مازن في، الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج2/138)؛ العيني، المقاصد النحوية (ج4/311)؛ البغدادي، خزنة الأدب (ج3/15). ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج4/69)؛ ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرّب: (ص137).

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج2/501)؛ الأنباري، أسرار العربية (ص100).

على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله؛ لقيامها مقامه، فينبغي ألاّ تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير الفعل، فإنه لا يجوز تقديمها عليه؛ لعدم تصرفه، فكذلك ههنا إذ لو قلنا إنه يتصرف عاملها، يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفرع أبداً تتحط عن درجات الأصول⁽¹⁾، أمّا بالنسبة للشاهد الشعري فـ "دلوي" مفعول مقدم بـ "دونك"، وليس عند الجمهور منصوباً بـ "دونك"، وإنما هو منصوب بفعل مضمر؛ أي: "املاً"، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه⁽²⁾.

ومن خلال الآراء السابقة تبين لنا، أنه لا يجوز تصدر المنصوب على الإغراء والتحذير.

الاشتغال:

تعريفه:

"هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملايس ضميره بواسطة، أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه"⁽³⁾.

يقول الزمخشري (ت 538 هـ): "ومن المنصوب اللازم إضماره ما أضمر على شريطة التفسير في ذلك قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناءً عنه في تفسيره، ومن ذلك: زيداً مررت به، وعمراً لقيت أخاه، وبشراً ضربت غلامه"⁽⁴⁾.

كما عرفه المبرد (ت 286 هـ) في المقتضب: "اعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأنّ الذي بعده تفسيراً له، نحو قولك: "زيداً ضربته"⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 187-188)؛ العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين (ص 374-375)؛ والأنباري، أسرار العربية (ص 101-102).

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 187).

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/441)؛ شرح شذور الذهب (ص24)؛ النجار، التوضيح

والتكميل (ج1/398)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/158)؛ ابن عقيل، شرح ابن

عقيل على الألفية (ج2/404).

(4) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ج1/383).

(5) المبرد المقتضب (ج2/74).

كما عرفه الزجاجي بقوله: هو " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره، أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول، أو في موضعه"⁽¹⁾.

الناظر إلى الكتب النحوية القديمة يجد أن مصطلح الاشتغال لم تكن تسميته مستقرة. فقد سمّاه (سيبويه) باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل فُدم أو أُخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم⁽²⁾، وسمّاه (المبرد) المفعول الذي شغل فاعله⁽³⁾. والاشتغال "أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشغل بالضمير زيداً ضربته"⁽⁴⁾. تبين لنا من التعريفات السابقة للاشتغال، أن أسلوب النحاة في تعريفهم له كان متفاوتاً، فمنهم من اختصر، مما أدى إلى عدم وضوح جوانب الموضوع بشكل كامل، ومنهم من شرحه شرحاً مطولاً فبيّنه بصورته المتكاملة.

ومن هذا التعريف يتبين أن أركان الاشتغال ثلاثة:

أركان الاشتغال:

وحقيقة أسلوب الاشتغال وفق ما يراه اللغويون والنحويون، أنه تركيب لغوي يحذف منه الفعل بدلالة الاسم المنصوب المتقدم، والفعل المتأخر المفسر لما حُذف من التركيب اللغوي، فالفعل المتأخر يشكل جملة فعلية تحتوي على مفعول ضمير، نحو قولنا: زيداً ضربته⁽⁵⁾.

إذن فجملة الاشتغال تتألف من ثلاثة عناصر، وهي:

• أولها مشغول: وهو العامل نصباً أو رفعاً، ويشترط فيه:

1- أن يصلح للعمل فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف، واسمي الفاعل والمفعول، أما الصفة المشبه واسم الفعل والمصدر والفعل الجامد كفعل التعجب والحرف، فلا يعمل

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/361).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/80).

(3) المبرد، المقتضب في النحو (ج2/74).

(4) النجار، التوضيح والتكميل (ج1/398).

(5) نهر، شرح اللحة البدرية في علم العربية ابن هشام (ج2/7).

في المتقدم عليها؛ لضعفها ويجوز الاشتغال عن المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معموليهما عليهما.

2- أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، فلا يكون من باب الاشتغال (1).

• **ثانيها مشغول عنه:** وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه، ويشترط فيه الآتي:

1- أن يكون متقدماً نحو: زيداً ضربته، فإن تأخر، نحو: ضربته زيداً، فليس من باب الاشتغال.

2- ألا يتعدد مع اتحاد العامل أمّا نحو: علياً ومحمد ضربتهما، فكما الاسم الواحد بسبب العطف.

3- أن يكون قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز والمجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

4- كونه مفترقاً لما بعده، فنحو: "جاء زيد فأكرمه" ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه (2).

• **ثالثها مشغول به:** ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تنمّة معموله (3).

العامل فيه:

يجوز في الاسم المشغول عنه وجهان:

• **أحدهما:** راجح لسلامته من التقدير للعامل، وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ، والرباط بينهما الهاء المتصلة بالفعل، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر، حينئذ اسمية نحو: زيداً ضربته (4).

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/159).

(2) النجار، التوضيح والتكميل (ج1/398)؛ المرجع السابق، ج2/150.

(3) الصبان، حاشية الصبان (ج2/7)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/151)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج1/399).

(4) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/160).

• **ثانيهما:** مرجوح لاحتياجه إلى التقدير للعامل، وهو النصب فإنه، بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف وجوباً فيما بعده لا محل له؛ لأنه مُفسَّر، وجملة الكلام حينئذ فعلية، نحو: زيداً رأيت⁽¹⁾، ولا يجوز إظهار الفعل المفسر؛ لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوضٌ منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه⁽²⁾، وكذلك لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر، فحذف الفعل رأيت وجوباً؛ لدلالة الفعل رأيت المذكور عليه، وهذا هو مذهب الجمهور من البصريين⁽³⁾.

أحكام الاسم المشغول عنه:

• وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كأدوات التحضيض نحو: هلاً زيداً أكرمته وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيداً رأيت، ومتى عمراً لقيته، وأدوات الشرط، نحو: حيثما زيداً لقيته، فأكرمه⁽⁴⁾.

• وجوب الرفع:

يجب رفع الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أداءه تختص بالابتداء، ك (إذا) التي للمفاجئة، فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل إلا ظاهراً ولا مقدراً⁽⁵⁾، وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشغول بضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام و(ما) النافية وذلك على الترتيب، نحو: زيداً إن لقيته فأكرمه، وزيداً هل تضربه؟ وزيداً ما لقيته، فيجب رفع (زيد)

(1) المرجع السابق، ج2/160؛ ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/441).

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/409).

(3) ابن هشام، شذور الذهب (ص240)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/223)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/441).

(4) انظر: الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/523-524)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/161)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/132)؛ المبرد، المقتضب في النحو (ج2/704)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج1/401).

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج2/136)؛ السيوطي، شرح السيوطي على الفية ابن مالك (ص225)؛ انظر: ابن حيّان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (ص120).

في هذه الأمثلة الثلاثة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصح أن يفسر عاملاً فيما قبله (1).

• رجحان النصب:

رَجَّح النحاة نصب الاسم المشغول عنه مع جواز رفعه في المواضع التالية:

1- إذا وقع بعد الاسم فعل دال على الطلب، كالأمر والنهي والدعاء وذلك على الترتيب، نحو: زيداً اضربه، زيداً لا تضربه، وزيداً رحمه الله، فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب (2).

إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته؟ (3).
وكقول جرير: (4)

أثعلبة الفوارس أو رياحاً عدلت بهم طهية والخشابا .

2- إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: قام زيد، وعمراً أكرمته، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: قام زيداً أمّا عمرو فأكرمته (5).

3- أن يكون الاسم المشتغل عنه جواباً لمستفهم عنه منصوباً، فمثال أن تقول: من ضربت؟ فيكون الجواب: زيداً ضربت، وسبب النصب؛ لتكون جملة الجواب مطابقة لجملة السؤال

(1) النجار، التوضيح والتكميل (ج1/403)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/224).

(2) انظر: شرح السوطي على الألفية (ص53)؛ والنجار، التوضيح والتكميل (ج1/404).

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص221).

(4) هو جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي 110هـ شاعر من بني كليب بن يربوع من قبيلة بني تميم، وهي قبيلة في نجد، ولد في بادية نجد من أشهر شعراء العرب في فن الهجاء، وكان بارعاً في المدح أيضاً. كان جرير أشعر أهل عصره، ولد ومات في نجد، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً. بدأ حياته الشعرية بنقائض ضد شعراء محليين، ثم تحول إلى الفرزدق، ولجّ الهجاء بينهما نحواً من أربعين سنة. انظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء (ص389)، البيت لجرير في ديوانه، (ص59).

(5) السيوطي، شرح السيوطي على الألفية (ص53)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج2/405)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/165).

بما أن جملة السؤال فعلية، فالأفضل أن تكون جملة الجواب فعلية؛ لتتطابق جملة السؤال⁽¹⁾.

• ترجيح الرفع:

لقد رجّح النحاة الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما لم يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، وما لا يرجح نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء وذلك، نحو: زيد ضربته، فيجوز رفع زيد، ويجوز نصبه، والمختار رفعه؛ لأن عدم الإظهار أرجح من الإضمار، وزعم بعض النحاة أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار، فقد استشهد على النصب بقراءة زيد بن ثابت⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾⁽³⁾، بنصب جنات، ففي هذا النوع من الجمل جواز الوجهين الرفع أرجح، لسلامته من تقدير الحذف⁽⁴⁾.

• استواء الرفع والنصب:

يجوز في الاسم المشتغل عنه النصب والرفع على السواء، إذا وقع بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين؛ أي: جملة صدرها اسم وعجزها فعل⁽⁵⁾، نحو: زيد لقيته وعمرو أكرمته أو عمراً أكرمته، حيث يجوز أن تعطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى، وهي فعلية، فتنصب الاسم المشغول عنه، كما يجوز أن تعطف على الجملة الكبرى -وهي اسمية- فترفع الاسم المشغول عنه، فإذا كان الرفع راجحاً؛ لأنه الأصل، فإن النصب يرجح بالعطف على الجملة القريبة، فتعادلاً⁽⁶⁾.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/150).

(2) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي أبو خارجة، صحابي من أكابرهم، كان كاتب الوحي ولد في المدينة، نشأ بمكة هاجر مع النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ابن إحدى عشرة سنة، كان رأساً في المدينة، في القضاء والتقوى والقراءة والفرائض، كان أبن العباس على جلالته قدره، وسعة علمه، يأتيه إلى بيته للأخذ عنه: الزركلي، الأعلام (ج3/57).

(3) [فاطر:33].

(4) النجار، التوضيح والتكميل (ج1/406)؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص220)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/140).

(5) فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب الحديثة (ج2/217).

(6) المرجع السابق، ج2/217.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنَازِلَ﴾⁽¹⁾، حيث قرأ نافع وابن كثير بالرفع والباقون بالنصب والرفع على الابتداء، لكن النصب على الاشتغال، والوجهان مستويان لعطف جملة لتتأخر هذه على جملة كبرى ذات وجهين⁽²⁾، وهي قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾⁽³⁾.

علاقة الاشتغال بالصدارة:

يشترط في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله؛ أي في الاسم الذي قبله، لو سلط عليه لنصبه، احترازاً، مثل قولهم: "زيد هل ضربته"، فإنه اسم وما بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه لو سلط عليه لم ينصبه؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله⁽⁴⁾، واختير نصب الاسم المشغول عنه - كما بيناه سابقاً - إذا وقع قبل فعل ذي طلب، كالأمر والنهي والدعاء، وذلك على الترتيب نحو: "زيداً ضربته، وعمراً لا تهنه، وخالداً اللهم اغفر له، وبشراً اللهم لا تعذبه"، لكن يجب الرفع إذا كان فعل الأمر يراد به العموم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁵⁾، وإنما اختير الرفع هنا تشبيهاً له بالشرط لما دخله من العموم والإبهام، وهذا ليس من باب الاشتغال، ودخول الشرط بين المشغول والمشغول عنه، نحو: زيد إن تزره يهن عليك، حيث يجب الرفع على الابتداء، وما ينطبق على الشرط ينطبق على الاستفهام، نحو: زيد هل ضربته إذا وقع بين المشغول والمشغول عنه، حيث يجب الرفع على الابتداء⁽⁶⁾.

لكن هناك من أجاز تقديم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط كالأخفش⁽⁷⁾.

أما إذا فصل بين الاسم والفعل - أي المشغول والمشغول عنه - بحرف تمني، فلا يجوز في الاسم إلا الرفع على الابتداء؛ لأن هذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً،

(1) [يس: 39].

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج23/ 895)؛ بركات، النحو العربي (ج2/ 433-434).

(3) [يس: 38].

(4) الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/ 524).

(5) [المائدة: 38].

(6) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج3/ 104-105)؛ انظر: السيوطي، البهجة المرضية (ص223)؛ الزمخشري، الكشاف (289).

(7) لقد أجاز الأخفش والكسائي النصب عند دخول أداة الشرط نحو: "زيداً من يكرم هندا" يكرم لأجلها، أجاز فيه الاشتغال فيقول "زيداً من يكرم هندا" يكرم لأجلها، انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (ج6/ 299).

ومن التمني ما لا خلاف في أنه لا يجوز فيه النصب نحو: "زيدٌ لينك تكرمه"؛ لأن خبر ليت لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر (1).

وذهب جمهور النحاة إلا أن لكل من العرض والتحضيض والتمني (بألا) صدر الكلام، حيث نصوا صراحةً على أن التحضيض له صدر الكلام (2).

قال الرضي: "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبه الصدر، كحروف الاستفهام والتحضيض والعرض وغيرها" (3).

ومن أمثله العرض والتحضيض، نحو: "زيد هلا ضريرته، وعمر ألا تكرمه، والعون على الخير لا أجده" بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراءً لها مجرى الاستفهام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن معنى هلا فعلت، لم لم تفعل؟ ومعنى ألا تفعل أتفعل؟ مع أن هلا وألا مركبان من هل والهمزة (4).

ودخول السين وسوف حيث لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليها نحو: "زيداً سأضرب، أو سوف أضرب"؛ لأنهما من حروف الصدر، فلا يجوز ألا زيداً سأضربه، أو زيداً سوف أضربه". فيتعين الرفع في زيد، ولا يجوز النصب على الاشتغال، والسين وسوف كما سبق على مذهب (5)، حيث إنهما- عند ابن القيم- مما له صدر الكلام (6).

لكن الرضي منع أن يكون للسين وسوف صدر الكلام، وأن يعمل ما بعدهما فيما قبلهما (7). دخول (ما) النافية، نحو: "زيد ما أضربه" رفع زيد؛ لأن (ما) النافية لها صدر الكلام مطلقاً بإجماع البصريين كما نص على ذلك ابن هشام في المغني، حيث قال: "ما النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها" (8).

(1) أبو حيان، منهج السالك (ص121).

(2) أبو حيان، تذكرة النحاة (صص78-79)؛ ابن مالك شرح التسهيل (ج4/113)؛ الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري (ج1/425)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج5/151).

(3) انظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/524-525)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر (ج1/481).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج5/151).

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج6/302).

(6) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد (ج1/158-159).

(7) انظر: الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1/150).

(8) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/347).

تبين مما سبق أنه لا يجوز النصب على وجه الاشتغال؛ لأن لهذه الأدوات الصدر، ولو عمل ما بعدها فيما قبلها للزم وقوعها حشواً، وهو محال لتصدرها، ولذلك رفع النحاة إجماعاً الاسم السابق؛ أي: المشغول عنه إذا وقع بينه وبين الفعل ما له صدر الكلام.

لقد بين الزمخشري (ت538هـ) أن من المنسوب اللازم إضماره ما أضمر على شريطة التفسير في ذلك قولك: "زيداً ضربته"، كأنك قلت: "ضربت زيداً ضربته"، إلا أنك لا تبرزه استغناءً عنه بتفسيره" (1).

وهذا ما اشتراطه الصبان بأن المشغول عوضاً عن العامل المقدر في باب الاشتغال، وأن المشغول عنه مقدراً بعد المشغول لا قبله، فيجوز النصب (2).

ويتبين أيضاً أنه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره مجيء ما له الصدارة بين الاسم والفعل، كالاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض و(ما) النافية؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ لذلك منع نصب الاسم المتقدم مما أخرج المسألة عن باب الاشتغال؛ لأن الاشتغال له ضوابط معينة.

ومن خلال النصوص السابقة، يتبين لنا أن الاشتغال لا يجوز تصدده في الكلام.

ثانياً: المفعول المطلق:

تعريفه:

ورد في (شرح التصريح) أنه "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه؛ أي: نوع العامل، فيفيد زيادة على التوكيد أو يبين عدده؛ أي: عدد العامل، وليس خيراً عن مبتدأ ولا حالاً" (3).

وقد عرفه ابن هشام بأنه "هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظة: ك (ضربتُ ضرباً)، أو من معناه: ك (قعدت جلوساً)، قد ينوب عنه غيره: ك (ضربته سوطاً) (4).

وعرفه السيوطي في (همع الهوامع) "بأنه المصدر الذي يختص بما فعله عام، وهو وما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً، وهذا هو قول النحويين" (5).

(1) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ج1/387).

(2) الصبان، حاشية الصبان (ج2/76).

(3) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/490).

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص224).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/101).

كما أنه "المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده، ويسمى مطلقاً؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر"، ولهذه العلة قدمه على المفعول به الزمخشري وابن الحاجب (1).

وعرفه ابن جني في كتابه (اللمع) بأنه "هو كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول، والمصدر والفعل من لفظ واحد، فإذا ذكر المصدر مع فعلة فضلة، فهو منصوب به (2).

كما ورد في (معجم المصطلحات) بأنه "هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه، أو عدده" (3).

كما عرفه الأشموني (4) بأنه: "ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَ أَيْمٍ، (ومن مصدر) مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَىٰ مُدْبِرًا﴾ (5)، ومفيد توكيد عامله... إلى آخره مُخْرَجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك: أمرِك سَيَّرَ سَيَّرٌ وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة، نحو: عرفتُ قيامك ومُدخِلٌ لأنواع المفعول المطلق: ما كان منها منصوباً، لكونه فضلة، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً أو ضَرْباً شديداً أو ضربتَين أو مرفوعاً، لكونه نائباً عن الفاعل، نحو: غَضِبَ غَضَبٌ شديداً (6).

وقد عرفه الغلابيني بأنه "مصدر يذكر بعد فعل من لفظة تأكيداً لمعناه، أو بياناً لعدده أو بياناً لنوعه أو بدلاً من التلطف بفعله" (7).

كل التعريفات السابقة اتفقت على أن المفعول المطلق هو المصدر الذي يأتي في تصريف الفعل، ويكون واقعاً بعد فعل من لفظه؛ أي: من أحرفه الأصليّة. كما يكون مصدراً يجيء بعد فعل

(1) السيوطي، البهجة المرضية (ص244).

(2) ابن جني، اللمع في العربية (ص101).

(3) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص140).

(4) الأشموني: هو علي بن محمد بن عيسى بن محمد الأشموني الأصل ثم القاهري الشافعي نور الدين أبو الحسن. فقيه، أصولي، مقرئ، نحوي، متكلم، ناظم. من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، اختلف في وفاته، فقيل نحو سنة 900هـ، وقيل: سنة 918هـ، انظر: كخالة، معجم المؤلفين (ج38/7)؛ الزركلي، الأعلام (ج10/5)؛ ابن العماد، شذرات الذهب (ج165/8).

(5) [القصص:31].

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج340/2).

(7) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج5/3).

صريح من لفظه ومادته الأساسية، فكذلك يقع بعد فعل غير صريح من لفظه، ولكنه ينوب عن المصدر الأصلي، وعندئذ يُحذف المصدر الصريح، وينوب عنه ما يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً.

سبب تسميته بالمفعول المطلق:

سُمي المفعول المطلق بذلك؛ لأنه مطلق القيود؛ أي: غير مقيد بخلاف المفعولات الأخرى، فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها، فالمفعول به مقيد بـ (الباء)؛ أي: الذي فعل به فعل، والمفعول فيه مقيد بـ (في)؛ أي: الذي حصل فيه الفعل والمفعول معه مقيد بـ (المصاحبة)، والمفعول له؛ أي: الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق، فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات⁽¹⁾.

وهذا ما أشار إليه ابن عقيل حيث قال: "سُمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له"⁽²⁾.

المصدر المبهم والمختص:

المصدر نوعان: مبهم ومختص.

● **فالمبهم:** ما يساوي معنى فعله من غير زيادة ولا نقصان، وإنما يُذكر لمجرد التأكيد، نحو: قمت قياماً، وضربت اللص ضرباً، أو بدلاً من التلطف بفعله، نحو: إيماناً لا كفراً، نحو: سمعاً وطاعةً، إذ المعنى: آمن ولا تكفر واسمع وأطع⁽³⁾، ومن ثم لا يجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنّ المؤكد بمنزلة تكرير الفعل، والبديل من فعله بمنزلة الفعل نفسه، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع.

● **المختص:** ما زاد على فعله بإفادته نوعاً أو عدداً، نحو: سرتُ سير العقلاء، وضربت اللص ضربتين أو ضربات، والمفيد عدداً يثنى ويجمع بلا خلاف، أمّا المفيد نوعاً، فالحق إنه يثنى ويجمع قياساً، كما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم وغيرها، فيصح أن يقال: قمت قيامين، وأنت تريد نوعين من القيام⁽⁴⁾.

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/110)؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج2/53).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/186)؛ انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج1/122).

(3) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج3/32).

(4) انظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج3/32-33)؛ انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/208-209).

أنواع المفعول المطلق:

ينقسم المفعول المطلق باعتبار غرضه إلى ثلاثة أقسام:

1. المؤكد للفعل، نحو: فهمت فهماً، وخرجت خروجاً، وضربت ضرباً⁽¹⁾.
2. المبين لنوع الفعل، فإنه يقع في ثلاث هيئات:
 - أن يكون موصوفاً، نحو: أفهم فهماً متقناً، وخرج خروجاً سريعاً.
 - أن يكون مقروناً بأداة التعريف التي تفيد العهد، نحو: فهمت الفهم، وتعلم التعلم.
 - أن يكون مضافاً، نحو: أفهم فهم المتقنين، وأجيب إجابة الواثق، ويقال إن كلاً من الثاني والثالث موصوف والتقدير في القول: فهمت الفهم؛ أي: فهمت الفهم الكامل، ويصرح في الصفة مع تعريف المفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾⁽²⁾؛ أي: أعرض عنهم، واحتمل ما تلقى منهم إعراضاً جميلاً بحلم وإغضاء⁽³⁾، و(الصفح) مفعول مطلق⁽⁴⁾، والمبين للعدد، نحو: سجدت سجدة وسجدتين وسجدات، ويحترز بالنصب من المصدر المرفوع الذي قد يقع خبراً في نحو: فهمك فهمٌ دقيقٌ، حيث (فهم) الأولى مبتدأ والثانية خبر⁽⁵⁾.
3. المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جمعاً مناسباً وتقدمهما على العامل، وهما في حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع ولا يعملان شيئاً - في الغالب - فليس لهما فاعل ولا مفعول، فمثال تثنية الأول وجمعه: سلكت مع الناس سلوكي العاقل الشدة حيناً، والملاينة حيناً آخر، وسرت سير الخلفاء الراشدين؛ أي: سلكت مع الناس نوعين من السلوك وسرت معهم أنواعاً من السير، وليس المراد بيان عدد مرات السلوك وأنه كان مرتين، ولا بيان مرات السير، وأنه كان متعدداً، وإنما المراد بيان

(1) النجار، التوضيح والتكميل (ج2/436).

(2) [الحجر: 85].

(3) الزمخشري، الكشاف (ج14/564)؛ أبو حيان، البحر المحيط (ج5/445).

(4) الخراط، المجتبى في مشكل إعراب القرآن الكريم (ج2/566).

(5) بركات، النحو العربي (ج2/242).

اختلاف الأنواع في كل حالة، بغير نظر للعدد، ومثال الثاني: خطوت فالحديقة عشر
خطوات ودرت بجوانبها أربع دورات⁽¹⁾.

ما ينوب عن المصدر: ينوب عن المصدر ما يلي:

- مرادفه في المعنى، نحو: قمت وقوفاً، أو وقوفاً طويلاً.
- اسم المصدر⁽²⁾، نحو: تكلم كلاماً - كلاماً جميلاً.
- المصدر المشارك له باللفظ دون الصيغة، نحو: اصطبرت صبراً.
- ضميره العائد عليه: ضمير المصدر يقوم مقام المؤكد، وينوب عن المصدر، مثل:
عبدالله أظنه جالساً، فالهاء في (أظنه) ضمير المصدر نائب الانتصاب عن المفعول
المطلق⁽³⁾.

وينوب الضمير أحياناً عن المبين للنوع، مثل قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ
الْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾، فالضمير في (أعذبه) للعذاب بمعنى التعذيب، فيصبح ضمير المصدر
والمراد عذاباً عظيماً، والهاء في أعذبه نائبة عن المبين للنوع⁽⁵⁾.

- صفته، نحو: مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾⁽⁶⁾.

حُذِفَ الموصوف ونابت عنه صفته، وعلى مذهب سيبويه هو حال، والتقدير: حالة
كون الأكل رعداً⁽⁷⁾.

- ما يدل على عدده، نحو: ضربت عشرين ضربة ف (عشرين) مصدر؛ لأنه عدد
لمصدر⁽⁸⁾.

(1) انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/212).

(2) اسم المصدر هو ما يساوي المصدر في الدلالة على معناه وخالفه من ناحية الاشتقاق ينقص في بعض
حروفه عن حروف المصدر فهما يتلاقيان في الاشتقاق، ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن
حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق. انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/215).

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/34-37).

(4) [المائدة:115].

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف (ص316)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج2/497).

(6) [البقرة:35].

(7) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص246).

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/305).

- ما يدل على نوعه، نحو: قعد القرفصاء، ولا تخبط خبط عشواء⁽¹⁾.
- ما يدل على آله، نحو: ضربته عصاً.
- (أي) و(ما) الاستفهاميتان، نحو: أيّ عيش تعيش، ما أكرمت ضيفك؛ أي: أيّ إكرام أكرمت ضيفك.
- اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر نحو: ضربته ذلك الضرب⁽²⁾.
- لفظ (كل) أو (بعض) و(أي الكمالية) مضافات إلى مصادر، نحو: لا تميلوا كل الميل، وسعيثُ بعض السعي، وقاتل أي قتال.
- ما الشرطية، نحو: ما شئت فاجلس بمعنى: أي جلوس شئت، فاجلس، تلك هي أشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر غير المؤكد عند حذفه، وتتلخص كلها في إفراده، وهو وجود ما يدل عليه عند حذفه ويغني عنه من غير لبس⁽³⁾.

العامل في المفعول المطلق:

حذف عامل المفعول المطلق:

يعدُّ النحويون العامل هو السبب الأساسي في الإعراب، ويقسمونه إلى لفظي ومعنوي، ومعنى اللفظي هو بعض العمل يأتي سبباً للفظ يصحبه، مثل: مررت بزيد وليست عمراً عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به مثل: رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل، لوقوعه موقع الاسم، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجر للمتكلم لا لشيء غيره⁽⁴⁾.

ويتبين مما سبق أن العامل مصدر القوة وله التأثير فيما يليه، ومن هنا أصبح أهل اللغة يطلقون لفظ العامل على الأدوات التي لها تأثير فيما بعدها.

يعمل في المفعول المطلق أحد ثلاثة عوامل:

1. **الفعل:** ويجب أن يكون متصرفاً، عاملاً؛ أي: لا يكون ملغى عن العمل، كما لا يكون فعل تعجب، فالفعل الجامد، نحو: نعم، بئس، ليس، عسى، هب، تعلم... لا ينصب مصدرأً، وكذلك، فإن كثيراً من النحاة يذهبون إلى أن هذه الأفعال الجامدة تفقد المصدرية أو

(1) انظر: النجار، التوضيح والتكميل (ج 4/2).

(2) انظر: حسن، النحو الوافي (ج 2/216-217)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج 41/2).

(3) الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية (ص ص 198-199).

(4) ابن جني، الخصائص (ج 1/149).

الحديثة، كما لا ينصب الفعل الناقص مصدرًا، نحو: كان وأخواتها وأفعال المقاربة والشرع، كما لا ينصب الفعل الملقى عن العمل مصدرًا، نحو: ظن وأخواتها وحال تأخرها عن معمولها، كما لا ينصب فعل التعجب المصدر نحو: ما أحسن وما أعظم، أما من أمثلة نصب الفعل المتصرف التام العامل للمصدر، نحو: رتبته ترتيباً، واطمأنتت على وجوده اطمئناناً وثيقاً⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾⁽²⁾.

2. المصدر: ينصب المصدر بمصدر مثله بشرط أن يكون مماثلاً للمفعول المطلق لفظاً ومعنى⁽³⁾، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾⁽⁴⁾.

3. الصفات المشتقة: الدالة على الحدث، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا﴾⁽⁵⁾.

حذف عامل المفعول المطلق:

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله؛ لأنه مسوق لتقدير عامله وتقويته والحذف منافياً لذلك⁽⁶⁾، لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد في بعض مواضع معينة، وأنابوا المصدر المؤكد إن عامل المصدر المؤكد لا يحذف حقاً -في الصحيح- وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة مع إقامة المصدر المؤكد مقامه والأمران متلازمان⁽⁷⁾.

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله المحذوف وجوباً فهي:

1. في الأساليب الإنشائية الطلبية:

وذلك في المصدر الواقع بدلاً عن فعله الدال على أمر، أو نهي، أو دعاء، أو توبيخ⁽⁸⁾.

(1) بركات، النحو العربي (ج2/246).

(2) [الاحزاب: 10].

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/97).

(4) [الاسراء: 63].

(5) [المرسلات 2-4].

(6) النجار، التوضيح والتكميل (ج2/439).

(7) حسن، النحو الوافي (ج2/220).

(8) المرجع السابق، ج2/220.

- الأمر: أن تقول لأخيك إذا أصابته ضائقة: صبراً يا أخي على ما أصابك بمعنى: اصبر ف (صبراً) مصدر أو مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً، والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً للمصدر النائب⁽¹⁾.
- النهي: أن تقول لجارك وقت سماع خطبة سكوتاً لا تكليماً؛ أي: اسكت لا تتكلم ف (سكوتاً) مصدر، أو مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً، ونحو: اجتهداً لا كسلاً⁽²⁾.
- الدعاء بنوعيه: كقول زعيم: ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار، فنظراً عبادك المخلصين، وهلاكاً وسحقاً للباغي الأثيم ومنه: سقياً ورعياً⁽³⁾.
- الاستفهام التوبيخي: نحو قولك: أبخلاً وأنت واسع الغنى؟ أسفاهاً وأنت متقف؟ أي: تبخل بخلاً...أتسفه سفاهاً⁽⁴⁾، والإعراب هنا مثل السابق.

2. الأساليب غير الطلبية:

- في المصادر الدالة على معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره والتسليم به من غير طلب شيء أو عدم إقراره، والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جارٍ مجرى الأمثال كقوله: حمداً وشكراً لا كفرأ؛ أي: أحمد الله وأشكره - ولا أكفره⁽⁵⁾.
- في المصدر الواقع فعله خبراً عن اسم عين بشرط أن يكون مكرراً نحو: أنت فهماً فهماً، أو محصوراً فيه، نحو: ما أنت إلاً أدباً أو معطوفاً عليه، نحو: الأسعار هبوطاً وصعوداً، فإن لم يكن المخبر عنه اسم عين بل اسم معنى وجب رفعه على الخبرية نحو: أمرك عجب عجب⁽⁶⁾.
- في المصدر الواقع بعد جملة لغرض التشبيه، وتكون الجملة مشتملة على فاعله وعلى معناه، وليست فيها ما يصلح للعمل، نحو: لك قفّر قفّر الغزلان.

(1) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة (ص259).

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج40/3).

(3) السامرائي، معاني النحو (ج167/2).

(4) انظر: حسن، النحو الوافي (ج222/2).

(5) المرجع السابق، ج223/2.

(6) الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية (ص201).

- في المصدر الواقع تفصيلاً لمجمل قبله طلباً كان، أو خبراً، نحو: لأجاهدَنَّ، فإمّا فوزاً، وإمّا هلاكاً.
- في المصدر المؤكّد لمضمون الجملة سواء أجيء به لمجرد التأكيد، نحو: نادى سليم جهراً⁽¹⁾.

علة صدارة المفعول المطلق:

المصدر المؤكّد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح، وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له عليّ دينار اعترافاً: أعترف بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقاً: أحقه حقاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه⁽²⁾.

أجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم: أحقاً زيد منطلق أجاز الزجاج توسيطه، فيقال: هذا حقاً عبدالله قال: إذا تقدم جزء، فقد تقدم ما يدل على الفعل⁽³⁾.

وجوب تقدم المفعول المطلق:

يجب تقديم المفعول المطلق له إذا كان له حق الصدارة كأسماء الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾⁽⁴⁾، ف (أيّ) منصوب على المفعولية المطلقة⁽⁵⁾؛ لأنّ (أي) تعرب حسب ما تضاف إليه وقد علقنا (يعلم) عن العمل هذا، والعامل في (أي) هو (ينقلبون) لا (يعلم)؛ لأنّ أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها قال النحاس: وحقيقة القول في ذلك أن الاستفهام معنى، وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه لدخل بعض المعاني في بعض؛ ولذلك كان له موضع الصدارة⁽⁶⁾.

(1) الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية (ص201).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج12/3).

(3) المرجع السابق، ج12/3.

(4) [الشعراء: 227].

(5) انظر: درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ج147/7)؛ ابن جني، الخصائص (ج1298/1).

(6) درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ج148/7).

وهذا ما بيّنه ابن الشجري في (أماليه): أن الاستفهام يقع صدر الجملة؛ وإنما لزم تصديره؛ لأنك لو أخرته تناقض كلامك (1).

ثالثاً: المفعول له.

تعريفه:

جاء في كتاب سيبويه (ت 180 هـ) هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر، قال: "ما انتصب كما انتصب (الدرهم) في قولك: (عشرون درهماً)، وذلك قولك: فعلت ذلك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان وادّخار فلان، وفعلت ذلك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب؛ لأنّه مفعول له كأنه قيل له لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا (2).

فالقارئ لكلام سيبويه يلاحظ أنه يذكر أحكام المفعول لأجله بصورة عامة، ولا يدخل في تفاصيلها الجزئية كإعراب المفعول لأجله مثلاً.

كما عرفه الجرجاني في كتابه (التعريفات) أنه علة الإقدام على الفعل، نحو: ضربته تأديباً له (3).

وقد حدّه ابن جني قائلاً: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنما يذكر المفعول له؛ لأنّه عذرٌ وعلّة لوقوع الفعل، فتقول: زرتك طمعاً في برك؛ أي: للطمع (4).

وعرفه ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ): "أنه المصدر لفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، قمت إجلالاً لك، ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل، ويجب في معلل فقد شرطاً أن يُجر باللام أو نائبها (5).

وقد أشار السيوطي في (همع الهوامع) نقلاً عن أبي حيان أنّه: تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له، وذلك أن الباعث إنّما هو الحدث، لا الذوات (6).

(1) الحسن بن عليّ، أمالي ابن الشجري (ج 1/204).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 1/367-369).

(3) الجرجاني، معجم التعريفات (ص 189).

(4) ابن جني، اللمع في العربية (ص 89)؛ ابن الخباز، توجيه اللمع في شرح كتاب اللمع (ص 196).

(5) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص 253).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج 3/131).

وتعريف ابن هشام يوافق تعريف أبي حيان حيث إنه يجب أن يأتي المفعول له مصدراً
فضلة مقيداً للتعليل وهذا ما أشار إليه ابن الخباز⁽¹⁾ في شرحه لكتاب (اللمع): أن المفعول له
شروط، وهي:

- **الشرط الأول:** أن يكون مصدراً، كقولك: قصدتك ابتغاء معروفك، فالابتغاء مصدر.
- **الشرط الثاني:** أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل لقولك: قعدت عن الحرب جبناً، فالجبين
من فعل فاعل القعود المعلل بالجبين.
- **الشرط الثالث:** أن يكون مقارناً له في الوجود كقولك: أطعت الله رجاء المثوبة، ف (الطاعة)
وطئت عَقِبَ الرجاء، وإنما لزم ذلك؛ لآته علة فلا يتأخر المعلل عنها.
- **الشرط الرابع:** أن يكون العامل فيه من غير لفظه؛ لآته لو كان العامل فيه من لفظه لعلت
الشيء بنفسه⁽²⁾.

يتبين مما سبق أنه يجب أن يكون المفعول له مستوفياً للشروط المذكورة ومتى فقد ركناً
من هذه الشروط، فلا يعد مفعولاً له، ويجب حينئذ أن يجر بحرف التعليل.

ناصب المفعول له:

اختلف النحاة في ناصب المفعول له، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي أن ناصبه
مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر؛ لآته جواب له والجواب أبدأً
على حسب السؤال، فقولك:

في جواب: لم ضربت زيداً؟ ضربته تأديباً، أصله للتأديب إلا أنه اسقطت اللام ونصب،
ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدقت له؛ لأنّ الضمير يرد الأشياء إلى أصولها⁽³⁾.

ذهب الكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجر،
ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا
قلت: "ضربت زيداً تأديباً"، فكأنك قلت: أدبته تأديباً. ذهب الزجاج إلى أنه ينتصب بفعل مضمر

(1) هو شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي، شرح كتاب (اللمع) لابن جنّي، تُوفّي ابن
الخباز في الموصل في سنة 638هـ، انظر: بغية الوعاة (ج2/515).

(2) انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع (ص197).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/133).

من لفظه، فالتقدير: في جئت إكراماً لك، أكرمتك إكراماً، لك حذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ، فلذلك لم يظهر⁽¹⁾.

يقول ابن يعيش: "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله وإنما يذكر علةً وعذراً لوقوع الفعل، وأصله أن يكون باللام، وإنما وجب أن يكون مصدرًا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل داعٍ له من الدواعي إنما يكون حدثاً لا عيناً"⁽²⁾.

وليس كل ما يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل ينصب على إنه مفعول لأجله، بل لا بد من شروط تتوافر في الجملة حتى ينصب على أنه مفعول لأجله⁽³⁾.

شروط نصب المفعول له:

1. أن يكون مصدرًا، نحو: "ضربته تأدباً" واشترطهم المصدرية؛ لأنَّ الباعث هو الحدث لا الذوات، فلا يجوز أن تقول: جئتكَ السمن والعسل قاله الجمهور، وزعم يونس بن حبيب "أما العبيد، فذو عبيد بالنصب، فالعبيد غير مصدر وتأويله على المفعول له بمعنى مهما يُذكر شخص لأجل العبيد، فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه، وأوله الزجّاج بتقدير التملك، ليصير إلى معنى المصدر ف (العبيد) علة للذكر، وهذا النصب أنكره سيبويه وقبحه، وقال: إنه لغة خبيثة قليلة، وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم وأولها الزجّاج على التقدير: أمّا تملك العبيد؛ أي: مهما يذر الشخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر⁽⁴⁾.

2. أن يكون مصدرًا قلبياً، أي: من أفعال النفس الباطنة كالرغبة إلّا أن العلة هيّ الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، فلا يجوز: جئتكَ قراءة للعلم من أفعال اللسان، ولا قتلاً للكافر من أفعال اليد⁽⁵⁾، بمعنى أن العامل فيه فعل غير مشتق منه وهو الحدث المشارك له في الزمان والفاعل.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/133).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/52).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/458).

(4) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/509)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/486).

(5) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/501)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج1/377)؛ النحو

الشامل (ج2/275).

3. أن يكون المصدر القلبي متحداً مع الفعل أي المعلن به وقتاً؛ أي: في زمانه، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر⁽²⁾.

4. أن يكون المصدر القلبي متحداً بالمعلن به فاعلاً؛ أي: أن يتحد مع الفعل في الزمان والفاعل في الوقت نفسه، فزمان الفعل وزمان المصدر القلبي المنسوب على أنه مفعول لأجله واحداً، وكذلك فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، فإن اختلفا زماناً أو فاعلاً لا يجوز نصب المصدر على أنه مفعول لأجله⁽³⁾ كما في قول أبي صخر الهذلي⁽⁴⁾:

واني لتعروني لذكراك هزةً كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ⁽⁵⁾

فالذكرى علة عرو الهزة فاعلها مختلف، ففاعل العرو، والهزة وفاعل (الذكرى) هو المتكلم؛ لأنّ المعنى لذكرى، فلذلك جر باللام⁽⁶⁾.

لكن سببويه لم يشترط ذلك، ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁷⁾، ففاعل الإرادة هو الله والخوف والطمع من الخلق⁽⁸⁾، أمّا الزمخشري فقد قال في (خوفاً وطمعاً): "لا يصلح أن يكونا مفعولاً لها؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلن إلا على تقدير حذف المضاف؛ أي: إرادة وخوف وطمع، أو على معنى إخافة وإطماعاً، ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع، أو على ذا الخوف وذا

(1) [البقرة: 19].

(2) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط(1/141)؛ لأشموني، شرح الأشموني (ج2/380)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/450).

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/132)؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/44).

(4) أبوصخر الهذلي: هو عبد الله بن سلم السهمي أحد بني مرمض، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وكان متعصباً لبني مروان موالياً لهم، وله في عبد الملك بن مروان مدائح كثيرة. وأخباره تؤكد أنه كان محباً للأمويين، شديد التعصب لهم، انظر: الأصفهاني، الأغاني (ج24/62).

(5) البيت في البغدادي، خزانة الأدب (ج3/254)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج2/380)؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (ج1/409).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج3/132)؛ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/528).

(7) [الرعد: 12].

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/132)؛ انظر: ابن عادل، حاشية اللباب في علوم الكتاب (ج13/153).

الطمع، أو من المخاطبين؛ أي: خائفين وطامعين ومعنى الخوف والطمع: أن وقع الصواعق يخاف عند لمع البرق، ويطمع في الغيث... (1).

5. أن يكون نكرة وهذا الشرط وضعه الجرمي والمبرد والرياشي وقالوا إن وجد فيه (أل) فزائدة؛ لأنّ المراد ذكر ذات السبب الكامل، فيكفي فيه الفكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها ورده سيبويه والجمهور بأنّه يجوز فيه المعرفة (2).

أقسامه:

للمفعول له ثلاثة أقسام:

- مجرد من (ال) والإضافة، نحو: زرت المريض اطمئناناً عليه.
- مضاف نحو: التزم الاعتدال رغبة السلامة.
- مقترن بـ (ال) نحو: أطلت المشي بين الزروع التمتع بها (3).

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل، لكنّ الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو: ضربت ابني تأديباً، ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديب، وزعم الجزولي أنّه لا يجوز جره، وهو خلاف ما صرح به النحويون ما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فالأكثر جره ويجوز النصب فـ (ضربت ابني للتأديب) أكثر من (ضربت ابني التأديب) (4).

وخلاصة القول في هذه الأحكام إنه إذا لم يستوف المفعول لأجله الشروط السابقة، وجب جره بحرف الجر، وإذا استوفى الشروط صح نصبه وجره، ففي بعض حالاته يكون النصب أعم وأكثر، وفي حالاته الأخرى يكون الجر أعم وأكثر (5).

المفعول له من حيث الصدارة:

يجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواء أنصب أم جُر بحرف جر يقول ابن جني: يجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب، نحو قولك: طمعاً في برك زرتك، ورغبة في صلتك

(1) الزمخشري، تفسير الكشاف (ج2/536)؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط (ج5/365).

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/227)؛ الصبان، حاشية الصبان (ج1/123).

(3) انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/236-237).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/252)؛ النجار، التوضيح والتكميل (ج1/452).

(5) عيد، النحو المصفى (ص 448).

قصديتك⁽¹⁾، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَفْكَآ آلهةٌ دُونَ اللّهِ تُرِيدُونَ﴾⁽²⁾.

ف (أ إفكاً) مفعول له تقديره أتريدون آلهة من دون الله إفكاً، وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية وقدّم المفعول له على المفعول به؛ لأنّه كان الأهمّ عنده أن يكافحهن بأنهم على إفك باطل في شركهم⁽³⁾.

وقد أجاز الأشموني التقديم، حيث قال: "يجوز تقديم المفعول له على عامله منصوباً كان أو مجروراً، كزهداً ذا قنع ولزهدٍ ذا قنع"⁽⁴⁾.

وهذا ما ذهب إليه الغلابيني من جواز تقديم المفعول لأجله على عامله سواءً أنصب أم جُر، نحو: رغبةً في العلم أتيت⁽⁵⁾.

كما أشار إلى ذلك إبراهيم بركات في كتابه (النحو العربي) حيث أجاز تقديم المفعول لأجله على الفعل ما لم يمنع منه مانع، ذلك نحو: ابتغاء الخير جنتك⁽⁶⁾.

فيتبين مما سبق أن المفعول لأجله تصدر في جملته جوازاً ليس وجوباً، حيث إنّه وقع صدرًا في جملته، لا صدرًا في مطلق الكلام؛ لأنّ الأصل أن يأتي بعد عامله.

رابعاً: المفعول معه.

تعريفه:

"هو الاسم الفضلة تالي الواو التي بمعنى "مع" التالية لجملة ذات فعل، أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: أنا سائر والنيل"⁽⁷⁾.

وعرفه ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) بأنه: " هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى "مع"، وإنّما ينتصب إذا تضمّن الكلام فعلاً، نحو قولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل"⁽⁸⁾.

(1) ابن جني، الخصائص (ج2/383).

(2) [الصافات: 86].

(3) الزمخشري، الكشاف (ج23/909).

(4) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/389).

(5) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج3/47).

(6) بركات، النحو العربي (ج2/312).

(7) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/395).

(8) ابن يعيش، شرح المفصل (ج1/437).

وقد عرفه الأزهري في (شرح التصريح) بأنه: "اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه"⁽¹⁾.

وذهب الجرجاني في كتابه (معجم التعريفات) إلى أنه "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل لفظاً، نحو: استوى الماء والخشبة، أو معنى نحو: ما شأنك وزيداً"⁽²⁾.

وقد حدَّ الأَبْذِي المفعول معه قائلاً: "هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً، أو معنى، فخرج ما بعد الفاء، وغيرها، نحو: زيد فعمر، وما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول بالألّا تكون الواو للمصاحبة، نحو: جاءني زيد وعمر قبله أو بعده، أو للمصاحبة، ولكن المصاحب غير معمول، كقولك: زيد وعمر أخواك، ولا ينتقض الحد بمثل قولنا: جاءني زيد وعمر معه؛ لأنّ المصاحبة ليست من الواو، والمراد بالفعل لفظاً: الفعل وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ونحوها، وبالفعل تقديراً: غيرها مما يستنبط منه معنى الفعل، نحو: مالك وزيداً، أو ما شأنك وعمرأ؛ أي: ما تصنع"⁽³⁾.

يتضح من التعريفات السابقة أنه لا بد من عناصر لجملة المفعول معه، وهذه العناصر أحدها فضلة وثانيها أن يأتي هذا الاسم الفضلة بعد واو دالة على المصاحبة، وثالثها أن تكون هذه الواو تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه.

شروط النصب على المعية⁽⁴⁾:

- أن يكون المفعول معه فضلة، بحيث لو حذف من جملته لما اختل المعنى.
- أن يكون ما قبله جملة تامة المعنى، متضمنة وقوع الحدث - فعل أو شبه الفعل - وإن سُبِقَ بمفرد يصح نصبه على المعية.
- أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية.

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/528).

(2) الجرجاني، معجم التعريفات (ص189).

(3) الأَبْذِي، شرح حدود النحو (ص96).

(4) انظر: السامرائي، معاني النحو (ج2/236-237)؛ انظر: الغلابيني، معاني النحو (ج3/72-73).

عامل النصب في المفعول معه:

لقد تباين النحاة في ناصب المفعول معه، فذهبوا في ذلك مذاهب:

1. يقول ابن السراج: اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسيط الواو، والواو هي التي دلت على معنى (مع)؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع)، وهي هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلاّ بمعنى (مع) ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كانت حقها أن تخفض، فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال، وصل الفعل إلى ما بعدها، فعمل فيه (1). بينما ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على خلاف، واحتجوا بقولهم "استوى الماء والخشبة" حيث لا يحسن تكرير الفعل، فيقال استوى الماء واستوتت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن الناصب له عند سيبويه الفعل المتقدم قبل الواو، أو ما يقوم مقامه بتوسيط الواو، وذلك؛ لأنّ هذا الفعل وإن لم يكن متعدياً في الأصل، فقد قُوِيَ بالواو السادة مسد (مع)، فتعدى هذا الفعل إلى الاسم فنصبه، كما تعدى الفعل الذي قُوِيَ بحرف الجر، نحو قولهم: مررت بزيد (2).

2. إن أبرز التركيبات التي يبدو فيها أثر الخلاف واضحاً بيّناً جملة المفعول معه، فهذا المنصوب يسمونه تجاوزاً مفعولاً معه يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة؛ أي: لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها، فيكون مشاركاً له العلامة الإعرابية كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم، ومن ثم مشاركته له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط؛ أي: أن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن تقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبس بها أو صدرت عنه، فقولنا: ينطلق القطار وطلوع الشمس، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً بالانطلاق، فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه؛ لأن الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا هو الذي أدركه الكوفيون، فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه (3).

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/209).

(2) انظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين (صص 380-381).

(3) انظر: أبو جناح، دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها (ص58).

3. ذهب البصريون إلى أنه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه بتوسط الواو⁽¹⁾.
4. لكن الزجاج⁽²⁾ (ت 386 هـ) خالف البصريين فيما ذهبوا إليه في ناصب المفعول معه، فرأى أنه منصوب بفعل محذوف بعد الواو يقدر في قولها: ما صنعت وأباك؛ أي: ما صنعت ولباس أباك، والتقدير في قولهم: "استوى الماء والخشبة"، هو استوى الماء ولباس الخشبة؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وهنا يكون المفعول معه منصوباً على أنه مفعول به، لا مفعول معه⁽³⁾.
5. ويرى الرضي أن مذهب جمهور النحاة في عامل المفعول معه هو الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع، وإنما وضعوا الواو موضع في بعض المواضع، لكونه أحصر لفظاً، كما دلت على أن رأي الكوفيين في ناصب المفعول معه على الخلاف مبني على العامل المعنوي، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها⁽⁴⁾.
6. أما الجرجاني فقد ذهب في (المقتصد) إلى أن الواو ناصبة للمفعول معه قائلاً: اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو..... فتقول جاء البرد الطيالة، ولا يمكنك أن تقول جاء البرد الطيالة، فتوقع على الطيالة، فلما جنّت بالواو صار متوسط بينهما، وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت: "جاء البرد والطيالة"، فنصب زيد وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو⁽⁵⁾.
7. لكن ابن مالك يرد رأي الجرجاني قائلاً: نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه لا بالواو في القول الأحق خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو هذا من جهة ومن جهة أخرى إذ لو كان الأمر كما ادّعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال: (جلست وك) كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: "إنك ولك"، وذلك ممتنع باتفاق، ومن جهة أخرى، فهي حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في الأصول⁽⁶⁾.

(1) ابن جنبي، سر صناعة الاعراب (ج1/144)؛ ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/242)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/540).

(2) الزجاج هو إبراهيم بن السري من سهل الزجاج يكنى بأبي إسحاق أخذ عن ثعلب والمبرد من تصنيفاته معاني القرآن والاشتقاق، انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج6/89-90).

(3) الأنباري، أسرار العربية (ص108).

(4) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج2/34)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/531).

(5) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/659-660).

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/395)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/531).

ويتبين هنا أن آراء خالد الأزهري وابن مالك وابن السراج في هذا الصدد اتفقوا على خلاف ما ذهب إليه الجرجاني في أن الواو ناصبة للمفعول معه، كما تبين مما سبق، وأنَّ أرجح الأقوال ما ذهب إليه الجمهور؛ لأننا نسلم فيه من جانب التأويل والتقدير، ومن جانب آخر أعمال حرف غير مختص.

حالات الاسم الواقع بعد الواو:

والاسم الواقع بعد الواو حالات خمس:

1. وجوب عطفه: وذلك إذا فقد شرط من شروط النصب الثلاثة المذكورة، وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد، التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً، ويكون حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية مثال الأول: "تقاتل النمر والفيل"، "اختصم العادل والظالم"، فكل فعل من الأفعال السابقة لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد، فيشترك الأفراد في معنى العامل، وهذا يتحقق بالعطف دائماً؛ لأنه يقتضي الاشتراك المعنوي الحقيقي بخلاف المعية، فإنها تقتضي الاشتراك الزمني⁽¹⁾.

2. وجوب النصب: وذلك عندما يحدث من العطف فساد في التركيب، هنا يتعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به نحو قوله:

"علفتها تبناً وماءً بارداً"

وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل⁽²⁾. إن من شروط انتصاب الاسم حتى يكون مفعولاً معه لابد أن يشارك ما قبله في زمن تسلط العامل عليه أمّا في (علفتها تبناً وماءً بارداً) لا زمن متحد في ذلك؛ لأن الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، وبالتالي فلا ينتصب على المفعولية "المفعول معه"، وهذا ما أشار إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة

(1) المفعول معه لا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية أو المشاركة في معنى الفعل، فقد يقتضيهما أو لا يقتضيهما، ففي، مثل: "سافر الرجال والصحراء"، فيتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية، فإنها تفسد المعنى؛ لأنَّ الصحراء لا تسافر أما "سار القائد والجنود" تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتمومة حسب المراد بالمعنى المعين المختص، وإن شئت فقل: "إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر"، أما المعنوي فقد تقتضيه حيناً ولا تقتضيه أحياناً، انظر: حسن، النحو الوافي (ج2/113-114)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج2/446).

(2) لم ينسب البيت إلى قائل معين، والسابق صدر بيت وعجزه قوله: حتى شنت همالة عيناها وهو من شواهد: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/346)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/263)؛ وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/216).

والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن "ماء" معطوف على قوله "تبتنا" بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: "أطعمتها" وقدمت لها ما تأكله - كما هو معناه الوضعي - بل يضمن معنى أعم منه، كأن يراد به: "قدمت لها" أو: "أثنتها" أو: أعطيتها ونحو ذلك (1).

ف (ماء): منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتها ماءً بارداً (2)، وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (3)، ف (شركاءكم) لا يجوز عطفه على أمركم؛ لأنّ العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي (4)، ف (شركائي): منصوب على المعية، وهو ما رجحه الفراء (5)، والتقدير، فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير: أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (6).

3. جواز العطف وجواز النصب: غير أن العطف أفضل، مثل: بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف، فكلمة (الابن) يجوز رفعها بالعطف على الرجل، أو نصبها مفعولاً معه، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران (7).

4. جواز العطف وجواز النصب غير أن النصب أفضل، وذلك للفرار من عيب لفظي أو معنوي، فمثال اللفظي: أكلت والضيف، فكلمة (الضيف) يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل، وهو التاء ويجوز فيها النصب على أنّها مفعول معه، وهذا أفضل؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل به ضعف، إذ كان غير فاصل كما في المثال.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/217).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/263).

(3) [يونس:71].

(4) الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد (ج3/405).

(5) قال الفراء أجمع الشيء أي عده كما قال هو بمعنى ادعوا شركاءكم، فهو منصوب على إضمار هذا الفعل، انظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/473).

(6) الهمداني، المنتجب (ج3/406)؛ انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/263)؛ ابن هشام، شرح قطر الندى (ص232)؛ انظر: الغلابيني، جامع دروس العربية (ج3/74).

(7) حسن، النحو الوافي (ج2/310)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج2/446).

ومثال العيب المعنوي: قولهم: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"، وهذا ما أشار سيبويه⁽¹⁾.

علة عدم لزومه الصدارة:

ذهب ابن السراج في (أصوله) إلى منع تقديم المفعول معه، فلا نقول: (والخشب استوى الماء)؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما حق الصفة أن تكون بعد الموصوف⁽²⁾.

وأشار الزجاجي إلى عدم تقديم المفعول معه؛ لأن المفعول أصله العطف، لذلك لم يسغ إلا حيث يصوغ العطف، لذلك لم يجز عنده التقديم؛ لأن المعطوف لا يتقدم صدر الكلام⁽³⁾.

وذهب ابن عصفور إلى عدم جواز تقدم المفعول وتوسطه، أعني إنه لا يقال: "استوى والخشبة الماء" أي أن المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق النحويين؛ لأن الأصل في الواو العطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه⁽⁴⁾.

وقد أشار إلى ذلك الأزهري في (شرح التصريح) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، ولا يقال: "والنيل سرت"، ولا يتوسط نحو: "سائر والنيل"؛ لأن الواو أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه، فكذلك هذا⁽⁵⁾.

وذهب (السيوطي) إلى أن المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق؛ لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامله المعطوف عليه اجماعاً، ولا يتقدم على صاحبه أيضاً، ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: "قام زيد واليوم عمراً"، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما⁽⁶⁾.

(1) ذهب سيبويه إلى أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى مع وهي الواو يتقاربان، فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام فأقاموا (الواو) مقام (مع)؛ لأنها اخف في اللفظ انظر: سيبويه، حاشية الكتاب (ج1/297).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/211).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج3/35).

(4) ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب (ص 199).

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/532).

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/239-240).

وذهب ابن مالك في (شرح التسهيل) إلى منع تقدم المفعول معه فقال: "فلا يتقدم الواو على عامل المصاحب باتفاق⁽¹⁾، كما تتقدم (مع) في قولهم: (مع الخشبة استوى الماء)، وذلك لأن أصل الواو للعطف، والواو موضعها أثناء الكلام، وقد بين ابن مالك كون (الواو) التي بمعنى (مع) معدية وأن لها شبيهاً بالواو العاطفة في اللفظ والمعنى؛ ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر في لفظ ما عدت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظاً ومحلاً ولازمت محلاً واحداً؛ لشبهها بهمزة التعدية، فلا تتقدم على العامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: "مع الخشبة استوى الماء"، وكذا لا يقال: "استوى والخشبة الماء" فالأول مجمع على منعه، والثاني ممنوع⁽²⁾.

ذهب الجمهور إلى منع تقديم المفعول معه على عامله، وكذلك تقديمه على مصاحبه، لكن هناك من أجاز توسيطه وتقديمه على مصاحبه، وهذا مذهب ابن جني حيث أجاز ذلك مستنداً بقول الشاعر:

جَمَعَتْ فُحْشاً وَغَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثاً خِصَالاً لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي⁽³⁾

فابن جني قدم (فحشاً) على غيبة ونميمة بجعله مفعول معه تقدم على مصاحبه غيبة⁽⁴⁾.

لكن الأصل جمعت غيبة وفحشاً، وما ذهب إليه ابن جني لا يكون إلا في الضرورة الشعرية⁽⁵⁾، وكما تبين سابقاً أن المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق؛ لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامله المعطوف عليه إجماعاً، ولا يتقدم على مصاحبه أيضاً، ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره⁽⁶⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/176).

(2) المرجع السابق، ج2/177؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/450).

(3) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي عاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن عثمان أبي العاص، وقيل في عتاب أخيه عبد ربه ابن الحكم، والبيت شاهد على جواز تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب، والأصل: جمعت غيبة وفحشاً، وهذا في الضرورة، والبيت في شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (ج3/326)؛ حزانة الأدب (ج3/130)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج3/156)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج3/240)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج1/541).

(4) ابن جني، الخصائص (ج2/383).

(5) شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (ج3/326).

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/239-240).

ومن خلال آراء النحاة السابقة لا يجوز لابن جني أن يجيز تقديم المفعول معه إلا في
الضرورة قياساً للمعطوف في الضرورة؛ لأنه لم يذهب أحدٌ إلى جواز تقديم المعطوف على
المعطوف عليه في سعة الكلام، كما تبين سابقاً، فإن قصد مثلاً الضرورة، فيكون رأيه ليس
مخالفاً، ولكن الذي تبين أنه لم يعده ضرورة؛ لأنه لم يبين أصل ترتيب الكلمات في البيت حيث
إن الأصل جمعت غيبة وفحشاً رعاية لأصل الواو ومن خلال النصوص السابقة يتبين أن
المفعول معه لا يحق له الصدارة في الجملة.

خامساً: المفعول فيه.

تعريفه:

لقد جاء في (الكتاب): "هذا باب من ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف
تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانصب؛ لأنه موقع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما
قبلها... وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها⁽¹⁾."

لقد عرف النحاة المفعول فيه بقولهم: "ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت، أو اسم
مكان أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو جارٍ مجراه"⁽²⁾.

"وهو المفعول الذي يشمل اسمي الزمان والمكان، ويعرف بأنه كل اسم من أسماء الزمان
والمكان يراد فيه معنى في، وليس في لفظه كقولك: "قمت اليوم، وجلست مكانك"⁽³⁾.

كما جاء تعريفه "بأنه اسم للوقت أو للمكان المتضمن معنى (في) مفيداً بها المكث"⁽⁴⁾.

ولقد أشار ابن عقيل إلى أنه: "زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد نحو: (امكث هنا
أزمناً)، ف (هنا) ظرف مكان و(أزمناً): ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في)؛ لأن المعنى
امكث في هذا الموضع، وفي أزمن⁽⁵⁾."

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/403-404).

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/231)؛ الأتباري، أسرار العربية (ص141)؛
ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/129).

(3) ابن جني، اللع في العربية (ص55)؛ انظر: ابن هشام، شرح شذور الذه (ص230)؛ والأزهري، شرح
التصريح على التوضيح (ج1/337).

(4) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص142).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/191).

ويضيف ابن هشام إنه " ما ذكر فضلة؛ لأجل أمر وقع فيه من زمان ومكان" (1).

إذن ظرف الزمان يدل على زمان حدوث الفعل و ظرف المكان يدل على مكان حدوث الفعل. واختلف النحاة في وضع مصطلح يدل على المفعول فيه، فالبصريون يسمونه ظرفاً، واعترض الكوفيون بأن الظرف هو الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان أو المكان كذلك، وأجيب بأنهم تجاوزوا ذلك واصطلحوا عليه، ولا مانع في الاصطلاح، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه سموه صفة (2).

من التعريفات السابقة تبين أن حد النحاة للمفعول فيه ما تضمن معنى (في)؛ أي: ما حل فيه الحدث، لكن الأولى أن يحد ما حده السامرائي في (معاني النحو) بأنه: "اسم فضلة يدل على زمان، أو مكان وقوع الحدث أو مقدارها، أو عددها" (3).

فحد النحاة عنده لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه، وحده للمفعول فيه لم يقل به العلماء القدامى، فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة، ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد، بل نشأت بالتدريج، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب، والباحثة تؤيد السامرائي على حده للمفعول؛ لأنه أثبت رأيه بالدليل المبين، فإنه من الخطأ أن يقال له: هذا لم يقل به أحد غيرك، فهو مجتهد، وبالاجتهاد توصل إلى هذا الحد وإنما يجوز لمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيرة والشواهد الكافية، وهذا يبين أنه كان بعيد البحث، سليم الحجة.

أقسام المفعول فيه:

ينقسم المفعول فيه إلى قسمين: ظرف زمان، و ظرف مكان:

- ظرف الزمان: ما يدل على وقت وقع فيه الحدث نحو: "سافرت ليلاً".
- ظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث نحو: "وقفت تحت عمّ العلم" (4).

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص230).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/204).

(3) السامرائي، معاني النحو (ص182).

(4) الغلابيني، جامع الدروس العربية (ج3/48)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج2/52).

فالشرط إذاً في الظرف أن يكون متضمناً معنى (في) باطراد، فإذا لم يتضمن اسم الزمان أو المكان معنى (في) لم يكن ظرفاً، ويشمل ذلك أن يقع الزمان والمكان مقيداً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مجروراً بحرف، فلا يسمى شيء من هذا ظرفاً⁽¹⁾.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾⁽²⁾، ف (يوماً) ليس ظرفاً؛ لأنّ الالتقاء ليس واقعاً فيه، بل هو قبله فكيف يكون ظرف لالتقاء، وهو لم يقع فيه؟ ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾⁽³⁾، ف (يوم الحسرة) وهو يوم القيامة ليس ظرفاً؛ لأنّ الإنذار ليس في يوم القيامة، وإنما هو قبل يوم القيامة فلا يكون ظرفاً له، بل هو مفعول به، لكن لو قلت نسيت الكتاب يوم السفر كان ظرفاً؛ لأنّ النسيان وقع يوم السفر⁽⁴⁾. وهذا ما سبقهم إليه سيبويه وقد أشار إلى ذلك في (الكتاب)، حيث قال: "هذا باب من ينتصب من الأماكن والوقت أن الظرف تقع فيه الأشياء، وتكون فيها ما انتصب؛ لأنه موقع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما في قبلها وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها⁽⁵⁾."

ظرفا الزمان والمكان من حيث الدلالة:

- ظرف الزمان المبهم: هو ما يدل على زمان غير معين نحو: "حين، وقت، وأمد"⁽⁶⁾، فإذا قلت: (سرت وقتاً) لم يكن معرفة، إذ لا يدل على زمان بعينه، ولا موقتاً؛ لأنه لا يدل على نوع مخصوص كالיום والليلة⁽⁷⁾.
- ظرف الزمان المحدد: ما دل على وقت معين ومحدد نحو: "ساعة، يوم، سنة، أسبوع، شهر، عام وهكذا" ومنه أسماء الشهور والفصول وأيام الأسبوع، وكذلك ما أضيف إلى المبهم للمحدد كقولنا: زمان الربيع، وقت الصيف⁽⁸⁾.

(1) فاخر، توضيح النحو وربطه في الأساليب الحديثة (ج2/269).

(2) [البقرة: 48].

(3) [مريم: 39].

(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج1/306)؛ الزمخشري، الكشاف (ج16/637)؛ السامرائي، معاني النحو (ج2/178).

(5) سيبويه، الكتاب (ج1/40).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج3/137).

(7) الجرجاني، الإمام عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/633).

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج3/137).

• ظرف المكان المبهم: وهو ما دل على مكان غير معين؛ أي: ليس له صورة تدرك بالحس الظاهر، ولا حدود لصوره كالجهات الست، وهي: أمام، وراء، ومثلها خلف ويمين ويسار ومثلها شمال وفوق وتحت، وكأسماء المقادير المكانية: كميل، والفرسخ وقصبة وكيلو متر، ونحو: جانب ومكان وناحية ونحوها⁽¹⁾، ومن المبهم ما يكون مبهم المكان والمسافة معاً، كالجهات الست وجانب وجهة وناحية⁽²⁾.

وفيه ما يكون مبهم المكان معين المسافة كأسماء المقادير، فهي شبيهة بالمبهم من جهة أنها ليست أشياء معينة في الواقع ومحدودة من حيث إنها معينة المقدار⁽³⁾، وكذلك ما كان مسوغاً من مصدر عامله، نحو: جلس مجلس زيد⁽⁴⁾، فمكان الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها؛ ولأنها أمور اعتبارية؛ أي: اعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول، فينعكس الأمر، وهكذا مقدارها؛ أي: مسافتها ليس له أمد معلوم، فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى ما لا نهاية، أما أسماء المقادير: فهي وإن كانت معلومة المسافة والمقدار لا تلزم بقعة بعينها، وإبهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين⁽⁵⁾.

• ظرف المكان المختص: ما دل على مكان معين محدود محصور ك (دار، ومدرسة، ومكتب، ومسجد، وبلد...) وفيه كذلك أسماء القرى والبلاد وأسماء الجبال والأنهار والبحار⁽⁶⁾.

أنواع الظرف من حيث التصرف:

ينقسم الظرف من حيث التصرف وعدمه إلى قسمين: مكان وزمان.

فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ك (يوم ومكان)، فإذا كل واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو: سرت يوماً، وجلس مكاناً، ويستعمل مبتدأ أو فاعلاً... إلخ.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج1/257).

(2) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص 231).

(3) انظر: المرجع السابق، ص 231.

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى (ص 204).

(5) انظر: الغلابيني، جامع دروس العربية (ج3/49-50)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج2/392).

(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج2/392).

هناك من النحاة لا يعدون الظرف ما تضمن معنى (في) باطراد فحسب، وإنما الظرف عندهم على ثلاثة أقسام:

• ما تضمن معنى (في)؛ أي: ما حل فيه الحدث، وذلك، نحو: جئت يوم الخميس وسافرت يوم الجمعة.

• ما دل على مدة، أو مقدار زمان الحدث، أو مكانه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ﴾⁽¹⁾.

• ما دل على عدد أزمته الحدث، أو أمكنه، نحو قولك: فعلت هذا سبع أيام، أي: تكرر الحدث في سبعة أيام، فهذا ليس مبيناً لمدة الحدث، وإنما لعدد أزمته الحدث⁽²⁾.

• ونحو قاله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾⁽³⁾.

غير المتصرف: وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً، أو شبهه، نحو: (سحر) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه، فهو متصرف كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ﴾⁽⁴⁾، و(فوق)، نحو: جلست فوق الدار فكل واحد من (سحر) و(فوق) لا يكون إلا ظرفاً⁽⁵⁾.

وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في كتابه (المقتصد) أن ما لا يستعمل ظرفاً هو الذي لا يجر ولا يرفع، فلا تقول: سير به ذات مرة ولا خرجت في ذات مرة، وإنما تقول: خرجت ذات مرة⁽⁶⁾.

والذي لزم الظرفية أو شبهها⁽⁷⁾. عند، ولدن، وقيل، وبعد، وفوق، وتحت... أما ما يلزم الظرفية (قط) مثل: ما أخذت أحداً قط⁽⁸⁾.

(1) [الحاقة:7].

(2) السامرائي، معاني النحو: (ص ص 182-183).

(3) [الجن: 9].

(4) [القمر: 34].

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج 1/258-259).

(6) الجرجاني، الإمام عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح (ج 1/635).

(7) والمراد ب (يشبه الظرفية) أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً ب (من) نحو: خرجت من عند زيد، ولا يجر عند إلا ب (من)، فلا يقال: خرجت إلى عنده، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج 1/259)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج 3/139).

(8) عبد الغني، النحو الكافي (ج 2/57).

ناصرب الظرف:

اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف الواقع خيراً، فذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خيراً للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وعمر وراءك، واحتجوا لذلك بقولهم: إنما إنه ينتصب بالخلاف، وذلك؛ لأنه خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ف زيد قائم، كان القائم في المعنى هو زيد، فإذا قلنا: زيد أمامك لم يكن أمامك هو زيد، كما كان القائم في المعنى هو زيد، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف⁽¹⁾.

وذهب البصريون إلى أنه ينصب بفعل مقدر والتقدير: زيد استقر أمامك، وعمر استقر وراءك، وذهب بعضهم إلى أنه انتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير: زيد مستقر أمامك، وعمر مستقر وراءك؛ لأن كل ظرف زمني، أو مكاني فيه معنى (في) و(في) حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة⁽²⁾.

وأشار البصريون لذلك بأنهم قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر، وذلك؛ لأن الأصل في قولنا: "زيد أمامك؛ أي: في أمامك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد منه معنى (في) و(في) حرف جر وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك: عجبت من زيد ولو قلت: من زيد لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدّل على أن التقدير في قولك: "زيد أمامك" و "عمر وراءك" و "زيد استقر أمامك"، و "عمر استقر وراءك"، ثم حذف الحرف، فاتصل الفعل بالظرف، فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف، والصحيح تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلما وجب هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل، وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه، وهو اسم الفاعل⁽³⁾.

والذي يدل على ما سبق أن الظرف يكون صلة للذي نحو: رأيت الذي أمامك، والصلة لا تكون إلا جملة، فلو كان المقدر اسم الفاعل الذي هو مستقر، لكان مفرداً؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً، والمفرد لا يكون صلة ألبتة، فوجب أن يكون

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 202).

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/293)؛ الزبيدي، ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (ص36).

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 203).

المقدر الفعل الذي هو استقر؛ لأنّ الفعل مع الضمير يكون جملة فدل على ما بيناه (1).

كما ذهب إبراهيم بركات في كتابه (النحو العربي) إلى أن العامل في الظروف ما يحدد الظرف دلالاته الزمانية والمكانية سواء أكان هذا فعلاً، أم اسم فعل، أم وصفاً مشتقاً، أم مصدرًا، مثال ذلك: آتيتك الليلة، ودراكننا الآن، وأنا زائرٌ حيثما تقطن، ونعم، المقابلة مساءً حيث كل من الليلة، والآن، وحيث، ومساءً ظروف بعضها منصوب، مثل: الليلة، ومساءً، وبعضها مبني إمّا على الفتح في محل نصب، مثل: (الآن)، وإمّا على الضم في محل نصب مثل: (حيث) والعامل فيهما على الترتيب: الفعل آتي، واسم الفعل دراك، واسم الفاعل زائر، والمصدر مقابلة (2).

إذن فظروف الزمان والمكان حكمها النصب، أو تكون في محل نصب إن لم تسبق بحرف جر.

ما ينوب عن الظرف

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، مثل قولك: جلست قرب زيد، والأصل مكان قرب زيد، فحذف المضاف مكان، وأقام المكان إليه مقامه، فأعرب إعرابه، وهو النصب على الظرفية، كما أن هناك أشياء أخرى تنوب عن ظرف الزمان والمكان ومنها:

- أسماء العدد المميز باسم زمان أو مكان مثل: سرت عشرين يوماً، فيعرب (عشرين) ظرف.
- ما دل على كلية أحدهما، أو جزئية ككل وجميع وبعض ونصف، مثل: سرت كل اليوم، سرت نصف الفرسخ.
- ما كان صفة لأحدهما، مثل: جلس طويلاً شرقي الدار.
- ألفاظ مسموعة توسعوا فيها، فنصبوها على الظرف مجازاً؛ لتضمنها معنى (في)، نحو: أحقاً أنك ذاهب ف (أحقاً) منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، (وأنتك ذاهب) في تأويل مصدر لمبتدأ مؤخر (3).

(1) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (ص378).

(2) بركات، النحو العربي (ج3/317).

(3) فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب الحديثة (ج2/279)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/328)؛ ضيف، تجديد النحو (ص176).

الصدارة في المفعول فيه:

يجوز أن يتقدم الظرف على عامله ما لم يكن هناك مانع، فنقول: بينكم مشيت، وأمامكم جلست وصباحاً زرتك، كما يستشهد به أكلٌ يومٍ لك ثوبٌ تلبسه؟ حيث جملة (تلبسه) في محل رفع صفة لثوب، وفعلها (تلبس) هو العامل فيما هو منصوب على الظرفية، (كل)، وهو مقدمٌ على عامله (1).

يجب تقدم المفعول فيه ظرف الزمان والمكان، إذا كان مما يلزم صدر الكلام، كأسماء الاستفهام يقول ابن يعيش: "إن الاستفهام له صدر الكلام من قبل إنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها" (2).

لقد تصدّر المفعول فيه هنا، وجب تقديمه لقرينة، وهي وجوب تقديم الأسماء المستفهام بها (3).

كما بين سيبويه (ت180هـ)، أن لا يكون (أين) إلا للأماكن، ومعناه؛ أي: مكان تقع على الجهات الست، وكل مكان يستفهم بها عنه، فيقال: أين بيتك؟ أين زيد؟ فهي في إفادتها للعموم ونظيرها (متى) الذي لا يكون إلا للأيام والليالي، فإن قلت: أين سير عليه؟ قال: سير عليه مكان كذا وكذا... أو تقول: خلف دارك أو فوق دارك، وإن قلت: متى سير عليه؟ فيقول: يوم كنت فيه عندنا، فهذا يحسن فيه على متى، ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا؛ لأنك وقته وعرفته بشيء ف (متى) سؤال عن الوقت بمعنى؛ أي: حين أو أي وقت (4).

وقد أشار ابن جني على أن (أين) تخص المكان و(متى) تخص الزمان قائلاً: أعنتك هذه اللفظة الواحدة عن ذكر الأماكن كلها، إذا سألك أحد أين بيتك؟ فتعنيك (أين) عن ذكر الأماكن كلها... وكذلك متى تقوم؟ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها، وعلى هذا بقية الأسماء نحو: كيف، أي، وأيان، وأنى (5).

فأين تكون استفهاماً يستعمل للسؤال عن المكان نحو: أين زيد؟ (6).

(1) بركات، النحو العربي (ج2/323).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/104).

(3) ابن جني، الخصائص (ج1/299).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج1/219-220).

(5) ابن جني، الخصائص (ج1/82).

(6) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص101).

وهو اسم، وقد تدخل عليه ما، فتكون زائدة، وذلك للتوكيد، وفيه قال سيبويه: أين يستفهم به عن المكان (1).

وتكون بمنزلة (حيث)، كقولك: أين أنزل؟ أين أبيت؟ وهي تشبه (متى) في المواصفات فهي ظرف مبهم غير متمكن في الإسمية (2)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (3).

ذ (أين) في الآية تعرب اسم استفهام في محل نصب ظرف مكان والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (4).

و(أَيَّان) أيضا للزمان ك (متى)، إلا أن (متى) أكثر استعمالاً من (أَيَّان)، و(أَيَّان) مختص بالأمر العظام، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾ (5).

فلا يقال: أَيَّان نمت، كما أن (أَيَّان) في الاستفهام بالمستقبل بخلاف (متى) فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل (6)، وتعرب (أَيَّان) في قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾ اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية (7).

(متى) وهي للسؤال عن الوقت بمعنى (حين)، أو في أي زمان وتغني عن أسماء الزمان جميعها، فهي في الزمان بمنزلة (أين) في المكان (8)، ويستعمل من الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً (9)، كما تعرب (متى) في قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾ (10)، اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم (11).

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/220).

(2) الزجاجي، حروف المعاني (ص34).

(3) [الأنعام: 22].

(4) درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ج3/84).

(5) [الأعراف: 187].

(6) الرضي، شرح الكافية (ج2/452)؛ ابن زكريا، الصاحبى في فقه اللغة (ص101).

(7) درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه (ج3/504).

(8) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/133).

(9) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج2/116).

(10) [البقرة: 214].

(11) صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه (ج1/440).

وإنما تختلف (متى) عن (أين) في كون (متى) لا يسأل بها عن الأشخاص، وهذا ما أشار إليه الجرجاني: "فلا يجوز أن تقول: متى زيد؟ لأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الأشخاص؛ لعدم الفائدة في ذلك⁽¹⁾، كما أنها تكون استفهاماً كقولك: متى تقوم؟ ومتى العيد؟ ومعنى (متى) في هذين الموضعين ظرف من الزمان بمعنى الحين والوقت⁽²⁾.

ومن مميزات أسلوب الاستفهام أن له الصدارة في الكلام، ومعنى الصدارة في الكلام؛ أي: أن الكلمة تقع في صدر الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا هو من تمامها⁽³⁾. كما أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام هنا، هو أن بعضها أصله ظرف، فلما نقل من الظرفية إلى طلب السؤال عن المظروف استحق الصدارة⁽⁴⁾.

ويرى ابن السراج: أن الأسماء إذا كانت استفهاماً، فلها صدور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها⁽⁵⁾.

وتميل الباحثة إلى أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام، لأجل أنها تفيد الكلام معنى الاستفهام، فنقلته من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/228).

(2) الهروي، الأزهية في علم الحروف (ص200)؛ السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن (ج2/55).

(3) انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج1/98).

(4) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص126).

(5) ابن السراج، الأصول (ج2/159).

المبحث الخامس

التمييز

تعريفه:

هو اسم بمعنى من يبين إبهام نكره سابقة عليه، نحو (قمحاً) من قولنا: اشتريت رطلاً قمحاً، و(نفساً) من قولنا: "طاب محمد نفساً"⁽¹⁾، وكقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلْ الرَّأْسُ شَيْباً﴾⁽²⁾ شيباً: تمييز منصوب بالفتحة⁽³⁾.

والتمييز كما عرفه الجرجاني في كتابه (التعريفات) بأنه "ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة نحو: منوان سمناً أو مقدراً، نحو: لله دره فارساً"⁽⁴⁾.

والتمييز ما يرفع الإبهام الوضعي عن المميز نفسه؛ أي: عن ذاته لا عن هيئته، ومثاله إذا قلت: عندي عشرون، لا يدري السامع هل هي عشرون عبداً أو فرساً أو ديناراً...، فإذا قلت عشرون درهماً، فقد ميزت العشرين بذكر الدرهم عن كل معدود⁽⁵⁾.

ويرى ابن الناظم: "أنه كل اسم نكره متضمن معنى (من)؛ لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله"⁽⁶⁾.

فالاسم جنس خرج منه الفعل والحرف⁽⁷⁾، وقوله نكره مخرج للمعارف، فإنها لا تكون تمييزاً وإن كانت أسماء منصوية مبينة لما انبهم من الذوات، نحو: زيد حسن الوجه إذا نصبت الوجه، فلو قلت زيد حسن وجهاً، كان تمييزاً، وهذا هو المذهب الصحيح⁽⁸⁾، وقوله مبين يعني: أنه يبين غيره ويفسره ويوضحه⁽⁹⁾.

-
- (1) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية (ص215).
 - (2) [مريم:4].
 - (3) بابستي، المعجم المفصل في النحو العربي (ص1078).
 - (4) الجرجاني، علي، معجم التعريفات (ص59).
 - (5) علاء الدين البصري، شرح القواعد البصرية (ص181).
 - (6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص250).
 - (7) الأبيدي، شرح حدود النحو (ص106).
 - (8) نهر، شرح اللحة البدرية (ج2/187).
 - (9) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/525).

ويرى الزمخشري: "أنه التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة، أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته"⁽¹⁾.

والنصب من التفسير قولهم: عندك خمسون رجلاً نصبت (رجلاً) من التفسير والنصب على التمييز، نحو قولهم: أنت أحسن الناس وجهاً وأسمحهم كفاً، يعني: إذا ميّزت وجهاً وكفاً، فنصبت (وجهاً) و(كفاً) على التمييز⁽²⁾.

وذكر سيبويه أن التمييز قد يكون من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضع كف سحاباً، ولي مثله عبداً، فحذف ذلك تحقيقاً، كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهماً، وصارت الأسماء المضاف إليها مجردة بمنزلة تتوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها، ولا محمولاً على ما حملت عليه⁽³⁾.

يتضح من التعريفات السابقة للتمييز وخاصة عند سيبويه والزمخشري أن هذه التسمية غير صريحة لهذا المفهوم، حيث يرى أن التمييز ما انتصب الاسم منه بعد المقادير، والزمخشري عرّفه بأنه التبيين والتفسير، لكنه لم يفصل بينهما، بينما الفراهيدي فرّق بين التفسير والتمييز، وهذا الفرق واضح، حيث ما انتصب على التفسير عنده يقابل تمييز المفرد، وما انتصب على التمييز يقابل تمييز النسبة، والتمييز بشكل عام تقوم دلالاته على إزالة الإبهام عن مجمل سابق.

أمّا الغاية من تكثير التمييز جعله شائعاً في نوعه، يقول المبرد: "ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة؛ لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإن كان منكوراً كان شائعاً في نوعه"⁽⁴⁾، وأيضاً الاحتراز من العبث والزيادة، ولا يكون التمييز إلا نكرة؛ لأنّه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الإبهام، وذلك حاصل بالنكرة التزموا تكثيره احترازاً من العبث والزيادة⁽⁵⁾.

(1) الزمخشري، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ص80)؛ نهر، شرح اللوحة البدرية (ج2/186).

(2) الفراهيدي، الجمل (ص ص44-45).

(3) سيبويه، الكتاب (ج2/172).

(4) المبرد، المقتضب (ج3/32).

(5) ابن مالك، الكواكب الدرية (ص475).

حكمه:

وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كعشرين درهماً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل، أو شبهه كطاب نفساً⁽¹⁾.

اختلف النحاة في نصب تمييز النسبة، فذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أن الناصب هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً، كما في قولك: "طاب محمد نفساً"، أم كان وصفاً كما في قولك: زيد كريم خلقه، وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها، وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل وهذا ما اختاره ابن عصفور⁽²⁾.

أقسام التمييز:

للتمييز أقسام وهي: المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة⁽³⁾:

• فالمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وينقسم إلى أربعة أقسام:

أ- العدد: كأحد عشر كوكباً.

ب- المقدار: وهو إما مساحة: كشبر أرضاً أو كيل: كقفيز برأ أو وزن كمنوين عسلاً⁽⁴⁾.

ت- ما يشبه المقدار، نحو: قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽⁵⁾، خيراً: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة⁽⁶⁾.

ث- ما كان فرعاً للتمييز نحو: "خاتم حديداً"⁽⁷⁾.

(1) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج2/696)، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللاظ (ج1/475)؛ ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك (ج1/429)؛ فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب النحوية (ج3/54).

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/364).

(3) ابن عقيل، شرح بن عقيل (ج1/290)؛ فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب الحديثة (ج3/55).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/290).

(5) [الزلزلة: 7].

(6) الخراط، المجتبي في مشكل إعراب القرآن الكريم (ج4/1474)؛ درويش، إعراب القرآن وبيانه (ج10/505).

(7) ابن مالك، الكواكب الدرية (ص381)؛ نهر، شرح اللوحة البدرية (ج2/191)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/166)؛ ابن هشام، الجامع الصغير في النحو (ص124).

حكم تمييز الذات:

تمييز الذات الواقع بعد المقادير يجوز نصبه وجره بالإضافة، تقول: اشتريت كيلة أرزاً، ولي قفيز برّاً⁽¹⁾، بنصب التمييز، ويجوز كيلة أرز، أو قفيز برّ بالإضافة، وتقول: عندي متراً صوفاً، وشبراً أرضاً بالنصب، ويجوز متر صوفٍ وشبر أرضٍ بالإضافة⁽²⁾، وجره بالإضافة مشروط بالأ يضاف المقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف الدال على المقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز، كقوله تعالى: ﴿لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾⁽³⁾، وإنما وجب النصب وامتنعت إضافته؛ لأن الاسم لا يضاف مرتين⁽⁴⁾.

ويجوز جر التمييز بمن كرطل من الزيت إلا في ثلاث مسائل:

- إحداها: تمييز العدد كعشرين درهماً⁽⁵⁾.
 - ثانيها: التمييز المحول عن المفعول: "كغرسنا الأرض شجراً"، ومنه: "ما أحسن زيداً أدباً" بخلاف "ما أحسنه رطلاً".
 - ثالثها: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل، كطاب زيد نفساً، أو عن مضاف غيره نحو: زيدٌ أكثر مالاً، إذ أصله مال زيدٍ أكثر، بخلاف "لله درّه فارساً"⁽⁶⁾.
- تبين مما سبق أن تمييز الذات يقع بعد المقادير أو شبهها وبعد العدد الواقع بعد المقادير أو شبهها، ويجوز نصبه وجره إلا إذا أضيفت الدال على المقدار إلى غير التمييز؛ فيجب نصبه.

تمييز النسبة:

تعريفه: "المبين إجمال نسبة وهو المسوق؛ لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول به"⁽⁷⁾.

فالمنصوب بعد تمام الكلام على ضربين: منقول، غير منقول.

- (1) الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص84).
- (2) ويجوز في هذا التمييز وجه ثالث، وهو جره بمن، فتقول: قدح من أرز، ومتر من صوف، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/367)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/293).
- (3) [آل عمران: 91].
- (4) فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب (ج2/55-56).
- (5) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/367).
- (6) المرجع السابق، ج2/367.
- (7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/291).

فالمنقول على ثلاثة أضرب:

- الأول: المنقول عن الفاعل؛ أي: محول عن فاعل، نحو: طاب زيد نفساً، ونحو قوله تعالى: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾⁽¹⁾؛ أي: طابت نفس زيد ف (نفساً) تمييز منقول عن الفاعل، والأصل طابت نفس زيد⁽²⁾.

- الثاني: المنقول عن المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾⁽³⁾.

- الثالث: المنقول من المضاف، نحو: "زيد أحسن وجهاً"، وأصله وجه زيد أحسن⁽⁴⁾.

وشرط التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً⁽⁵⁾.

كما أن هذا النوع من التمييز يفسر نسبة غامضة بين الفعل والفاعل، أو بين الفعل والمفعول به، ويسميه بعض النحاة التمييز المحول، يعنون بذلك أن التمييز في أصل التركيب كان ينبغي أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به، لو أراد المتكلم أن يصوغ هذا المعنى بطريقة أخرى، ولكن يعدل إلى هذا الأسلوب؛ لضرب من المبالغة والتأكيد، فإذا قلت: "طاب زيد نفساً"، فتقديره "طابت نفس زيد"، وهذا التأكيد، وهذه المبالغة بما يؤكد ترابط الفعل مع التمييز، إذ يبين أن الفعل مسند إلى مجموع الفاعل والتمييز معاً من حيث المعنى، وذلك أنه لا يقال: طاب زيد إلا على سبيل المجاز؛ لأنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه، فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى والتأكيد، أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو، فنصب به ثم أسند في اللفظ إلى (زيد) تمكن المعنى ثم لما احتتمل أشياء كثيرة هو أن يطيب لسانه، بأن يعذب كلامه، تبيّن أن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل: "طاب زيد نفساً"⁽⁶⁾.

(1) نهر، شرح اللوحة البدرية في النحو (ج2/192).

(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه (ج6/59)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج2/24)؛ البركوي، إظهار الأسرار في النحو (ص107)؛ ابن المرتضى، تاج علوم الأدب (ص297)؛ المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ج1/392).

(3) [القمر: 12].

(4) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت (ج1/471).

(5) ابن مالك، الكواكب الدرية (ص383).

(6) انظر: حماسة، بناء الجملة العربية (ص167).

تبيّن مما سبق أن تمييز الذات تكون الذات ظاهرة محددة باسم وتسميته (التفسير) كما سمّاه الفراهيدي تتسجم مع الاسم الذي يقوم بتوضيح المقصود من هذه الذات، ورفع الإبهام عنها، على حين أن المبهم في النوع الثاني (تمييز النسبة) ليس ذاتاً محددة، بل علاقة ارتباط بين صفة مبهمة النسبة وذات توضح تلك النسبة وتميّز جهة الارتباط في الجملة؛ لأن التمييز اسم متحول عن أصله، وهذا التحول أدى إلى إحداث شيء من المبالغة والتأكيد من جهة وإفادة الارتباط من جهة، فإن قلنا على سبيل المثال: اشتعل الرأس شيباً نسبت الاشتعال إلى الرأس بالكامل، ومن ثم خصصناه بالشيب، على حين لو اكتفيت بأصل الجملة الذي هو: اشتعل شيب الرأس؛ لدلّ ذلك على أن الاشتعال؛ أي: ظهور الشيب مقتصرٌ على جزء معين من الرأس دون غيره.

السمات التي يشترك فيها التمييز مع الحال:

ثمة سمات يشترك فيها التمييز مع باقي المنصوبات، أو مع بعضها، وسمات ينفرد بها، فهو يشترك مع الحال في خمس سمات، ويختلف معه في سبع سمات⁽¹⁾.

أما السمات التي يتفق فيها مع الحال، فهي تتمثل في كونه:

اسماً فضلة، نكرة منصوبة، مفسراً لما قبله، فالتشابه الكبير بينهما الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى التباس بين الذات، أو النسبة ببيان الهيئة⁽²⁾.

السمات التي يفارق التمييز الحال:

- الحال مفسر للهيئة، والتمييز مفسر للمبهم، من ذات أو نسبة.
- الأصل في الحال أن يكون مشتقاً، وفي التمييز أن يكون جامداً.
- الحال يأتي شبه جملة ويأتي جملة، والتمييز ليس كذلك.
- الحال يكون مؤكداً لصاحبه، أو عامله، والتمييز لا يكون مؤكداً لأحدهما.
- الحال قد يكون غير مستغن عنه، والتمييز ليس كذلك.
- التمييز لا يتعدد، بينما الحال يتعدد.
- الحال تتقدم على عاملها المتصرف، أو الشبيه بالمتصرف، لكن لا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح⁽³⁾.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/533).

(2) المرجع السابق، ج2/533.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ص ص 269-270)؛ انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج2/533-534).

ثانياً: التمييز من حيث الصدارة.

علة لزومه الصدارة:

إن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله (مطلقاً)؛ أي: سواء أكان اسماً أو فعلاً أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع، نحو: "عندي عشرون درهماً"، فالعامل في درهم عشرون، فلا يجوز عندي درهماً عشرون⁽¹⁾.

منع الفارسي في (الإيضاح العضدي) تقديم التمييز على عامله تأكيداً لكلام سيبويه⁽²⁾، وذلك؛ لأن سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين، لم يجزوا أن يتقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز المفرد، أم كان فعلاً، كما في تمييز النسبة سواء أكان الفعل جامداً، كفعل التعجب في نحو: "ما أحسنه رجلاً"، أم كان متصرفاً، نحو: "طاب محمد نفساً"، فأما امتناع تقدمه على العامل -إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً- فظاهرة؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب، فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة⁽³⁾.

كما ذهب إلى منع التقديم الزجاج، حيث قال: إنما لم يجز؛ لأنه منقول من الفاعل، فكما أنّ الفاعل لا يجوز تقديم ما نُقل منه⁽⁴⁾.

وزعم البصريون في عدم جواز تقديم التمييز على عامله من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل⁽⁵⁾، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة؛ فلا يُغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل⁽⁶⁾، وقد تعرض ابن الحاجب لذلك قائلاً: لا يتقدم التمييز بحال لأنهم قد علم أن قولهم عندي رطل زيتاً أصله زيت رطل وسمن منوان، فقصدوا التغيير ليحصل الإبهام الذي يستلزم التشوق إلى تفسيره، ثم فسروه ليعلم موقعه، وليكون كأنه ذكر مرتين مبهماً أو مفسراً، فلو قدموا فات هذا المعنى المقصود،

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/283)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/73)؛ انظر: المكودي، شرح العمدة (ج2/392-393)؛ ابن مالك، العمدة الحافظ وعدة اللافظ (ج1/475).

(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج1/203).

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/371)؛ انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/294)؛ انظر: السيوطي، المطالع السعيدة (ج2/25)؛ الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص85).

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/427).

(5) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/371).

(6) ابن الحاجب النحوي، شرح الوافية لنظم الكافية (ج1/228).

لكونه ذكر مرتين مبهماً أو مفسراً، فلو قدموا فات هذا المعنى المقصود، لكونه ذكر من أول الامر مفسراً⁽¹⁾.

وهو ما أشار إليه ابن جني بقوله: "فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"⁽²⁾.

ويرى الفارسي في (التذكرة) في منع التقديم قائلاً: "إنما لم يجز تقديم التمييز؛ لأنه مفسر، ومرتبة المفسر أن يقع بعد المفسر"⁽³⁾.

كما أن التمييز مشبه للنعته، فلم يتقدم؛ لأن النعته لا يتقدم على المنعوت⁽⁴⁾.

ويرى ابن هشام منع تقدم التمييز، حيث قال: "لا يتقدم التمييز على عامله مطلقاً؛ خلافاً للكسائي والمازني والمبرد"⁽⁵⁾.

وحجة الفريق المخالف في جواز التقديم أن العامل فعل متصرف، وهذا ما أجازه ابن مالك⁽⁶⁾.

ذهب المازني والكسائي والمبرد والجزمي إلى جواز تقديم التمييز على عامله، إذا كان فعلاً متصرفاً احتجاجاً بالسمع والقياس، أما السماع فقد جاء في كلامهم قال الشاعر: ⁽⁷⁾

أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وأما القياس، فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديمه، كسائر الأفعال المتصرفة.

(1) ابن الحاجب، شرح الوافية في نظم الكافية (ج2/229)، ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص 353)؛

الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/52).

(2) ابن جني، الخصائص (ج2/384).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج4/150).

(4) الكواكب الدرية (ص385).

(5) ابن هشام، الجامع الصغير في النحو (ص127).

(6) ابن مالك، العمدة الحافظ وعدة اللافظ (ج1/467).

(7) البيت من الطويل وقيل أنه لرجل من طيء: الأشموني، شرح الأشموني (ج2/53)؛ الأزهرى، شرح

التصريح على التوضيح (ج1/400)؛ ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (ج1/477). ابن هشام،

مغني اللبيب (ج2/463)؛ العيني، المقاصد النحوية (ج3/241)؛ ابن جني، الخصائص (ج2/384)؛

الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/531)؛ والأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص221).

شرح المسألة:

لا يتقدم التمييز على المبهمات المميزة به، وكذلك لا يتقدم على عامله، إذا كان فعلاً غير متصرف، نحو: "نعم زيد رجلاً" وإن كان فعلاً متصرفاً، ذهب سيبويه إلى منع التقديم؛ نظراً إلى أنه في الأصل، قد أوهن بزوال رفعه، وإحاقه لفظاً بالفضلات، فلا يزداد وهنا بتقديمه على الفعل⁽¹⁾.

كما لا يجوز عند سيبويه أن تكون نفساً طاب زيداً، أو عندي درهماً عشرون، وحجة سيبويه في هذه المسألة: أن كلام العرب استقراءً، وليس قياساً، ومن ثم فالتمييز في هذا المثال، ونحوه فاعل في المعنى، فأصل التقدير طابت نفسُ زيد⁽²⁾، واحتجاج المازني والكسائي والمبرد في جواز التقديم، أن الفعل عامل قوي بالتصرف، فمنع التقديم معموله، وليس فاعلاً باللفظ لا موجب له، واستدلوا بالسماع، واستدلّاهم هذا لا حجة فيه؛ لأن (نفساً) في البيت السابق نُصبت بفعل مقدر تقديره "أعني نفساً" على التمييز، وقد جاء هذا في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ، أما احتجاجهم بالقياس، فهو أن العامل هنا متصرف إذا كان فعلاً متصرفاً، فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك: "زيداً ضرب عمرو"⁽³⁾.

والباحثة توافق البصريين الرأي في هذه القضية؛ لأن البصريين أقوى عقلاً، وطريقهم أكثر تنظيمًا، وأقوى سلطاناً على اللغة، حيث إن رأيهم في الرد على الفريق المخالف كان واضحاً ومقنعاً وخاصةً في تقديرهم للمحذوف في البيت الشعري السابق، حين اعتبر الفريق المخالف (نفساً) تمييزاً مقدم على عامله، بينما اعتبره البصريون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني)، وهذا يدل على إعمال عقولهم، وإنشائهم لغة يسودها النظام والمنطق.

والذي يؤكد ما سبق البيت الشعري السابق أن روايته الصحيحة في ديوان مخبل السعدي

كالتالي:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽⁴⁾

والتمييز هنا مما لا يجوز تصدره في الجملة، ولا خلاف في امتناع تقديمه على الاسم المنتصب، كما تبين عند النحاة.

(1) السيوطي، المطالع السعيدة (ج1/25).

(2) انظر: ابن السراج، الأصول (ج2/223).

(3) انظر: العكبري، التبيين (ص396)؛ انظر: الأتباري، الإنصاف (ص221-222).

(4) السعدي، ديوان مخبل السعدي (ص290)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/531).

المبحث السادس

الحال

أولاً: تعريفه وأحكامه:

هو "وصف فضلة مسبوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة"⁽¹⁾.

كما أنه "اسم مشتق منصوب يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل، ويقوى المعنى مثل: "هجم الأسد غاضباً"⁽²⁾.

وهو أيضاً "ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: "ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيدٌ في الدار قائماً"⁽³⁾.

كما أنه "الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات، نحو قولك: "جاء زيد راكباً" و"ركبت الفرس مسرجاً" وما أشبه"⁽⁴⁾.

فقوله منتصب على وجوب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم، وخرج بقوله مفهم في حال التمييز في نحو: "لله دره فارساً"؛ لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقدير (من)⁽⁵⁾.

والمقصود من الوصف ما كان مشتقاً، للدلالة على موصوف، ويكون صريحاً، إذا كان واحداً من خمسة: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أمثلة المبالغة، وأفعال التفضيل.

كما يكون غير صريح كذلك الجملة وشبه الجملة، كما يخرج الوصف، نحو: (القهقري) في رجعت القهقري⁽⁶⁾.

يقول ابن جنى: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، فأما لفظها، فإنها نكرة تأتي بعد معرفة، قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرة هيّ المعروفة في المعنى"⁽⁷⁾.

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص256)؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/265)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج1/42).

(2) بابستي، المعجم المفصل في النحو (ص437).

(3) الجرجاني، معجم التعريفات (ص59).

(4) الصنهاجي، متن الأجرومية ويليه ملحّة الإعراب (ص19).

(5) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج1/404).

(6) أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص247).

(7) ابن جنى، اللمع في العربية (ج1/42).

والفضلة مقابل العمدة، وهو ما استغنى الكلام عنه (1)، نحو: "جاء زيدٌ ركباً" ف (راكباً) لو لم يأت به لصح الكلام، وتم بأجزائه، وكذلك إذا قلت: "زيد منطلق" بمعنى (راكباً)، فلو لم نأت للفعل بفاعل ولا للمبتدأ بخبر، لكان (راكباً) فاعلاً مع الفعل وخبراً مع المبتدأ، فكنت تقول: " جاء ركبٌ"، و"زيدٌ ركبٌ"، فيكون إذ ذاك عمدة لا فضلة؛ لأنّ الكلام لا يستغني عنه، فلا يكون إذ ذاك حالاً، فهذا معنى كونه فضلة (2).

والحال على ضربين: مبينة ومؤكدة: فالمبينة وتسمى المؤسسة أيضاً، وهي التي لا يستفاد معناها من دون ذكرها (3)، نحو: قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ (4).

أما المؤكدة: فهي التي يستفاد معناها من دون ذكرها، ولا يغلب فيها الانتقال، بل هو الثبوت فيها، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (5).

والمؤكدة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿وَلِيُّ مُدْبِرًا﴾ (6).
- مؤكدة لصاحبها، نحو: جاء القوم أطرأ.
- مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: أبوك عطوفاً (7).

أحكام الحال:

الحال غالباً نكرة مشتقة؛ لأنها بمعنى الصفة، وقد تأتي معرفة سماعاً وقياساً، وذلك إذا كانت بمعنى النكرة، مثل: قابلت الأمير وحدي، (فوحدي)، وإن كانت معرفة لفظاً هي نكرة

(1) ابن طولون، شرح ابن طولون (ج1/404).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/417)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج4/8)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/495).

(3) هذا مذهب الجمهور ذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مبينة؛ لأنهم يرون أنها لا تخلو من تحديد فائدة عند ذكرها، انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج2/337)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج2/140)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج4/9).

(4) [القصص:2].

(5) [البقره: 91].

(6) [النمل: 10].

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/197).

معنى؛ لأنها ترادف منفرداً، وأن تأتي نفس صاحبها في المعنى جاء سعيد ركباً ف (الراكب)، هو نفس سعيد⁽¹⁾.

أن تأتي جامدة في حالات:

- أن تؤوّل بمشتق، ويطرّد ذلك، فيما يدل على تشبيهه مثل: يعدو أخوك غزالاً؛ أي: مشبهاً غزالاً.
- أن تدل على سعر، مثل: اشتريت اللبن رطلاً بمئة قرش.
- أن تدل على عدد، مثل: قضيت مدة الجندية ثلاث سنين.
- أن تكون موصوفة بمشتق أو بما في معناه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾⁽²⁾.
- أن تدل على طور فيه تفضيل، مثل: المشمش رطباً أطيب منه شرباً.
- أن تكون نوعاً لصاحبها، مثل: هذا مالك ورقاً.
- أن تكون أصلاً لصاحبها أو فرعاً له، مثل: خذ سوارك فضة فأعطني ذهبي خاتماً⁽³⁾.

أقسام الحال:

تأتي الحال على ثلاثة أقسام: حال مفردة، حال جملة، حال شبه جملة.

1. الحال مفردة: وهي ما ليست جملة ولا شبه جملة⁽⁴⁾، وقد تكون الحال المفردة مثنى أو جمعاً مؤنثاً مشتقاً من الفعل، كأن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو أفعال التفضيل⁽⁵⁾.

(1) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص 293).

(2) [يوسف:2].

(3) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة (ص ص 293-294)؛ انظر: أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص ص 250-251)؛ انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج 4/9-12)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج 2/4-5)؛ انظر: ابن عقيل، المساعد على شرح تسهيل الفوائد (ج 2/8-9)؛ انظر: الغلابيني، جامع دروس العربية (ج 3/83-84).

(4) عبد الغني، النحو الكافي (ج 2/262).

(5) المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ج 1/360).

قال تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾⁽¹⁾، ضاحكاً: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأيضاً قوله تعالى: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾⁽²⁾، مفسدين: حال منصوبة وعلامة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم⁽³⁾.

2. حال الجملة: وهي أن تقع الجملة الاسمية، أو الفعلية موقع الحال⁽⁴⁾، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

ومَوْضِعِ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رِحْلَةً⁽⁵⁾

وحتى تقع الجملة حالاً يلزمها شروط:⁽⁶⁾

- أن تكون جملة خبرية لا طلبية ولا تعجبية.
- أن تكون غير مصدرة بحرف تنفيس، مثل: السين وسوف.
- أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط إما الضمير وحده، أو أن يكون الرابط الواو، وإما أن يكون الرابط الواو والضمير معاً وذلك على الترتيب في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾⁽⁷⁾.

وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الدَّثْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴾⁽⁸⁾، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾⁽⁹⁾.

3. الحال شبه جملة: قد تبنى الحال من شبه الجملة بنوعيتها (الظرف والجار ومجرورة) بشرط أن يكونا تامين؛ أي: يفيدان معنى مع صاحبها وعاملها⁽¹⁰⁾، وهما يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الحال، نحو: رأيت الهلال بين

(1) [النمل: 19].

(2) [البقرة: 60].

(3) درويش، إعراب القرآن (ج1/111)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج2/454).

(4) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص294).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/328).

(6) انظر: عبد الغني، النحو الكافي (ج2/455-456)؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية (ج3/101).

(7) [يوسف: 16].

(8) [يوسف: 14].

(9) [البقرة: 243].

(10) بركات، النحو العربي (ج3/49).

السحاب، ونحو: نظرت العصفور على الغصن⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽²⁾.

العامل في الحال:

يعمل في الحال ثلاثة أشياء: الفعل، شبه الفعل، وما فيه معنى الفعل⁽³⁾.

نحو: جاء زيد ضاحكاً عامل الحال الذي نصبها هو عامل صاحبها (زيد) الذي رفعه وهو الفعل جاء⁽⁴⁾.

وأشبه الفعل هنا (المصدر والمشتقات)، مثل: سرتني رجوعك سالماً، وما قارئ رفيقك نشيطاً، فناصب سالماً هو المصدر (رجوع) الذي جر الضمير صاحب الحال لفظاً ورفع محلاً على أنه فاعله، وناصب الحال نشيطاً هو شبه الفعل قارئ الذي رفع صاحب الحال رفيقك، أما ما فيه معنى الفعل⁽⁵⁾، فكأسماء الإشارة ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾⁽⁶⁾، وأدوات التشبيه "كأنك خطيباً" وأسماء الأفعال، مثل: بدأ مسرعاً، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والتبويه والنداء مثل: كيف أنت جندياً؟ لبتك منصفاً تصير قاضياً، ها انت ذا غاضباً، يا خالد منقضاً جاره⁽⁷⁾.

ثانياً: علاقة الحال بالصدارة:

إن للنحاة مذاهب من حيث تقديم الحال في أول الكلام:

1. المذهب الأول: وهو الجواز مطلقاً، وهو الأصح وعليه الجمهور قياساً على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز، أن الحال يقتضينا الفعل بوجه، فقدمت كما تقدم سائر الفضلات⁽⁸⁾، قال تعالى: ﴿حُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾⁽⁹⁾.

(1) انظر: عبد الغني، النحو الكافي (ج2/455-456)؛ الغلابي، جامع الدروس العربية (ج3/101).

(2) [القصص: 79].

(3) الحلواني، الواضح في النحو (ص248).

(4) أبو المكارم، الجملة الفعلية (ص262).

(5) العامل المعنوي هو اللفظ المتضمن معنى الفعل دون حروفه، انظر: فاخر، توضيح النحو وربطه بالأساليب الحديثة (ج3/25).

(6) [النمل: 52].

(7) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية (ص297).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج4/28).

(9) [القمر: 7].

2. **المذهب الثاني:** وعليه الكوفيون، ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال في أول الكلام، فهو لا يجوز تصدره عندهم، وذلك إن كان في الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها، ولم يتقدم الرافع والمرفوع معاً، فلا يجوز "راكباً جاء زيد"؛ لأنها عندهم في معنى الشرط⁽¹⁾، ألا ترى أنك إذا قلت: ركباً جاء زيد كان في ركباً ضمير (زيد)، وقد قدم عليه، وتقديم الضمير على المظهر لا يجوز، لكن يجوز عنده مع الاسم المضممر نحو: ركباً جئت⁽²⁾.

وما تبين هنا هو رأي الكوفيين، فلو تم الرجوع إلى رأي البصريين الذين ذهبوا إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضممر، يتضح أنهم أجازوا تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلاً، نحو: "راكباً جاء زيد" للنقل والقياس، أما النقل، فقولهم في المثل "شتى تؤدب الحلبة"⁽³⁾، و(شتى) حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدل على جوازه، أما القياس؛ فلأن العامل فيها متصرف⁽⁴⁾.

وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً، وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: عمراً ضرب زيد، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه⁽⁵⁾.

وقد علل البصريون في عدم تأييدهم للكوفيين في عدم جواز تقديم الحال؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضممر على المظهر، فقالوا هذا فاسد؛ لأنه إن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى، والتقدير إذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم، قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾⁽⁶⁾، فالهاء في نفسه عائدة على موسى إلا أنه لما كان في تقدير

(1) ما تضمن معنى الشرط " زيدُ الراكب أحسن منه الماشي "، فالراكب والماشي حالان، وصح تعريفهما، لتأويلهما بالشرط إذ التقدير " زيدٌ إذا ركب، أحسن منه إذا مشى، فإن لم تقدر بالشرط لم تصح تعريفها، فيؤول إلى تقديم المضممر على الظاهر لفظاً ورتبة، السيوطي، همع الهوامع (ج4/28).

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 210)؛ العكبري، التبيين (ص 321)؛ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/371).

(3) الميداني، مجمع الأمثال (ج1/358)؛ انظر: العسكري، جمهرة الأمثال (ج1/442).

(4) المراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، ابن طولون، شرح ابن طولون (ج1/414).

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص 210-211).

(6) [طه: 67].

التقديم، والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم⁽¹⁾.

إذن البصريون ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر⁽²⁾.

3. المذهب الثالث: المنع مطلقاً وعليه الجرمي⁽³⁾.

4. المذهب الرابع:

منع الألفش ركباً زيد جاء؛ لبعدها عن العامل، ولكنه أجاز التقدم بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد، في الظاهر، في نحو: في الدار زيد، كما تقدم في المبتدأ، فأما مع تأخر المبتدأ، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز: قائماً زيد في الدار، ولا: قائماً في الدار زيد، اتفاقاً⁽⁴⁾.

ومن الصور التي لا يجوز فيها التقديم:

1. أن يكون العامل فعلاً غير متصرف، نحو: ما أحسن هنداً متجدة، ونحو: ما أحسن زيداً ضاحكاً، ولا تقول: ضاحكاً ما أحسن زيد؛ لأنّ فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله⁽⁵⁾.
2. أن يكون صلة لأل، نحو: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز المسرعاً جائني زيد، خلاف صلة غيرها فيقال: من الذي خائفاً جاء⁽⁶⁾.
3. أن يكون صلة لحرف مصدري، نحو: يعجبني أن يقوم زيداً مسرعاً، فلا يجوز أن مسرعاً يكون زيد.

(1) الأنباري، أسرار العربية (ص112)؛ ابن الأنباري، الإنصاف (ص 211).

(2) انظر اللمع (ص52)؛ العكبري، التبيين (ص321)؛ ابن لأنباري، الإنصاف (ص210).

(3) قال الجرمي: "لا يكون الحال إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا معرفة تشبيهاً بالتمييز، السيوطي، همع الهوامع (ج28/4).

(4) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج24/2 - 25).

(5) النجار، التوضيح والتكميل (ج514/1)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج29/4)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج11/2)؛ الغلاييني، جامع دروس العربية (ج94/3).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج28/4)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج11/2)؛ الغلاييني، جامع دروس العربية (ج94/3).

4. أن يكون مصدرًا، نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجًا، لقد نص النحويون على منع تقديم المضمّر في هذه المسألة، وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال إذ ليس من المواضع الذي يفسر فيها المضمّر ما بعده.

5. أن يكون مقرونًا بلام الابتداء أو لام القسم "لأضربن محتسبًا"، "والله لأقومنّ طائعاً"⁽¹⁾.

6. كما لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: "تلك هند متجردة"، و"ليت زيداً أميراً أخوك"، ولا ركباً كأن "زيداً أسد"، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل هذه الأمثلة⁽²⁾.

7. قال ابن الحاجب: "ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف، ولا على المجرور بالأصح، وقال الرضي: " فعلى ما قال المصنف ينبغي ألا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه أصلاً نظراً لضعف الظرف"⁽³⁾.

تقديم الحال على عاملها وجوباً:

تتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاث صور:

1. أن يكون لها صدر الكلام، وذلك في أسلوب الشرط والاستفهام، إذا كانت الأداة (كيف)، وذلك إذا كان السؤال عن هيئة الفاعل؛ لأنّها حال من الفاعل قدمت على صاحبها، لوجوب صدارتها، فتقول: " كيف جاء زيد؟"، فالجواب: ماشياً أو ركباً؛ أي: جاء في حالة الركوب⁽⁴⁾، فأسماء الاستفهام لها صدر جملة.

2. أن يكون العامل فيها اسم تفضيل عاملاً في حالين فضل صاحب إحداها على صاحب الأخرى، نحو: "خالد فقيراً أكرم من خليل غنياً"، أو كان صاحبها واحداً في المعنى، مفضلاً

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج4/29)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج2/11).

(2) النجار، التوضيح والتكميل (ج1/514)؛ السيوطي، المطالع السعيدة (ج2/12).

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج2/24).

(4) ينظر: ابن هشام مغني اللبيب (ج1/271)؛ التفنازاني، شروح التلخيص على تلخيص المفتاح للخطيب

القزويني (ج2/287).

على نفسه في حالة دون أخرى، نحو: "سعيد ساكتاً خير منه متكلماً"، فيجب في هذه الحالة تقديم الحال التي للمفضل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما⁽¹⁾.

3. أن يكون العامل فيها معنى التشبيه دون أحرفه عاملاً في حالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى، نحو: "أنا فقير كخليل غنياً"، أو تشبيه صاحبها الواحدة في حاله بنفسه في حالة أخرى، نحو: "خالد سعيداً مثله بائساً"، فيجب إذ ذاك تقديم الحال التي للمشبه على الحال التي للمشبه به إلا إن كانت أداة التشبيه (كأن)، فلا يجوز تقديم الحال عليها مطلقاً، نحو: "كأن خالداً مهولاً" و "سعيداً بطيئاً"⁽²⁾.

تبين مما سبق أن هناك من النحاة قد أجاز تقديم الحال في أول الكلام، وهناك من رأى منع تصدّره، لاسيما أن هناك مذاهب في مسألة صدارة الحال، فالكوفيون منعوا، والبصريون أجازوا وأما الأخفش، فقد أجاز بشرط تقدم المبتدأ على الحال وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف كما بيناه سابقاً والجرمي منع مطلقاً، ونحن نرى منع صدارة الحال؛ لأن هناك موانع كثيرة للتقديم، فإن خلت الحال من مانع التقديم، يجوز تصدّرها على الراجح، وهذا خلافاً للكوفيين، كما تبين سابقاً.

(1) الغلابيني، جامع دروس العربية (ج3/93).

(2) المرجع السابق، ج3/93؛ الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، (ص 299).

المبحث السابع تعريف الاستثناء

تعريفه.

الاستثناء باب من أبواب النحو، وهو من الأساليب النحوية المهمة التي يُؤدى بأدوات معينة، وقد عرفه النحاة بتعريفات متعددة، فقد عرفه المبرد في (المقتضب) قائلاً: "هذا باب الاستثناء والاستثناء على وجهين: أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضريت إلا زيداً، وما مررت إلا بزیدٍ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها، وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ، فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ نفيت المجيء كله إلا مجيئه، وكذلك جميع ما ذكرنا والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم نأتي بالمستثنى بعد، فإذا كان كذلك، فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً⁽¹⁾

وقد حده ابن جني (ت392هـ) قائلاً: "الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلنا فيه شيئاً، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"⁽²⁾

وهو أيضاً " اسم يذكر بعد إلا أو أحد أخواتها مخالفاً في الحكم لما قبلها نفيًا وإثباتاً"⁽³⁾.

وعرفه السيوطي: بأنه "هو المخرج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها شرط الفائدة؛ فإن كان بعضاً، فمتصل. وإلا، فمنقطع يُقدّر بـ لكن، أو سوى، أو إلا"⁽⁴⁾.

وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستثناء بقوله: المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ (إلا) أو أخواتها، والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج⁽⁵⁾.

(1) المبرد، المقتضب في النحو (ج4/389).

(2) الباقولي، شرح اللمع (ص101).

(3) الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (ص28).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج3/247).

(5) ابن الحاجب، الكافية (ص76).

وأشار الرضي في تعريفه للاستثناء إلى أنه حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطع هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها مخالف لما قبله نفيًا وإثباتاً⁽¹⁾.

من خلال تعريف ابن الحاجب، وتعريف الرضي للاستثناء نجد أن الرضي يعترض على تعريف ابن الحاجب حيث إن ابن الحاجب يرى أن ماهية التعريفين مختلفين، ولا يمكن عنده جمع شيئين مختلفي الحقيقة في حدٍّ واحدٍ، وذلك؛ لأنّ الحدّ مبينٌ للماهية بذكر أجزائها مطابقةً أو تضميناً⁽²⁾.

لكن الرضي يرد عليه قائلاً: " بلا يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ، ويعلل ذلك بقوله؛ لأنّ مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ"⁽³⁾.

وعرّفه الزجاجي بقوله: "الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعها العرب لذلك"⁽⁴⁾، وذهب ابن يعيش إلى أن الاستثناء: "هو صرف اللفظ من عمومه وإخراج المستثنى أن يتناوله الأول"⁽⁵⁾.

أمّا ابن مالك، فقد عرفه في كتابه (شرح التسهيل) بأنه "هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ (إلاّ) أو ما بمعناها بشرط الفائدة فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة، فمتصل وإلاّ فمتصل مقدّر الوقوع بعد لكن عند البصريين وبعد (سوى) عند الكوفيين"⁽⁶⁾.

وقد عرفه السليسي في كتابه (شفاء العليل) بأنه "هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ (إلاّ) أو بمعناها بشرط الفائدة"⁽⁷⁾.

ويقصد السليسي بالمخرج جنس يشمل الإخراج بالتخصيص، نحو: أكرم فلان الفضلاء وتحقيقاً، نحو: قام القوم إلاّ زيداً وتقديراً قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾⁽⁸⁾.

(1) ابن الحاجب، الكافية (ص76).

(2) الرضي، شرح الرضي للكافية (ج1/716).

(3) المرجع السابق، ج1/716.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج2/380).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/46).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل الفوائد (ج2/188)؛ الجرجاني، معجم التعريفات (ج22).

(7) السليسي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ص497).

(8) [النساء: 157].

فالظن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لكنه في تقدير الداخل إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع من مذكور، نحو: قام القوم إلاً زيداً أو متروك ما ضربت إلاً زيداً؛ أي: ما ضربت أحداً إلاً زيداً ب (إلا) أو بمعناها خرج به التخصيص بغير الاستثناء، بشرط الفائدة، فلا يقال: قام قوم إلاً رجالاً؛ لعدم الفائدة" (1).

فقد عرفه الصبان: بأنه " هو الإخراج ب (إلا)، أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو مُنزلاً منزلة الداخل(2).

تبيّن مما سبق أن الصبان والسيوطي ووفقا ابن مالك في تعريفه لمفهوم الاستثناء، حيث اشتمل تعريفه على كل أدوات الاستثناء في قوله: ب (إلا) أو بمعناها، وأيضاً إضافة إلى تعريفهما اشتمل تعريفه على أنواع الاستثناء من متصل ومنقطع ومفرغ وموجب ومنفي، فمن هنا كان أكثر تعليلاً وفائدة من غيره.

كما أن التعريفات السابقة في مجملها تتفق على أن الاستثناء هو إخراج من الأول مذكوراً أو مقدراً ب (إلا) أو إحدى أخواتها.
أركان أسلوب الاستثناء(3):

لا بد أن تتوافر في جملة الاستثناء الأمثال التالية وهي:

1. **المستثنى منه:** وهو الاسم الذي يقع قبل أداة الاستثناء، وينسب إليه الحدث.
2. **المستثنى:** وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء، وهو غالباً ما يكون من جنس المستثنى منه، ولكنه يخالفه في الحكم؛ أي: لا يكون مشمولاً بالحدث الذي ينسب إليه المستثنى منه.
3. **الأداة:** وقد تكون الأداة حرفاً أو اسماً أو فعلاً.

وأدوات الاستثناء تعدُّ عنصراً مهماً؛ لأنها تحمل معناها وبهما يتكون تركيب الاستثناء، فالاسم المستثنى المنصوب يقع بعد هذه الأدوات، فقد حصر النحاة هذه الأدوات بثماني أدوات وهيّ حرفان، وهما إلاً بكسر الهمزة وتشديد اللام عند الجميع، وحاشا عند سيبويه وفعالن وهما

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ص497).

(2) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني (ج2/144).

(3) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص38)؛ بركات، النحو العربي (ج3/158-159)؛ عبد الغني، النحو الكافي (ج 2/107).

ليس ولا يكون ومترددان بين الفعلية والحرفية وهما خلا عند الجميع، وعدا عند سيبويه، واسمان وهما: غير وسوى بلغاتهما⁽¹⁾.

أنواع الاستثناء وحكمه:

اختلفت اتجاهات النحاة في تحديد أنواع الاستثناء، فمنهم من قسمه باعتبار الاتصال والانقطاع كابن الحاجب، حيث قسمه إلى قسمين منقطع ومتصل⁽²⁾.

1. استثناء متصل: وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه محكوماً عليه بنقيض حكمه، نحو: ما أرى من الرجال إلا واحداً، فالواحد بعض الرجال أو منهم، والحكم الذي حكم عليه به مناقض لحكم المستثنى⁽³⁾.

2. استثناء منقطع: وهو ما لم يكن منه المستثنى بعض المستثنى منه سواء أكان من غير جنسه، أم كان غير داخل تحت أفرادها، أو ما فقد فيه المستثنى في الحكم لما قبله⁽⁴⁾. قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾⁽⁵⁾، فالمستثنى من أموال منتقي أكله بالباطل، ثم يستثنى من كل ذلك التجارة في حلال، فيفهم من الاستثناء المنقطع المعنى لكن تجارة عن تراضٍ منكم جائزة أو لكن كون التجارة عن تراضٍ منكم حلالاً لكم⁽⁶⁾، وهذا النوع من الاستثناء سيتم ذكره لاحقاً في نوع الاستثناء المنصوب أبداً.

ومنهم من قسمه إلى خمسة أضرب حسب الإعراب:

أحدهما: منصوب أبداً، وهو على ثلاثة أوجه⁽⁷⁾:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/77)؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج1/347)؛ ابن هشام، أوضح المسالك (ج2/250).

(2) انظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ج1/224).

(3) الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف (ج3/160).

(4) بركات، النحو العربي (ج3/160).

(5) [البقرة: 88].

(6) السامرائي، معاني النحو (ج2/247).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج2/46).

1. ما استثنى بإلاً من كلام موجب:

وذلك جاءني القوم إلا زيداً، ويسمى الاستثناء التام الموجب هو نمط تحققت فيه جميع أركان الاستثناء كاملة، ويكون موجباً ليس مسبوق بنفي أو شبهه⁽¹⁾، وهو يندرج تحت مسمى المتصل والمتصل جاء تحت مسميات مختلفة، فبعض النحاة سماه الصحيح⁽²⁾، والذي أتى به ابن السراج، فقال: "وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأنّ الصحيح إنّما هو يقع جمع يوهم أن كل جنس داخل فيه، ويكون واحد منه، وأكثر من ذلك لم يدخل فيه السائر بمسئتيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم نحو: جاءني القوم إلا زيداً فإن قال: ما جاءني زيد إلا عمراً، فلا يجوز إلا على معنى لكن⁽³⁾، يقول ابن السراج: "المسئتي يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن نذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً"⁽⁴⁾، وقد ذهب ابن جني للنصب حيث قال: "فإذا استثنيت بإلاً من موجب كان ما بعدها منصوباً على كل حال تقول: قام القوم إلا زيداً"⁽⁵⁾.

وبـ (عدا وخلا) بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد، فأما عدا وخلا فالنصب ليس إلا وكذلك: ليس ولا يكون، وذلك جاءني القوم، وجاءوني عدا زيداً وخلا زيداً وما عدا زيداً وما خلا زيداً⁽⁶⁾. قال لبيد:

"ألا كل شيء ما خلا الله باطل"⁽⁷⁾

(1) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج3/701).

(2) القرافي، الاستغناء في الاستثناء (ص101).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/290)؛ كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي (ص32-33).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/381).

(5) ابن جني، اللمع في العربية (ص64).

(6) الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص86).

(7) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري، وعجزه: وكل نعيم لا محال زائل، العامري، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ص256)؛ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/289)؛ ابن الأنباري، الإنصاف (ص275)؛ البغدادي، خزنة الأدب (ج4/314، 319، ج9/138)؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج3/161)؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/135).

وهذا ما تردده كتب الحديث؛ لاتصاله بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أَصْدَقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةٌ لِيَبِيدَ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ"⁽¹⁾.

2. ما قدم من المستثنى:

وذلك في قول الشاعر:

ومالي إلا آل أحمدَ شيعَةٌ ومالي إلا مشعَبَ الحقِّ مشعَبٌ⁽²⁾

تقدم المستثنى على المستثنى منه، فوجب النصب حيث نصب آل أحمد لما قدمه ولو أخره لكان الوجه فيه البذل، ولكن يقول: ومالي شيعه الا آل أحمد، فجعل آل أحمد بدلاً من شيعه، وكان يجوز النصب على الاستثناء، فإذا تقدم لم يكن فيه إلا لنصب؛ لأنه لا يجوز بدل الأول من الثاني، والمتقدم من المتأخر⁽³⁾.

3. ما كان استثناءه منقطعاً:

وهو النمط الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه كما مرّ سابقاً، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً إذن الواجب في المستثنى المنقطع النصب على الاستثناء، نحو ما قام القوم إلا فرساً⁽⁴⁾.

وهذا سيبويه لم يصطلح مسمى للاستثناء المنقطع، وغياب المصطلح عنده لا يعني أنه لم يذكره بل ذكره في (باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول)، ولفظة منقطع أول ما جاءت عند سيبويه في توضيحه مثلاً يفيد معنى الاستثناء المنقطع: إلا أنه لم يستخدمها مصطلحاً، كما ذكرنا، وإنما أراد بها أن يوضح العامل في المستثنى قال: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فينصب زيداً على غير (رأيت)، وذلك أنك تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك

(1) [البخاري، صحيح البخاري، مناقب الأنصار/ أيام الجاهلية ، 52/3، رقم الحديث 3841].

(2) البيت للكثير بن زيد الأسدي، شرح هاشمات الكمي، تفسير: أحمد بن إبراهيم القيسي (ص50). ابن الأثيري، الإنصاف (ص275)؛ السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج3/135)؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (ج1/549).

(3) السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج2/1504)؛ الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص86).

(4) الهاشمي، التوضيحات الجلية في شرح الاجرومية (ص172).

جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا⁽¹⁾، كما أشار سيبويه إلى ذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً. جاؤوا به على معنى: ولكن حماراً.

وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى و(لكن) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. وأما بنو تميم، فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً أرادوا: ليس فيها إلا حمار⁽²⁾.

إذاً في قوله منقطعاً لم يرد بها مصطلحاً وإنما أراد يوضح أن العامل منقطع عن المستثنى، ولا يجوز رفعه لأنه جاء بمعنى: (ولكن زيدا)، وقصد في قوله ليس من نوع الأول؛ أي: ليس من جنسه.

وذهب ابن جنبي إلى ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال: إذا كان ما بعد إلا ليس من جنس ما قبلها؛ فالنصب هو الباب على كل حال تقول: ما في الدار أحد إلا وتدأ، وما مررت بأحد إلا حماراً⁽³⁾.

ثانيها جائز فيه النصب والبدل (تام منفي):

وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقول: ما جاءني أحد إلا زيدا، إلا زيداً وإذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البدل⁽⁴⁾، والمستثنى من المنفي يجوز فيه النصب على الاستثناء ويجوز فيه البدل من المستثنى، وقد رجح سيبويه البدل بقوله: "هذا ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيدا جعل المستثنى بدلاً من الأول⁽⁵⁾، ووافقه في ذلك المبرد، حيث يحل البدل عنده محل المبدل منه، ويدل على صحة هذا الرأي بقوله: "إنك إذا قلت مررت بأخيك زيد إنما هو بمنزلة قولك: مررت بزيد؛ لأنك إذا رفعت (الأخ) فإن زيدا سيقوم مقامه، وعلى هذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيداً⁽⁶⁾."

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/319)؛ كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي (ص34).

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/320).

(3) ابن جنبي، اللمع (ص97).

(4) الزمخشري، المفصل في علم العربية (ص86)؛ ابن هشام، الجامع الصغير في النحو (ص129).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/311).

(6) انظر: المبرد، المقتضب في النحو (ج4/394).

يقول الرضي: اعلم أن لاختيار البديل شروطاً: أحدهما أن يكون بعد إلاً ومتصلاً ومؤخراً⁽¹⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، حيث قال: " فإذا كان المستثنى بإلاً متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء اختير فيه متراحياً النصب وغير متراحٍ الاتباع إبدالاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين"⁽²⁾.

وابن جني يجيز النصب فيقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً فإذا قلت: ما رأيت أحداً إلا زيداً كان نصبه من وجهين البديل والاستثناء ويظهر أثر الوجهين في مسألة وهي: ما أعطيت الناس درهماً إلا زيداً دانقاً يجوز في البديل وتمتتع في الاستثناء قال أبو علي في تعليل النصب؛ لأن الكلام قد تم ههنا في النفي كما تم في الإيجاب⁽³⁾.

الباحثة تميل إلى رأي البصريين في جواز البدلية في المستثنى من الاستثناء التام المنفي، وذلك؛ لأنّ المستثنى هنا يكون بدل بعض من كل، فلو نُظر في الجملة التالية: جاء القوم إلا زيداً، فزيدٌ جزء من القوم، فهذه الجملة اشتملت على حكم ومحكوم عليه، الحكم هو المجيء والمحكوم هو القوم وزيد هنا لم يقع عليه الحكم لأنه منفي عنه، ولم يشترك مع المحكوم عليه بالمجيء، بل وافق المحكوم عليه في الجنس، لذلك أصبح بدلاً منه، أمّا قول الكوفيين بالعطف فلا تميل الباحثة إليه؛ لأن من شروط العطف الاشتراك والاقتران، وهنا زيدٌ لم يشترك مع القوم بالمجيء، بل نفي عنه المجيء، فكيف يجوز العطف هنا؟

كما يتبين أن الاستثناء المتصل يمثل حقيقة الاستثناء، وذلك لعدم لجوء النحاة فيه إلى التأويل، أو التقدير، أو الحمل على المجاز في حال إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، أضف إلى هذا أنه النمط الذي يستخدم فيه أكثر أدوات الاستثناء والنحويون لا خلاف بينهم في كون المستثنى في المتصل مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، إذا كان الاستثناء من موجب، أو داخلياً فيما نفي عن المستثنى منه، إذا كان الاستثناء من منفي.

الاستثناء المفرغ:

وقد ظهرت تسميته متأخرة، وهو نمط من أنماط الاستثناء يقصد به تفرغ العامل لما بعد (إلاً)، وسيبويه ذكر أمثلة عليه دون أن يشير إلى تسميته يقول: "فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم

(1) انظر: الرضي، شرح الرضي للكافية (ج1/719).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ج2/202).

(3) ابن جني، اللمع (ص65)؛ ابن الخباز، توجيه اللمع (ص217).

بمنزلته قبل أن تلحق (إلا)، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد⁽¹⁾.

وهذا يبين كأن (إلا) ليست موجودة، فيعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه في الجملة.

علة لزوم الاستثناء الصدارة:

منع جمهور النحاة تقديم المستثنى أول الكلام موجبا أو منفيًا، فلا يقال: إلا زيدا قام القوم، ولا زيدا ما أكل أحد طعاماً. ولا ما إلا زيدا قام القوم؛ لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلا مشبهة ب (لا) العاطفة، وواو (مع)، وهما لا يتقدمان⁽²⁾.

وذلك إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقاً سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، وامتنع اتباعه؛ لأنّ التابع لا يتقدم على المتبوع⁽³⁾.

وممن منع التقديم ابن الأنباري حيث أشار في (الإنصاف) بعدم جواز مضارعة الاستثناء للبدل، لأن البدل لا يجوز فيه تقديم البدل على المبدل منه، ولو كان الأمر كذلك لكان ينبغي ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه⁽⁴⁾. ومن آراء الذين استدلوا بعدم جواز تقديم المستثنى في أول الكلام بأنهم قاسوا على المعطوف بحرف العطف، وذلك أن حرف العطف لا يجوز أن يتقدم في أول الكلام وكذلك أداة الاستثناء لا يجوز لها التقدم⁽⁵⁾.

وقد أشار العكبري في (اللباب) أنه لا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة كقولك: إلا زيدا ضرب القوم؛ لأن إلا بمنزلة (واو مع)، وهي تشبه (لا) العاطفة كقولك: قام القوم لا زيد وهذا لا يتقدمان على العامل فكذا قولك (إلا) فإن وقعت بين أجزاء الجملة جاز كقول الشاعر ليبيد:
ألا كل شيء ما خلا الله باطل⁽⁶⁾.

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/389).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/260).

(3) الشنقيطي، الدرر اللوامع (ج1/487).

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص158).

(5) انظر: الإسنوي، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية (ص373).

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/311).

وممن جَوَزَ التقديم الكوفيون والزجاج واستدلوا بقول الشاعر: (1)

وبلدة ليس لها طويُّ ولا خلا الجن بها إنسيُّ.

قال ابن الأنباري في (الإنصاف): ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع؛ واستدلوا بهذا البيت ونحوه. ومنعه البصريون، وأجابوا عن البيت بأن تقديره: وبلدة ليس بها طويُّ ولا إنسيُّ ما خلا الجن، فحذف إنسياً وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره. وقيل: تقديره: ولا بها إنسي خلا الجن. فيها مقدرة بعد لا، وتقديم المستثنى فيه للضرورة، فلا يكون فيه حجة، وقوله: وبلدة الواو فيه واو ربّ؛ والبلدة: الأرض، يقال: هذه بلدتنا، أي: أرضنا (2).

والباحثة تميل إلى منع تقديم المستثنى، حيث وردت أداة الاستثناء (خلا) وهي فرع (إلا)، والأولى أن تتقدم (إلا)؛ لأنها الأصل، وإذا لا يجوز تقديم (إلا) التي هي الأصل، فلا يجوز التقديم بالفرع، وهذا يبيّن لنا أن تقدم المستثنى شاذ. والأصل: ولا بها إنسي خلا الجن، ولذلك يجب ألا يتقدم المستثنى، ومن خلال النصوص السابقة تبين لنا منع صدارة الاستثناء.

(1) العجاج: هو أبو محمد رؤية بن العجاج - والعجاج لقب واسمه: أبو الشعثاء عبد الله - ابن رؤية البصري التميمي السعدي؛ وهو وأبوه راجزان مشهوران، كل منهما له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز، وهما مجيدان في رجزهما، وكان بصيراً باللغة بحوشيا وغريبها. كان رؤية مقيماً بالبصرة، فلما بدأت الفتنة خاف رؤية على نفسه وخرج إلى البادية ليتجنب الفتنة، فلما وصل إلى الناحية التي قصدتها أدركه أجله بها، فتوفي هناك سنة خمس وأربعين ومائة وكان قد أسن، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (ج1/303-304)، البيت في ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه (ج1/498) البيت في ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه (ج1/498).

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص158)؛ البغدادي، خزنة الأدب (ج1/411).

الفصل الثاني

الصدارة في الجملة الفعلية في

صحيح البخاري.

الفصل الثاني:

الصدارة في الجملة الفعلية في صحيح البخاري.

توطئة: الاحتجاج بالحديث.

لقد أثّرت حول مسألة الاحتجاج بالحديث منذ القدم الشكوك والتساؤلات وأخذت حيزاً كبيراً في دراسات القدماء والمُحدّثين، وذلك في المسائل النحوية والصرفية وهناك من أخذ بها وهناك من انصرف عنها.

لقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) أن النحاة القدامى لم يجعلوا الحديث الشريف مصدراً لمادتهم النحوية وعلى رأس المانعين أبو حيان الأندلسي وابن الضائع والناظر لكتاب سيبويه يجده يحتج بأحاديث قليلة، وعلى هذا المنهج سار الكثير من النحاة مثل: ابن الضائع (ت 680هـ)، وأبو حيان (ت 745هـ)⁽¹⁾، ظناً منهم أنه وقع اللحن فيما روى من الحديث نظراً؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، والظاهر من الكلام السابق أن الحديث نقل بالمعنى لا باللفظ⁽²⁾.

لكن هناك فريق يفوق فريق المانعين انتصر لهذا المذهب وعلى رأسهم ابن مالك، حيث قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلى ما أبداه الشيخ أبو حيان في (التسهيل) وأبو الحسن الضائع في (شرح الجمل) وتابعهما على ذلك السيوطي، فكان ابن مالك أكثر ما يحتج به القرآن الكريم فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب⁽³⁾.

كما أشار إلى ذلك ابن خروف، حيث رأى النحاة قد أهدروا كنزاً لغوياً عندما لم يكتفوا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، بالمقابل، فأراد أن يصحح هذا الخلل الواضح في نهج النحاة ودعا إلى الاحتجاج بالحديث، وذلك عندما رأى تشدد ابن الضائع، وأبي حيان لاعتقادهم أنّ النحاة لم يستشهدوا بالحديث بل لم يجعلوه أصلاً من أصول السماع⁽⁴⁾.

(1) الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (ص5).

(2) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو العربي (ص92).

(3) انظر: خليل عودة، بناء الجملة العربية في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين (ص695).

(4) انظر: حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (ص379).

والباحثة تأخذ برأي (ابن خروف)، و (ابن مالك) مشيرةً إلى أن النحاة لم ينصرفوا عن الحديث إلا أنه لم يكن حاضراً لديهم حضور القرآن الكريم والشعر، وهذا ما وُجد في مؤلفاتهم كالكتاب والمقتضب، وغيرهما.

والواضح أن الحديث روي بلفظه ومعناه؛ لأن بعض الأحاديث ذات الموضوع الواحد وردت بألفاظ عدة وهذا دليل على رواية الحديث بلفظه لا بمعناه، وهذا ما تبين لي عند قراءة الحديث في الصحيح، لأن البخاري_ رحمه الله_ كان يجوب البلاد والصحاري بحثاً عن الراوي الثقة من العرب الأقحاح ذوي الألسنة الفصيحة، فيأخذ الحديث عنهم.

وفي أثناء قراءة الحديث تبين أن اللغة العذبة المشرقة موجودة في ثنايا الصحيح كما تنبعت إلى أن الحديث الشريف بحاجة ماسة إلى دراسات؛ لتستخرج ما فيه من كنوز وأفكار على الصعيد اللغوي والتشريعي والاجتماعي، لذلك يجب العودة إليه؛ لأن فيه الأمثلة الحية المنطوقة المتدفقة النابضة التي تجعل النحو مشرقاً يؤدي الفكرة ويقوم اللسان بما يحتويه من الدلالة وتتوع الأنماط اللغوية في الحديث الواحد كالتقديم والتأخير والحذف وإلى غير ذلك، ومن هنا يُقال إن الحديث استوعب كل ما وضعه النحاة من قواعد وأحكام؛ لأن هذه القواعد والأحكام أُخذت من لغة منطوقة متداولة تستحق أن يؤخذ بها؛ لأن القارئ للأحاديث يجد أنها تصور لنا معالم الحياة الاجتماعية صورة حية نابضة واضحة بكل تفاصيلها، ومن هنا يستحق أن يُطلق على الحديث ديوان الحياة.

المبحث الأول

الأفعال التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري

أولاً: اسم الفعل في صحيح البخاري:

بيّن سابقاً أن أسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معانيها، وفي عملها، وهي غير متصرفة تصرف الأفعال، فلا تتصرف في نفسها، ولا في معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ، ويتأخر المعمول.

هذا وقد ورد اسم الفعل في صحيح البخاري زهاء تسعة وستين موضعاً، ومن تلك

الأحاديث قوله عليه السلام:

1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ (ﷺ) عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ وَمَعَهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَقَالَ: "وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ" قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ (ﷺ) بِكَلِمَةٍ، لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعَبْنُومُهَا عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: "سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ"⁽¹⁾.

معنى الحديث: يحث رسول الله (ﷺ) على التمهّل والرأفة بالآخرين، وذلك في قوله (ﷺ): سوقك بالقوارير، حيث شبه النساء بالقوارير؛ لرقّة زجاجها؛ لأنها سريعة الكسر والتهشم ف (سوق) اسم فعل أمر بمعنى تمهّل، والقوارير جمع قارورة، والقارورة من الزجاج، شبه الرسول (ﷺ) النساء بالقوارير⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (رُوَيْدَكَ) متقدماً على عامله. قال أبو البقاء: "الوجه النصب برُويد، والتقدير: أمهل سوقك، والكاف حرف للخطاب وليست اسماً و"رويد" يتعدى إلى مفعول واحد"⁽³⁾.

وقال النووي: "رويدك" منصوب على الصفة لمصدر محذوف؛ أي: (سُقْ) سوقاً رويداً، ومعناه الأمر بالرفق بهن، و"سَوْقَكَ" منصوب بإسقاط الجار؛ أي: إرفق في سوقك بالقوارير"⁽⁴⁾.

(1) [البخاري]. صحيح البخاري، كتاب الأدب/ باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء، 119/4، رقم الحديث: 5797.

(2) ينظر: القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مطبوع بهامشه صحيح مسلم بشرح النووي (ج13/160).

(3) العكبري، إعراب الحديث النبوي (ص112)؛ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص260).

(4) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج15/80).

2- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: "يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ: (يَا مُعَاذُ) قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ - ثَلَاثًا - قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ" (1).

معنى الحديث: لقد نادى الرسول الله (ﷺ) على معاذ وأخبره أن من قال أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله من قلبه، وكان موقفاً بما شهد به حرمة الله على النار (2).
والشاهد في الحديث قوله - عليه السلام - (لَبَّيْكَ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (لَبَّيْكَ) متقدماً على عامله.

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: "مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ: أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَاكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ" (3).

معنى الحديث: أن من أنفق أي: شيئين أو زوجين من أي نوع كان، يناديه الذي يخزن تحت يده الأشياء، قيل أن الجهاد أفضل الأعمال، والمقصود ب (فل) فلان، والمقصود ب (لا تَوَى عَلَيْهِ)، لا ضياع عليه (4).

والشاهد في الحديث (هَلُمَّ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (هَلُمَّ) متقدماً على عامله.

4- عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ قَالَ: "مَنْ هَذِهِ" قَالَتْ: فُلَانَةٌ تَذُكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: مَا عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيفُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ" (5).

معنى الحديث: دخل الرسول على السيدة عائشة (رضي الله عنها) وعندها امرأة قال: من هذه؟ قالت فلانة أعبد أهل المدينة، فنهاها الرسول (ﷺ) عن مدح تلك بقولها: أعبد أهل

-
- (1) [البخاري، صحيح البخاري، العلم/ من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهة ألا يفهموا، رقم الحديث 128].
(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ص227)؛ الجزائري، المسجد وبيت المسلم (ص77)؛ النجدي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص52).
(3) [البخاري، صحيح البخاري، الجهاد والسير/ فضل النفقة في سبيل الله، 317/2، رقم الحديث 2841].
(4) [العيني، عمدة القاري (ج14/190-191)].
(5) [البخاري، صحيح البخاري، الإيمان/ أحب الدين إلى الله أدومه، 30/1، رقم الحديث 43].

المدينة؛ لأن لا يعرف ذلك إلا الله (1).

والشاهد في الحديث (مَهْ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (مَهْ) متقدماً على عامله.

قال الجوهري: "هي كلمة مبنية على السكون، وهي اسم سمي به الفعل، والمعنى اكفف. يقال مَهَمَهُتُهُ إِذَا زَجَرْتُهُ، فَإِنْ وَصَلَتْ نَوْنَتْ فَقُلْتَ: مَهٍ مَهٍ" (2).

5- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهْيَ تَبْكِي فَقَالَ لَهَا: "انْقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي" فَقَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي، قَالَ: وَلَمْ تَعْرِفُهُ، فَقِيلَ لَهَا: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخَذَهَا مِنْهُ الْمَوْتِ فَأَنْتَ بَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَائِبِينَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَعْرِفَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ" (3)

والشاهد في الحديث (إِلَيْكَ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (إِلَيْكَ) متقدماً على عامله.

6- قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) "يُلَبِّي بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ جَمِيعًا"، فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: "لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ"، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ، يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَا إِلَّا صِيبِيَانَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَبَّيْكَ عُمْرَةً، وَحَجًّا مَعًا" (4).

والشاهد في الحديث (لَبَّيْكَ)، حيث جاء اسم فعل الأمر (لَبَّيْكَ) متقدماً على عامله.

ومما سبق تبين تقدم اسم الفعل على عامله في الأحاديث السابقة.

وكما ذكرنا سابقاً أن الفارسي لم يجوز تقدم مفعول شيء من هذه الكلم (أسماء الأفعال) عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في القوة، وافقه في ذلك الجرجاني حيث قال: لا يجوز أن يتقدم معمول أسماء الأفعال عليها؛ لأنها ليست كالأفعال في قوتها، مؤكداً ذلك أن أسماء الأفعال فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصرفها، ولا يجوز تقدم مفعولها عليها، كما أشار إلى ذلك الأزهرى، حيث منع تقدم اسم الفعل؛ لقصور درجته عن الفعل، لكونه فرعاً في العمل.

(1) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج1/188).

(2) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج6/2250).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الجنائز/زيارة القبور، 1/395، رقم الحديث 1283].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الحج/التمتع والإقران والإفراد بالحج، 1/483، رقم الحديث 1563].

والى ذلك ذهب السيوطي، حيث منع تقدم معمول أسماء الأفعال عليها؛ لأنها فرع في العمل عن الفعل، فضعفت، وإضافة إلى ذلك لا تضمّر أي لا تعمل مضمرًا، بأن تحذف ويبقى معمولها في الأصح.

والباحثة تميل إلى آراء النحاة في منع تقدم معمول أسماء الأفعال؛ لأن أسماء الأفعال غير متصرفة تصرف الأفعال، فلا تتصرف في نفسها، ولا في معمولها، بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ، ويتأخر معمولها، ولا تتصرف أيضاً تصرف الأسماء، ومن هنا لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها، لذلك وجب لها حق الصدارة.

ثمة أفعال في اللغة العربية تتصدر الجمل وتكسب هذه الأفعال الصدارة بدخول السوابق عليها ومن السوابق التي تدخل على الأفعال هي: (السين)، و(سوف)، و(قد)، وهناك أفعال اكتسبت الصدارة دون أن يسبقها حروف من أمثلتها الأفعال الجامدة.

ثانياً: الفعل المتصل بـ (قد) في صحيح البخاري:

هذا وقد ورد الفعل المتصل بـ (قد)، في صحيح البخاري زهاء ستمائة وتسعون موضعاً، حيث يمكن أن يقال إنه تركيب لغوي شائع منتشر، وقد كان الفعل المتصل بـ (قد) في معظم الأحاديث ماضياً، وفيما يلي بيان ذلك:

النمط الأول: (قد) + فعل ماضٍ صحيح:

ورد الفعل الماضي الصحيح المتصل بـ (قد) في صحيح البخاري ما يقارب ثلاثمائة وخمسة وثمانون موضعاً، وفيما يأتي بيان ذلك.

1- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَكَلَّمَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِصَدَقَتِهِ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تُعْفَى أَنْرُهُ، وَكَلَّمَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِالصَّدَقَةِ انْقَبَضَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا وَتَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ، وَأَنْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: فَيَجْتَهِدُ أَنْ يُوسِعَهَا فَلَا تَنْسَعُ"⁽¹⁾.

معنى الحديث: يبين لنا رسول الله أن البخيل ممنوعٌ عن البر والخير، وكان جزاؤه من جنس عمله، فالبخيل كلما أراد أن يتصدق منعه بخله، فبقي قلبه في سجنه كما هو، والمتصدق،

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الجهاد والسير/ ما قيل في ورع النبي صلى الله عليه وسلم، 2/ 337، رقم الحديث [2917].

كلما تصدق بصدقة انشرح لها قلبه، وانفسح بها صدره، فهو بمنزلة اتساع تلك الجبة عليه⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث (قَدْ اضْطَرَّتْ)، حيث جاء الفعل (اضْطَرَّتْ) لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله (أيديهما).

2- عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى فِرْعَا يُقُولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُلِّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدْ أَقْتَرَبَ فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ". وَحَلَّقَ بِأَصْبُعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: أَنَّهُ لَكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: "نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبِيثُ"⁽²⁾.

معنى الحديث: أن النبي دخل على زينب فزعاً مضطرباً، وذلك؛ لأن "فُتِحَ من سد يأجوج ومأجوج، ثغرة صغيرة، مثل الحلقة، فسألته كيف يسأط الله علينا هذه الشعوب المتوحشة، فتهلكنا وتقضي علينا، وفينا الصالحون، فقال: نعم يهلك العامة بفساد الخاصة⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (قَدْ أَقْتَرَبَ)، حيث جاء الفعل (أَقْتَرَبَ)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

3- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَاَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ، حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ أَوْ قَتَلَهُ قَوْمُهُ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث أرسل رسول الله عبدالله بن مسعود؛ ليأتيه بأخبار أبي جهل، وما فعل الله به فوجده جريحاً مثخناً بجراحه، فأمسك بلحيته، وقال له مستشفأً فيه أنت أبو جهل طاغية قريش، أراك صاعراً ذليلاً، قد صرعتك سيوف المسلمين⁽⁵⁾.

والشاهد في الحديث (قَدْ ضَرَبَهُ)، حيث جاء الفعل (ضَرَبَهُ)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

(1) انظر: العيني، عمدة القاري (ج14/194).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأنبياء/ قصة يأجوج ومأجوج، 458/2، رقم الحديث 1347].

(3) العسقلاني، فتح الباري (ج13/11)؛ العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج2/438)؛ القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج4/180).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، المغازي/ قتل أبي جهل، 84/3، رقم الحديث 3961].

(5) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج4/322).

5- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَغْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ، وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽¹⁾.

معنى الحديث: يسأل الله عز وجل: نوحاً يوم القيامة هل بلغ رسالته لقومه؟ فيقول: نعم، فيسأل قومه، فينكرون، فيطالبه بالبينة، فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته. والشاهد في الحديث (قَدْ بَلَغَ)، حيث جاء الفعل (بَلَغَ)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

النمط الثاني: (قد) + فعل ماضي معتل:

ورد الفعل الماضي المعتل المتصل بـ (قد) في صحيح البخاري زهاء ثلاثمائة وخمسة مواضع، وفيما يأتي بيان ذلك.

1- قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ قَدْ جَاءَنِي مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَلَمْ يَجِئْ حَتَّى فُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ..."⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (قَدْ جَاءَنِي)، حيث جاء الفعل (جَاءَنِي) لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

2- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا"⁽³⁾.

معنى الحديث: ينهانا الرسول (ﷺ) عن سب الميت لأنهم أفضوا إلى ما قدّموا، فلا فائدة من سبهم، لأنّ بذلك يتأذى أقاربه وأصدقاؤه، فسب الأموات ليس فيه فائدة إطلاقاً⁽⁴⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، التفسير/ وكذلك جعلناكم أمة وسطا، 3/ 194، رقم الحديث 4487].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، أبواب الخمس/ ومن الدليل على أن الخمس لنوابئ المسلمين، 2/ 399، رقم الحديث 3137].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الجنائز/ ما ينهى من سب الأموات، 1/ 429، رقم الحديث 1393].

(4) [العسقلاني، فتح الباري (ج 11/ 363)].

والشاهد في الحديث (قَدْ أَفْضَوْا)، حيث جاء الفعل لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

3- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدُّ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ هَذَا، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ يُقَدَّمُهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ: اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ." (1).

معنى الحديث: إن أول ما نبدأ به من يوم العيد، أن نصلي صلاة العيد مع الجماعة ثم، ننحر ضحايانا بعد الصلاة لا قبلها، فمن نحر ضحيته بعد الصلاة، فقد أصاب سنتنا، وأجزأته أضحيته، ومن نحر أضحيته قبل الصلاة، فإنما هو مجرد لحم قدمه لأهله، ولا يجزئ عن الأضحية؛ لأنه ذبح قبل وقتها (2).

والشاهد في الحديث (فَقَدْ أَصَابَ)، حيث جاء الفعل (أَصَابَ)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

4- عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ" (3).

والشاهد في الحديث (قد خالف)، حيث جاء الفعل (خالف)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

5- عن أنس رضي الله عنه، قال: "أَخَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ قَالَ: قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتُمْ بِمَعْرِفِهَا." (4).

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام-: (قد صَلَّى)، حيث جاء الفعل (صَلَّى)، لا يفصل بينه وبين (قد) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

تبيّن مما سبق أن (قد) الحرفية مختصة بالفعل الماضي والمضارع المتصرف، فلا تدخل على فعل جامد، وأنها في الأحاديث السابقة، لم يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، وجاء الفعل المتصل بـ (قد) متقدماً على معموله؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم معموله عليه هذا وقد ذهب إمام النحو (سيبويه) إلى أن (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره (5) وهناك أيضاً من

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأضاحي/ الذبح بعد الصلاة، 8/4، رقم الحديث 5560].

(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج4/180)].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الصلاة/ الصلاة في الثوب الواحد، 135/1، رقم الحديث 354].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، مواقيت الصلاة/ وقت العشاء إلى نصف الليل، 196/1، رقم الحديث 572].

(5) انظر: (ص 53) من هذا البحث.

النحاة من يرى أن (قد) الحرفية إذا دخلت على الفعل سواء كان مضارعاً أم ماضياً لم يجز أن يتقدم عليها شيء من معمولاته؛ لأنّ له حق الصدارة⁽¹⁾.

إذاً (قد) مما له صدر الكلام فلا يتقدم معمول ما بعدهما عليهما، وهي مع الفعل مختصة به لازمة له تقوم مقام الجزء الواحد، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينهما.

ثالثاً: الفعل المتصل بـ (السين) في صحيح البخاري:

ورد الفعل المتصل بـ (السين)، في صحيح البخاري في سبعين موضعاً، حيث يمكن أن يقال إنه تركيب لغوي نارد، وفيما يلي بيان ذلك:

1- قال رسول الله (ﷺ): "...أن تعبدَ الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال: متى الساعةُ قال: ما المسئولُ عنها بأعلم من السائل، وسأخبرك عن أشراتها؛ إذا ولدتِ الأمةُ ربتها، وإذا تناولَ رعاةُ الإبلِ البهْمُ في البنيان ..."⁽²⁾.

معنى الحديث: أتى جبريل الرسول (ﷺ)، فسأله عن الإيمان، ثمّ سأله عن الإسلام، ثمّ عن الإحسان، وبعد ذلك سأله عن الساعة، فردّ عليه الرسول (ﷺ) قائلاً: ما المسئول عنها أعلم من السائل، فأخبره عن أشراتها⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (سأخبرك)، حيث جاء الفعل (أخبرك) لا يفصل بينه وبين (السين) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

2- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَمَانٌ، وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: يقول الرسول (ﷺ) ما من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل، ليس بينه وبينه ترجمان يترجم عنه، ولا حجاب يحجبه عن رؤية ربه تعالى⁽⁵⁾.

والشاهد في الحديث (سَيُكَلِّمُهُ)، حيث جاء الفعل (يُكَلِّمُهُ) لا يفصل بينه وبين (السين) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

(1) حسن، النحو الوافي (ج1/52).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الإيمان/ سؤال جبريل النبي عن الإيمان، 1/ 33، رقم الحديث 50].

(3) انظر: القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/138)؛ انظر: العسقلاني، فتح الباري (ج1/207-208).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قول الله تعالى: "ووجوه يومئذ ناضرة"، 4/ 393 رقم الحديث 393].

(5) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج10/212).

3- عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قام في الناس فأنثى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال: "إني أنذركموه وما من نبي إلا قد أنذره قومه لقد أنذر نوح قومه ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه تعلمون أنه أعور وأن الله ليس بأعور"⁽¹⁾.

معنى الحديث: يقول الرسول ما من نبي مرسل؛ ليكونوا منه على حذر، وإن أهم علاماته الواضحة التي ذكرها الرسول، أنه أعور ناقص الخلقة، وبين عينيه مكتوب كافر⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (سأقول)، حيث جاء الفعل (أقول) لا يفصل بينه وبين (السين) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

4- عن ابن عمر رضي الله عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه"⁽³⁾.

معنى الحديث: يقول الرسول: يأمرني جبريل -عليه السلام- بالجار، ومن كثرة تكراره بوصيته لي بالجار، ظننت أنه يأمرني عن الله بتوريث الجار من جاره، وهذا خرج مخرج المبالغة في شدة حفظ حق الجار⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث (سيورثه)، حيث جاء الفعل (يورثه) لا يفصل بينه وبين (السين) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

5- عن أنس رضي الله عنه - قال: "أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحرين، فقالت الأنصار: حتى نقطع لإخواننا من المهاجرين مثل الذي نقطع لنا، قال: سترونا بعدي أثره، فأصبروا حتى تلقوني"⁽⁵⁾.

معنى الحديث: ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات، فيختص به ويصير أولى بإحيائه ممن لم يسبق إلى إحيائه. أو تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما بأن يجعل له غلته مدة⁽⁶⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الفتن/ ذكر الرجال، 4/ 325، رقم الحديث 7127].

(2) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج5/357)؛ الغفيلي، ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف (ج1/678).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ الوضوء بالجار، 4/ 94، رقم الحديث 6051].

(4) العيني، عمدة القاري (ج22/170).

(5) [البخاري، صحيح البخاري، الشرب والمساقاة/ القطائع، 2/ 169، رقم الحديث 2377].

(6) العسقلاني، فتح الباري (ج6/138)؛ العيني، عمدة القاري (ج12/310).

والشاهد في الحديث (سَتَرُونَ)، حيث جاء الفعل (تَرَوْنَ) لا يفصل بينه وبين (السين) فاصل، كما جاء متقدماً على معموله.

ورد الفعل المتصل بـ (السين) في الأحاديث السابقة متقدماً على عامله، لا يفصل بينهما شيء، وأن (السين)، من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم، وإليه يسند، لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام، كحروف الاستفهام، والنفي، والتمني، وغير ذلك، ولذلك قبح: زيداً سأضرب وزيد سيقوم⁽¹⁾، وهذا ما تبين سابقاً في الجانب النظري⁽²⁾.

رابعاً: أسلوب (المدح والذم) في صحيح البخاري:

ورد أسلوب (المدح والذم) في صحيح البخاري في أحاديث قليلة، حيث ورد الفعل (نعم) في تسعة عشر حديثاً، أما فعل الذم (بئس)، فقد ورد في أربعة عشر حديثاً، أي في أربعة عشر موضعاً، وفيما يلي بيان فروع التركيب اللغوي في الحديث الشريف لأسلوب المدح والذم.

الفرع الأول: جملة المدح (نعم).

من الأحاديث الشريفة التي وردت على هذا الأسلوب قوله عليه الصلاة والسلام:

1- "... فَلَقَبْنَاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ لِي لَنْ تُرَاعَ، فَقَصَمْنَاهَا عَلَى حَفْصَةَ فَقَمْنَاهَا حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): "نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ".

قَالَ سَالِمٌ فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً"⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (نِعْمَ الرَّجُلُ)، حيث جاء فعل المدح (نعم) لا يفصل بينه وبين معموله (الرجل) فاصل؛ لأن له حق الصدارة.

2- عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سَأَلَهُ نِسَاؤُهُ عَنِ الْجِهَادِ، فَقَالَ: نِعْمَ الْجِهَادُ الْحَجَّ"⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث (نِعْمَ الْجِهَادُ)، حيث جاء فعل المدح (نعم) لا يفصل بينه وبين معموله (الجهاد) فاصل؛ لأن له حق الصدارة.

(1) انظر: ابن قيم، بدائع الفوائد (ج1/89-90).

(2) انظر: (ص 52) من هذا البحث .

(3) [البخاري، صحيح البخاري، أبواب التهجد/ فض ل قيام الليل، 350/1، رقم الحديث 1121].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الجهاد والسير/ جهاد النساء، 325/2، رقم الحديث 2876].

3- "أَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُهُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ وَإِنَّهُ عَارَضَهُ الْآنَ مَرَّتَيْنِ وَإِنِّي لَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ اقْتَرَبَ فَاتَّقِيَ اللَّهَ وَاصْبِرْ فَإِنَّهُ (نِعْمَ السَّلْفُ أَنَا لَكَ)، قَالَتْ: فَبَكَيْتُ بُكَائِي الَّذِي رَأَيْتَ فَلَمَّا رَأَى جَزَعِي سَارَنِي الثَّانِيَةَ فَقَالَ: يَا فَاطِمَةُ أَمَا تَرْضِي أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ..."(1).

والشاهد في الحديث (نِعْمَ السَّلْفُ)، حيث جاء فعل المدح (نعم) لا يفصل بينه وبين معموله (السَّلْفُ) فاصل؛ لأن له حق الصدارة.

4- عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ"(2).

معنى الحديث: يخبرنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الإمارة، وهي ما يدخل فيها الإمارة العظمى وهي الخِلافة والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد وقوله: نعم المرضعة، وبئست الفاطمة، فنعم المرضعة، أي: في الدنيا، لما فيها من حصول الجاه والمال، وبئست الفاطمة؛ أي: بعد الموت؛ لأنه يصير إلى المحاسبة على ذلك (3).

والشاهد في الحديث (فَنِعْمَ...)، حيث جاء فعل المدح (نعم) فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح؛ يفيد المدح، وفاعله محذوف، لكن تقديره يفهم من السياق، وهو (الإمارة)؛ أي: نعمت الإمارة المرضعة، والمقصود بالمرضعة، أي: في الدنيا.

الفرع الثاني: جملة الذم (بئس)

من الأحاديث الشريفة التي وردت على هذا الأسلوب قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عَنْ عَائِشَةَ: " أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمَّا رَأَهُ، قَالَ: بئس أخو العُشَيْرَةِ وَبئس ابنُ العُشَيْرَةِ، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ، قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا عَائِشَةُ مَنَى عَهْدِي فَحَاشَا إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَ النَّاسَ اتِّقَاءَ شَرِّهِ "(4).

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الاستئذان/ من ناجى بين يدي الناس، 149/4، رقم الحديث 6286].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأحكام/ ما يكره الحرص على الأمانة، 330/4، رقم الحديث 7148].

(3) [العسقلاني، فتح الباري (ج13/631)].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً، 97/4، رقم

الحديث 6032].

معنى الحديث: كره الرسول -صلى الله عليه وسلم - لقاء رجل، لكن عندما دخل الرجل هش الرسول في وجهه، فلما خرج الرجل، فسألته، وقالت له: قلت عن الرجل ببس الرجل، فلما دخل أحسنت إليه، قال لها يا عائشة، حسن اللقاء مطلوب، ولو للشرير اتقاء شره، وشر الناس عند الله يوم القيامة من يحذره الناس، ويحسنون إليه اتقاء شره (1).

والشاهد في الحديث (بُسَّ أَخُو الْعَشِيرَةِ)، حيث جاء فعل المدح (بُسَّ) لا يفصل بينه وبين معموله (أَخُو الْعَشِيرَةِ) فاصل؛ لأنَّ له حق الصدارة.

2-...وَبُسَّتِ الْفَاطِمَةُ: أَي: بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى الْمُحَاسَبَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ كَالَّذِي يُفْطَمُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَعْنِيَ؛ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ هَلَاكُهُ" (2).

والشاهد في الحديث قوله - عليه السلام: (بُسَّتِ...)، حيث جاء فعل الذم (بُسَّ) فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح؛ يفيد الذم، وفاعله محذوف، لكن تقديره يفهم من السياق، وهو (الإمارة)، أي: بسَّتِ الإمارة الفاطمة، والمقصود بالفاطمة، أي: في الآخرة.

وقد اكتسبت أفعال المدح والذم حق الصدارة من طريق السبك، فلا ترد في التراكيب العربية إلا متقدمة؛ لأنها كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغَيَّرُ، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربت اللَّحْنَ.

خامساً: أسلوب (التعجب) في صحيح البخاري.

يأتي أسلوب التعجب في الكلام على ضربين: أحدهما ما أفعله والآخر أفعل به، وهذا ما تحدّث عنه النحاة السابقون، ولهم أقوال كثيرة في إعراب صيغته، وفي نوع (ما) التعجبية وما بعدها، وفي دلالتها، وفي شروط الفعل الذي يصاغ منه التعجب، وصيغ التعجب السماعية والقياسية، وعند النظر في هذه الأقوال، نجد كل القول ينصرف إلى صيغة (ما أفعل) وطرق إعرابها، وقلما يتوجه الكلام إلى الصيغة القياسية الأخرى، وهذا ما تجده الباحثة يرى في الحديث الشريف، حيث لم تعثر الباحثة على صيغة (أفعل ب) في الحديث على الإطلاق، بينما وردت صيغة (ما أفعل) في سبعة مواضع، وهي في قوله عليه السلام:

1- "...فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْدَدَهُ، مَا أَظْرَفُهُ، مَا أَعْقَلُهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ

(1) لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم (ج10، 70)؛ انظر: العسقلاني، فتح الباري (ج13/580).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأحكام/ما يكره الحرص على الأمانة، 4/330، رقم الحديث 7148].

مِنْ إِيْمَانٍ، وَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ، وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيْرِدْنَهُ عَلَى دِينُهُ، وَلَنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيْرِدْنَهُ عَلَى سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعَ مِنْكُمْ إِلَّا فَلَانًا وَفُلَانًا" (1).

والشاهد في الحديث (ما أَعقله، وما أظرفه، وما أجده)، ولكنها لم ترد في موقف تعجب حقيقي، بل هي حكاية عن موقف يخبرنا الرسول (ﷺ) أنه سيكون، هذا وكما جاءت صيغ التعجب السابقة في الحديث الشريف لم يفصل بينها وبين (ما) التعجبية والفعل الجامد الذي يليها أي فاصل لأنها مسبوكة تجري مجرى الأمثال.

2- "...فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره فيُعطي الله ما شاء من عهودٍ ومواثيقٍ فيقدمه إلى باب الجنة فإذا قام عند الباب فارتفعت له الجنة فرأى ما فيها من الخيراتِ والسُرورِ فيسكتُ ما شاء الله أن يسكتَ ثم يقولُ يا رَبِّ ادْخُلْنِي الجنةَ فيقولُ أليس قد أعطيتَ عهودَكَ ومَواثيقَكَ أن لا تسألني غيرَ ما أعطيتُكَ؟ فيقولُ: وَيَلَك يا ابنَ آدمَ ما أَعْدَرَكَ فيقولُ يا رَبِّ لا أكونُ أشقى خَلْقِكَ فلا يزالُ يَدْعُو حتى يَضْحَكَ اللهُ تعالى منه فإذا ضحك اللهُ منه قال: ادخلِ الجنةَ فإذا.."(2).

معنى العام للحديث: أن ابن آدم يعطي المواثيق على ألا يسأل شيئاً آخر بعد أن يُعطى ما طلب، لكنه لا يلبث أن ينسى وعده، وينكث عهده، ويسأل شيئاً آخر حتى يدخله الله الجنة (3).

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام-: (ما أَعْدَرَكَ)، وهو أسلوب تعجبي يبين لنا الرسول أن موقف ابن آدم يثير العجب.

يتبين لنا في الأحاديث السابقة أن (ما) التعجبية وفعل الماضي الجامد، لم يفصل بينهما شيء؛ لأن هنا يمنع الفصل مطلقاً؛ لعدم تصرف فعل التعجب؛ ولأن ما لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره؛ لذلك تلزم جملة التعجب تركيباً ثابتاً كالأسماء والأمثال لا يتغير بالفصل بين أجزائها؛ لأن لها حق الصدارة في الكلام.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الفتن/ إذا بقي في حثالة من الناس، 318/4، رقم الحديث 7086]

(2) العيني، عمدة القاري (ج187/25).

(3) المرجع السابق، ج188/25.

المبحث الثاني

حروف النصب والجزم التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري

أولاً: حروف النصب في صحيح البخاري:

اتفق النحاة على أنّ الحرف (أنّ)، هو أقوى النواصب، ولذلك نصبت (أنّ) المصدرية الفعلَ مظهرًا ومضمرًا، وهذا حكم خاص بها دون أخواتها، وقد تم الحديث عنها مفصلاً.

ذهب البصريون⁽¹⁾ إلى عدم جواز تقديم معمول (أنّ) عليها، ولا معمول معمولها عليها ولا عليه مثل: أريد أن زيداً تضرب، ولا أريد زيداً أن تضرب، ولا يقال: طعامك أريد أن آكل، وقد بين ابن مالك سبب عدم جواز التقديم في مثل هذه الأمثلة قائلاً (أنّ) المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما كمال شبه جزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، ومُنع الفصل، فلا يجوز: طعامك يعجبني أن تأكل، وزيداً أريد أن تضرب⁽²⁾.

وهذا ما أشار إليه السيوطي في (همع الهوامع) أنه لا يجوز تقديم معمول معمول (أنّ) الناصبة عليها؛ لأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها⁽³⁾ كما ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز فصل (أنّ) الناصبة عن الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا بقسم ولا غير ذلك، فلا يفصل بينهما بشيء⁽⁴⁾، وفيما يلي بيان ذلك ضمن الأنماط الآتية:

أ. (أنّ) في صحيح البخاري:

ورد الفعل المضارع المنصوب بـ (أنّ)، في صحيح البخاري زهاء سبع مائة وثلاثة وخمسين موضعاً، حيث يمكن أن يقال إنه تركيب لغوي منتشر شائع، وقد كان الفعل المضارع في معظم الأحاديث صحيحاً، وفي بعضها معتلاً، وفيما يلي بيان ذلك، ونصبت (أنّ) فعل المضارع مباشرة بنفسها، دون الاستعانة بحرف ظاهر أو مقدر.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/12)؛ السيوطي، الأشباه والنظائر (ج2/314).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج4/12).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/90).

(4) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص ص671-672).

النمط الأول: (أن) + فعل مضارع صحيح:

ورد الفعل المضارع الصحيح المنصوب بعد (أن) المصدرية في صحيح البخاري ما يقارب أربعمائة وخمسة وستين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك.

1- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ، جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا فَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَزْنَا مِنْهَا، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ⁽¹⁾.

معنى الحديث أن الراعي قد طلب منه صيانة الرعية، وقوله: "لا طاعة في معصية" لأنهم لو فعلوا، لقتلوا أنفسهم، وقتل النفس معصية، كذلك لو أمرهم بشرب خمر، أو ترك صلاة الجماعة، أو أمرهم بخلق اللحية، فكل هذا لا يجوز أن يطاع فيه؛ لأن الطاعة في المعروف فقط⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (أن يدخلوها) حيث جاء الفعل المضارع (يدخلوها) مسبوقة بـ (أن).

2- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَّفَ فِي النَّارِ"⁽³⁾.

معنى الحديث: إن هذه الخصال من أعلى خصال الإيمان، فمن كملها، فقد وجد حلاوة الإيمان وحلاوة الإيمان ثمرة يانعة من ثمرات مجاهدة النفس والهوى، تتبع من القلب، وتستقر به، وتسمو بالإنسان وتسعده، ولا يشد الإنسان إلى الدين حقائق الإيمان وحدها، بل حلاوة الإيمان، التي تدفعه إلى بذل الغالي والرخيص فإذا سلم من مرض الأهواء المضلّة، وجد حلاوة الإيمان؛ بل يستحلي ما فيه هلاكه من الأهواء والمعاصي⁽⁴⁾.

(1) [العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. الأحاد/ما جاء في إجازة خبر الواحد/الصدوق، رقم الحديث 7257].

(2) العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج10/40).

(3) [البخاري، الجامع الصحيح، الإيمان/حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان، 22/1، رقم الحديث 16].

(4) [العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج50/1)].

والشاهد في الحديث (أن يكون)، (أن يُحب)، (أن يكره)، (أن يعود)، (أن يُقذف) وهي أفعالٌ مضارعة وقعت بعد أن المصدرية الناصبة فجاءت منصوبة بها.

قال الكرمانى: "ثلاث" مبتدأ. وجاز الابتداء بالكرة؛ لأن التتوين عوض من المضاف إليه، فالتقدير ثلاث خصال، أو لأنه صفة موصوف محذوف، وهو مبتدأ بالحقيقة أي خصال ثلاث، أو؛ لأن الجملة الشرطية صفة، والخبر على هذا التقدير هو "أن يكون"، إذ على التقديرين الأولين الشرطية خبر، و"أن يكون هو بدلاً من ثلاث أو بياناً، فأما "مَنْ" فهو مبتدأ، والشرط والجزاء معاً خبره، أو الشرط فقط على اختلاف فيه و"مَنْ" إما شرطية وإما موصولة متضمنة لمعنى الشرط⁽¹⁾.

3- عن أبي سعيد- رضي الله عنه قال: "تَهَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ -يَعْنِي أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا- فَيُشْرَبَ مِنْهَا"⁽²⁾.

معنى الحديث: من آداب الشرب ألا يشرب الإنسان من فم القرية، أو السقاء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك والحكمة من هذا، أن المياه فيما سبق ليست بتلك المياه النظيفة، فإذا صارت في القرية، أو في السقاء، فإنه يكون فيها أشياء مؤذية، وذكر أن رجلاً شرب مرة هكذا، فخرجت حية من القرية⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (أَنْ تُكْسَرَ) دخلت أن المصدرية الناصبة على الفعل المضارع، (تُكْسَرَ)، فنصبته.

النمط الثاني: (أَنْ) + فعل مضارع معتل:

ورد الفعل المضارع المعتل المنصوب بعد (أَنْ) في صحيح البخاري في مائتين وتسعين موضعاً، وفيما يأتي بيان ذلك.

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ"⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي (ج1/155).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأشربة/ اختنات الأسقية، رقم الحديث 5302].

(3) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج5/192).

(4) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الوضوء/ فضل الوضوء، 347/2، رقم الحديث 136].

قوله: (غراً) جمع أعر، أي ذو غرّة، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس، ومحجلين من التحجيل، وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس، وأصله من الحجل بكسر الحاء وهو الخلخال⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث قوله - عليه السلام: (أن يطيل) حيث جاء الفعل المضارع (يطيل) مسبقاً ب (أن).

2- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَنْتُمْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يَعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ."⁽²⁾.

ومعنى الحديث: يقول العراقي: أن تمادي الحالف على يمينه وامتناعه من الحنث مع تضرر أهله ببقائه عليها شر من حنثه مع قيامه بالكفارة، فإن هذا فيه ضرر، وإقامة الضرر لأهله أكثر إثماً من الحنث⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (لأن يلج) دخلت أن المصدرية الناصبة على الفعل المضارع يلج، فنصبته وخلصت زمنه للاستقبال.

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: ما استمع الله لشيء كسماعه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به⁽⁵⁾. وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) حيث قال: "لا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم؛ لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب وإجراء الدمع".

(1) العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج1/267)؛ العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج1/236)؛ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج2/373).

(2) [مسلم، صحيح مسلم، الأيمان/ النهي عن الإصرار على اليمين، 1276/3، رقم الحديث 1655].

(3) العراقي، طرح التشريب في شرح التقريب (ج7/401)؛ انظر: العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج11/610)؛ انظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج23/258).

(4) [العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري فضائل القرآن/الوصايا بكتاب الله، 58/20، رقم الحديث 5024].

(5) العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج6/73).

وقال أيضاً: "والذي يتحصّل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب، فإن لم يكن حسناً أي: صوت القارئ، فليُحسنه ما استطاع"⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث (أَنْ يَتَعَنَّى)، حيث جاء الفعل المضارع (يَتَعَنَّى) مسبوقةً بـ (أَنْ).

4- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ"⁽²⁾.

معنى الحديث: يقول أنس - رضي الله عنه: " كان النبي (ﷺ) يصلي قبل أن يبني المسجد "أي قبل أن يتم بناء مسجده الشريف" في مراتب الغنم "أي في مواضع نومها ليلاً، أو في أماكن شربها، يعني أنه كان -صلى الله عليه وسلم- لا يرى مانعاً من الصلاة في مباركها عند نومها، أو في المواضع التي تشرب فيها، علماً بأنها لا تخلو من بعورها وبولها"⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (أَنْ يُبْنَى)، حيث دخلت (أَنْ) المصدرية الناصبة على الفعل المضارع، يُبْنَى، فنصبته.

لقد منع إمام النحاة سيبويه وأبو حيان الفصل بين (أَنْ) والفعل المضارع وقد تم الحديث مفصلاً عنها سابقاً⁽⁴⁾.

ب. (لن) في صحيح البخاري:

ورد الفعل المضارع المنصوب بـ (لن)، في صحيح البخاري في سبعة وأربعين موضعاً، حيث يمكن أن يقال إنه تركيب لغوي قليل، وقد كان الفعل المضارع في معظم الأحاديث مبنياً للمعلوم، وجاء نادراً جداً مبنياً للمجهول، إضافةً إلى أن معظم الأفعال المنصوبة بـ (لن) صحيحة، وقليلاً منها معتلة.

ورد الفعل المضارع الصحيح المنصوب بـ (لن) في صحيح البخاري في واحد وثلاثين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك.

(1) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج8/702).

(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، الوضوء/أبوال الإبل والدواب، 289/1، رقم الحديث 147].

(3) المرجع السابق، ج1/289؛ العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج1/437).

(4) انظر: (ص83) من هذا البحث.

النمط الأول: (لن) + فعل مضارع صحيح.

1- "لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ثُمَّ يُخَيَّرُ، فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأَسُهُ عَلَى فَخْذِي، غُشِيَ عَلَيْهِ سَاعَةٌ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى" (1).

معنى الحديث: لا يُقبض رسول إلا خيّر بين الموت والانتقال إلى ذلك المقعد، وبين البقاء والحياة الدنيا (2).

والشاهد قوله-عليه السلام: (لَنْ يُقْبَضَ)، حيث جاء الفعل المضارع (يُقْبَضُ) منصوباً بعد (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومما يجدر الإشارة إليه، أن هذا الحديث تكرر عدة مرات في صحيح البخاري وكانت جميع رواياته ب (لم)، إلا في هذا الموضع الذي ورد فيه ب (لن).

النمط الثاني: (لن) + فعل مضارع معتل:

ورد الفعل المعتل المنصوب بعد (لن) في ستة عشر موضعاً، ومنه قوله عليه السلام:

1- قال رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ" (3).

معنى الحديث: إن من يريد الله به خيراً ونفعاً، يفقهه في الدين، ويمنحه العلم الشرعي، الذي لا يدانيه خير في هذا الوجود من فضله وشرفه؛ لأتته ميراث الأنبياء الذي لم يُورثوا غيره، وأن هناك طائفة من المسلمين قائمة على أمر الله ثابتة عليه، حتى قيام الساعة (4).

والشاهد في الحديث (لَنْ يَزَالَ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَزَالَ) منصوباً بعد (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

2- قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوْلَ مَا يُدْبِحُ فِي بَيْتِي، فَدَبَحْتُ شَاتِي، وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الدعوات/دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اللهم الرفيق الأعلى، 162/4، رقم الحديث 6348].

(2) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج22/474).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، العلم/من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، 42/1، رقم الحديث 71].

(4) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/173).

آتِي الصَّلَاةَ، قَالَ: شَأْنُكَ شَاءَ لَحْمٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَأْنَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَن أَحَدٍ بَعْدَكَ " (1).

والشاهد في الحديث (لَنْ تَجْزِيَ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَجْزِيَ) منصوباً بعد (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدُّوا وَقَارِيُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِّنَ الدُّلْجَةِ" (2).

معنى الحديث: النهي عن التشديد في الدين، بأن يحتمل الإنسان نفسه من العبادة ما لا يحتمله إلا بكلفة شديدة، وهذا هو المراد بقوله- صلى الله عليه وسلم: (لن يشاد الدين أحد إلا غلبه) يعني: أن الدين لا يؤخذ بالمغالبة، فمن شاد الدين غلبه وقطعه (3).

والشاهد في الحديث (لَنْ يُشَادَّ)، حيث جاء الفعل المضارع (يُشَادَّ) منصوباً بعد (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

يتبين مما سبق أنّ (لن) الناصبة للفعل المضارع وردت في الأحاديث، وقد استوفت وظائفها من حيث الشكل والدلالة، حيث وردت نافية في كل مواطنها إلا في قوله (ﷺ): (لن تراعوا)، (لن تراعوا) (4)، فوردت بمعنى (لا) الناهية، وهذه وظيفة (لن) الدلالية.

قال العيني: أي لا تراعوا جحد بمعنى النهي، أي: لا تفزعوا، وهي كلمة تُقال عند تسكين الروح تأنيساً وإظهاراً للرفق بالمخاطب (5).

أما الشكلية فوردت ناصبة للفعل المضارع في جميع مواطنها، كما أنه لم يتقدم معمولها عليها ولها حق الصدارة في الكلام.

يقول الزمخشري: "و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، نقول: (لا أبرح اليوم مكاني)، فإذا وكدت وشدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني (6)، أما بالنسبة لصدارتها لا يجوز الفصل

(1) [البخاري، صحيح البخاري، العيدين/ الأكل يوم النحر، 303 / 1، رقم الحديث 955].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الإيمان/ الدين يسر، 29/1، رقم الحديث 39].

(3) انظر: العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج1/113).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ حسن الخلق والسخاء، 97/4، رقم الحديث 6033].

(5) العيني، عمدة القاري (ج18/159).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/111).

بين (إن) ومضارعها، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الفصل بين (إن) وفعلها، إلا في الضرورة، وهذا المذهب هو الصحيح؛ لأن (إن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة (إن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين (إن) واسمها، لا يجوز بين (إن) وأخواتها، والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء⁽¹⁾.

والباحثة تميل إلى منع الفصل لأنّ (إن) من أدوات النفي، والنفي متفق عليه بأن له صدر الكلام، كما تبين سابقاً، فلا يتقدم معموله عليه أو معمول معموله؛ أنه يحدث تغييراً في المعنى، و كل حرف يحدث تغييراً في المعنى يحق له الصدارة، ومن هنا كان لها حق الصدارة.

ج. (إن) في صحيح البخاري:

وردت (إن) في صحيح البخاري في موضعين، وقد جاء بعدها الفعل منصوباً. ومنه قوله عليه السلام:

عن الأشعث قال: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟" قُلْتُ: لَا، قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: "اخْلِفْ"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَخْلِفَ وَيَذْهَبَ بِمَالِي."⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (إن يَخْلِفَ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَخْلِفَ) منصوباً بعد (إن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وهنا وقعت (إن) في صدر جملتها لا يرتبط ما بعدها بما قبلها، فهي مبتدأة في أول الكلام في الجملة الفعلية، فلا بد أن تسبق بكلام من المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارة في كلام المتحدث الثاني، وهذا ما ظهر من الكلام بين الأشعث واليهودي في الحديث السابق.

وهذا ما ذهب إليه الرضي، حيث، لم يجز الفصل بين (إن) والمنصوب بعدها⁽³⁾، وفي الحديث السابق جاء الفعل بعدها مضارعاً مستقبلاً، دون أن يفصل هذا الفعل عن (إن) بفاصل، ومن هنا كان لها الصدر. وهنا امتنع الفصل بين الناصب وبين معموله؛ لأنه أكثر التصاقاً بمعموله. وقد يرد بين (إن) ومعمولها بالقسم كما في قول النبي - صلى الله عليه وسلم.

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج2/392)؛ انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج2/388).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الشهادات/ سؤال الحاكم المدعي، 258/2، رقم الحديث 2666].

(3) انظر: (ص 91) من هذا البحث.

- عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعٍ يُقَالُ لَهُ: زَاهِرٌ بِنُ حَرَامٍ ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا بَدَوِيًّا، وَكَانَ لَا يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ إِلَّا بِطُرْفَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ يُهْدِيهَا لَهُ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسُوقِ الْمَدِينَةِ يَبِيعُ سِلْعَةً، وَلَمْ يَكُنْ أَتَاهُ، فَأَتَاهُ فَاحْتَضَنَهُ مِنْ وَرَاءِ كَتِفِهِ، فَأَلْتَقَتْ وَأَبْصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَبَلَ كَتِفَيْهِ، وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ ؟ قَالَ: إِذَا وَاللَّهِ تَجِدُنِي كَاسِدًا، قَالَ: وَلَكِنَّكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَيْحٌ " (1).

هنا ورد الفصل بين (إذن) ومعمولها بالقسم، وهو شائع مغتفر.

إذن يتبين مما سبق أن (إذن) وقعت في صدر جملتها لا يرتبط ما بعدها بما قبلها، حيث وقعت في أول الكلام في الجملة الفعلية، فلا بد أن تسبق بكلام من المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارة في كلام المتحدث الثاني، فهي لا تقع في ابتداء الكلام، بل لا بد أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً، والمتعارف عليه عند النحاة أن كل جملة بنيان قائم بأساسه مستقل عن غيره وهذا ما بيناه سابقاً، لكن ورود الفصل بالقسم في الحديث مغتفر، ولا يمنع صدارتها .

د. (كي) في صحيح البخاري:

ورد الفعل المضارع المنصوب بـ (كي)، في صحيح البخاري في ثمانية مواضع، حيث يمكن أن يقال إنه تركيب لغوي نادر، وقد كان الفعل المضارع في معظم الأحاديث مبنياً للمعلوم. ومنه قوله عليه السلام:

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنُدْخَلَ، فَقَالَ: "أَمْهَلُوا حَتَّى نُدْخَلَ لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - كَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعْبَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ" (2).

معنى الحديث: نهى الرسول (ﷺ) إذا أطال الرجل الغيبة أن يأتي أهله طروقاً ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم وهذا إذا طال سفره أن يقدم على أهله ليلاً بغيره، فأما من كان سفره قريباً تنتوِّع أهله إتيانه ليلاً فلا بأس (3).

والشاهد قوله - ﷺ -: (كَيْ تَمْتَشِطَ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَمْتَشِطَ) منصوباً بعد (كي) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام.

(1) السيوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي (مج 1/147، حديث رقم 92).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، النكاح/ تستحد المغيبة تمشط شعرها، 1/198، رقم الحديث 5247].

(3) العسقلاني، فتح الباري (ج9/123)

وترى الباحثة أن(كي) في الأحاديث لم يفصل بينها وبين معمولها فاصل وهي ناصبة للفعل المضارع بعدها، وقد تم الحديث عنها مفصلاً⁽¹⁾.

ثانياً: حروف الجزم التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري:

أ. (لم) في صحيح البخاري:

و(لم) هي الأداة الأكثر شهرة في الكلام العربي، فإذا تحدثت النحاة عن الجزم ذكروا (لم)، وقد تم الحديث مفصلاً عن ذلك⁽²⁾.

إن أكثر الأفعال المضارعة المجزومة شيوعاً في صحيح البخاري هو الفعل المضارع المجزوم بـ (لم)، هذا وقد وردت (لم) في صحيح البخاري في سبعمئة واثنى عشر موضعاً، وقد دخلت (لم) على الفعل المضارع الصحيح والمعتل، وفق ما يلي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

النمط الأول: (لم) + فعل مضارع صحيح:

ورد الفعل المضارع الصحيح المجزوم بـ (لم) في صحيح البخاري في أربعمئة وتسعة وعشرين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك.

1- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ قَالَ تَطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ"⁽³⁾.

معنى الحديث: أن أصحاب الإسلام أفضل من غيرهم، وأكثر ثواباً من سواهم، ومثوبة وأجرأ من سلم الناس من أذى يده ولسانه، وبهذا يكون قد أقام ما بينه وبين الله، واستسلم للناس في حقوقهم، فاستسلامه لله من باب أولى، فيكون هذا دالاً على الإسلام لله بطريق الأولى⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث قوله - عليه السلام: (لَمْ تَعْرِفْ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَعْرِفْ) مسبوqاً بـ (لم).

(1) انظر: (ص 93-94) من هذا البحث .

(2) انظر: (ص 96-97) من هذا البحث.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الإيمان/ إطعام الطعام من الإسلام، 21/1، رقم الحديث 12].

(4) العثيمين، شرح صحيح البخاري (ج1/ 59).

2- عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أُمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَفَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قَيْعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ قَفَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ"⁽¹⁾.

معنى الحديث: شبه العلم والهدى الذي جاء به بالغيث لما يحصل بكل واحد منهما من الحياة والنفع والأغذية والأدوية وسائر مصالح العباد، فإنها بالعلم والمطر وشبهه القلوب بالأراضي التي وقع عليها المطر؛ لأنها المحل الذي يمسك الماء، فبينت سائر أنواع النبات النافع. كما أن القلوب تعي العلم فيثمر فيها ويزكو وتظهر بركته وثمرته⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (لَمْ يَرْفَعْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَرْفَعُ) مسبوقاً بـ (لَمْ) مجزوماً بها.

3- قال رسول الله (ﷺ): "إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صَفَّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنِّ، وَغَلَقَتْ أَبْوَابَ النَّارِ فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ.."⁽³⁾.

معنى الحديث: قال العسقلاني في كتابه (فتح الباري) تسلسل الشياطين يقع في ليالي رمضان دون أيامه؛ لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع وأما قوله: "وصفدت فيه الشياطين، فمعناه عندي والله أعلم أن الله يعصم فيه المسلمين، أو أكثرهم في الأغلب من المعاصي، فلا يخلص إليهم فيه الشياطين كما كانوا يخلصون إليه منهم في سائر السنة"⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث (فَلَمْ يُفْتَحْ)، (فَلَمْ يُغْلَقْ)، حيث جاء الفعلان المضارعان (يُفْتَحُ)، (يُغْلَقُ) مسبوقين بـ (لَمْ).

7- قال رسول الله (ﷺ): "مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّْ وَلَا سِحْرٌ"⁽⁵⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، العلم/ فضل من علم وعلم، 45/1، رقم الحديث [79].

(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/179)].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، بدء الخلق/ باب صفة إبليس وجنوده، 439/2، رقم الحديث [3277].

(4) [العسقلاني، فتح الباري (ج4/114)؛ انظر: المالكي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج16/153)].

(5) [البخاري، صحيح البخاري، الأطعمة/ العجوة، 445/3، رقم الحديث [5445].

معنى الحديث: من أكل كل يوم صباحاً سبع تمرات لا يضره شيء من المواد السامة والسحرية، ويحفظ من جميع الأشياء الضارة جسماً أو نفسياً⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث: (لَمْ يَضُرَّهُ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَضُرُّهُ) مسبوقةً بـ (لم).

النمط الثاني: (لم) + فعل مضارع معتل.

ورد الفعل المضارع المعتل المجزوم بـ (لم) في صحيح البخاري في مائتين وثلاثة وثمانين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك:

1- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَفْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"⁽²⁾.

معنى الحديث: يقول الرسول (ﷺ): إن الله لا يرفع العلم من الناس بإزالته من قلوب العلماء، ولكنه يرفع العلم بموت العلماء، أي: إذا مات أهل العلم الحقيقي، ووصل الجهلاء إلى المراكز العلمية، التي لا يستحقونها، فيفتوا الناس على جهل، فأحلوا الحرام، وحرموا الحلال⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (لَمْ يُبْقِ) حيث جاء الفعل المضارع (يُبْقِ) مسبوقةً بـ (لم) لا يفصل بينهما فاصل.

2- عَنْ سَلَمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "مَنْ يَقُلْ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَبْتَوُا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: من كذب على رسول الله (ﷺ) عامداً متعمداً، فقد وجب عليه دخول النار، وأمر الملائكة بإدخاله إليها، ومتى صدر الأمر الإلهي بشيء، فهو واجب الوقوع، نافذ المفعول لامحالة⁽⁵⁾.

(1) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج5/152).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، العلم/ كيف يقبض العلم، 353/1، رقم الحديث 100].

(3) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/197).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، العلم/ اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، 55/1، رقم الحديث 110].

(5) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/205).

والشاهد في الحديث قوله-عليه السلام: (لَمْ أَقُلْ)، حيث جاء الفعل المضارع (أَقُلُّ) مسبوqاً بـ (لم) مجزوماً بها لا يفصل بينهما فاصل.

3-عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ"⁽¹⁾.

يقول النبي (ﷺ): من لم يترك القول الباطل أثناء صومه، ولم يترك الأعمال الباطلة من الظلم والعش والخيانة وأكل الربا، فإن صيامه لا يثاب عليه⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (لَمْ يَدَعْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَدَعْ) مسبوqاً بـ (لم) مجزوماً بها لا يفصل بينهما فاصل.

تبين في الأحاديث السابقة أن دخول (لم) على الفعل المضارع، تقلب معناه إلى الماضي، لكن يبقى اللفظ مضارعاً، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى الماضي، كما أنها اختصت بالعمل في الفعل المضارع دون غيره.

أما بالنسبة لصدارتها، فلها حق الصدارة حيث جاءت في الأحاديث السابقة، لا يفصل بينها وبين معمولها فاصل، وكما بيّنا سابقاً أن النحاة لم يُجيزوا الفصل بين (لم) وفعلها إلا في الضرورة، وهنا سؤال يطرح نفسه كيف يستقيم القياس دليلاً مع قولهم بأن الفصل بين (لم) وفعلها ضرورة؟ المتعارف عليه أن الضرورة تعني الشذوذ، فهل يصح القياس على الشاذ إن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما امتنع الفصل بين الجار والمجرور، امتنع كذلك بين الجازم والمجزوم وهذا رأي جمهور من النحاة.

ومن هنا كان لـ (لم) حق الصدارة في الجملة، وأنا أميل لهذا الرأي؛ لأن (لم) أثرت في معنى الجملة من حيث النفي والإثبات، وكل ما يؤثر في مضمون الكلام وكان حرفاً، فمرتبه الصدر⁽³⁾.

ب. (لا) الناهية في صحيح البخاري:

وردت (لا الناهية) في صحيح البخاري في مائتي وخمسين موضعاً، وقد دخلت (لا الناهية) على الفعل المضارع الصحيح والمعتل، وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الصوم/ من لم يدع قول الزور، 31/1، رقم الحديث 1903].

(2) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج3/206).

(3) سيبويه، الكتاب (ج3/9).

النمط الأول:

(لا) الناهية + فعل مضارع صحيح.

ورد الفعل المضارع الصحيح المجزوم بـ (لا الناهية) في صحيح البخاري في مائة وستة وسبعين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك.

1- قال رسول الله (ﷺ): "لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنها لهم في الدنيا، ولنا في الآخرة"⁽¹⁾.

معنى الحديث: أن الرسول (ﷺ) قد نهى الرجال عن استعمال جميع الأواني الذهبية والفضية في المشروبات والمأكولات؛ لأن الحرير والفضة والذهب للكفار في الدنيا، وللمسلمين في الآخرة⁽²⁾.

والشاهد في الحديث قوله (لا تلبسوا)، (لا تشربوا)، (لا تأكلوا)، حيث جاءت الأفعال المضارعة (تلبسوا)، (لا تشربوا)، و(تأكلوا) مسبوقه بـ (لا) مجزومة بها وعلامة جزمها حذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، كما جاءت لا يفصل بينها وبين أفعالها فاصل.

2- عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ): "يسرّوا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفّروا"⁽³⁾.

معنى الحديث: ينهانا الرسول (ﷺ) أن نسلك طرق العسر؛ لا في عبادتنا، ولا في معاملتنا، ولا في غير ذلك؛ فإن هذا منهي عنه، فلا تعسّر، كما أمرنا أن لا نفر الناس عن الأعمال الصالحة، بل نشجّعهم عليها⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث قوله (لا تعسّروا)، (لا تنفّروا)، حيث جاء الفعلان المضارعان (تعسّروا)، و(تنفّروا) مسبوقين بـ (لا).

3- عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: مُزني بأمرٍ، قال: لا تغضب، قال: فمّر، أو فذهب، ثم رجع، قال: مُزني بأمرٍ، قال: لا تغضب، قال: فردّد مراراً، كل ذلك يرجع فيقول: لا تغضب⁽⁵⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأثرية/ آنية الفضة، 4/ 21، رقم الحديث 5636].

(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج5/149)].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ قول النبي صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا، 4/ 114، رقم الحديث 6125].

(4) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج1/171)].

(5) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ الحذر من الغضب، 4/ 112، رقم الحديث 6116].

معنى الحديث: أن يتجنب المرء الوقوع في الغضب؛ لأن الغضب جماع الشر كله، فيجب على المرء أن يقلل منه، وذلك باتباع الحلم والكرم والحياء والتواضع، وكف الأذى والصفح والعتف.

والشاهد في الحديث قوله (لَا تَغْضَبْ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَغْضَبْ)، مسبوقةً بـ(لا).

4- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ (ﷺ) يَقُولُ: يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةَ لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِنَ شَاةَ دِرْهَمًا⁽¹⁾.

معنى الحديث: نهى النبي (ﷺ) عن استحقار هدية الجارة لجارتها، والنهي واقعاً للمُهدى إليها، وأنها لا تحقر ما يهدى إليها، ولو كان حقيراً⁽²⁾.

والشاهد في الحديث (لَا تَحْقِرَنَّ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَحْقِرَنَّ) مسبوقةً بـ (لا) حيث جاء الفعل المضارع مبني على الفتح، في محل جزم؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

5- قَالَ (ﷺ): "لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِّلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ"⁽³⁾.

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام- (لَا تَسْأَلِ)، حيث جاء الفعل المضارع (تَسْأَلِ) مسبوقةً بـ (لا).

6- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: لا المذنب فوق عشر أسواط، إلا في حد من حدود الله كشراب الخمر، قال على رضي الله عنه: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري وعلى المفترى ثمانون جلدة⁽⁵⁾.

والشاهد في الحديث (لَا تَجْلِدُوا)، حيث جاء الفعل المضارع (تَجْلِدُوا) مسبوقةً بـ (لا).

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ لا تحقرن جارة لجارتها، 94/4، رقم الحديث 6017].

(2) العيني، عمدة القاري (173/22).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، كفارات الأيمان/ الكفارة قبل الحلف وبعده، 234/4، رقم الحديث 6722].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الحدود/ التعزير والأدب، 262/4، رقم الحديث 6848].

(5) العيني، عمدة القاري (ج4/23/413).

7- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَ اللَّهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يَحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث (لا تلعنوه)، حيث جاء الفعل المضارع (تلعنوه) مسبوقةً بـ (لا).

النمط الثاني:

(لا) الناهية + فعل معتل:

ورد الفعل المضارع المعتل المجزوم بـ (لا الناهية) في صحيح البخاري في أربعة وسبعين موضعاً، وفيما يلي بيان ذلك:

1- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: "لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"⁽²⁾.

معنى الحديث: ان النبي (ﷺ) عن مجاوزة الحد في مدحه بنسبة أوصاف الله تعالى وأفعاله الخاصة به إليه، كما غلت النصارى في المسيح بوصفه بالألوهية والنبوة لله تعالى، فوُجعت في الشرك⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (لا تطروني)، حيث جاء الفعل المضارع (تطروني) مسبوقةً بـ (لا).

2- أَنَّ رِجَالاً مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: ائْذَنْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَنْتَرُكَ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا تُؤَدُّوا لَهُ دِرْهَمًا"⁽⁴⁾.

وهناك رواية أخرى (لا تدعون له درهماً).

معنى الحديث: أن العباس بن عبد المطلب وقع أسيراً في أيدي المسلمين يوم بدر، فعرض بعض الأنصار على رسول الله (ﷺ) أن يمنَّ عليه بإطلاق سراحه، دون أي فداء مالي لما بينه وبينهم من قرابة، لكن الرسول رفض وقال: لا تدعون منها درهماً⁽⁵⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الحدود/ ما يكره من لعن شارب الخمر، 247/4، رقم الحديث 6780].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ قول الله تعالى واذكر في الكتاب مريم، 485/2، رقم الحديث 3261].

(3) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج4/ 208).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الجهاد والسير/ فداء المشركين، 319/2، رقم الحديث 2884].

(5) العسقلاني، فتح الباري (ج4/ 122).

والشاهد في الحديث (لا تُؤدُّوا)، حيث جاء الفعل المضارع (تؤدُّوا) مسبقاً بـ (لا) الناهية مجزوماً بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

3- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "..لا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَيَّ"⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث (لا تَكُونُوا)، حيث جاء الفعل المضارع (تَكُونُوا) مسبقاً بـ (لا).

تبين مما سبق أن (لا الناهية) دخلت على الأفعال المضارعة في الأحاديث السابقة، ولم يفصل بينها وبين معمولها فاصل .

والباحثة توافق هذا الرأي؛ لأنَّ النهي يؤثر في الكلام، وكل ما يؤثر في مضمون الكلام له حق الصدارة؛ لأننا لو حذفنا (لا الناهية) من الجملة يتغير مضمون الجملة، فلو قلنا للطالب: لا تذهب إلى المدرسة تختلف عن جملة يذهب إلى المدرسة، فلو نظرنا إلى الاختلاف بين الجملتين، نجد أن الجملة الأولى منع ونهي الطالب من الذهاب إلى المدرسة، أمَّا الثانية فيها تصريح بالذهاب إلى المدرسة، والذي أثر في مضمون الجملة الحرف، ألا يستحق الصدارة؟ لأنَّ كل ما يؤثر في مضمون الكلام وكان حرفاً، فمرتبته الصدر. أمَّا بالنسبة لأبي حيان عندما قال: "لا يُفصل بين (لا) ومعمولها إلا إن كان فضلة، ربما لضرورة؛ لأنه أكد من الأساس على أنه كلام قليل.

ج. (لام الأمر) في صحيح البخاري:

هي اللام الجازمة، وتسمى لام الطلب، وأكثر النحاة يعبر عنها بلام الأمر، وهي تدخل على المتكلم والمخاطب، وهي لام جازمة للفعل المضارع، وتبقى جازمة له وإن خرجت عن الطلب إلى غيره من الأغراض⁽²⁾، ووردت (لام الأمر) في صحيح البخاري في مائتين وثلاثة وأربعين موضعاً، وقد دخلت (لام الأمر) على الفعل المضارع الصحيح والمعتل، وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

النمط الأول: (لام الأمر) + فعل صحيح.

ورد الفعل المضارع الصحيح المجزوم بـ (لام الأمر) في صحيح البخاري في مائة وتسعة وستين موضعاً، وفيما يأتي بيان ذلك.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الحدود/ ما يكره من لعن شارب الخمر، 247/4، رقم الحديث 6781].

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/295).

1- قال رسول الله (ﷺ): "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ"⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام-: (فَلْيَغْتَسِلْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَغْتَسِلْ) مسبوقة بـ (لام الأمر).

2- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دَخَلَ النَّبِيُّ (ﷺ)، فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: مَا هَذَا الْحَبْلُ؟" قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِرَيْتَبٍ، فَإِذَا فَتَرْتِ، تَعَلَّقْتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: (ﷺ) لا، حُلُوهُ، لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، إِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ"⁽²⁾.

معنى الحديث: ينهانا الرسول (ﷺ) عن التشدد في العبادة، فقال: ليصل أحدكم نشاطه أي: وقت نشاطه، وهذا يبين كراهية التشدد في العبادة، وتحميل النفس فوق طاقتها⁽³⁾.

والشاهد في الحديث (فَلْيَقْعُدْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَقْعُدْ) مسبوقة بـ (لام الأمر) لا يفصل بينهما فاصل.

3- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟، قَالَ: يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَنْصَدُقُ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟، قَالَ: يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟، قَالَ: فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: أن الصدقة حق مطلوب من كل مسلم، والمقصود هنا، ليس صدقة المال فقط، وإنما هي شيء آخر أعم وأشمل، وهو صنع المعروف، سواء بالمال أو البدن واللسان⁽⁵⁾.

والشاهد في الحديث (فَلْيَعْمَلْ)، (لْيُمْسِكْ)، حيث جاء الفعلان المضارعان (فَلْيَعْمَلْ)، (لْيُمْسِكْ) مسبوقة بـ (لام الأمر).

4- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقُلْ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَنْصَدُقْ"⁽⁶⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الجمعة/ فضل الغسل يوم الجمعة، 280/1، رقم الحديث 877].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، التهجد/ ما يكره من التشديد في العبادة، 357/1، رقم الحديث 1150].

(3) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج2/338).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الزكاة/ على كل مسلم صدقة، 446/1، رقم الحديث 1445].

(5) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج3/27).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ أقرأتم اللات والعزى، 299/3، رقم الحديث 4859].

الشاهد في الحديث (فَلْيَتَّصَدَّقْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَتَّصَدَّقُ) مسبوفاً بـ (لام الأمر).

النمط الثاني: (لام الأمر) + فعل معتل.

وردت (لام الأمر) في صحيح البخاري في أربعة وسبعين موضعاً، وقد دخلت (لام الأمر) على الفعل المضارع الصحيح والمعتل، وفق ما يلي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قُلْنَا السَّلَامَ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامَ عَلَى فَلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ-، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ" (1).

معنى الحديث: كان الصحابة إذا صلوا خلف النبي (ﷺ) قالوا: السلام على جبريل وميكائيل، فنهاهم رسول الله (ﷺ)، فقال: إن الله هو السلام؛ فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.... (2).

والشاهد في الحديث (فَلْيَقُلِ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَقُلُ) مسبوفاً بـ (لام الأمر).

2- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعَمَ رَبِّكَ، وَضَى رَبِّكَ، اسْقَ رَبِّكَ، وَلْيَقُلْ سَيِّدِي مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أُمَّتِي، وَلْيَقُلْ فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي (3).

معنى الحديث: نهى الرسول عن المغالاة في الكلام واستعمال الألفاظ التي فيها شبه في العقيدة تنافي التوحيد، كقول السيد لعبده: أطعم ربك، فإن كلمة الرب وإن كانت تطلق بمعنى السيد إلا أنها تطلق أيضاً بمعنى الخالق، ولذلك ينبغي له أن لا يقول: أطعم ربك (4).

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأذان/ التشهد في الآخرة، 268/1، رقم الحديث 831].

(2) [العيني، عمدة القاري (ج6/158)؛ القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج2/211)].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، العتق/ كراهة التطاول، 221/2، رقم الحديث 2552].

(4) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري: (ج3/392)].

والشاهد في الحديث (أَيْقُلْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يُقَلِّ) مسبوقةً بـ (لام الأمر) لا يفصل بينهما فاصل.

3- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ، فَأَدْنِي لَهُ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ، وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلَ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ⁽¹⁾.
الشاهد في الحديث (فَلْيَلِجْ)، حيث جاء الفعل المضارع (يَلِجْ) مسبوقةً بـ (لام الأمر).

تبين مما سبق أن (لام الأمر) دخلت على الأفعال المضارعة في الأحاديث السابقة، ولم يفصل بينها وبين معمولها فاصل، وهذا ما أشار إليه ابن عصفور: أن (لام الأمر) لا يقع إلا صدراً.

والى ذلك ذهب أبو حيان، وأشار إلى أن الأمر والنهي مما يلزمهما الصدر قائلاً: "لا يجوز الفصل بين لام الأمر، وما عملت فيه، لا بمعمول الفعل ولا بغيره"⁽²⁾، والباحثة تميل إلى هذا الرأي؛ لأن الفصل بين المتلازمين يزداد قبلاً كلما قوي الترابط بينهما؛ ولأنهما متلازمتان كتلازم الروح والجسد، ومن هنا وجب لـ (لام الأمر) حق الصدرة.

د. (لما) في صحيح البخاري:

هي حرف، يختص بالفعل المضارع، ينفيه، ويجزمه، ويقلب زمنه إلى الماضي كما إنها مركبة من (لم) و(ما)؛ لذلك زاد فيها معنى التوقع والانتظار، واستطال زمن فعلها⁽³⁾.

لم ترد (لما) الجازمة إلا في موضع واحد في صحيح البخاري، وذلك في قول النبي (ﷺ):
"عَرَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا
وَلَمَّا يَبْنِي..."⁽⁴⁾.

الشاهد في الحديث (لَمَّا يَبْنِي)، حيث جاء الفعل المضارع (يَبْنِي) مسبوقةً بـ (لما).

- (1) [البخاري، صحيح البخاري، النكاح/ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء، 396/3، رقم الحديث 5239].
- (2) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ص1855).
- (3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/109).
- (4) [البخاري، صحيح البخاري، فرض الخمس/ قول النبي صلى الله عليه وسلم أحلت لكم الغنائم، 394/2، رقم الحديث 3124].

و(لما) في الحديث السابق جاءت نافية، للماضي المتصل بالحال -كما في السياق-
أي أنه لم يبين بها إلى زمن التكلم.
وقد دخلت على الفعل المضارع، وجاء مجزوماً بعدها، ولم يفصل بينها وبينه شيء،
وما ينطبق على (لم) من حيث الصدارة، ينطبق على (لما).

المبحث الثالث:

المفاعيل في صحيح البخاري.

توطئة:

إنَّ لأسلوب الاستفهام أهمية بالغة، في اللغة العربية، وتكمن أهميته في الدور الذي يؤديه في عملية التواصل بين البشر، كما يعد من أهم الأساليب التي كان يستعملها - صلى الله عليه وسلم - لما له من أهمية في العملية التربوية، والتبليغية، فالاستفهام يدفع المخاطب إلى الحكم الصحيح، ويثير فيه التنبيه إلى الحقائق من غير عوج، وكان الرسول حريصاً أشد الحرص في استخدامه بنوعيه الحقيقي والمجازي في لغته للوصول إلى أهدافه المتمثلة في تبليغ الرسالة؛ لذلك كان فطناً إلى قيمة هذا الأسلوب، هذا وقد استخدم الرسول - صلى الله عليه وسلم - أسلوب الاستفهام، فكان المغزى منه فحسب تنبيه المسلمين وحثهم وإثارة مشاعرهم، ولفت انتباههم، ودعوتهم إلى النظر في أمور دينهم.

أسماء الاستفهام في محل نصب مفعول به في صحيح البخاري.

أولاً: الاستفهام بـ(كم) في صحيح البخاري:

1- (كم) في محل نصب مفعول به.

قال سيبويه⁽¹⁾ اعلم أن لـ (كم) موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهي الحرف المستفهم به بمنزلة (كيف)، و(أين) والموضع الآخر الخبر ومعناها معنى (رب)، وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويبنى عليه إلا أنها لا تتصرف تصرف يومٍ وليلة.

والذي يتبين لنا من كلام سيبويه أنه كان يعني بكلمة (الحرف) هنا عن الكلمة؛ لأنَّ الحرف بمعناه المعروف لا إعراب له، وذلك حين قال: أنَّ (كم) في الموضعين اسم فاعل ومفعول وظرف.

هذا وقد وردت (كم) في صحيح البخاري في سبعة وعشرين موضعاً، وهي في محل نصب مفعول به، فلننظر في مواضع ورود هذه الأداة حسب التفصيل الآتي وذلك في قوله عليه السلام:

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/156).

الفرع الأول: كم + فعل ماض:

وردت (كم) مع فعل الماضي في صحيح البخاري في أربعة وعشرين موضعاً، هي في محل نصب مفعول وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهِ أَنْزُ صُفْرَةٌ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: كَمْ سُفَّتْ؟ قَالَ: زِنَةٌ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ"⁽¹⁾.

معنى الحديث: جاء عبد الرحمن، وبه صفرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والمقصود بالصفرة في الحديث: ما التصق بجسمه من الثياب المزعفرة التي يلبسها في العرس، فسأله كم أعطيتها صداقها، فأمره أن يولم، ولو بشاة⁽²⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كم)، حيث جاء اسم الاستفهام (كم) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

2- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: "سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قُلْتُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ"⁽³⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كم)، حيث جاء اسم الاستفهام (كم) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

3- "...وَأَهْدَى مَلِكَ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ بُرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِحَرِهِمْ، فَلَمَّا أَتَى وَادِيَ الْفُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: كَمْ جَاءَ حَدِيقَتِكَ قَالَتْ: عَشْرَةَ أَوْسُقٍ..."⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: كم + فعل مضارع:

وردت (كم) مع فعل المضارع في صحيح البخاري في ثلاثة مواضع، هي في محل نصب مفعول به وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام: "كَأَيُّنَ تَقْرَأُ سُورَةَ

(1) [البخاري، صحيح البخاري، النكاح/الصفرة للمتزوج، 376/3، رقم الحديث 5153].

(2) [العيني، عمدة القاري (ج20/203)].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، المغازي/ كم غزا النبي، 188/3، رقم الحديث 4471].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الزكاة/ خرص الثمر، 459/1، رقم الحديث 1481].

الْأَحْرَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعَدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ⁽¹⁾.

أما (كأين) فاسم بمعنى (كم) وموضعها نصب بـ (تقرأ) أو (تعد) وقوله: (ثلاثاً وسبعين) منصوب بتقدير أعدها ثلاثاً وسبعين فهو مفعول ثانٍ. وأما "قطّ" فاسم مبني على الضم، وهو للزمان الماضي خاصة⁽²⁾.

يذكر نحاة العربية أن الأداة (كم) تأتي على معنيين: الأول: الإخبار عن أمر ما. والثاني: الاستفهام عن أمر ما، يكون لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام، فلا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان مضافاً، أو حرف جر، وذلك قول عليه السلام:

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَمْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ"⁽³⁾.

هنا جاءت (كم) مستفهمة عن الزمان وتقدمها حرف الجر (في) فهي اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بـ (في).

لقد وردت (كم) في الأحاديث السابقة لها حق الصدارة، فلا يتقدم عليها إلا حرف جرّ أو مضاف، فهي اسمٌ غامض مبهم، مبنيٌّ على السكون، يُستفهم به عن العدد، وتفتقر دوماً إلى موضح يُزيل إبهامها وغموضها، وإعرابها اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

و(كم) لها صدر الكلام: استفهامية كانت، أو خبرية؛ فلا تقول: ضربت كم رجلاً ولا ملكت كم غلمان⁽⁴⁾.

ثانياً: الاستفهام بـ(من) في صحيح البخاري:

لقد أشار الهروي في كتابه (الأزھية في علم الحُرُوف) اعلم أن (من) على أَرْبَعَةِ أوجه⁽⁵⁾:

1. تكون جِزَاءً كَقَوْلِكَ مَنْ يَكْرُمُنِي أَكْرَمُهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ف (من) مُبْتَدَأٌ وَهُوَ شَرْطٌ وَيَكْرُمُنِي جِزْمٌ بِالشَّرْطِ وَأَكْرَمُهُ جَوَابُهُ وَهُمَا جَمِيعًا خَبَرٌ (من).

(1) السيوطي، عقود الزيرجد في إعراب الحديث النبوي (ج1/84).

(2) المرجع السابق، ج1/84.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، فضائل القرآن/ كم يُقرأ القرآن، 352/3، رقم الحديث 5053].

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج2/422).

(5) انظر: الهروي، الأزھية في علم الحروف (صص 100-101).

2. وتكون استفهاماً كقولك: من أبوك، من مبتدأ وما بعدها خبرها.
3. وتكون خبراً بمعنى (الذي) كقولك: من كلمت زيداً، من مرّ بي محمد، وجاءني من عندك.
4. وتكون نكرة كقولك: رأيت من ظريفاً؛ أي: رأيت إنساناً ظريفاً.
- من اسم استفهام يستفهم به عن العاقل، وتأتي على أربعة أوجه شرطية واستفهامية ونكرة موصوفة، واسما موصولاً، وهي استفهام عن العاقل.
- و(من) موضع خلاف بين النحاة، لاسيما في المستفهم عنه إذا كان نكرة أو معرفة. يقول سيبويه: " اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيداً قالوا: من زيداً، وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: من زيد، وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين (1).

وهذا يبين لنا أن أهل الحجاز يجرون (من) على الحكاية لكن بني تميم يرفعون، وسيبويه يوافقهم في ذلك، وإضافة إلى ذلك أشار إلى أنه إذا استفهم ب (من) عن نكرة ينظر إلى الوقف، ففي حالة الرفع ت قلب واواً، والنصب ياءً، والجر أيضاً ياءً، وذلك على الترتيب، أتاني رجالٌ، فتقول: منون، وإذا قال: رأيت رجالاً قلت: منين، وإذا مررت برجلٍ، فتقول: مني (2).

هذا وقد وردت (من) الاستفهامية في صحيح البخاري في مائة وواحد وستين موضعاً، بينما وردت بقلّة في محل نصب مفعول به، وذلك في أحد عشر موضعاً، وذلك في قوله عليه السلام:

1- "... قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَا إِنَّهُ كَذُوبٌ وَقَدْ صَدَقَكَ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثٍ، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: ذَلِكَ الشَّيْطَانُ" (3).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (من)، حيث جاء اسم الاستفهام (من)، مبنياً على السكون في محل نصب مفعول به، وهو متقدم في جملته؛ لأنّ الاستفهام له حق الصدارة.

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/ 408).

(2) المرجع السابق، ج2/ 409.

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الوكالة/ إذا وكل رجل فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل، 149/2، رقم الحديث 2311].

ثالثاً: (ما) الاستفهامية + ذا في صحيح البخاري:

تتكون أداة الاستفهام (ماذا) من (ما الاستفهامية + ذا) وقد اختلف النحاة فيها، فهي عند سيوييه تدل على معنيين أحدهما: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة بمنزلة (الذي)، والآخر: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب بمنزلة اسم واحد⁽¹⁾.

وهناك من ذهب إلى أن (ماذا) تحتل أربعة أوجه⁽²⁾:

1. أحدهما: أن تكون ما استفهامية وذا اسم إشارة.
2. وثانيها: أن تكون ما استفهامية وذا اسم موصول.
3. وثالثها: أن يكون المجموع اسماً واحداً للاستفهام. ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً خبرياً. ويعرب في كل موضع على ما يليق به.
4. الرابع: أن يكون (ذا) بمعنى: صاحب. وإنما يكون كذلك حالة النصب، نحو: رأيت ذا مال. وبعض طييء يعرب ذو الطائفة إعراب التي بمعنى صاحب. فيقول: جاء ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام واعلم أن أقسام ذا المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلا الملقى، لكن الملقى في (رصف المباني) ذهب إلى أنه حرف، فقال: وإنما حكمنا بأن ذا حرف، لأنها قد توجد ما الاستفهامية وحدها دونها، ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً، وهي معها بذلك المعنى. فحكمنا أنها وصلة لها⁽³⁾.

والجمهور ذهبوا إلى أنها: بمعنى الذي، وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات، وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولاً لدعي؛ لأن الاستفهام له الصدر، ولا لعلمت؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها، بل ما اسم استفهام مبتدأ، وذا موصول خبر، وعلمت صلة، وعُلّق دعي عن العمل بالاستفهام⁽⁴⁾.

(1) انظر: سيوييه، الكتاب (ج1/405).

(2) انظر: المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (صص 238-239)؛ انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/300-301).

(3) المرادي، جنى الداني في حروف المعاني (ص186).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/301).

هذا وقد وردت (ماذا) في صحيح البخاري في اثنين وثلاثين مواضعاً في محل نصب ، فلننظر في مواضع ورود هذه الأداة حسب التفصيل الآتي:

الفرع الأول: ماذا + فعل ماضي:

وردت (ماذا) مع فعل الماضي في صحيح البخاري في تسعة عشر موضعاً، هي في محل نصب مفعول به وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ تَائِرُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: " الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا " ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟ قَالَ: " صِيَامُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا " ، قَالَ: أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ... (1).

2- عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: " وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ " قَالَ: لَا شَيْءَ إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ ". قَالَ أَنَسُ: فَمَا فَرَحْنَا بِشَيْءٍ فَرَحْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ "، قَالَ أَنَسُ: فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعَمَرَ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ (2).

3- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ يَقُولُ: " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ، كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " قَالَ الزُّهْرِيُّ: " وَكَانَتْ هُنْدٌ لَهَا أَرْزَارٌ فِي كُمَّيْهَا بَيْنَ أَصَابِعِهَا " (3).

والشاهد في الأحاديث السابقة ورود أسلوب استفهام بالأداة (ماذا) المركبة من (ما) الاستفهامية و(ذا)، وقد دخلت على الجملة الفعلية، وتعرب (ماذا) اسم استفهام مركباً مبنياً على السكون في محل نصب مفعول به، ولها موضع الصدارة؛ لأن الاستفهام له حق الصدارة.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الصوم/ وجوب صوم رمضان، 28/2، رقم الحديث 1891].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، فضائل الصحابة/ مناقب عمر، 16/3، رقم الحديث 3685].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، اللباس/ لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، 436/4، رقم الحديث 5844].

الفرع الثاني: ماذا + فعل مضارع:

وردت (ماذا) مع فعل المضارع في صحيح البخاري في ثلاثة عشر موضعاً، هي في محل نصب مفعول وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- "...مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَّةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَوْمُحْرَجِي هُمْ" فَقَالَ وَرَقَّةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ" (1).

2- "... قال له: سَأَلْتِكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ قَالَ وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيِّ" (2).

3- "...مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ، وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْعُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلَّا تَرِدُونَ، فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ، كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ، وَلَا وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْعُونَ" (3).

والشاهد في الأحاديث السابقة ورود الاستفهام بالأداة (ماذا) المركبة من (ما) الاستفهامية و(ذا)، وقد دخلت على الجملة الفعلية، وتعرب (ماذا) اسم استفهام مركباً مبنياً على السكون في محل نصب مفعول به، ولها موضع الصدارة؛ لأن الاستفهام له حق الصدارة.

رابعاً: (أي) في صحيح البخاري:

تنقسم (أي) في المعاني إلى ضروب: (4).

1. أحدها: أن تكون شرطية، كقولك: أيهم يكرمني أكرمه، وأيهم تكرم أكرم.
2. ثانيها: أن تكون استفهامية، كقولك: أيهم عندك، وأي القوم لقيت، وبأيهم مررت.
3. ثالثها: أن تكون خبراً بمعنى الذي قام أخوك.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، التعبير/ أول ما بدأ به الرسول من الوحي، 295/4، رقم الحديث 6982].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، التعبير/ أول ما بدأ به الرسول من الوحي، 295/4، رقم الحديث 6982].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ إن الله لا يظلم مثقال ذرة، 217/3، رقم الحديث 4581].

(4) انظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف (ص ص 106-107).

تقول أيهم يأتي آتة وأيهم يحسن إلى أحسن إليه ترفع أياً بالابتداء، وما بعدها من الشرط والجزاء خبر (1).

وقد أشار سيبويه إلى قولهم: اضرب أيهم أفضل فقال: القياس نصب كما تقول: اضرب الذي أفضل لأن أياً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي (2).

أحكام (أي):

وهي معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء، لقد أشار ابن الشجري (ت542) إلى أحكام (أي) إذا أضيفت إلى معرفة كانت سؤالاً عن الاسم دون الصفة، وهي بعض المعرفة التي تضاف إليها كقولك: أي الرجلين أخوك، وأي الرجال قام؟ فأى واحد من الاثنين ومن الجماعة، فالجواب تقول: زيد أو عمر وإذا أضيفت إلى النكرة فإنها تكون سؤالاً عن الصفة، وتكون بعدد النكرة كلها، فإذا قال: أي رجل أخوك؟ وأي رجل زيد؟ قلت: طويل وقصير تجب بصفة الاسم ولا يجوز أن تضيف (أياً) إلى معرفة واحدة، لا تقول: أي الرجل أخوك؛ لأنها سؤال عن البعض والواحد لا يتبعض، وأما في النكرة فإنها سؤال عن الكل؛ لأن التفكير يقتضي العموم، فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة في، نحو: أي رجل أخوك (3).

هذا وقد ورد اسم الاستفهام (أي) في صحيح البخاري في سبعة وسبعين موضعاً، منها ما كان في محل رفع ومنها ما كان في محل نصب، وهو الذي يعيننا.

(أي) في محل نصب مفعول به:

ورد اسم الاستفهام في محل نصب مفعول به في صحيح البخاري في ثلاثة عشر موضعاً في قوله عليه السلام وفق ما يأتي:

1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ (ﷺ) "أَيُّ الْأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ، فَاسْأَلَهُ، فَقَدِمْتُ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا، وَأَطْيَبَهُمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ فَعَلَ" (4).

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج7/44).

(2) سيبويه، الكتاب (ج2/398).

(3) انظر: الحسن بن علي، أمالي ابن الشجري (ج3/39-40).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الشهادات/ من أمر بإنجاز الوعد، 262/2، رقم الحديث 2684].

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) مفعولاً به منصوباً متقدماً في جملته، وأَيَّ منصوبة بـ (قضى)، وهنا يلزم تقديم المفعول؛ لأنَّ له حق الصدارة.

2- "...أَيَّ شَيْءٍ تُرِيدُ قَالَ: ارْهُونِي نِسَاءَكُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ قَالَ: فَارْهُونِي أَبْنَاءَكُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُكَ أَبْنَاءَنَا فَيَسُبُّ أَحَدُهُمْ فَيُقَالُ: رُهْنٌ بِيَسْقٍ أَوْ وَسْقَيْنِ هَذَا عَارٌّ عَلَيْنَا وَلَكِنَّا نَرْهَنُكَ اللَّأَمَةَ" (1).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) مفعولاً به منصوباً متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

3- فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ هَدِيَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ، مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ (2).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) مفعولاً به منصوباً متقدماً في جملته وله حق الصدارة، ولأنَّ لأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام، لأجل أنها تفيد الكلام معنى الاستفهام، فتتقلبه من الخبر إلى الاستخبار.

4- "...فأقسم لك نصف مالي، وانظر أَيَّ زوجتي هويت فأنزل لك عنها فإذا حلت تزوجتها..." (3).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) مفعولاً به منصوباً متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وهو منصوب بـ (هويت)، وهنا يلزم تقديم المفعول على الفعل من أجل الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام له حق الصدارة.

ذهب ابن الشجري في حال كون (أَيَّ) استفهامية، يعلقون عنها العلم، فيقولون: قد علمت أيُّهم أخوك؟ ومعنى التعليق: أنَّ الفعل يعمل في الموضوع دون اللفظ، فنقول: أيُّهم تظن منطلقاً؟ إنما لم يعمل فيها ما قبلها من الأفعال إذا كانت استفهاماً؛ لأنَّ الاستفهام له صدر

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الرهن/ رهن السلاح، 516/2، رقم الحديث 2510].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، تفسير القرآن/ قوله تعالى: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، 200/3، رقم الحديث 4521].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، البيوع/ ما جاء من قوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا، 73/2، رقم الحديث 2048].

الكلام، وإعمال الفعل الذي قبلها فيها يخرجها من الصدر، وكذلك إذا كانت شرطيةً، حكمها في التصدير حكم الاستفهامية⁽¹⁾.

أسماء الاستفهام في محل نصب (مفعول فيه) في صحيح البخاري.

أولاً: الاستفهام بـ (أين) في صحيح البخاري:

وردت (أين) للاستفهام، واختصت للأماكن، وكل مكان يستفهم بها عنه، وقد سبق الحديث عنها وعن عملها مفصلاً⁽²⁾.

وتعرب (أين) اسم استفهام مبنياً على الفتح لانتقاء الساكنين، وعلّة بنائه؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام⁽³⁾، ويختلف محلها الإعرابي بين جملة وأخرى بحسب ما يقتضيه السياق، وقد وردت (أين) في صحيح البخاري في مائة وخمسة عشر موضعاً، ومن تلك الأحاديث وفق ما يأتي:

الفرع الأول: أين (خبر مقدم) + اسم ظاهر مبتدأ

لقد وردت (أين) في صحيح البخاري في أربعة وستين موضعاً، وقد كانت في محل رفع خبر مقدم وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عن عائشة رضي الله عنها، تقول: "سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةِ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوِضِعُ الْآخَرَ، وَيَسْتَرْفُقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَيُّنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ، لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ"⁽⁴⁾.

معنى الحديث: ينهانا الرسول (ﷺ) القطع بمنع الخير حبث سمع متخاصمين يقول إحداهما للآخر رفقاً بي وإمهالاً لبعض حقك، صاحب الحق قول له: والله لن أرفق بك، وكره الرسول (ﷺ) أن يسمع القطع بمنع الخير، والحلف على ذلك اليمين، فنهاهم عن ذلك، أعترف بخطئه وأعتذر، فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عذره ورضي عن حسن استعداده⁽⁵⁾.

(1) الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري (ص39).

(2) انظر: (ص 180) من هذا البحث .

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/ 104).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الصلح/هل يشير الإمام بالصلح، 270/2، رقم الحديث 2705].

(5) لاشين، موسى شاهين، المنهل الحديث (ج3/49-52).

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام: اسم الاستفهام: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

2- عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: أَتَيْ بِالْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ وُلِدَ، فَوَضَعَهُ عَلَى فَخْذِهِ، وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ، فَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِابْنِهِ، فَاحْتَمَلَ مِنْ فَخْذِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَفَاقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَيْنَ الصَّبِيُّ، فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: قَلْبَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا اسْمُهُ قَالَ: فُلَانٌ، قَالَ: وَلَكِنْ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ، فَسَمَاهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْذِرَ⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيْنَ) حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكِ الْأَرْضِ وَقَالَ شُعَيْبٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ مُسَافِرٍ، وَاسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ مِثْلَهُ⁽²⁾.

والشاهد في الحديث قوله -عليه السلام: اسم الاستفهام: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

الفرع الثاني: (أين) + اسم موصول.

لقد وردت (أين) في صحيح البخاري مع اسم الموصول في ثلاثة مواضع، وقد كان الاسم الموصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "...أَيْنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفَاءً، فَأَلْتُمَسَ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "أَمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ فَاعْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجَبَةُ فَاَنْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ"⁽³⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ باب تحويل الاسم، 127/4، رقم الحديث 6191].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قوله تعالى ملك الناس، 380/4، رقم الحديث 7382].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، فضائل القرآن/ نزل القرآن بلسان قريش، 337/3، رقم الحديث 4985].

الفرع الثالث: (أين) + فعل ماضي.

لقد وردت (أين) مع الفعل الماضي في صحيح البخاري في تسعة عشر موضعاً، وقد كانت في محل رفع خبر مقدم وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَيَّنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى، قُلْتُ: فَأَيَّنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ⁽¹⁾.

معنى الحديث: أن أنساً سأله رجل عن شيء عقله وأدركه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فسأله أين صلى النفر، والمقصود بالنفر، هو اليوم الذي ينفر فيه الحاج من منى إلى مكة، وهو الثاني من أيام التشريق⁽²⁾.

والشاهد في الحديث: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) له حق الصدارة، وقد كان إعرابها في الحديث، اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل صلى، ويرى بعضهم أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام هو أن بعضها أصله ظرف، فلما نقل من الظرفية إلى طلب السؤال عن المظروف استحق الصدارة⁽³⁾.

2- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً... فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيَّنَ بَأَتْتَ يَدُهُ"⁽⁴⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وإعراب (أين) فيه اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الحج/ أين يصلى الظهر يوم التروية، 507/1، رقم الحديث 1653]

(2) (القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج3/110).

(3) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص126).

(4) [البخاري، صحيح البخاري، الوضوء/ الاستجمار وتراً، 73/1، رقم الحديث 162].

الفرع الرابع: (أين) + فعل مضارع:

لقد وردت (أين) مع الفعل المضارع في صحيح البخاري في سبعة وعشرين موضعاً، وقد كانت في محل رفع خبر مقدم وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عن عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ، قَالَ فَأَشْرُتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ" (1).

معنى الحديث: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى عثبان يوم السبت، ومعه أبو بكر، فصلوا مع عثبان في بيته، ومن هذا الحديث يستنبط استحباب تعيين مصلى في البيت إذا عجز عن حضور المساجد، وفيه جواز الجماعة في البيوت (2).

والشاهد في الحديث (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) له حق الصدارة

وتعرب (أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان.

2- عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَأَحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي قَدَّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ، قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا إِلَى أَيِّنَ تَذْهَبُونَ بِهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ" (3).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيْنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أين) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

وتعرب (أين) أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل تذهب.

3- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ "أَتُدْرِي أَيِّنَ تَذْهَبُ؟" قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لَهَا وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا وَيُقَالُ لَهَا إِرْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطَّلِعِ مِنْ مَغْرِبِهَا" (4).

(1) الأسفرائيني، مسند أبي عوانة، الصلوات/الدليل على أن الصلاة مكتوبة، 357/1، رقم الحديث 1281.

(2) العيني، عمدة القاري (ج4/245).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الجنائز/قول الميت وهو على الجنائز، 405/1، رقم الحديث 1316].

(4) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/قل أي شيء أكبر شهادة من الله، 388/4، رقم الحديث 7424].

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّنَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيْنَ) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها.

ثانياً: الاستفهام بـ (متى) في صحيح البخاري:

وهي سؤال عن وقت، بمعنى (أي حين) وتغني عن أسماء الزمان جميعها، فهي في الزمان بمنزلة (أين) في المكان، وقد سبق الحديث مفصلاً عنها⁽¹⁾.

وقد وردت (متى) في صحيح البخاري نادرة جداً في سبعة مواضع، حسب ما يأتي منها قوله عليه السلام:

الفرع الأول: متى + فعل ماضي:

لقد وردت (متى) مع الفعل الماضي في صحيح البخاري في ثلاثة مواضع، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- "يَا عَائِشَةُ مَتَى عَهْدَتِي فَحَاشَا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ"⁽²⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (متى)، حيث جاء اسم الاستفهام (متى) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها.

و(متى) سئل بها عن الزمان، وتعرب اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل عهدتني، وقد خرج الاستفهام في الحديث إلى معنى التعجب، وذلك بالقرائن القولية، والغرض من إيراد إثارة العجب عند مَنْ يخاطبُ به.

الفرع الثاني: متى + فعل مضارع:

لقد وردت (متى) مع الفعل المضارع في صحيح البخاري في أربعة مواضع، وقد كانت في محل رفع خبر مقدم وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

2- عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَفَاتِحُ الْغَيْبِ حَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: لَا يَعْلَمُ مَا فِي عَدِّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا

(1) انظر (ص 182) من هذا البحث .

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً، 97/4، رقم الحديث 6032].

يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ⁽¹⁾.

معنى الحديث: فالحديث فيه إثبات علم الله - سبحانه وتعالى- بما سيكون. وعلم الله المختص به في أشياء حادثة لا يعلمها إلا هو كعلم ما في الأرحام، ولا يعلم ما في الأرحام إلا الله ﷻ وعلم ما في الأرحام المختص به الله يشمل كل ما في الأرحام من جنين سواء كان ذكر أو أنثى.

والشاهد في الحديث: اسم الاستفهام: (متى)، حيث جاء اسم الاستفهام (متى) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها.

و(متى) يُسأل بها عن الزمان، وتعرب اسم استفهام مبني على السكون.

ومما سبق جاءت (أين، ومتى) من أدوات الاستفهام التي لها حق الصدارة في الكلام، لأجل أنها تفيد الكلام معنى الاستفهام، فتنقله من الخبر إلى الاستخبار، وهذا ما يراه ابن يعيش أن الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها⁽²⁾.

وهذا ما أشار إليه الرضي في شرح الكافية؛ لأنَّ من مميزات أسلوب الاستفهام عنده أن يكون له الصدارة في الكلام، ومعنى الصدارة في الكلام؛ أي: أن الكلمة تقع في صدر الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها، ولا هو من تمامها⁽³⁾.

ويرى ابن السراج: أن الأسماء إذا كانت استفهاماً، فلها صدور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها⁽⁴⁾.

وأنا أميل أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام هو أن بعضها أصله ظرف، فلما نقل من الظرفية إلى طلب السؤال عن الظروف استحق الصدارة، فاستخدمت (أين، ومتى) للاستفسار عن شيء (ما)، وهو طلب شيء لم يكن معلوماً من قبل، فالاستفسار بـ (أين) هو طلب تعيين المكان، والاستفسار بـ (متى) هو طلب تعيين الزمان.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قوله تعالى: عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، 379/4، رقم الحديث [7379].

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج5/104).

(3) شرح الرضي على الكافية (ج1/98).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/159).

ثالثاً: (أي) في محل نصب مفعول فيه:

فقد جاء اسم الاستفهام (أي) في صحيح البخاري منصوباً على الظرفية الزمانية والمكانية في مواطن متعددة، فجاء بعده يوم وشهر وساعة، وبلد، وذلك في تسعة عشر موضعاً، وذلك في قوله - عليه السلام:

1- "... أَتَدْرُونَ أَيَّ شَهْرٍ هَذَا؟، فَسَكَّنْتُنَا، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ فَقُلْنَا: بَلَى...".⁽¹⁾

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أي)، حيث جاء اسم الاستفهام (أي) منصوباً على الظرفية الزمانية، وهو متقدّم في جملته؛ لأنّ الاستفهام له حق الصدارة.

2- "... عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَاقَتَهُ، ثُمَّ وَقَفَ، فَقَالَ: أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَسَكَّنْتُنَا حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ...".⁽²⁾

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أي)، حيث جاء اسم الاستفهام (أي) منصوباً على الظرفية الزمانية، وهو متقدّم في جملته؛ لأنّ الاستفهام له حق الصدارة.

3- "قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَيُّهُ سَاعَةٌ زِيَارَةٍ هَذِهِ؟ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ الظُّهَيْرِ، قَالَ: طَالَ عَلَى النَّهَارِ، فَتَدَكَّرْتُ مَنْ أَتَحَدَّثُ...".⁽³⁾

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أي)، حيث جاء اسم الاستفهام (أي) منصوباً على الظرفية الزمانية، وهو متقدّم في جملته؛ لأنّ الاستفهام له حق الصدارة.

يجوز هنا رفع (أي) ونصبها، فالرفع على الابتداء ف (هذه) خبرها، والنصب على الظرف (هذه) مبتدأ والخبر محذوف تقديره هذه الزيارة، أو هذه الجيئة في أية ساعة، ويجوز أن يكون الخبر (أية ساعة)، وهو ظرف زمان وقع خبراً عن المصدر⁽⁴⁾.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الأضاحي/ من قال الأضحى يوم النحر، 6/4، رقم الحديث 5550].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم، 99/4، رقم الحديث 6043].

(3) [العكبري، إعراب الحديث (ص305) رقم الحديث 238].

(4) [المرجع السابق، ص305].

4- قَالَ: أَتَدْرُونَ أَيَّ بَلَدٍ هَذَا؟ فَسَكَتْنَا، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدَ الْحَرَامَ؟
قُلْنَا بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَدِمَاءَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام (أَيَّ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) منصوباً على الظرفية
المكانية، وهو متقدم في جملته؛ لأنَّ الاستفهام له حق الصدارة.

5- أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ الدَّائِمُ قَالَ قُلْتُ فَأَيَّ حِينَ كَانَ يَفُومُ
قَالَتْ كَانَ يَفُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ⁽²⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (أَيَّ حِينَ)، حيث جاء اسم الاستفهام (أَيَّ) متقدماً في
جملته وله حق الصدارة.

(1) [البخاري، صحيح البخاري، الحج/ الخطبة أيام منى، 528/1، رقم الحديث 1739].

(2) [البخاري، صحيح البخاري، الرقاق/ القصد والمداومة، 184/4، رقم الحديث 6461].

المبحث الرابع

الاستفهام بـ(كيف) في صحيح البخاري

(كيف) في محل نصب حال.

قال سيبويه: (1) "كيف على أي حال، وهي من الحروف التي يكثر أن يليها فعل، واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام، نحو: هل وكيف ومن اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل، يُبين حاله فيما مضى".

ولقد وردت (كيف) في صحيح البخاري في مائة وستين موضعاً، وتلك شواهد الحديث الشريف وفق ما يأتي:

الفرع الأول: كيف + فعل ماضٍ:

لقد وردت (كيف) مع الفعل الماضي في صحيح البخاري في سبعين موضعاً، وقد كانت في محل نصب حال وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: "قَدِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: أَحَجَجْتَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ أَهَلَّتْ قُلْتُ: لَبِيَّكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: طُفْ بِالْبَيْتِ..." (2).

فيما مر ورد الاستفهام بـ الأداة (كيف)، والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها. و(كيف) يسأل بها عن الحال، وتعرب اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب حال.

2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَانُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ" (3).

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/115).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، المغازي/ حجة الوداع، 172/3، رقم الحديث 4396].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، التوحيد/ قوله تعالى: تعرج الملائكة والروح إليه، 389/4، رقم الحديث 7429]

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة؛ ويتقدم الاستفهام إذا كانت الأداة (كيف)، وذلك إذا كان السؤال عن هيئة الفاعل، لأنها حال من الفاعل قدمت على صاحبها لوجوب صدارتها.

3- عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ" (1).

معنى الحديث: يقول النبي (ﷺ): "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء؛ أي: أنه (ﷺ) ينهانا عن بيع الذهب بالذهب إلا إذا كانا متماثلين متساويين في مقدارهما ووزنهما. "والفضة بالفضة إلا سواء بسواء؛ أي: وكذلك لا تبيعوا الفضة بالفضة إلا متماثلين، وبيعوا الذهب بالفضة، والفضة بالذهب كيف شئتم؛ أي: سواء كانا متماثلين أو متفاضلين، أمّا النسيئة فلا تجوز لما جاء في الحديث السابق (2).

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها.

الفرع الثاني: كيف + فعل مضارع:

وردت (كيف) مع الفعل المضارع في صحيح البخاري في تسعين موضعاً، هي في محل نصب حال وفق ما يأتي، ومن تلك الأحاديث قوله عليه الصلاة والسلام:

1- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم قَالَ: كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ، أَتَبِيعُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي تَمَنَّهُ (3).

معنى الحديث: أن جابراً رضي الله عنه يقول: "خرجت مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في غزوة الفتح" قال: كيف ترى بعيرك؟ قال جابر: قلت: يا رسول الله قد أعيا؛ أي: اشتد عليه التعب والضعف حتى عجز عن السير، قال: فنزل رسول الله يحججه بمحجنه؛ أي: يجره بعصى معوجة الرأس، ثم قال: اركب فركبته فرأيتَه يجري بسرعة شديدة وأنا أمنعه

(1) [البخاري، صحيح البخاري، النبوع/ بيع الذهب بالذهب، 170/2، رقم الحديث 2175].

(2) [القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، 342/1، رقم الحديث 777].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، الاستقراض / الاستقراض وأداء الديون، 171 / 2، رقم الحديث 2385].

عن السرعة، لئلا يتقدم على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم قال: أتبيعه؟ قلت: نعم، فبعته إياه؛ أي: فبعته له ذلك البعير ديناً فلما قدم المدينة غدوت إليه بالبعير فأعطاني ثمنه⁽¹⁾.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

2- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: "اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَيْفَ بِنَسَبِي" فَقَالَ حَسَّانُ: لِأَسْأَلَنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا سُئِلَ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ"⁽²⁾.

والنقد: كيف تهجو قريشاً مع اجتماعي معهم في نسب واحد.

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة.

3- "... فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَيْفَ تَفْعَلُونَ بِمَنْ رَزَى مِنْكُمْ؟..."⁽³⁾

والشاهد في الحديث اسم الاستفهام: (كيف)، حيث جاء اسم الاستفهام (كيف) متقدماً في جملته وله حق الصدارة، وذلك؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة الحتمية.

إذن وردت (كيف) مع الفعل الماضي والمضارع في صحيح البخاري، وقد كانت في محل نصب حال.

هذا وقد ورد الفاعل ونائبه، وأسلوب الاختصاص والإغراء والتحذير والاشتغال والاستثناء في مواضع كثيرة في صحيح البخاري، لكنها لا يحق لها الصدارة كما تبين سابقاً، إضافة إلى ذلك ورد المفعول لأجله في مواطن متعددة لكنه لا يتصدر وجوباً؛ لذلك لم ندرجه مع الألفاظ التي يحق لها الصدارة في الجانب التطبيقي؛ لأننا اعتمدنا الألفاظ التي تتصدر وجوباً في صحيح البخاري، أما بالنسبة للتمييز فقد تحدثنا عنه في الجانب النظري أنه يحق له الصدارة إذا كان اسم استفهام، وذلك من باب نقص المراتب لكنني لم أعر له على شواهد في الصحيح.

(1) القاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج3/ 342).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، المناقب/ من أحب أن لا يسب نبيه، 512/2، رقم الحديث 3531].

(3) [البخاري، صحيح البخاري، التفسير/ قوله تعالى: قل فأتوا بالتوراة فاتلوها، 210/3، رقم الحديث 4556]

هذا وقد استخدم الرسول -صلى الله عليه وسلم- أسلوب الاستفهام، فكان المغزى منه تنبيه المسلمين وحثهم وإثارة مشاعرهم، ولفت انتباههم، ودعوتهم إلى النظر في أمور دينهم، وقد كانت أكثر أدوات الاستفهام شيوعاً في الحديث الشريف اسم الاستفهام (كيف)، وهذا يبين لنا مدى حب المسلمين لمعرفة وتعلم كل ما يتعلق بأمور دينهم، والناظر في أسلوب الاستفهام يجد أن نوعية الأسئلة التي طرحها الرسول -صلى الله عليه وسلم- على أصحابه أو الأسئلة التي سألوها عنها، ما هي إلا منتقاة تشدّد التفكير، وتهدف إلى لفت الانتباه والاستعداد، كما تهدف إلى معرفة ما يجهلون، وما يحتاجون إليه من أمور دينهم ودنياهم، فكان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يقوم أصحابه بين الفينة والأخرى بهدف إرشادهم، والتأكيد من مدى استيعابهم من خلال أسلوب الاستفهام، لاسيما أنه أحد أساليب التقويم.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين، وأفصح وجوه الشك بكشف النقاب عن وجه اليقين بالعلماء المستبطين الراسخين الذين نزهوا كلام سيد المرسلين عن زيف المدلسين، والصلاة والسلام على أفصح الناطقين بالضاد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أعانني على ختام هذا البحث -أسأل الله تعالى حسنه، وهنا سأكتفي بالإشارة إلى النتائج الأكثر بروزاً التي تمخضت عنها الرسالة بعد أن عشت في عرض مباحثها أياماً ليست قليلة.

قامت الباحثة في هذا البحث إلى استقصاء وجمع ما بعثر من ألفاظ لها حق الصدارة في كتب النحاة، وحصرتها، ومن ثم تصنيفها ضمن فصول تظهر هذه الأفعال، والحروف، والأسماء، وكيفية اكتسابها للصدارة في الجملة الفعلية، ومناقشة آراء النحاة حول هذه القضية، فتوصلت أثر ذلك إلى مجموعة من النتائج، وقد قمت بتقسيم النتائج إلى قسمين: قسم يتعلق بالجانب النظري، والآخر يتعلق بالجانب التطبيقي، وهذه أهمها:

أولاً- النتائج المتعلقة بالجانب النظري والأكثر بروزاً، وهي على النحو التالي:

- إن معظم ألفاظ الصدارة التي تعرضت لها من المبنيات باستثناء الأفعال المتصلة ب (قد) الحرفية، والأفعال المتصلة ب (السين وسوف).
- لا يجوز تصدر أسلوب الاختصاص كما بينه النحاة، وذلك "إن الاختصاص يخالف النداء، ولا يجيء في أول الكلام"، وهذا ما أقره الناظم حيث، قال: "لا يجوز أن يستعمل حروف النداء، ويجيء معرفاً ب (الألف واللام)، ولا يبتدأ به في الكلام".
- إن ما يأتي ما بعد ألفاظ الصدارة لا يعمل فيما قبله مثل الاستفهام والعرض والتحضيض، وقد ورد ذلك جلياً في موضوع الاشتغال.
- لا يجوز نصب الاسم السابق؛ أي: المشغول عنه إذا وقع بينه وبين الفعل ما له صدر الكلام.
- لا يجوز الفصل بين الحروف التي لها حق الصدارة ومعمولاتها كحروف النصب والجزم.
- دخول حروف النفي والنهي على الجملة لا يغير من اسميتها أو فعليتها.

- لا يجوز الفصل بين الحروف التي تتصل بالأفعال اتصالاً مباشراً ك (قد) الحرفية و(السين وسوف)؛ لأنها متلازمة مع الفعل.
- الأفعال المشتقة اكتسبت صدارتها بواسطة، وذلك باتصالها بحروف سوابق، وهي (قد) الحرفية و(السين وسوف).
- إنَّ أفعال المدح والذم واسم الفعل اكتسبت صدارتها لجمودها الاشتقاقي.
- إن أفعال التعجب اكتسبت صدارتها لجمودها التركيبي، وهذا يبيِّن لنا أن في العربية جمودين، هما جمود اشتقاقي وجمود تركيبى سياقي، وهذا الجمود يجري في التركيب مجرى المثل.
- لا يحذف ما له الصدر في الجملة.
- إن صدارة الألفاظ لا تأتي في مطلق الكلام، بل في جملتها؛ لأن كل جملة بنيان قائم بأساسه.
- مما له الصدارة لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً.
- إن الفاعل، ونائبه ليس له حق الصدارة في الجملة، وعلة عدم لزومه الصدارة أنه إذا تقدّم الفاعل على عامله، اختلطت الجملة بين الاسمية والفعلية، وهناك فرق شاسع بين الجملة الاسمية والفعلية
- هناك أسماء اكتسبت صدارتها بواسطة كأسماء الاستفهام في باب المفاعيل والتمييز والحال، وذلك من باب نقص المراتب، والقرينة التي حكمت تقدمه وجوب تقدم الاسماء إذا كانت شرطاً أو استفهاماً.
- ألفاظ الإغراء والتحذير لايجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأنها منصوبة بتقدير فعل محذوف وجوباً.
- لزوم أدوات الاستفهام الصدارة في موضوع المفعول فيه كون بعضها أصله ظرف، فلما نُقل من الظرفية إلى طلب السؤال عن المظروف استحق الصدارة.
- الاستفهام يدخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، أوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها.
- جميع أسماء الاستفهام مبنية ما عدا (أي).
- قد كنت أقف على اختلاف رواية البيت من مصنف لآخر في كتب النحاة أنفسهم.

ثانياً - النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي والتالي أبرزها:

- إن في الحديث النبوي الأمثلة الحية المنطوقة المتدفقة النابضة التي تجعل النحو مشرقاً يؤدي الفكرة ويقوم اللسان بما يحتويه من الدلالة وتنوع الأنماط اللغوية في الحديث الواحد كالتقديم والتأخير والحذف وإلى غير ذلك.
- إن الأحاديث الموجودة بين ثنايا الصحيح استوعبت كل ما وضعه النحاة من قواعد وأحكام؛ لأن هذه القواعد والأحكام أخذت من لغة منطوقة متداولة تستحق أن يؤخذ بها.
- لدى وقفنا على الدراسة الإحصائية وجدت أن أكثر الحروف التي لها الصدر دوراناً في صحيح البخاري هو (أن) المصدرية.
- أما بالنسبة للأفعال، فقد كان الفعل المتصل بـ (قد) الحرفية الأكثر وروداً قياساً بالأفعال الأخرى.
- احتل اسم الاستفهام (كيف) في صحيح البخاري المرتبة الأولى، وهذا يدل على حرص المسلم على معرفة كل شاردة وواردة من أمور دينه التي تمكنه من الفوز بالأخرة.
- مجيء (لن) النافية بمعنى (لا) الناهية في قول النبي -صلى الله عليه وسلم- وذلك في موضعين.
- اختلاف رواية الحديث من باب لآخر، حيث كان للشاهد أكثر من وجه.
- ثبوت النون في بعض الأفعال الخمسة مع دخول حروف الجزم والنصب عليها.
- كثرة الأحاديث المكررة في صحيح البخاري.

ثالثاً - التوصيات:

أما بالنسبة للتوصيات فتوصي الباحثة بالتالي:

- الرجوع إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ لأنه يشمل جميع الأحكام النحوية والتشريعية وغيرها، فهو نبراساً لنا كلما مستنا الحاجة إلى أنوار وضياء.
- الحديث الشريف بحاجة ماسة إلى دراسات لتستخرج ما فيه من كنوز وأفكار على الصعيد اللغوي والتشريعي والاجتماعي، لذلك يجب علينا العودة إليه.
- ربط الدراسة النحوية بصحيح البخاري؛ لأنه يعد المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم.
- كتابة أبحاث تختص بالصدارة في الجملة الإسمية تطبيقاً على صحيح البخاري.

وعلى كل حال فما هو ذا جهدي جهد المقل، فما جاء في هذه الرسالة من سداد، فهو من توفيق الله تعالى، وما كان من خطأ أو نسيان، فهو من تقصيري؛ لأن الكمال لله - سبحانه وتعالى - ويكفيني أن الله - عز وجل - منّ على بروية المصطفى - صلى الله عليه وسلم - أثناء تنقيبي في صحيح البخاري، وأسأل الله - تعالى - أن يُلبس رسالتي ثوبَ القبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأبرص، عبدالله. (1994م). *ديوان عبدالله بن الأبرص*. شرح: أحمد عدرة. ط1. (د.م). دار الكتاب العربي.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (1984م). *شرح قطر الندى ويل الصدى*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.

ابن الأثير، الجزري. (1987م). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: أبو الفداء عبد الله، القاضي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الأثير، ضياء الدين. (1959م). *المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر*. تعليق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة. ط1. مصر: دار النهضة.

الأخطل. (1994م). *ديوان الأخطل*. تحقيق: مهدي ناصر الدين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، خالد بن عبدالله. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، صالح عبد السميع. *الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية*. (د.ط). مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.

الأسفرائيني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق. (1998م). *مسند أبي عوانة*. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. ط1. بيروت: دار المعرفة.

الإسنوي، جمال الدين الشافعي. (1985م). *الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية*. تحقيق: محمد حسن عواد. ط1. عمان: دار عمّار.

الأشقر، محمد سليمان عبدالله. (1995م). *معجم علوم اللغة العربية*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة

الأشموني، محي الدين عبد الحميد. (1947م). شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محي الدين عبد الحميد. (د.ط.). القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي.

الأصفهاني، أبو فرج. (1990م). شرح اللمع. تحقيق: إبراهيم محمد عبادة. (د.ط.). السعودية: إدارة الثقافة والنشر في الجامعة.

الأصفهاني، أبو فرج. (2002م). الأغاني. تحقيق: إحسان عباس، وإبراهيم السعافين، وبكر عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت.). ديوان الأعشى. تحقيق: محمد حسين. (د.م.): (د.ن.).

الأفغاني، سعيد. (2003م). الموجز في قواعد اللغة. (د.ط.). بيروت: دار الفكر.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (1957م). أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار. (د.ط.). دمشق: مطبعة الترقى.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (د.ت.). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنطاكي، محمد. (د.ت.). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. ط3. بيروت: دار الشرق العربي.

أنيس، إبراهيم. (1978م). أسرار العربية. ط6. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بابستي، عزيزة فوال. (1992م). المعجم المفصل في النحو العربي. ط1. (د.م.): دار الكتب العلمية.

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين. (1990م). شرح اللمع للأصفهاني. تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة. ط1. السعودية: إدارة الثقافة والنشر في المدينة الجامعية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (1986م). كتاب الضعفاء الصغير. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار المعرفة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (2004م). *الجامع الصحيح*. (د.ط.). القاهرة: دار الحديث.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. (1400هـ). *الجامع الصحيح*. تحقيق: محب الدين الخطيب. (د.ط.). القاهرة: المكتبة السلفية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت.). *التاريخ الكبير*. تحقيق: هاشم الندوي. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.

بركات، إبراهيم. (2007م). *النحو العربي*. ط1. (د.م): دار النشر للجامعات.

البركلي، محمد بن بير علي. (2012م). *شرح لب الألباب في علم الإعراب*. تحقيق: حمدي الجبالي. ط1. الأردن: دار المأمون.

البركوي، زين الدين محمد بن بير علي بن إسكندر. (2009م). *إظهار الأسرار في النحو*. عنى به أنور بن أبي بكر الداغستاني. ط1. جدة: دار المنهاج.

البغدادي، ابن أبي يعلى أبو الحسين محمد. (1999م). *طبقات الحنابلة*، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين. (د.ط.). الرياض: مكتبة الملك فهد.

البغدادي، الخطيب. (2001م). *تأريخ بغداد أو مدينة السلام*. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. (د.م): دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى. (د.ت.). *الشمائل المحمدية*. (د.ط.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

التفتازاني، سعد الدين. (1356هـ). *شرح المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني*. (د.ط.). القاهرة: المطبعة المحمودية التجارية.

التفتازاني، سعد الدين. (د.ت.). *شروح التلخيص على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني*. (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن ثابت، حسان. (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق: عبد مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن محمد. (1972م). *الجمال*. تحقيق: علي حيدر. دمشق: دار الحكمة.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن محمد. (1982م). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. (د.ط.). بغداد: دار الرشيد.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن محمد. (1991م). *دلائل الإعجاز*. علق عليه: محمود محمد شاكر. ط1. (د.م.): مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (د.ت.): *معجم التعريفات*. تحقيق: محمد صديق المنشاوي. (د.ط.). القاهرة: دار الفضيلة.
- الجزائري، أبو بكر جابر. (د.ت.). *المسجد وبيت المسلم*. ط1. القاهرة: مكتبة لينة.
- الجزري، عز الدين. (1989م). *اللباب في تهذيب الأنساب*. (د.ط.). بيروت: دار صادر.
- الجمحي، ابن سلام. (د.ت.). *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمود محمد شاكر. (د.ط.). القاهرة: مطبعة المدني.
- أبو جناح، صاحب. (1998م). *دراسات في نظرية النحو وتطبيقاتها*. ط1. عمان: دار الفكر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (د.ت.). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ط4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (د.ت.). *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. (د.ط.). الكويت: دار الكتب الثقافية .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (د.ت.). *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هندراوي، (د.ط.). (د.م.): (د.ن.).
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي. (2012م). *صفوة الصفوة*. تحقيق: خالد مصطفى طرطوسي. (د.ط.). بيروت: دار الكتاب العربي.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد الصحاح. (1990م). تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (د.ط.). (د.م): دار العلم للملايين.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. (1980م). شرح الوافية لنظم الكافية. تحقيق: موسى علوان العيلي. (د.ط.). النجف: مطبعة الآداب.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. (1982م). الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: موسى بناي العيلي. (د.ط.). العراق: وزارة الأوقاف.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. (2008م). الكافية في علم النحو. ط1. باكستان: مكتبة البشرى.
- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. (1379هـ). هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري. خرجه: محب الدين الخطيب. (د.ط.). بيروت: دار المعرفة.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر. (1979م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. (د.ط.). بيروت: دار صادر.
- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. (1985م). تعليق التعليق على صحيح البخاري. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط1. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- ابن حجر، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. (د.ت.). تهذيب التهذيب. تحقيق: إبراهيم الزبيق. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الحديثي، خديجة. (1981م). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. (د.ط.). بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الحريري، أبو محمد القاسم علي البصري. (1991م). شرح ملحّة الإعراب. تحقيق: فائز فارس. ط1. الأردن: دار الأمل.
- حسان، تمام. (1979م). اللغة العربية معناها ومبناها. (د.ط.). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- حسن، عباس. (1974م). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. ط3. القاهرة: دار المعارف.
- الحسني العلوي، هبة الله بن علي. (1992م). أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الحلبي السمين، أحمد بن يوسف. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ط). دمشق: دار القلم.
- الحلواني، محمد خير. (2000م). الواضح في النحو. ط6. دمشق: دار مأمون للتراث.
- حمادي، محمد ضاري. (1982م). الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. بيروت: مؤسسة المطبوعات العربية.
- حماسة، محمد عبد اللطيف. (2003م). بناء الجملة العربية. القاهرة: دار غريب.
- الحمدة، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل. (1993م). المعجم الوافي في أدوات النحو العربي. ط2. الأردن: دار الأمل.
- حمودة، طاهر سليمان. (1991م). ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. (د.ط). القاهرة: الدار الجامعية.
- الحموي، ياقوت. (1977م). معجم البلدان. (د.ط). بيروت: دار صادر.
- الحموي، ياقوت. (1993م). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: إحسان عباس. ط1. (د.م). دار الغرب الإسلامي.
- حميدة، مصطفى. (1997م). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.
- ابن الحنبلي، زين الدين أبي الفرج بن رجب. (1996م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرين. ط1. السعودية: مكتبة الغرياء الأثرية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. (1986م). *تذكرة النحاة*. تحقيق: عفيف عبد الرحمن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. (1993م). *تفسير البحر المحيط*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. (1998م). *التنزيل والتكميل*. تحقيق: حسن هندراوي. ط1. دمشق: دار القلب.

الخالدي، كريم حسين. (2005م). *نظرات في الجملة العربية*. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007م). *توجيه اللمع*. تحقيق: فايز زكي محمد دياب. ط2. القاهرة: دار السلام.

الخراط، أحمد بن محمد. (د.ت). *المجتبى في مشكل إعراب القرآن الكريم*. (د.ط.). السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

خضير، محمد أحمد. (2001م). *علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن*. (د.ط.). القاهرة: مكتبة الأنجلو.

الخطفي، جرير بن عطية. (1986م). *ديوان جرير*. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن جلال الدين. (2003م). *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الدجني، فتحي عبد الجليل. (1987م). *الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً*. ط2. الكويت: مكتبة الفلاح.

درويش، محي الدين. (1993م). *إعراب القرآن الكريم وبيانه*. ط3. بيروت: دار ابن كثير للطباعة والنشر.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين. (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار الملايين.

الدقر، عبد الغني. (1986م). معجم القواعد العربية في النحو والتصريف. ط1. دمشق: دار القلم.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. (1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق: محمد عهد الرحمن بن محمد المفدي. ط1. (د.م): (د.ن).

الدمشقي، محمد جمال الدين القاسمي. (1992م). حياة البخاري. تحقيق: محمد الأرنؤوط. ط1. بيروت: دار النفائس.

الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب. (1996م). ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: عبد العزيز رباح. (د.ط). بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (د.ت). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد الجاوي. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. (1992م). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. ط1. دار القبلة للثقافة الإسلامية. جدة: مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. (1996م). سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط11. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1998م). تذكرة الحفاظ. تحقيق: زكريا عميرات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الراجحي، عبد العزيز بن عبدالله. (2013م). منحه الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل. ط1. الرياض: دار التوحيد للنشر.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس. (1953م). الجرح والتعديل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الرضي، محمد بن حسن. (1993م). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: حسن بن إبراهيم الحفظي. ط1. السعودية: إدارة الثقافة والنشر في الجامعة السعودية.

- ابن الريب، مالك. (د.ت). ديوان مالك بن الريب. تحقيق: نوري حمودي القيسي. مجلة معهد المخطوطات العربية، 15 (1)، 51-114.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (1984م). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. بيروت: دار المعارف.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي. (1987م). *ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. تحقيق: طارق الجنابي. ط1. بيروت: عالم الكتب.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1985م). *كتاب اللامات*. تحقيق: مازن المبارك. ط2. دمشق: دار الفكر.
- الزجاجي، أبو القاسم. (1984م). *حروف المعاني*. تحقيق: علي الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله. (د.ت). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار التراث. (د.ط.). القاهرة: (د.ن.).
- الزركلي، خير الدين. (2002م). *الأعلام*. ط15. بيروت: دار العلم.
- الزمخشري، أبو القاسم بن الحسين. (1990م). *شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير)*. تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2004م). *المفصل في علم العربية*. تحقيق: فخر قدارة. ط1. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2009م). *الكشاف*. علق عليه: خليل مأمون شيحا. ط3. بيروت: دار المعرفة.
- السامرائي، إبراهيم. (1983م). *الفعل زمانه وأبنيته*. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السامرائي، فاضل صالح. (2007م). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. ط2. الأردن: دار الفكر.
- السامرائي، فاضل. (2000م). *الجملة العربية والمعنى*. ط1. بيروت: دار حزم للطباعة والنشر.

- السامرائي، فاضل. (2000م). *معاني النحو*. ط1. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
- السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. (1999م). *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن النحوي البغدادي. (1996م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السعدي، مخبل. (2007م). *ديوان مخبل السعدي*. تحقيق: محمد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين. (د.ت). *ديوان أشعار الهذليين*. تحقيق: عبد الستار فراج. (د.ط.). القاهرة: دار العروبة.
- السلسيلي، محمد بن عيسى. (1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. تحقيق: الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي. ط1. جدة: دار الفيصلية.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1992م). *نتائج الفكر*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العربية.
- سبيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان. (1974م). *شرح أبيات سبيويه*. تحقيق: محمد علي الريح هاشم، وطه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: دار الفكر.
- السيوطي، الإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن. (1983م). *طبقات الحفاظ*. راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. بيروت: دار الكتب العربية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د.ت). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: مركز الدراسات القرآنية. (د.ط.). (د.م.): (د.ن.).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د.ت). *الأشباه والنظائر في النحو*. تحقيق: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار. (د.ط.). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

- السيوطي، جلال الدين. (1965م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد إبراهيم. ط1. (د.م): مطبعة البابلي.
- السيوطي، جلال الدين. (1973م). *معتزك الأقران في إعجاز القرآن*. تحقيق: علي محمد اليماني. (د.ط.). (د.م): دار الفكر العربي.
- السيوطي، جلال الدين. (1977م). *المطالع السعيدة في شرح الفريدة*. تحقيق: نبهان ياسين حسين. (د.ط.). بغداد: المطبعة المستنصرية.
- السيوطي، جلال الدين. (1988م). *الاقتراح في علم أصول النحو العربي*. تحقيق: أحمد سليم الحمصي. ط1. الأردن: (د.ن).
- السيوطي، جلال الدين. (1992م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العالم سالم مكرم. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطي، جلال الدين. (1994م). *عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي*. تحقيق: سلمان القضاة. (د.ط.). بيروت: دار الجيل.
- السيوطي، جلال الدين. (2000م). *البهجة المرضية، وهي شرح على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي. ط1. القاهرة: دار السلام، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين. (د.ت.). *شرح السيوطي على الألفية*. (د.ط.). (د.م): دار إحياء الكتب.
- السيوطي، جلال الدين. (د.ت.). *شرح شواهد المغني*. تحقيق: أحمد ظافر كوجان. (د.ط.). (د.م): لجنة التراث العربي.
- السيوطي، عبد الرحمن. (1396هـ). *طبقات المفسرين*. تحقيق علي بن محمد عمر. ط1. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: جامعة أم القرى.
- شاهين، عبد الصبور. (1980م). *المنهج الصوتي للبنية العربية*. (د.ط.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

- شراب، محمد بن محمد حسن. (2007م). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد. (1413هـ). شرح الجزولية. تحقيق: تركي بن سهو العنبي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم. (1954م). أشعار الشعراء السنة الجاهليين. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. ط1. القاهرة: المطبعة المنيرية بالأزهر.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (1999م) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشنقيطي، محمد بن أب القلاوي، والحازمي، أحمد بن عمر. (2010م). فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية. ط1. الرياض: مكتبة الأسدي.
- الشنقيطي، محمد خضر الجكني. (1995م). كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (2007م). فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والبداية من علم التفسير. تحقيق: يوسف الغوش. ط4. بيروت: دار المعرفة.
- الشيخ، عبد الستار. (2007م). الإمام البخاري أستاذ الأستاذين وإمام المحدثين وحجة المجتهدين وصاحب الجامع المسند الصحيح. ط1. دمشق: دار القلم.
- صافي، محمود. (1995م). الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه. ط3. دمشق: دار الرشيد.
- الصبان، محمد بن علي. (1947م). حاشية الصبان على الاشموني. رتبه وصححه: مصطفى حسين أحمد. ط1. (د.م): مطبعة الاستقامة.
- الصنهاجي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن داوود. (1998م). متن الأجرومية، ويلييه ملحة الإعراب. ط1. الرياض: دار الصمعي للنشر والتوزيع.
- الصيداوي، يوسف. (1999م). الكفاف. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر.

- الضبي، ربيعة بن مقروم. (1999م). *ديوان ربيعة بن مقروم الضبي*. تحقيق: تماضر عبد القادر فياض حرفوش. ط1. بيروت: دار صادر.
- ضيف، شوقي. (2013م). *تجديد النحو*. ط6. القاهرة: دار المعارف.
- ضيف، شوقي. (د.ت). *المدارس النحوية*. ط7. القاهرة: دار المعارف.
- ابن طولون، شمس الدين محمد الدمشقي الصالحي. (2002): *شرح ابن طولون على الفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الحميد الكبيسي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي. (1998م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبادة، محمد إبراهيم. (2002م). *الجملة العربية مكوناتها - وأنواعها - تحليلها*. ط4. القاهرة: مكتبة الآداب.
- العباس، محمد علي. (1998م). *الإعراب الميسر والنحو*. (د.ط). القاهرة: دار الطلائع.
- عبد السلام، فتحي. (2013م). *روايات الجامع الصحيح ونسخه*. ط1. قطر: دار الفلاح.
- عبد الغني أيمن أمين. (1995م). *النحو الكافي*. راجعه: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: دار التوفيقية للتراث.
- عبد الهادي، يونس بن حسن. (1989م). *بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام بمدح أو ذم*. (د.ط). الرياض: دار الراجحي.
- العثيمين، الشيخ محمد صالح. (2005م). *شرح الأجرومية*. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- العثيمين، محمد بن صالح. (2008م). *شرح صحيح البخاري*. تعليق: ابن باز. ط1. مراكش: النبلاء للكتاب.
- العثيمين، محمد بن صالح. (2011م). *الشرح الكبير لمختصر الأصول*. ط1. المكتبة الشاملة.
- ابن العجاج، روبة. (1997م). *ديوان روبة بن العجاج*. شرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق: سعيد ظناوي. ط1. بيروت: دار صادر، بيروت.

- العدوي، غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود الملقب بذي الرمة. (1995م). ديوان ذي الرمة. شرح: أحمد حسن بسج. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين. (د.ت). طرح التثريب في شرح التقريب. تحقيق: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة. (د.ط.). (د.م.): دار إحياء التراث العربي.
- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن. (1998م). شرح جمل الزجاجي. قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار بإشراف أميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن. (2006م). مثل المقرب. تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي. ط1. طرابلس: دار آفاق العربية.
- عضيمة، محمد عبد الخالق. (1975م). فهارس كتاب سيوييه ودراسة له. ط1. (د.م.): (د.ن.).
- عضيمة، محمد عبد الخالق. (د.ت). دراسات لأسلوب القرآن الكريم. (د.ط.). القاهرة: دار الحديث.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1982م). المساعد على تسهيل الفوائد على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات ط1. دمشق: دار الفكر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. (1980م). شرح ابن عقيل على الألفية. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط20. القاهرة: دار النشر.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. (1986م). إعراب الحديث النبوي. تحقيق: عبدالإله نبهان. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. (1995م). اللباب علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. ط1. دمشق: دار الفكر.
- العكلي، النمر بن تولب. (2000م). ديوان النمر تولب العكلي. تحقيق: محمد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.

علاء الدين البصري، علي بن خليل بن أحمد بن سالم. (2000م). شرح القواعد البصرية. تحقيق: عزام الشجراوي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي. (1988م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط. ط1. بيروت: دار ابن كثير.

عميرة، خليل. (1984م). في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر. ط1. جدة: عالم المعرفة.

عمر، أحمد مختار، و عبد اللطيف محمد حماسة. (1994م). النحو الأساسي. ط4. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

ابن عميل، ثابت بن جابر بن سفيان. (1984م). ديوان تأبط شرأ وأخباره. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

عودة، خليل عودة. (1991م). بناء الجملة العربية في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين. ط1. عمان: دار البشير.

عيد، محمد. (1975م). النحو المصفى. (د.ط.). الفجالة: دار نشر للثقافة.

العيني، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد. (2001م). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ضبطه: عبدالله محمد محمد عمر. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2005م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغفيلي، عبدالله بن سليمان. (1994م). ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف. تقديم: صالح بن فوزان الفوزان. ط1. السعودية: دار المسير.

الغلابيني، مصطفى. (1994م). جامع الدروس العربية. راجعه ونقحه: عبد المنعم خفاجة. ط3. بيروت: المكتبة العصرية.

- فاخر، عبد العزيز محمد.(1981م). توضيح النحو وربطه بالأساليب الحديثة. (د.ط). القاهرة: مطبعة السعادة.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس. (د.ت). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام بن هارون. (د.ط). (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1997م). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. علق عليه: أحمد الحسن بسبح، ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1408هـ). الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط2. الرياض: دار العلوم.
- الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط1. القاهرة: مطبعة الأمانة.
- الفارسي، أبو على. (1424هـ). المسائل المشككة. تحقيق: يحيى مراد. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية. لبنان.
- الفارسي، أبو على. (1982م). المسائل العسكرية في النحو. تحقيق: على جابر المنصوري. ط2. العراق: مطبعة بغداد.
- الفارسي، أبو على. (1985م). المسائل البصريات. تحقيق: محمد الشاطر أحمد. ط1. (د.م): مطبعة المدني.
- الفارسي، أبو على. (2004م). المسائل المنثورة. تحقيق: شريف عبد الكريم النجار. ط1. (د.م): دار عمار للنشر والتوزيع.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد. (1993م). شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق: المتولي رمضان الدميري. ط2. (د.م): مكتبة وهبة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2003م). كتاب العين مرتباً على حروف المعجم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، خليل بن أحمد. (1985م). *الجمال*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفضلي، عبد الهادي. (1980م). *مختصر النحو*. ط7. جدة: دار الشروق.

الفُوزان، عبدالله بن صالح. (1431هـ). *تعجيل الندى بشرح قطر الندى*. ط2. الرياض: دار ابن الجوزي.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد. (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. تحقيق: محمد المصري. ط1. دمشق: دار سعد الدين.

القاسم، حمزة محمد (1990م). *منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري*. راجعه عبد الفادر اللأرناؤوط. (د.ط.). دمشق: مكتبة دار البيان.

قباوة، فخر الدين. (1989م). *إعراب الجمل وأشباه الجمل*. ط5. دمشق: دار القلم العربي.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. (د.ت.). *أدب الكاتب*. تحقيق: محمد الدالي. (د.ط.). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري. (1982م). *الشعر والشعراء*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2. القاهرة: دار المعارف.

القرافي، شهاب الدين احمد بن ادريس بن عبد الرحمن. (1986م). *الاستغناء في الاستثناء*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين. (د.ت.). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري مطبوع بهامشه صحيح مسلم بشرح النووي*. (د.ط.). بيروت: دار إحياء التراث العربي بيروت.

ابن قيس، ميمون. (د.ت.). *ديوان الأعشى*، تحقيق: محمد حسين. (د.ط.). (د.م.): (د.ن.).

ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر. (د.ت.). *بدائع الفوائد*. تحقيق: علي بن محمد العمران. (د.ط.). جدة: دار علم الفوائد.

كاظم، ابراهيم كاظم. (1998م). *الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. (1989م). *البداية والنهاية*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. القاهرة: دار هجر.
- كحالة، محمد رضا. (د.ت). *معجم المؤلفين*. تراجم مؤلفي الكتب العربية. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكميت، ابن زيد. (1986م). *شرح هاشمات الكميت*. تفسير: أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق: داود سلوم، ونوري حمودي القيسي. ط2. بيروت: عالم الكتب.
- الكندي، امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث. (2004م). *ديوان امرئ القيس*. تحقيق: مصطفى عبد الشافي. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية.
- لاشين، موسى شاهين. (2001م). *المنهل الحديث*. ط2. (د.م): دار الشروق.
- لاشين، موسى شاهين. (2002م). *فتح المنعم شرح صحيح مسلم*. (د.م): دار الشروق.
- اللبيدي، محمد سمير. (1985م). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. (د.ط). بيروت: دار الفرقان.
- المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور. (د.ت). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن مالك، جمال الدين الأندلسي. (1405هـ). *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*. تحقيق: طه محسن. ط1. (د.م): مكتبة ابن تيمية.
- ابن مالك، جمال الدين الأندلسي. (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات. (د.ط). (د.م): دار الكاتب العربي.
- ابن مالك، جمال الدين الأندلسي. (2001م). *شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد القادر عطا وطارق فتحي السيد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، جمال الدين محمد. (1977م). *شرح عمدة الحافظ وعدة اللائح عدنان عبد الرحمن الدوري*. (د.ط). بغداد: مطبعة العاني.

المالكي، ابن قاسم. (2008م). شرح حدود النحو للأبدي، تحقيق: خالد فهمي. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب.

المالكي، أبو الفضل عياض موسى عياض اليحصبي السبتي. (1987م). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. (د.ط.). القاهرة: دار التراث.

المالكي، الإمام ابن عبد البر. (1985م). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: عمر الجديدي. (د.ط.). الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. (د.ط.). بيروت: عالم الكتب.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي. (1983م). ديوان المتنبي. (د.ط.). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

مجمع اللغة العربية. (2004م). المعجم الوسيط. ط4. (د.م.): مكتبة الشروق الدولية.

مراد، يحيى. (د.ت.). معجم تراجم الشعراء الكبير. (د.ط.). القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المالكي. (2001م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

المرادي، الحسن بن قاسم. (1992م). جنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن المرتضى، أحمد بن يحيى. (2008م). تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب. ط1. تحقيق: محمد طاهر الحمصي. دمشق: دار سعد الدين.

المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف. (1992م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المعري، شوقي. (1997م). إعراب الجمل وأشباه الجمل. ط1. دمشق: دار الحارث.

- ابن معمر، جميل. (1982). *ديوان جميل بثينة*. (د.ط.). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
- المغربي، محمد بن سليمان. (1998م). *جمع الفوائد من جامع الأصول*. تحقيق: أبو علي سليمان بن دريع. ط1. (د.م.): مكتبة ابن كثير.
- ابن مفلح، برهان الدين بن محمد. (1990م). *المقتصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد*. تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين. (د.ط.). الرياض: مكتبة الرشد.
- أبو المكارم، علي. (2007م). *الجملة الفعلية*. ط1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح. (1993م). *شرح المكودي على ألفية ابن مالك*. تحقيق: فاطمة راشد الراجحي. الكويت: جامعة الكويت.
- المنذري، عبدالعظيم بن عبد القوي زكي الدين. (1424هـ). *الترغيب والترهيب*. تحقيق: محمد ناصر الألباني، و مشهور آل سلمان. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري الإفريقي. (1308هـ). *لسان العرب*. (د.ط.): مطبعة بولاق.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري. (1972م). *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط.). بيروت: دار المعرفة.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك. (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- النجار، محمد عبد العزيز. (2003م). *التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل*. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- النجدي، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب الحنبلي. (1982م). *فتح المجيد شرح كتاب التوحيد*. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار البيان.
- نحلة، محمود أحمد. (2002م). *مدخل إلى دراسة الجملة العربية*. ط1. بيروت: دار النهضة العربية.

- نهر، ماهر. (د.ت). شرح اللوحة البدرية في علم العربية ابن هشام. (د.ط). عمان: دار اليازوري العلمية.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النووي، محي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). تهذيب الأسماء واللغات. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
- هاشم، الحسيني عبد المجيد. (د.ت). الإمام البخاري محدثاً وفقهياً. (د.ط). القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- الهاشمي، السيد أحمد. (د.ت). القواعد الأساسية للغة العربية. (د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الهاشمي، محمد. (2011م). التوضيحات الجلية في شرح الاجرومية. ط1. الكويت: دار الظاهرية.
- الهروي، على بن محمد النحوي. (1981م). الأزهية في علم الحروف. تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط2. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن هشام. (1973م). حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب. ط2. تونس: دار الكتب العلمية.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (1980م). الجامع الصغير في النحو. تحقيق: أحمد محمود الهرميل. (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (د.ت). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: محمد محيي الدين بن عبد الحميد. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري. (د.ت). متن شذور الذهب. تحقيق: مصطفى البابي الحلبي. (د.ط). مصر: (د.ن).

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال بن يوسف بن عبدالله الأنصاري. (1979م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال بن يوسف بن عبدالله الأنصاري. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف الأنصاري. (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. اعتنى به: محمد أبو الفضل عاشور. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهمذاني، المنتجب، (2006م). *الفريد في إعراب القرآن المجيد*. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. ط1. الرياض: مكتبة دار الزمان للنشر.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله. (1999م). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الوعر، مازن. (1987م). *نحو نظرية لسانية عربية حديثة*. ط1. دمشق: دار طلاس.

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد. (1997م). *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

يعقوب، إميل بديع. (1996م). *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، موفق السدين ابي البقاء يعيش بن على الموصلي. (2001م). *شرح المفصل*. قدم ووضع هوامشه وفهارسه اميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليمني، ابن الحيدرة. (د.ت). *كشف المشكل في النحو*. (د.ط). (د.م): (د.ن).

الفهارس العامة

أولاً - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	الآية
سورة الفاتحة		
130	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
99	7	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾
سورة البقرة		
104	2	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
33	6	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
164	19	﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدُورَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ ...﴾
27	24	﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾
156	35	﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا﴾
176	48	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾
196	60	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾
205	88	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ...﴾
194	91	﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾
129	124	﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ ...﴾
56	137	﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾
82، 33	184	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
182	214	﴿مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
115	233	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾
196	243	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾
113	251	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾
40	263	﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى ﴾
75 ، 61	271	﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
106	286	﴿ لَا تُوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾
سورة آل عمران		
35	9	﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾
67	31	﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾
195 ، 187	91	﴿ لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾
67	119	﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾
سورة النساء		
48	23	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾
49 ، 48 ، 48	24	﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾
119	28	﴿ مُخْلِقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا ﴾
34	43	﴿ لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾
59	57	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
203	157	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾
51	90	﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة المائدة		
102	67	﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾
102	73	﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾
34	99	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
46	105	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾
156	115	﴿ لَا أَعْدِبُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾
103 ، 102	117	﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾.
سورة الأنعام		
182	22	﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾
53	33	﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾
52	119	﴿ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾
43	120	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴾
سورة الأعراف		
128	30	﴿ قَرِيبًا هَدَىٰ وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾
112	54	﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾
123	149	﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا ... ﴾
125	155	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾
34	168	﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾
59	182	﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
182	187	﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾
سورة التوبة		
56	71	﴿ سَيَرَحْمُهُمُ اللَّهُ ﴾
سورة يونس		
171	71	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾
سورة هود		
103	74	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾
سورة يوسف		
196	14	﴿ قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾
196	16	﴿ وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾
سورة الرعد		
164	12	﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
113	43	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
سورة إبراهيم		
40	35	﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾
سورة الحجر		
155	85	﴿ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾
سورة النحل		
65	30	﴿ وَلِنَعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ ﴾
120	126	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة الإسراء		
47	23	﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾
158	63	﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾
103	67	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾
الكهف		
79 ، 65	50	﴿ يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾
سورة مريم		
184 ، 102	4	﴿ واشتعل الرأس شيبًا ﴾
176	39	﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾
سورة طه		
198	67	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾
سورة الأنبياء		
113	22	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ ﴾
سورة الحج		
119	73	﴿ ضَرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾
سورة النور		
105	35	﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾
22	45	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّنْ مَّاءٍ.... ﴾
سورة الفرقان		
32	41	﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
39	61	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾
سورة الشعراء		
160 ، 54	227	﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾
سورة النمل		
194	10	﴿ وَلى مُدْبِرًا ﴾
196	19	﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾
197	52	﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴾
سورة القصص		
194	2	﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ﴾
106	7	﴿ لَا تَخَافِ وَلَا تَحْزَنِ ﴾
153	31	﴿ وَلى مُدْبِرًا ﴾
197	79	﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾
سورة العنكبوت		
108	12	﴿ وَلَتَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾
111	51	﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾
103	65	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾
سورة الروم		
57	3	﴿ وَهُمْ مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾
سورة لقمان		
103	32	﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة الأحزاب		
158	10	﴿ وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾
53 ، 34	18	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾
سورة فاطر		
149	33	﴿ جَنَاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾
سورة يس		
32	3-2	﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾
150	38	﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾
150	39	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ ﴾
سورة الصافات		
105	47	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾
166	86	﴿ أَلِفِكَ آٰلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾
83	104	﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾
سورة ص		
83	6	﴿ وَانظَلِقِ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا ﴾
103	8	﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾
سورة غافر		
102	84	﴿ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾
سورة الزخرف		
114	87	﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة القمر		
37	7	﴿ خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ ٢
188	12	﴿ وَقَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾
178	34	﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ ﴾
سورة الحديد		
94	23	﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾
سورة المجادلة		
120	11	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا... ﴾
سورة الممتحنة		
115	10	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ﴾
سورة الصف		
32	10	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ... ﴾
سورة الطلاق		
108 ، 107	7	﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾
سورة الحاقة		
178	7	﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ ﴾
122	13	﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾
سورة الجن		
178	9	﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة المدثر		
130	3	﴿ وَرَبِّكَ فَكَثِيرٌ ﴾
سورة القيامة		
105	31	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾
سورة الإنسان		
102	1	﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾
سورة المرسلات		
158	4-2	﴿ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا ﴾
سورة البروج		
58	11	﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
سورة الطارق		
101	4	﴿ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلِيَهَا حَافِظٌ ﴾
سورة البلد		
105	11	﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾
سورة الشمس		
140	13	﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾
سورة الضحى		
56	5	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾
130 ، 109	9	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾

الصفحة	الرقم	الآية
سورة الشرح		
101، 99	1	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾
سورة الزلزلة		
186	7	﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾
سورة الإخلاص		
98	3	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾

ثانياً - فهرست أبيات الشعر

الصفحة	الشاعر	القافية
قافية الهمزة		
88	إبراهيم بن هرمة	لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ
قافية الباء		
191	مخبل السعدي	أَتَهَجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ.
148	جرير	أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيحًا عَدَلْتُ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا
100	بلا نسبة	ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غَنَى ثُمَّ نَلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبِ
60	المتنبي	فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا فَهَرَهُمُ وَأَخْبِثْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبِ
52	امرئ القيس	قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ
207	للكميت.	ومالي إلا آل أحمد شيعه ومالي إلا مشعب الحق مشعب
قافية الحاء		
142	مسكين الدارمي	أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحِ
53	البيت بلا نسبة	فقد - والله - بيّن لي عنائي بوشك فراقهم، صرد يصيح
104	سعد بن مالك	مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخِ
قافية الدال		
95	أبو ذؤيب الهذلي	تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْدِ
85	رؤية بن العجاج	ربيبته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجدا
50	حميد بن مالك الأرقط	قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي ليس الإمام بالشحيح المُلحد
116	للزبلاء	ما للجمال مشيها ونيدا أجندلاً يحملن أم حديدا
28	عبدالله بن الأبرص	مَنْ لَمْ يَمُتْ فِي الْيَوْمِ لَا بُدَّ أَنَّهُ سَيَعْلَقُهُ حَبْلُ الْمَنِيَّةِ فِي عَدِ
قافية الراء		
99	لحارثة التميمي	في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر

الصفحة	الشاعر	القافية
98	للقاسم بن معن قاضي	لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ دُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
60	طرفه بن العبد	مَا أَقَلَّتْ قَدَمَ نَاعِلِهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ
164	لأبي صخر الهذلي	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَهَّةِ الْقَطْرِ
78	بلا نسبة	يَا مَا أُمْلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَاؤُلِيَّا تَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ
قافية العين		
94	للنابغة الذبياني	إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ، فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعَا
101	النابغة الذبياني	عَلَى حِينٍ عَاتِبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلْمَا صَحُّ، وَالشَّيْبُ وَازِع
93	جميل بن معمر	فَقَالَتْ: أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا
قافية القاف		
102	الممرق العبدى	فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرَقِ
68	لغيلان النهشلي	فَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَوْ كَانَ أَدْنَى مِنْ عَبِيدٍ وَمَشْرِقِ
قافية الكاف		
143	لجارية من بني مازن	يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ يَتَنُونَ خَيْرًا وَيُحْمَدُونَكَ
قافية اللام		
210	للبيد بن ربيعة	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَ زَائِلٌ
120	الأعشى	عَلَّقْتُهَا عَرْضًا، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ
71	الفقعسي	فَبَادَرَنَ الدِّيَارَ يَرْفِقَ فِيهَا بِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ
45	ربيعة بن مقوم	فَدَعَا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوْلَ نَازِلِ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ ؟
67	الأخطل	فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ.
57	النمر بن تولب	فَلَمَّا رَأَتْهُ أَمْنَا هَانَ وَجَدَهَا وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ
83	الأعشى	فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفِي وَيَنْتَعِلُ
49	تأبط شراً	مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِحْمَلِ

الصفحة	الشاعر	القافية
100	لذي الرمة	وَأَضَحَّتْ مَبَادِيهَا قَفَاراً بِلَادَهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مَنْ الْوَحْشِ تَوَهَّلِ
72	ابن الناظم	وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيُّهَا كَانَ لَا تَعْدِلُ بَدَأَ فَهَوَى يِضَاهِي الْمَثَلَا
قافية الميم		
68	لمرارة العدوي	حَبِذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبٌ هَوَى مِئِّي وَلَا نُفْمُ.
94	لاعرابي	كَيْ تَجْتَحُونَ إِلَيَّ سَلْمٌ وَمَا تُثْرِتُ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرْمُ
قافية النون		
69	لجرير	يَا حَبِذَا جِبَلِ الرِّيَانِ مِنْ جِبَلٍ وَحَبِذَا سَاكِنِ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا
قافية الهاء		
107	بلا نسبة	أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ، مِنْ فَنَى لَا يَمْنَعُ الْجُوعَ قَاتِلَهُ
66	للحارث المخزومي	أَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحَجَفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا
170	بلا نسبة	عَلَفْتَهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا
103	لذي الرمة	فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي
137	علي بن أبي طالب	فَلَا تَصْحَبْ أَحَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ
48	لجرير	وَهَيْهَاتَ خِلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ وَاللَّيْلِ بِنَامٍ صَاحِبُهُ
62	للقناني	وَاللَّيْلِ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ جَانِبُهُ
قافية الياء		
173	يزيد بن الحكم	جَمَعْتَ فُحْشاً وَغِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثًا خِصَالًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعُوي
32	مالك بن الريب	لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَى لَوْ دَنَا الْغَضَى مَزَارٌ وَلَكِنَّ الْغَضَى لَيْسَ دَانِيَا
211	العجاج	وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا طَوِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا انْسِيٌّ

ملاحق الدراسة

جداول ملحقة للألفاظ التي لها حق الصدارة في صحيح البخاري

ملحق (1):

شواهد اسم الفعل في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4205	أمين	2281	لبيك	43	مه
5042	دونكم	2286	لبيك	128	لبيك
5060	لبيك	2371	لبيك	237	عليك
5066	هلمي	2563	لبيك	341	عليك
5316	حيّ	2552	دونك	412	ورائك
5345	هلم	2563	لبيك	412	مكانك
5797	رويدك	2776	عليك	445	لبيك
5809	رويدك	2686	هلم	647	مه
5849	رويدك	2964	هلم	684	مه
5857	رويدك	3170	لبيك	936	هلم
6023	مه	3183	سعديك	1100	مه
6215	هلم	3386	صه	1223	إليك عني
6087	لبيك	3386	حيّ	1488	لبيك
6135	لبيك	3393	عليك	1495	لبيك
6164	لبيك	4136	لبيك	1474	لبيك
6165	لبيك	4124	هلم	1475	لبيك
6183	لبيك	4169	هلموا	1637	لبيك
6932	هلم	4217	لبيك وسعديك	1701	لبيك
7063	مه	4464	لبيك	2335	عليك
7081	دونك	4550	أف	2552	دونك
7116	هلم	4552	مه	2521	دونك

(عدد الشواهد: 63 شاهداً)

ملحق (2):

شواهد الفعل المتصل بـ (قد) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
88	قد أرضعت	20	قد غفر	2	قد وعيت
89	قد حدث	22	قد اسودوا	3	قد عمي
96	قد أرهقنا	40	قد أعجبهم	7	وقد كنت
97	قد كان	45	قد عرفنا	7	قد استنكرنا
99	قد ظننت	60	قد أرهقنا	7	قد ظهر
104	قد أدب	63	قد أعجبك	7	قد غلقت
101	فقد رأني	76	قد ناهزت	7	قد رأيت
122	قد لقينا	86	قد علمنا	7	قد أعرفه
880	قد أوحى	430	قد سقط	145	لقد ارتقيت
885	قد عصب	431	قد ربطوا	146	قد عرفناك
946	قد صلى	445	لقد فعلت	148	لقد أظهرت
957	قد كان	461	قد صليت	161	قد أرهقنا
1005	قد رأيته	470	قد كان	182	لقد أوحى
1070	قد عرفتهم	470	قد انكسر	195	قد فعلتن
1077	قد رأيت	499	قد علمت	237	لقد رأيت
1105	قد تواطت	507	قد ضيعت	269	قد أروى
1113	قد خرج	546	قد صلى	211	قد رخص
1130	قد حرم	555	فقد أدرك	219	قد حاصت
1147	قد كشف	570	قد طلع	322	قد نام
1160	قد حبس	575	قد صلوا	327	لقد ألقع
1185	قد مات	577	قد عرضوا	345	قد عقده
1215	قد عجلت	722	قد سقط	347	قد خالف
1226	قد كان	753	قد ذكرني	348	قد ألقى
1231	قد مثل	767	قد نسي	350	قد أجرنا
1233	قد بلغ	773	قد قشبنبي	350	قد أجرته

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
1239	قد مات	773	قد أعطيت	364	قد ذكر
1239	قد هدأت	787	قد نسي	374	قد اسود
1239	قد استراح	811	قد صلوا	385	فقد حرمت
1239	قد قرأ	822	قد اسود	389	قد خرج
1242	قد قضى	823	قد ناهزت	395	قد أنزل
1243	قد نهيتهن	824	قد نام	395	قد أمر
1257	قد توفي	853	قد قال	415	قد أنكرت
1258	قد دفن	875	قد سماها	415	قد قال
1289	قد خبأت	880	قد رأيته	415	قد حرم
1956	قد رجع	1539	لقد أدركته	1296	قد كتب
1975	قد عرفت	1547	قد قال	1308	قد أبدلك
1975	قد تبعنا	1558	قد خرج	1328	قد علمت
1975	قد أذنت	1558	قد أوجبت	1329	قد أفضوا
1988	قد سماها	1559	قد قضى	1334	قد حالت
2010	قد غيبته	1560	قد حج	1335	قد شرح
2031	قد أذن	1560	وقد رأيت	1337	قد بلغت
2031	قد أخذتها	1560	قد أخبرتني	1342	قد كرهوا
2060	قد عرضت	1561	وقد سن	1368	قد كان
2090	قد أبرت	1561	لقد سمعت	1389	قد فرض
2169	قد جاء	1569	قد غزا	1399	قد احتبس
2169	قد أدى	1595	قد غلسنا	1408	قد أدرك
2172	قد حالف	1607	قد أوجبت	1410	قد أدرك
2174	قد جاء	1619	لقد رأيته	1412	قد صلى
2174	قد أعطيتك	1622	قد قضى	1423	قد بلغت
2175	قد خشينا	1627	قد أناخ	1425	قد فرض
2175	قد علمت	1670	قد أفاضت	1462	وقد أناخ
2175	قد أريت	1713	قد أوجبت	1463	قد أطل
2184	قد جاؤونا	1714	قد أحصر	1493	قد سميها

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
2184	قد رأيت	1718	قد أوجبت	1493	وقد أهلوا
2184	قد طيبنا	1725	قد خشوا	1517	لقد جلس
2184	قد طيبوا	1760	قد حج	1517	لقد هممت
2185	قد أخذته	1770	قد خرجتم	1524	قد علموا
2185	قد خلا	1911	قد تواطأت	1525	وقد وهنهم
2185	قد جريت	1914	قد بدا	1528	قد أهلکهم
2186	قد وهبت	1942	وقد قال	1536	قد أخبرتني
2186	قد زوجناکها	1948	قد عهد	1539	وقد طاف
2651	قد مثل	2497	قد أرضعت	2187	قد كذبك
2715	قد أضمرت	2498	قد انقطع	2187	قد صدقك
2760	قد اضطرت	2516	قد أرضعتكما	2193	قد سمعت
2766	قد أوجبوا	2518	قد انقطع	2218	قد علمت
2782	قد قيل	2541	قد بايعت	2219	قد أحدث
2782	قد كنت	2557	قد أصبنا	2246	قد جب
2782	قد فعل	2557	قد عاثت	2272	قد أفلس
2800	قد بايعت	2561	قد شهد	2298	قد جاء
2805	قد أعيأ	2563	قد فعلت	2324	قد اتبعنا
2805	قد أصابته	2564	قد بايعتك	2332	قد حرمت
2821	قد قذفه	2567	قد أبرت	2332	قد قتل
2845	قد شهد	2569	قد أعيأ	2336	قد خابت
2845	قد اطلع	2579	قد عرضت	2336	قد أثر
2867	قد أدى	2581	قد نهكتهم	2336	قد قال
2867	قد عنانا	2581	قد عرض	2336	قد أعلم
2867	قد اتبعناه	2581	قد قلدت	2368	قد أدرك
2868	قد فعلت	2581	قد أجزناه	2368	قد دعا
2870	قد بغوا	2581	قد جنئت	2368	قد أعطاه
2874	قد بدت	2581	قد لقيت	2389	قد وجب

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
2880	قد قتل	2581	قد رددتني	2393	قد أتاك
2890	قد خبأت	2581	قد أسلم	2424	قد عرضت
2892	قد أنذره	2600	قد قال	2428	قد كان
2894	قد ظلمتهم	2618	قد تصدقت	2430	قد قضاه
2897	قد قاتل	2623	قد وقفها	2440	قد بلغت
2899	قد أسلموا	2647	قد لقوا	2442	قد علموا
2899	قد لقينا	2647	قد لقينا	2461	قد علمنا
2905	قد صنع	2651	قد قتل	2475	قد حز
3400	قد سعروا	3025	قد استدار	2908	قد أبلغتك
3401	قد أعطيت	3035	قد أمضيت	2909	قد غلها
3403	قد اقترب	3049	قد نزل	2915	قد نافق
3414	قد خبت	3054	قد ذكره	2925	قد اجتب
3414	قد سبق	3059	قد أظلتني	2925	قد ثمل
3328	قد خرج	3059	قد سمع	2927	قد قال
3429	قد عصب	3062	قد رأى	2927	قد خص
3452	قد استيقظ	3161	قد بلغ	2927	قد أعطاكموها
3452	قد آن	3164	قد ذكر	2961	قد وازى
3452	قد لحقنا	3164	قد استحيت	2961	قد أخذت
3463	قد حمل	3168	قد اقترب	2963	قد جاؤنا
3467	قد مات	3184	قد أسمعت	2963	قد رأيت
3467	قد خلت	3185	قد أمرني	2963	قد طيبنا
3467	قد هيأت	3190	قد علمنا	2963	قد طيبوا
3467	قد أعجبني	3198	قد عجنا	2968	قد جاعني
3469	قد نام	3224	قد أؤذي	2978	قد رضينا
3471	قد ملئ	3236	قد قلته	2980	قد أثرت
3474	قد وضع	3277	قد قذرتني	2981	قد أؤذي
3492	قد انكشف	3278	قد صدق	2988	قد سمعتم

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
3497	قد حملتما	3282	قد كان	2988	قد جاء
3497	قد كنت	3319	قد حالت	2993	قد أعطيتك
3497	قد فقدوا	3328	قد خرج	2993	قد كان
3497	قد علمت	3328	قد رشدت	2993	قد جاءنا
3497	قد جاء	3347	قد علمت	3000	قد أجرته
3497	قد علمت	3351	قد شمت	3000	قد أجرنا
3497	قد جعلت	3385	قد جاء	3019	قد بشرتنا
3499	قد تخلف	3388	قد عرضوا	3019	قد قبلنا
3813	قد انتهيت	3692	قد علمت	3500	قد سقط
3814	قد طفئ	3692	قد أذن	3508	قد عرفنا
3817	قد بدت	3693	قد رأيت	3518	قد شلت
3821	قد أينعت	3693	قد جعلوا	3530	قد عرفتهم
3827	قد علمت	3699	قد لحقهم	3532	قد جاء
3827	قد أستشهد	3699	قد لحق	3570	قد علمت
3844	قد كان	3702	قد جاهدنا	3576	قد اتبعناك
3864	قد لقينا	3703	قد استيقظ	3576	قد زعم
3866	قد أذن	3704	قد أقبل	3578	قد فضل
3866	قد كنت	3704	قد رأتها	3578	قد فضلكم
3867	قد سألوا	3704	قد أصابتها	3609	قد أنت
3867	قد أصيبوا	3704	قد أصابتها	3610	قد أبدلك
3875	قد انكسر	3734	قد تخلفت	3632	قد انقطعت
3875	قد كادت	3743	قد غيرتهم	3632	قد كان
3876	قد صنع	3745	قد ضربه	3632	قد ولدت
3876	قد فعلت	3757	قد وجدنا	3636	قد زنت
3891	قد وضعت	3761	قد عرفت	3651	قد سأل
3894	قد أعطاه	3762	قد خان	3652	قد صبأ
3896	قد وضعت	3768	قد شهدا	3659	قد قضيت

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
3910	قد انقطع	3770	قد حلت	3659	قد ابتلاك
3910	قد بلغني	3781	قد أجبت	3659	قد خلص
3911	قد أخبرني	3773	قد شهد	3659	قد بعث
3928	قد حاصرا	3773	قد بدا	3674	قد أرسل
3944	قد قطع	3811	قد آذى	3674	قد جربت
3951	قد أحذقوا	3811	قد سألنا	3688	قد وضعت
3998	قد عرفنا	3811	قد أتيتك	3692	قد خشينا
4025	قد صدقكم	3811	قد اتبعناه	3692	قد كرهننا
4449	قد كذب	4245	قد بلغ	4025	قد شهد
4449	قد قطع	4256	قد نسختها	4043	قد علمتم
4449	قد جعل	4261	قد صلى	4049	قد مسح
4453	قد رآه	4271	قد نسخت	4064	قد جاؤونا
4468	قد أنزل	4278	قد غلقت	4064	قد رأيت
4468	قد صدق	4280	قد زنيا	4064	قد طيبنا
4468	قد كذب	4287	قد جمعوا	4064	قد طيبوا
4473	قد انقطع	4292	استحمدوا	4066	قد علا
4477	قد بلغني	4331	قد نام	4073	قد أكثرت
4477	قد أصابه	4334	قد أقادت	4074	قد أظل
4479	قد باعت	4334	قد استوخمنا	4076	قد رضينا
4243	قد علمت	4344	قد حرمت	4081	قد أؤذي
4479	قد مضين	4362	قد لطم	4086	قد جمعت
4496	قد مضى	4373	قد فعلنا	4090	قد فرض
4513	قد انطلقوا	4373	قد عفا	4101	قد جننا
4517	قد أذن	4385	قد استدار	4107	قد بشرتنا
4532	قد قتلوا	4397	قد ذهب	4107	قد قبلنا
4544	قد هلكت	4400	قد نبأنا	4122	قد جاء
4547	قد هلكوا	4402	قد استحر	4122	قد أتيتك

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4577	قد سد	4418	قد كذبوا	4125	قد قبلنا
4604	قد نهى	4418	قد كذبوهم	4130	قد أحسن
4608	قد صدقكم	4435	قد بلغكم	4131	قد هلكت
4609	قد بايعتك	4435	قد غضب	4140	قد أفاضت
4617	قد صدقتك	4435	قد قتلت	4217	قد بلغ
4624	قد فعلوا	4448	قد قلع	4220	قد أنزل
4657	قد جاء	4448	قد بلغت	4221	قد أنزل
4665	قد كتبت	4449	قد سمعته	4224	قد أنزل
5505	قد سعد	5314	قد أعدتكم	4667	قد تركك
5505	قد أثر	5315	قد انصدع	4706	قد أمر
5528	قد اتخذوها	5316	قد رأيتني	4827	قد أدت
5531	قد صلوا	5360	قد حرمت	4900	قد أمر
5533	قد ملكتها	5366	قد نزل	4909	قد لعن
5562	قد رجلها	5331	قد حضرت	4939	قد أذن
5629	قد ناما	5345	قد غلب	4956	قد غدت
5629	قد فعلت	5360	قد فعلت	4959	قد أنزل
5653	قد تحلب	5378	قد ملأ	4983	قد بايعتكن
5678	قد قلت	5384	قد فعلتن	4991	قد أقبل
5686	قد سبق	5385	قد أعلقت	5003	قد قضى
5725	قد علمت	5388	قد علقت	5003	قد صدقت
5729	قد أذن	5392	قد حمت	5043	قد قال
5733	قد حالف	5397	قد وقع	5067	قد حز
5749	قد أؤذي	5397	قد خرجت	5109	قد حازها
5764	قد احمر	5398	قد وقع	5118	قد تبعنا
5767	قد أضر	5417	قد نزلوا	5141	قد كنا
5776	قد نضب	5430	قد عافاني	5149	قد قاموا
5806	قد أجرنا	5432	قد أفتاني	5162	قد تكسر

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5820	قد خبأت	5444	قد كان	5181	قد ذبحوا
5854	قد توجه	5460	قد نهاك	5209	قد كان
5884	قد خرجوا	5461	قد اضطرت	5230	قد استدار
5904	قد خان	5470	قد أذن	5248	قد حدث
5904	قد اطلع	5472	قد أثرت	5251	قد نهاكم
5916	قد انطلقوا	5478	قد أتت	5260	قد حرمت
5924	قد سقط	5505	قد دخلت	5266	قد نزل
5928	قد عارضني	5505	قد حدث	5296	قد شيب
6581	قد عمي	6231	قد كتب	5928	قد اقترب
6626	قد عرفت	6232	قد قاتل	5992	قد دعا
6640	قد جمع	6232	قد انتحر	5995	قد مسح
6640	قد ذهب	6235	قد قدرته	5996	قد علمنا
6694	قد بايعنا	6316	قد قدر	6002	قد حازها
6726	قد أمر	6395	قد شرب	6028	قد صنع
6726	قد عزمت	6398	قد جلده	6028	قد أفتاني
6755	قد طيبوا	6403	قد حرم	6034	قد عصت
6768	قد استحر	6427	قد رجمتها	6045	قد غفرت
6777	قد أقرؤا	6429	قد زنى	6046	قد دعا
6779	قد أقرؤا	6429	قد أحسن	6054	قد أحاط
6781	قد نظرت	6433	قد أحدثا	6062	قد أعطيت
6782	قد بايعت	6437	قد صليت	6079	قد ارتفع
6784	قد أدرك	6437	قد غفر	6094	قد كان
6793	قد جعل	6442	قد مات	6103	قد أريت
6793	قد بايعوه	6442	قد قدر	6151	قد أفضوا
6809	قد بغوا	6442	قد كانت	6172	قد قال
6819	قد اشتهينا	6442	قد زورت	6173	قد كنت
6819	قد اشتقنا	6442	قد كان	6181	قد أمر

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
6824	قد أنزل	6502	قد قتلتم	6184	قد عرفت
6825	قد وجه	6503	قد زنى	6190	قد سقط
6826	قد حرمت	6503	قد حدث	6192	قد امتحشوا
6855	قد شرح	6503	قد خلعوه	6199	قد علمت
6860	قد نام	6519	قد لطم	6204	قد امتحشوا
6874	قد أنزل	6544	قد كان	6204	قد قشبنبي
6874	قد كذب	6545	قد بلغت	6204	قد زعمت
6874	قد صدق	6581	قد خشيت	6230	قد نسيت
7009	قد استدار	7001	قد امتحشوا	6916	قد بلغت
7016	قد قلنا	7001	قد تبين	6933	قد علمتم
7047	قد أحب	7000	قد امتحشوا	6954	قد سمع
7077	قد قدر	7000	قد قشبنبي	6974	قد كتب
7079	قد سماهم	7001	قد نجوا	6982	قد ذهبت
7085	قد بدلوا	7001	قد غاب	6988	قد قيل
7104	قد زنيا	7001	قد رأيتموها	7000	قد أعطيت

(عدد الشواهد: 690 شاهداً)

ملحق (3):

الفعل المتصل بالسین وسوف فی صحیح فی صحیح البخاری

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
1414	سیكون	893	سیطوه	7	سیظهر
1483	سیكون	1043	سیعود	50	سأخبرك
1495	ستصیبه	1074	سترون	67	سیسمیه
1648	ستعود	1107	سأحدثكم	74	سیلقاه
4499	سأحدثك	2407	سأبیت	78	ستلقاه
4531	سأحدثكم	1161	سیفقدونني	122	ستجدني
4278	سیظهر	1166	سأبلغهم	237	سأجد
4413	سنبرئك	1166	سیدخل	451	سأفعل
4431	سیفسدون	1166	ستأتي	529	سترون
4570	سترون	1231	سیهزم	547	سترون
4967	سیدنو	1273	ستجدون	1130	سأفعل
4967	سأقول	1280	سأقول	1358	فسیأتي
4967	سیقول	1411	ستهب	1654	سیسمیه
5086	سأفعل	1425	ستأتي	1607	ستصد
6729	ستكون	6571	سیدنو	5179	سأخبركم
7005	سیكلمه	6640	سنخبرك	5223	سأحدثكم
7009	سیسمیه	6708	سأقول	5821	سأقول
7074	سیكلمه	6667	سیسمیه	5668	سیورثه
6997	سترون	6648	سترون	5669	سیورثه
6999	سترون	6670	ستكون	5911	سیتوفی
7009	ستلقون	6671	ستكون	6199	سوف ترى
103	سوف يحاسب	6644	سترون	6531	سیخرج
6199	سوف ترى	6729	ستحرصون	6571	سأقول
				6571	سیقول

(عدد الشواهد: 70 شاهداً)

ملحق (4):

شواهد أفعال المدح في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5159	نعم الصدقة	2721	نعم الجهاد	844	نعم الغسل
5285	نعم الصدقة	3513	نعم الزبير	1070	نعم الرجل
5928	نعم السلف	3530	نعم الرجل	1105	نعم الرجل
6625	نعم الرجل	3674	نعم المجيء		نعم العدلان
6729	نعم المرضعة	4030	حبذا يوم		نعم العلاوة
		4288	نعم الوكيل	2486	نعم المنيحة
		4765	نعم الرجل	2486	نعم الصدقة

(عدد الشواهد: 19 شاهداً)

ملحق (5):

أفعال الّزم في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5017	بئس ما صنعت	4156	بئس ما قلت	1561	بئس ما قلت
5685	بئس أخو العشيرة	4473	بئس ما قلت	2518	بئس ما قلت
5707	بئس أخو العشيرة	4744	بئس ما لأحدكم	2690	بئس ما دعوتكم
5729	بئس أخو العشيرة	4752	بئس ما لأحدكم	3801	بئس ما قلت
		6878	بئست صفيين	6729	بئست الفاطمة

(عدد الشواهد: 14 شاهداً)

ملحق (6):
شواهد أفعال التعجب في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
6675	ما أظرفه	798	ما أكثر
6675	ما أجده	1218	ما أحسنها
7000	ما أغدرك	6132	ما أعقله
		373	ما أغدرك

(عدد الشواهد: 7 شواهد)

ملحق (7):

شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (أن) المصدرية في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
825	أن يتصدقن	311	أن يهل	3	أن ينزع
826	أن يغيب	312	أن يقضي	5	أن تقرأه
830	أن أشق	321	أن يغتسل	7	أن يأتروا
847	أن أشق	337	أن تصلي	16	أن يقذف
856	أن يغتسل	340	أن تصنع	21	أن يعود
869	أن يقسم	341	أن تصلي	27	أن يكبه
882	أن تفرض	344	أن نخرج	36	أن أرجعه
885	أن يضر	385	أن أقاتل	40	أن تحول
908	أن نصلي	395	أن يستقبل	47	أن تدفن
922	أن نصلي	404	أن يبرزق	49	أن تكون
933	أن نبدأ	414	أن أصلي	50	أن تؤمن
941	أن يعيد	418	أن يصلي	51	أن يدخل
942	أن يصلي	419	أن يبني	52	أن يواقعه
948	أن نتعرف	423	أن تكونوا	53	أن نأتيك
949	أن يرفع	433	أن يجلس	63	أن نصلي
982	أن يدعوا	449	أن أربطه	64	أن يبيعه
999	أن يتعرف	448	أن يقف	65	أن يكتب
1002	أن يقول	497	أن يسجد	67	أن يبلغ
1035	أن يجعلوها	514	أن يؤذن	72	أن أقول
1038	أن تسافر	515	أن يسأل	80	أن يرفع
1084	أن يصلي	531	أن تغرب	81	أن يقل
1067	أن يركع	545	أن أشق	83	أن أذبح
1071	أن يرفع	454	أن تطع	84	أن أرمي
1076	أن يعمل	514	أن يؤذن	87	أن نأتيك
1077	أن تفرض	531	أن تطلع	104	أن يسفك

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
1128	أن يتخذها	545	أن أشق	112	أن يعقل
1130	أن أصلي	570	أن تتاموا	122	أن يحملوها
1147	أن أتموا	590	أن يستهموا	129	أن يتكلموا
1152	أن أوثقه	628	أن ينقلب	131	أن يكون
1159	أن أرد	636	أن أصلي	136	أن يطيل
1160	أن يصلي	641	أن تصلوا	146	أن تخرجن
1163	أن يمسي	659	أن تجعل	155	أن آتية
1173	أن يسلم	675	أن أشق	160	أن يدخلها
1177	أن يصلي	681	أن يصلي	167	أن يتوضؤوا
1174	أن يدري	696	أن نكتب	192	أن يبسط
1190	أن تعلموني	773	أن يسكت	213	أن يخفف
1210	أن يصلي	777	أن يسجد	232	أن يبني
1221	أن تحد	782	أن يسجد	274	أن يغتسل
1233	أن نخلف	795	أن يسلم	296	أن يباشرها
1237	أن ينهالن	813	أن يحبس	307	أن نجد
2079	أن تباع	1691	أن يسهل	1239	أن يبارك
2084	أن تباع	1696	أن يجعلها	1246	أن تخلفه
2090	أن يشترط	1707	أن يطرق	1258	أن توقظك
2091	أن يبيع	1722	أن يطعم	1279	أن تنافسوا
2096	أن يخفقوا	1741	أن يكون	1295	أن يخفف
2102	أن يأخذ	1783	أن يدخل	1320	أن يخرج
2109	أن ينزل	1792	أن تطوع	1333	أن ينظر
2116	أن تصنع	1798	أن نكون	1335	أن أقاتل
2148	أن تغيب	1804	أن يدع	1337	أن تحلب
2151	أن يعملوا	1815	أن يكون	1353	أن تصدق
2152	أن تفض	1834	أن تصوم	1355	أن يستعفف
2154	أن يتلقى	1852	أن يقضى	1364	أن يتصدقن
2165	أن يعملوها	1862	أن يواصل	1375	أن ينفق
2169	أن يسلفه	1874	أن يصوم	1386	أن يشاء

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
2177	أن أتصدق	1885	أن تصومي	1392	أن يجعلها
2184	أن يطيب	1908	أن تفرض	1401	أن يأتي
2188	أن تشتري	1919	أن يكون	1402	أن يسأل
2191	أن يضربوه	1930	أن يقذف	1411	أن يتعجل
2193	أن يمنح	1933	أن يلقي	1410	أن يسأل
2206	أن يعملوها	1940	أن يعتكف	1425	أن يشهدوا
2208	أن أوقظها	1946	أن يوافقه	1432	أن يكتمه
2217	أن يمنح	1950	أن تكون	1463	أن يغتسل
2224	أن أعطيه	1966	أن يأكل	1482	أن يقيم
2225	أن يعطيه	1968	أن يسأل	1485	أن يرزقها
2237	أن أعطي	1971	أن ينظروا	1486	أن يحل
2239	أن ننزل	1972	أن يتجاوز	1497	أن يجعلوها
2242	أن يسقي	1975	أن يرجع	1507	أن أدخل
2245	أن يسأل	1979	أن يخرج	1515	أن يتركه
2246	أن أحمل	1991	أن يزن	1524	أن يدخل
2249	أن تحلب	2006	أن يبتاعا	1525	أن يرملوا
2250	أن تؤبر	2017	أن يباع	1554	أن تغلبوا
2251	أن تباع	2025	أن يبيع	1568	أن يجعلوها
2274	أن يسلفه	2033	أن يبيع	1600	أن تطلع
2299	أن يكون	2036	أن تنتج	1621	أن أتصدق
2300	أن تكون	2038	أن يجتبي	1623	أن يحل
2302	أن يفدي	2041	أن يحتابها	1628	أن يحلوا
2303	أن تؤتى	2042	أن تلقي	1630	أن يقوم
2319	أن أعطي	2058	أن نبيعه	1634	أن يذبح
2326	أن يكون	2059	أن يبيعه	1644	أن يطوفوا
2328	أن تطعمهم	2064	أن يبيع	1672	أن تنفر
2331	أن يغرز	2071	أن تبتاع	1682	أن يخل
2350	أن يجيبها	2076	أن يبيعه	1690	أن تحجي
3328	أن أصبحت	2782	أن يدفعه	2357	أن يقرن

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
3334	أن تعلم	2786	أن أقاتل	2369	أن يعتق
3351	أن تقبضها	2793	أن أحل	2371	أن يقيم
3367	أن تنتهك	2795	أن تحرقوها	2402	أن يطيب
3375	أن أفضي	2810	أن يتخلفوا	2448	أن يمرض
3376	أن توتر	2828	أن يسافر	2460	أن تطعم
3377	أن يوحى	2845	أن يكون	2461	أن يقبلوا
3378	أن تصلي	3855	أن تلحقوا	2475	أن يشوي
	أن يتيمم	2878	أن تقبل	2488	أن نبلغ
3380	أن يتوضئوا	2898	أن يرتاب	2496	أن ترجعي
3382	أن يبسط	2927	أن أزيغ	2491	أن يأخذ
3385	أن يقول	2934	أن يقذف	2518	أن يخرج
3393	أن نسأله	2943	أن تفتن	2529	أن يسهم
3394	أن يكون	2963	أن أرد	2532	أن تطوع
3396	أن أدعي	2978	أن يذهب	2537	أن تعطني
1401	أن تشركوا	2988	أن يبسط/	2543	أن يستهموا
	أن يتنافسوا	2996	أن أحللكم	2544	أن تؤم
3411	أن تعض	3027	أن تسجد	2552	أن يقيم
3415	أن أكذب	3044	أن تكون	2553	أن يدخلها
3419	أن أوقفه	3059	أن يخرج	2553	أن يعتمر
3424	أن أنفخهما	3107	أن يقذف	2557	أن يصلح
3426	أن تكوني	3151	أن نسألهم	2567	أن يشترط
3430	أن يصلح	3170	أن تكونوا	2572	أن توموا
3431	أن يجيء	3184	أن أقرأ	2581	أن يجعلوه
3433	أن أطوف	3185	أن أمسك	2583	أن يسلفه
3438	أن يريهم	3198	أن يطرحوا	2586	أن يأكل
3446	أن يسقيها	3199	أن يستسقوا	2591	أن تدع
3459	أن ترجع	3200	أن يصيبكم	2599	أن يأخذه
3461	أن يغفر	3215	أن يقول	2601	أن تجعها
3465	أن أتعاهد	3223	أن يبرئه	2620	أن يأكل

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
3466	أن يكون	3228	أن أحلق	2633	أن تدخل
3468	أن يقول	3232	أن يقول	2635	أن تدخل
3469	أن يقول	3235	أن تسرح	2637	أن تدخل
3474	أن يجعلك	3239	أن يقتدي	2644	أن يتخلفوا
3476	أن أدخله	3241	أن أربطه	2662	أن يرجع
3480	أن يهين	3264	أن ينزل	2667	أن أرد
3485	أن أكون	3277	أن يتبدلها	2686	أن تكون
3486	أن يكونوا	3278	أن أوقفهما	2701	أن يعيدوه
3497	أن تكبر		أن أدعها	2706	أن يتعجل
3497	أن يقبل	3283	أن تباعدي	2760	أن يوسعها
3498	أن يكون	3318	أن يدعى	2769	أن تقاقلوا
4361	أن يتصرف	4009	أن يرملوا	3503	أن تكون
4272	أن تعرب	4015	أن ينهاهم	3508	أن يزيدوا
4278	أن يدخل	4025	أن أتخذ	3523	أن يسؤها
4279	أن تجعلها	4030	أن ترتكز	3547	أن يأتيهم
4284	أن يدعوا	4031	أن يجتمع	3536	أن يصلح
4298	أن يقسطوا	4037	أن يدخل	3567	أن يرجع
4306	أن ترهب	4038	أن أسأله	3576	أن يجعل
4322	أن يسجد	4043	أن نحمد	3577	أن يجعل
4324	أن ينكحها	4044	أن يسفك	3593	أن تقتل
4325	أن يفارقها	4064	أن يطيب	3598	أن أقرأ
4327	أن يقول	4075	أن تجدوا	3602	أن يقول
4352	أن يبعث	4077	أن يذهب	3613	أن يعزوه
4356	أن يقول	4079	أن يرجع	3614	أن يأكل
4367	أن تأخذ	4085	أن يطيعوه	3615	أن أدين
4370	أن تأتيني	4090	أن يشهدوا	3620	أن يجعلوها
4393	أن يعطيه	4092	أن يعقب	3626	أن تطلع
4395	أن يكفيه	4094	أن ينقي	3648	أن يسأل
4404	يتجولوا	4095	أن يقيم	3659	أن يجلدوه

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4407	أن تأخذ	4111	أن يعتمر	3687	أن يفتن
4424	أن ترمي	4116	أن أنفخهما	3701	أن تعطي
4426	أن أخرج	4135	أن يحلو	3721	أن تذر
4448	أن أخبره	4137	أن يحلن	3734	أن أطوق
4449	أن تخبرني	4149	أن تذر	3766	أن يصحبهم
4459	أن يخلقني	4154	أن تكون	3791	أن تبسط
4461	أن يخلقني	4156	أن أرتحل	3794	أن يقول
4464	أن تخرج	4157	أن يصبكم	3816	أن تشركوا
4469	أن يفرق	4162	أن يدفعه	3827	أن يؤدون
4473	أن تتخذ	4178	أن يحب	3844	أن تغيب
4479	أن تضرب	4183	أن يخرج	3857	أن تشركوا
4482	أن يمشيه	4207	أن يطعم	3849	أن يرجعوا
4483	أن تقتل	4210	أن تسألهم	3896	أن تقتل
4492	أن يخرج	4212	أن أتخذ	3927	أن يحلق
4494	أن يقول	4216	أن تحول	3928	أن يدخلوا
4499	أن تعبد	4218	أن يستقبل	3928	أن نأكلهم
4507	أن يخير	4225	أن يطوفوا	3944	أن أميل
4517	أن تخرجن	4228	أن يقبل	3986	أن نلقي
4518	أن تأذني	4233	أن ينزل	3987	أن يخرجوا
4522	أن يدركه	4235	أن يصوما	3987	أن تذهب
4526	أن يكون	4243	أن تخرج	3991	أن تنظروهم
4529	أن يقتدي	4248	أن يأتي	4002	أن يعملوها
4530	أن أربطه	4249	أن تصبحوا	4005	أن يقيم
4531	أن يقول	4252	أن يموت	4006	أن يعتمر
4923	أن يراه	4765	أن يترك	4537	أن أخرج
4925	أن يأتي	4768	أن أسمع	4547	أن يكشف
4926	أن أسير	4777	أن يقسطوا	4551	أن يكون
4928	أن أدخله	4778	أن نزوجك	4552	أن تفسدوا
4931	أن يبشرها	4785	أن يناصفه	4553	أن ينزل

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4932	أن ينكحوا	4787	أن ينكح	4555	أن أحكي
4932	أن يطل	4790	أن يكسبه	4557	أن يركع
4933	أن يرفع	4803	أن ينكح	4564	أن يهلكا
4945	أن يأتي	4803	أن يشفع	4571	أن يسبح
4953	أن يمس	4804	أن ينتقض	4580	أن يسلموا
4957	أن يجهزها	4804	أن يقسطوا	4586	أن يريهم
4958	أن يراجعها	4813	أن تتكح	4597	أن ينتظروا
4960	أن ترجعي	4815	أن أفلح	4598	أن ينظروا
4963	أن تختاري	4818	أن تتكح	4606	أن يعرف
4970	أن يرجم	4819	أن تتكح	4608	أن أصطنع
5002	أن يأمره	4821	أن تتكح	4625	أن يطلقها
5003	أن يفرق	4822	أن يزوج	4629	أن تدخل
5012	أن تتكحه	4823	أن تهب	4630	أن أسأل
5013	أن يسأل	4827	أن تسمعوا	4943	أن يحفظه
5022	أن تطلق	4827	أن يتزايد	4644	أن تجمععه
5024	أن تحد	4830	أن أرجع	4645	أن تجمععه
5155	أن أسأل	4834	أن تضع	4660	أن أقرأ
5158	أن يكون	4834	أن يمتع	6467	أن يكتب
5166	أن يأكل	4835	أن ينكحها	4676	أن أقرأ
5172	أن يناولوه	4835	أن يشركه	4677	أن أقرأ
5179	أن نلقي	4837	أن ترجع	4684	أن تقول
5195	أن يصبر	4838	أن يتزوجها	4691	أن يقول
5228	أن تدخل	4843	أن تسكت	4696	أن أكون
5240	أن نصلي	4846	أن ينتقض	4699	أن ينسخوا
5240	أن أصلي	4848	أن يبيع	4701	أن تأمر
5246	أن تقلد	4850	أن أرجع	4702	أن يحرق
5249	أن يعنوا	4856	أن توفوا	4709	أن يقدم
5250	أن يطعم	4862	أن بيني	4715	أن تكذب
5251	أن ينتظر	4868	أن يؤذن	4720	أن تخرج

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5375	أن أكتوي	4891	أن ينزل	4725	أن ينزل
5395	أن يخرجوا	4895	أن أسأل	4727	أن يقرأ
5417	أن يضيفوهم	4895	أن يغضب	4730	أن تصيبه
5447	أن أتعاهد	4897	أن تحيء	4736	أن يتغنى
5456	أن ترجعي	4899	أن تصوم	4744	أن يقول
5460	أن تصلي	4910	أن يصلحها	4757	أن نجمعه
5463	أن يخرج	4913	أن أقول	4762	أن أسمع
5468	أن نلبس	4915	أن أقول	4764	أن يقرأ
6189	أن تشرك	5784	أن يثوي	5470	أن يؤذن
6218	أن تتافسوا	5789	أن أحيء	5474	أن يجعلني
6220	أن نرجع	5790	أن نأكل	5475	أن يلبسها
6222	أن يقضي	5792	أن أتكلم	5482	أن ينبذ
6229	أن تخرج	5874	أن يستوي	5483	أن يحتبي
6233	أن ينظر	5885	أن يقوموا	5485	أن نكسو
6240	أن يخلقني	5904	أن يتوجه	5499	أن نشرب
6249	ان نلبث	5907	أن تقتل	5505	أن يدخلهن
6250	أن يعطي	5912	أن يعبدوه	5508	أن يتزعر
6262	أن أسكت	5913	أن أذهب	5509	أن يلبس
6270	أن تحلفوا	5915	أن يقوم	5513	أن ألبسها
6277	أن يبتليهم	5926	أن يجعلني	5514	أن يلبس
6282	أن نحلف	5932	أن يحزنه	5519	أن نعطي
6301	أن يغفر	5944	أن يبني	5534	أن يكتب
6310	أن يقول	5945	أن أحتبئ	5556	أن أعد
6312	أن أنخلع	5947	أن يصبح	5576	أن يترك
6321	أن تحج	5957	أن يرى	5578	أن يفيض
6325	أن يقوده	5965	أن ينام	5590	أن يصلوها
6326	أن يقوم	5982	أن يصرفه	5611	أن أنزعه
6328	أن نصوم	5989	أن ندعوا	5618	أن ينفخ
6392	أن يضربوه	6004	أن أرد	5622	أن يعبدوه

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
6417	أن يأتوا	6012	أن توفي	5628	أن يلعن
6419	أن تلحقوا	6025	أن يأتي	5629	أن أبدأ
6420	أن يخرجوا	6027	أن نرد	5636	أن يسلم
6423	أن يرفع	6028	أن أثير	5639	أن يبسط
6487	أن يطلب	6061	أن تبسط	5640	أن يبسط
6501	أن تلدونى	6062	أن تشركوا	5654	أن تصيبه
6502	أن يبطل	6078	أن يمشي	5655	أن تقتل
6503	أن يقتلونا	6082	أن ينكح	5658	أن يتزوجني
6531	أن أكذب	6083	أن نغطي	5694	أن يقذف
5775	أن تنتهك	6087	أن أصيب	5695	أن يضحك
6175	أن يجعلني	6093	أن نؤتى	5704	أن يكلماه
		6098	أن يتغمدني	5710	أن يدع
		6108	أن اكتب	5716	أن أثير
		6128	أن ينظر	5718	أن يهجر
		6135	أن يعبدوه	5725	أن تنذر
		6158	أن يمشيه	5730	أن يخرج
		6162	أن يهتمهم	5734	أن ترجعي
		6163	أن تكونوا	5746	أن يرجع
		6169	أن يؤخذ	5757	أن تحلفوا
		6174	أن يتقي	5783	أن يطول

(عدد الشواهد: 753 شاهداً)

ملحق (8):

شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (لن) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5402	لن يصيبه	3708	لن يترك	39	لن يشاد
5537	لن يقرأوا	3721	لن تخلف	56	لن تتفق
5813	لن يترك	4101	لن تزالوا	811	لن تزالوا
6012	لن تتفق	4147	لن تخلف	1233	لن تتفق
6012	لن تخلف	4156	لن أخرج	1233	لن تخلف
6059	لن يوافي	4163	لن يفلح	1384	لن يترك
6098	لن ينجي	4168	لن تضلوا	1942	لن يبسط
6099	لن يدخل	4180	لن يقوم	2142	لن نستعمل
6557	لن يزال	4334	لن تزالوا	2193	لن تتألوا
6626	لن تراع	4458	لن أكفر	2223	لن يبسط
6637	لن تضره	4600	لن تبقي	2490	لن يترك
6686	لن يفلح	4690	لن يعيدني	2803	لن يزال
6866	لن يبرح	4691	لن أعيده	2888	لن تضلوا
6868	لن ألبسه	4723	لن يزال	3101	لن يزال
6932	لن تضلوا	5345	لن تضلوا	3530	لن تراع
		5349	لن يدخل	3615	لن تكون

(عدد الشواهد: 47 شاهداً)

ملحق (9):

شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (إن) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4400	إذا يحطمكم	2523	إذا يحلف

(عدد الشواهد: اثنان)

ملحق (10):

شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد (كي) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4550	لكي يبايع	4156	لكي أتجهز	811	كي تزالوا
4947	لكي تمشط	4494	كي تصدقني	3505	كي ينقلب
		6581	كي يتردى	5884	كي يخرجوا

(عدد الشواهد 8 شواهد)

ملحق (11):

شواهد الفعل المضارع المجزوم بـ (لم) في صحيح البخاري

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
1116	لم يكن	633	لم يستطع	3	لم يأت
1150	لم يستطع	634	لم تسم	3	لم ينشب
1164	لم يكن	646	لم يستطع	7	لم يكلف
1165	لم تشهدا	647	لم يسمع	7	لم أذن
1167	لم يجلس	649	لم يخرج	12	لم تعرف
1185	لم يكونوا	657	لم يأمرهم	32	لم يظلم
1191	لم يبلغوا	658	لم يحن	50	لم تكن
1217	لم يأكل	684	لم يسمع	59	لم يسمع
1225	لم يقارف	721	لم يفجأهم	79	لم يرفع
1243	لم يطعنه	723	لم يقرأ	83	لم أشعر
1246	لم يكن	724	لم تصل	86	لم أكن
1277	لم يقارف	738	لم تزد	98	لم يسمع
1286	لم تطب	760	لم تصل	100	لم يبق
1289	لم يكنه	773	لم أحفظ	107	لم أفارقه
1337	لم يعط	778	لم يحن	109	لم أقل
1341	لم يروني	785	لم أرهم	112	لم تحل
1347	لم يجد	787	لم أركم	122	لم يرد
1364	لم يصل	789	لم ينهض	297	لم تصل
1368	لم يعلق	795	لم يجلس	299	لم أحج
1368	لم يجد	842	لم تحتسبون	318	لم يكن
1380	لم يكن	844	لم تكونوا	328	لم يعطهن
1381	لم يسمع	846	لم أكن	339	لم يقنع
1386	لم يكن	880	لم أكن	341	لم يصل
1403	لم يبارك	882	لم يخف	359	لم يجد
1408	لم يعطه	891	لم ينزل	369	لم يصب

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
1412	لم يصل	904	لم يرد	410	لم تضمر
1469	لم يزل	913	لم يكونوا	415	لم أستطع
1470	لم يكن	916	لم يكن	423	لم تكونوا
1480	لم أسمعه	921	لم يصل	427	لم يعطهن
1484	لم يحل	923	لم يكن	434	لم يحدث
1486	لم يكن	936	لم يجبه	464	لم أعقل
1487	لم يحلوا	937	لم يكن	468	لم تقصر
1497	لم يجد	942	لم يذبح	519	لم تخرج
1506	لم يتم	945	لم يصل	520	لم يظهر
1507	لم يدخلوه	975	لم تزل	567	لم يكن
1517	لم يفعلا	986	لم تنزل	583	لم يكن
1524	لم يستقسما	999	لم يزد	585	لم يسمع
1531	لم أر	1001	لم يذكر	590	لم يحدوا
1536	لم تكن	1005	لم أزه	599	لم يكن
1550	لم يدخل	1049	لم أفعله	620	لم يخط
1560	لم ينقضها	1098	لم أتطهر	624	لم يجدوا
1568	لم تطف	1105	لم ترع	628	لم يحدث
2544	لم تصل	2099	لم يقسم	1569	لم يكن
2551	لم نقاثلك	2138	لم يقسم	1582	لم يعطه
2553	لم يردوه	2159	لم يعطه	1586	لم يزل
2581	لم نجئ	2169	لم أجد	1601	لم يزل
2581	لم نقص	2175	لم أعقل	1602	لم يزل
2581	لم يقم	2184	لم يأذن	1606	لم يهد
2586	لم أصب	2199	لم أخلق	1623	لم يكن
2230	لم يعطه	2205	لم ينه	1637	لم يحل
2239	لم تعرف	2215	لم يفعل	1649	لم أشعر
2434	لم ترده	2217	لم ينه	1693	لم تطف
2442	لم يأتني	2219	لم يكن	1696	لم يكن
2445	لم يذكر	2220	لم يجيزوه	1701	لم يحل

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
2498	لم نأمنه	2230	لم يعطه	1709	لم يدخلوا
2500	لم يجز	2239	لم تعزف	1715	لم يجد
2530	لم يعطها	2240	لم تعمل	1728	لم يحرم
2539	لم يشب	2242	لم ينس	1729	لم نرده
2543	لم يجدوا	2275	لم يمس	1737	لم يحل
2544	لم تصل	2296	لم تعرف	1744	لم يجد
2551	لم تقاثلك	2317	لم تكن	1804	لم يدع
2553	لم يذكر	2324	لم يدع	1806	لم يستطع
2599	لم يبارك	2329	لم يفعلوا	1816	لم يأكل
2616	لم أصنعه	2336	لم أكن	1825	لم أذكره
2620	لم أصب	2360	لم يكن	1850	لم تصل
2629	لم ينقص	2363	لم يقسم	1869	لم يكن
2638	لم أر	2382	لم أفعل	1882	لم يقل
2661	لم تبك	2383	لم يكن	1894	لم يجد
2672	لم يسهم	2391	لم تعمل	1895	لم يجد
2673	لم أره	2402	لم يأذن	1903	لم يكن
2687	لم يأخذه	2418	لم يسجله	1908	لم يخف
2689	لم يكن	2434	لم نرده	1949	لم أسم
2709	لم يفر	2442	لم يأتني	1964	لم تكن
2713	لم يضم	2445	لم يذكر	1973	لم يتفرقا
2714	لم تضم	2448	لم تسم	1982	لم يعط
2722	لم تضحك	2466	لم يأذن	1997	لم يعطه
2730	لم يعط	2498	لم نأمنه	1998	لم أرسل
2730	لم يرفعه	2500	لم نسأله	2001	لم يتفرقا
2730	لم يشفع	2518	لم يتقلن	2008	لم يتفرقا
2748	لم يوجف	2518	لم يضيق	2013	لم يحدث
2751	لم تراعوا	2527	لم يف	2015	لم أعنك
2756	لم يعاقبه	2530	لم يعطها	2020	لم ينقص
2759	لم تعبد	2539	لم يشب	2031	لم يرعنا

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
2777	لم تسمع	2543	لم يجدوا	2081	لم يكن
3529	لم يتم	3171	لم يزلوا	2782	لم أظن
3607	لم يكن	3174	لم يدخل	2784	لم يعز
3618	لم يكن	3177	لم أسمعه	2793	لم يكن
3632	لم تقتله	3179	لم يكذب	2796	لم يؤمر
3653	لم أسمعه	3179	لم تأتوني	2807	لم تراعوا
3684	لم يأخذ	3181	لم يلبسوا	2847	لم يكن
3692	لم أعقل	3181	لم تسمعوا	2854	لم أحرقهم
3694	لم ير	2183	لم يرفعه	2874	لم أمر
3701	لم يأكل	3184	لم تغرف	3050	لم يول
3728	لم يؤمر	3184	لم يوافقاه	3057	لم يكنه
3735	لم أتخلف	3188	لم يتمم	3089	لم يقله
3737	لم نعبد	3192	لم تأمن	2915	لم يعطني
3766	لم آمن	3209	لم تكن	2638	لم أر
3783	لم يمنعي	3306	لم يكن	2661	لم تبك
3809	لم يعطه	3314	لم تزل	2927	لم يعطه
3813	لم يخلصوا	3318	لم تزه	2936	لم تخرج
3821	لم يأكل	3318	لم يقل	2963	لم يأذن
3825	لم تنزل	3328	لم تشفني	2969	لم أعدل
3827	لم تنقص	3358	لم أر	2974	لم يبارك
3834	لم يبق	3365	لم يؤمر	2975	لم يخف
3852	لم ينه	3366	لم يكن	2981	لم يعدل
3854	لم يأكل	3367	لم يكن	2986	لم تخمس
3910	لم يعاقبه	3375	لم يكن	2989	لم يرد
3927	لم يبين	3378	فلم نملكها	2989	لم يقاتل
3930	لم يعملوها	3384	لم نترك	2995	لم يرح
3961	لم يغر	3396	لم أكن	2998	لم يضرك
3973	لم يكن	3400	لم أرها	3009	لم تجتنبوا
3976	لم يحجبها	3400	لم يجد	3013	لم نمنعك

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
3983	لم تخمس	3411	لم يكن	3017	لم يحل
3986	لم يأمرنا	3414	لم أعدل	3018	لم يقبلها
3991	لم أر	3419	لم تأت	3018	لم أقم
3992	لم يشهد	3443	لم أسمعه	3019	لم يقبلها
3993	لم تصبها	3446	لم ينس	3050	لم يدخل
3998	لم يحمله	3459	لم تجدني	3057	لم يقم
4015	لم يطعنه	3463	لم أخلق	3089	لم يضره
4020	لم تبك	3465	لم ينفّر	3109	لم يضره
4021	لم أكن	3465	لم أسمعه	3111	لم يدر
4030	لم ير	3485	لم أعمل	3129	لم تشرب
4041	لم أراه	3479	لم ير	3152	لم تخن
4043	لم تدخل	3479	لم أعزمه	3153	لم يزل
4043	لم يقل	3489	لم يكن	3159	لم يقله
4059	لم تحل	3517	لم يبق	3162	لم يغضب
4514	لم يكن	4292	لم يفعل	4061	لم يول
4557	لم تصنع	4303	لم يزوجيها	4063	لم يفر
4573	لم أسمعه	4305	لم يبق	4064	لم يأذن
4596	لم تعبد	4349	لم يزلوا	4075	لم يصبهم
4613	لم يحبه	4353	لم يظلم	4082	لم يخط
4617	لم يصبني	4359	لم تكن	4089	لم أسق
4618	لم يصبني	4381	لم يبق	4094	لم تحصل
4626	لم يقل	4400	لم يختلف	4094	لم أوامر
4658	لم يضحك	4402	لم يفعله	4096	لم يكن
4667	لم أراه	4402	لم أجدها	4104	لم نر
4670	لم ينشب	4407	لم يغض	4107	لم يقبلها
4676	لم يكن	4409	لم يفلته	4117	لم نجد
4679	لم ينزل	4418	لم تكن	4124	لم يلبث
4686	لم تدخل	4421	لم يقولوا	4125	لم يقبلها
4690	لم ألد	4421	لم أركم	4130	لم تراه

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
4691	لم يلد	4424	لم يدركه	4142	لم يحج
4701	لم يفعله	4425	لم تكونوا	4153	لم يقله
4701	لم أجدها	4431	لم يحالف	4156	لم أتخلف
4703	لم أجدها	4435	لم يغضب	4156	لم أكن
4735	لم يأذن	4435	لم أوامر	4156	لم ينزل
4742	لم يقض	4435	لم يفتحه	4173	لم يقبض
4742	لم يكن	4447	لم يستبن	4177	لم يقم
4765	لم يطأ	4448	لم يرد	4178	لم تحل
4778	لم يقطع	4448	لم يفجأ	4180	لم يقع
4779	لم يقطع	4448	لم تسطح	4183	لم يفجأهم
4789	لم يؤكل	4449	لم يرد	4187	لم يعلموا
4789	لم يرتع	4450	لم يرد	4189	لم يشهدكم
4796	لم يكذب	4456	لم يقل	4194	لم يقبض
4797	لم يحجبها	4462	لم تغدر	4214	لم يتم
4799	لم يقبض	4463	لم يزلوا	4216	لم ندر
4800	لم يعلم	4465	لم تلد	4219	لم يبق
4813	لم ألق	4473	لم تسمعي	4231	لم يصمه
4817	لم تكن	4478	لم يبلغ	4243	لم تكن
4830	لم يمنعني	4488	لم ينسخها	4249	لم يتيسر
4831	لم أنكح	4492	لم يستطع	4252	لم يزل
4833	لم يقض	4496	لم يعلم	4253	لم يتكلم
4842	لم تكن	4498	لم يلبس	4253	لم يصلوا
4850	لم يمنعني	4499	لم تكن	4263	لم تؤمن
4864	لم يحجبنا	4506	لم أجدها	4276	لم يعطه
4870	لم يضره	4507	لم يكونا	4278	لم تكن
4871	لم يقوموا	4508	لم يكونا	4282	لم تنزل
4890	لم يزل	4531	لم يعلم	4291	لم يفعلوا
5791	لم أره	5427	لم ينظر	4895	لم أزل
5792	لم يتكلما	5455	لم ينظر	4921	لم يعط

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
5792	لم أرك	5456	لم يؤذن	4921	لم يحنث
5811	لم أعدل	5467	لم يجد	4959	لم تأتني
5821	لم يكن	5469	لم يجد	4964	لم يصل
5821	لم يقتله	5470	لم يكن	4966	لم تحرم
5867	لم يحمد	5467	لم تصلحي	4968	لم تعمل
5882	لم يتعرف	5492	لم يلبس	4982	لم تخطب
5884	لم يتعرفوا	5493	لم أرمه	4982	لم يردوا
5885	لم يتأذنه	5495	لم يلبسه	5002	لم تأتني
8895	لم أر	5513	لم أر	5043	لم يعطه
5897	لم تصل	5514	لم يجد	5057	لم تكن
5901	لم تسمع	5515	لم يكن	5086	لم أستطع
5928	لم تغادر	5521	لم يصب	5087	لم يوضع
5957	لم يكثر	5531	لم يزلوا	5110	لم أفعل
5981	لم يعجل	5533	لم تكن	5130	لم يضره
5988	لم يقبض	5542	لم يصل	5141	لم يكن
6024	لم يقل	5548	لم يقل	5144	لم يجلسه
6025	لم يضره	5555	لم يبلغ	5159	لم يمسك
6033	لم يسمع	5566	لم أر	5161	لم تجدوا
6038	لم تسمع	5569	لم أسمع	5167	لم يذكر
6067	لم تنقضهم	5573	لم يؤمر	5170	لم تجد
6071	لم يعط	5608	لم يكن	5174	لم ير
6071	لم يرض	5633	لم يقاتلوكم	5177	لم تجدوا
6076	لم يبارك	5636	لم أعطكها	5181	لم يذبح
6078	لم أصبر	5645	لم يرفعه	5217	لم يكن
6083	لم يأخذ	5676	لم يجد	5223	لم يكن
6085	لم يأكل	5676	لم يقطع	5242	لم يذبح
6104	لم ييأس	5677	لم تجد	5253	لم يتب
6104	لم يأمر	5678	لم تسمع	5266	لم يفارقنا
6235	لم يكن	5682	لم يكن	5273	لم أسمع

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
6264	لم يقل	5683	لم تسمع	5309	لم أرمه
6287	لم تعمل	5704	لم أنس	5335	لم أترك
6290	لم تصل	5705	لم يبيسا	5361	لم يحدثه
6297	لم يكن	5710	لم يدع	5368	لم يأكل
6313	لم تحرم	5729	لم أعقل	5381	لم أنكره
6314	لم ينهوا	5749	لم أكن	5382	لم يشهدكم
6316	لم يكن	5769	لم تسلم	5383	لم يحفظ
6329	لم تصبها	5775	لم يكن	5384	لم تحلل
6341	لم يحنث	5776	لم آت	5435	لم يضره
6347	لم يعطه	5786	لم يفعلوا	5441	لم يضرك
6396	لم يسنه	5789	لم أر	5443	لم يضره
6549	لم يزوجها	6520	لم يلبس	6404	لم يأثم
6557	لم يعط	6523	لم يؤاخذ	6408	لم تقطع
6567	لم تستأذن	6524	لم أحرقهم	6409	لم تكن
6569	لم يتزوجها	6528	لم تسمع	6410	لم تقطع
6575	لم يقسم	6534	لم أعدل	6417	لم يحسمهم
6576	لم يقل	6537	لم يقرئنيها	6434	لم يقل
6581	لم ينشب	6538	لم يظلم	6440	لم يقل
6589	لم يبق	6549	لم يزوجها	6443	لم تزل
6614	لم تكذ	6557	لم يعط	6486	لم تحل
6625	لم ترع	6567	لم تستأذن	6492	لم يشهدكم
6635	لم يره	6569	لم يتزوجها	6506	لم يكن
6636	لم تر	6575	لم يقسم	6513	لم صنعت
6640	لم أر	6576	لم يقل	6516	لم يرح
6643	لم يظماً	6749	لم يقض	6469	لم يصب
6672	لم يسمه	6755	لم يأذن	6520	لم يلبس
6673	لم يكن	6767	لم يلتفت	6523	لم يؤاخذ
6704	لم تكن	6768	لم يفعله	6524	لم أحرقهم
6708	لم يقله	6786	لم يف له	6528	لم تسمع

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
6725	لم يؤمر	6816	لم يدخلوه	6534	لم أعدل
6731	لم يجد	6847	لم يفعله	6537	لم يقرئنيها
6961	لم يضره	6852	لم يدخل	6538	لم يظلم
6965	لم يذبح	6927	لم تجدني	6857	لم أره
6976	لم يغض	6929	لم يشب	6859	لم يحرم
6982	لم يقبلها	6935	لم يضيق	6872	لم يسمعه
6983	لم ينقص	6857	لم أره	6875	لم يعطه
7001	لم تصدقوني	6859	لم يحرم	6905	لم تضمر
7067	لم يعمل	6872	لم يسمعه	6912	لم يكن

(عدد الشواهد: 711 شاهداً)

ملحق (12):

شواهد الفعل المضارع المجزوم بعد (لا الناهية) في صحيح البخاري

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
1727	لا تأكلوا	927	لا ينكر	18	لا تشركوا
1741	لا تلبسوا	937	لا تخرج	50	لا تشرك
1774	لا يدخل	989	لا تقوم	69	ولا تعسروا
1763	لا تسافر	1010	لا تكون	106	لا تكذبوا
1785	لا تقتلهم	1036	لا تسافر	121	لا ترجعوا
1786	لا يقطع	1038	لا يحل	125	لا تسألوه
1807	لا تفتروا	1051	لا يزيد	290	لا تطوفي
1815	لا يتقدمن	1047	لا يصلي	299	لا تطوفي
1860	لا تواصلوا	1101	لا تكن	318	لا تخرج
1884	لا يصومن	1130	لا تقل	223	لا ينفر
1933	لا تعجلي	1131	لا تتخذوها	326	لا تصلي
1949	لا تأكل	1134	لا تتحروا	355	لا ترفعن
2041	لا تصروا	1139	لا تسافر	364	لا تصلح
2043	لا يبيع	1157	لا ترفعن	415	لا تقل
2050	لا تلقوا	1187	لا تبكين	423	لا تدخلوا
2052	لا تتاجشوا	1221	لا يحل	454	لا تيك
2055	لا يبيعن	1222	لا يحل	515	فلا تسألوني
2066	لا تبيعوا	1244	لا ننوح	529	لا تغلبوا
2072	لا تبيعوا	1327	لا تدفني	558	لا تحروا
2081	فلا تتبايعوا	1328	لا يكلفوا	564	لا تحروا
2089	لا تفعل	1329	لا تسبوا	629	لا تعلم
2151	لا تفعلوا	1113	لا تشرك	691	لا تقيمون

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
2181	لا تأكلوا	1333	لا تشرك	741	لا ترى
2188	لا تفعل	1347	لا تقوم	746	لا تفتني
2214	لا تفعلوا	1366	لا تحصي	758	لا يتم
2227	لا تمنعوا	1367	لا توعي	773	لا تسأل
2279	لا تختلفوا	1397	لا تخبر	775	لا يتم
2281	لا تخيروا	1404	فلا تتبعه	781	لا ترفعن
2301	لا تلتقط	1418	لا تعد	783	لا أكفي
2303	لا يحلبن	1419	لا تشتره	793	لا تجعلاني
2331	لا يمنع	1333	لا تشرك	800	لا تقولوا
2400	لا تدعون	1513	لا يناكحهم	817	لا تناجي
2404	لا تفعلوا	1539	لا تخالطهم	818	فلا يقربنا
2414	لا يقل	1544	لا يقرب	843	لا يغتسل
2442	لا تؤذيني	1557	لا يحل	858	لا تمنعوا
2480	لا تشتره	1560	لا تبتدئان	867	لا تقوموا
2427	لا تحقرن	1567	لا تطوفي	903	لا يصلين
2507	لا تشهدني	1569	لا تخرج	904	لا نصلي
2518	لا تقتله	1577	لا يخالف	918	لا يفعلوا
2556	لا تكسر	1700	لا يقربنها	924	لا يحل
5941	لا يخنثون	4230	لا تكسر	2574	تسأل
5980	لا يقولن	4362	لا تخيروني	2623	لا تبتعها
5990	لا يتمنين	4473	لا تقتله	2643	لا يقتسم
6021	لا تدعون	4507	لا تستعجلي	2651	لا تكسر
6069	لا تغتروا	4508	لا تعجلي	2701	لا تبشرهم
6079	لا تبرح	4570	لا تغلبوا	2929	لا يقتسم

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
6151	لا تسبوا	4707	لا تشربوا	2943	لا تجتمع
6204	لا تسألني	4707	لا تزنوا	2956	لا يتبعني
6204	لا تجعلني	4721	لا تحدثوا	2979	لا تجدوني
6227	لا تسأل	4809	لا تأكل	2997	لا تضلوا
6229	لا تفعلوا	4820	لا يجمع	3134	لا تقتلوا
6236	لا تدعون	4843	لا تتكح	3157	لا تقتل
6248	لا تسأل	4846	لا تدخلوا	3172	لا تعصيني
6272	لا تحلفوا	4893	لا تثب	3184	لا تخافوا
6342	لا تحملنا	4895	لا تستكثري	3193	لا ترمون
6343	لا تسأل	4896	لا تصوم	3200	لا تدخلوا
6395	لا تقولوا	5078	لا تدخل	3227	لا تخيروني
6395	لا تعينوا	5086	لا تقل	3231	لا يقولن
6398	لا تلعنوه	5110	لا تلبسوا	3233	لا تفضلوا
6399	لا تكونوا	5110	ولا تشربوا	3253	لا تجعلني
6402	لا تشركوا	5110	لا تأكلوا	3400	لا تخاف
6403	لا ترجعن	5159	لا تأكل	3470	لا تسبوا
6472	لا تقتله	5239	لا تطوفي	3564	لا تؤذيني
6524	لا تعذبوا	5250	لا تأكلوا	3624	لا تحلفوا
6569	لا تتكح	5339	لا تغبروا	3679	لا تشركوا
6594	لا تضره	5347	لا يتمنين	3779	لا تقولي
6739	لا تقضي	5371	لا تعذبوا	3793	لا تدرن
6751	لا تعسرا	5513	لا تمس	3817	لا تجيبوه
6751	لا تنفرا	5548	لا يدخلن	3852	لا تبكيه
6767	لا تكون	5637	لا تشرك	3893	لا يصلين

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
6787	لا تعصوا	5671	لا تحقرن	3996	لا تقسم
6787	لا تقتلوا	5679	لا تترموه	4001	لا تفعل
6787	لا تسرقوا	5718	لا تباغضوا	4005	لا يدخل
6803	لا تطوف	5718	ولا تحاسدوا	4069	لا يدخلن
6803	لا تصلي	5765	لا تغضب	4093	لا تبغضه
6806	لا تتمنوا	5718	لا تدابروا	4141	لا ترجعوا
6864	لا تسألوني	5789	لا تقبلون	4143	لا ترجعوا
6869	لا تواصلوا	5814	لا ترجعوا	4153	لا تظنوا
6869	لا تدعون	5825	لا يقولن	4157	لا تدخلوا
6966	لا تحلفوا	5828	لا تسموا	4158	لا تدخلوا
6974	لا تفعلوا	5857	لا تكسر	4215	لا تصدقوا
6997	لا تغلبوا	5935	لا تتركوا	4215	لا تكذبوهم
7034	لا تخيروني	7030	لا تتركوا	6997	لا تسألني
				7018	لا تسألوه

(عدد الشواهد: 250 شاهداً).

ملحق (13):

شواهد الفعل المضارع المجزوم بـ (لام) الأمر في صحيح البخاري:

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
2166	فليتبع	877	فليغتسل	30	فليطعمه
2174	فليأتنا	885	فليقبل	90	فليخفف
2175	فليعبد	937	فليشهدن	106	فلتلج
2184	فليفعل	942	فليذبح	107	فليتبوأ
2215	فليمسك	1041	فليصليها	109	فليتبوأ
2269	فليأتني	1041	ليصلي	134	فليلبس
2317	فليأخذها	1099	فليقعد	136	فليفعل
2336	فليوسع	1105	فليتحرها	159	فليستشر
2407	فليطعمه	1109	فليركع	159	فليوتر
2418	فليتناوله	1113	فليصل	160	فليجعل
2420	فليجتنب	1115	فليزق	160	فليوتر
2430	فليعمل	1160	فليقل	170	فليغسل
2442	فليهدها	1164	فليسجد	209	فليرقد
2458	فليأتنا	1174	فليسجد	210	فلينم
2407	فليطعمه	1177	فليقل	136	فليفعل
2418	فليتناوله	1229	فليتبوأ	283	فليرقد
2420	فليجتنب	1246	فليقم	311	فليهلل
2422	فلتفعل	1333	فلينظر	313	فليحلل
2430	فليعمل	1347	فليقولن	313	فليتمم
2442	فليهدها	1376	فليعمل	328	فليصل
2444	فليفعل	1386	فليعطيا	353	فليخالف
2458	فليأتنا	1411	فليقله	359	فليلبس
2466	فليفعل	1468	فليلبس	364	فليجيء
2489	فليزرعها	1481	فليهل	392	فليتم
2518	فليج	1485	فليفعل	427	فليصل
2519	فليقل	1515	فليتركه	433	فليركع

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
2523	فليحلف	1557	فليهل	444	فليأخذ
2537	فليأتنا	1606	فليصم	444	فليأخذ
2544	فليقل	1652	فليبلغ	487	فلتمائله
2554	فليلج	1795	فليقل	572	فليصل
2616	فليخدمك	1806	فليزوج	577	فليذهب
2706	فليعجل	1815	فليصم	515	فليسأل
2839	فليعجل	1824	فليتم	531	فليتم
2956	فليبايعني	1911	فليتحرها	546	لينيئد
2961	فليولفنا	1912	فليرجع	562	لتصلون
2961	فلنقصه	1914	فليثب	684	فليصل
2989	فليفروا	1923	فليعتكف	773	فليبيع
2993	فليأتني	1931	فليرجع	780	فليرجع
2996	فليبعه	1931	فليصل	785	فليؤدون
3013	فليرتحل	2042	فليرد	797	فليقل
3100	فليقاتله	2056	فليرد	877	فليزلنا
3102	فليستعد	2124	فليسلف	834	فليبيع
6585	فليتعوذ	5415	فلينفث	3115	فليرده
6594	فلينفث	5445	فليغمسه	3118	فلييصق
6603	فلييصق	5458	فليلبس	3121	فليستتشر
6614	فليصل	5469	فليقطعها	3142	فليغمسه
6637	فليتعوذ	5517	فليبدأ	3205	فليصل
6638	فليحمد	5570	فليخلق	3266	فليقع
6642	فليرفعن	5609	فليخلقوا	3274	فليتبوأ
6645	فليصبر	5639	فليصل	3278	فليدع
6664	فليقبض	5662	فليؤدن	3317	فليتبوأ
6667	فليبلغ	5672	فليكرم	3388	فليذهب
6671	فليعد	5672	فليقل	3406	فليعذبه
6733	فليفعل	5676	فليأمر	3429	فليقبل
6740	فليوجز	5703	فليطمعه	3452	فليحمل

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
6740	فليطلقها	5756	فليصدق	3467	فليقطعن
6759	فليأخذها	5757	فليصمت	3497	فليستنعن
6761	فليحلف	5759	فليتجوز	3589	فليقبل
6762	فليأخذها	5784	فليكرم	3635	فليطف
6767	فليسبح	5787	فليصل	3692	فليصل
6819	فليؤذن	5844	فليتبوأ	3814	فليدخل
6838	فليتم	5869	فليرده	3882	فليطلع
6864	فليسأل	5876	فليقل	4051	فليؤذن
6873	فليصل	5891	فليرجع	4064	فليفعل
6919	فليبيعه	5942	ليصدق	4096	فليجعلها
6926	فليعتزلنا	5961	فلينفض	4122	فليأتني
6937	فليكرم	5979	فليغرم	4134	فليهلل
6955	فليركع	6019	فليركع	4184	فلينتبه
6958	فلينفضه	6110	فليقل	4470	فلينزله
6965	فليذبح	6125	فلينظر	4496	فليقل
6966	فليحلف	6128	فلينظر	4503	فليرثه
7000	فليتبعه	6169	فليتحلله	4531	فليقل
7068	فليعمل	6204	فليتبعه	4579	فليصدق
7079	فليخفف	6233	فلينظر	4625	فليطلقها
7120	فليخلقوا	6270	فليحلف	4953	فليراجعها
		6292	فليتم	4958	فليطلقها
		6297	فليبدل	5022	فليطلقها
		6318	فليطعمه	5113	فليعجل
6448	فليجدها	5242	فليذبح	5137	فليعتزلها
6513	فليخدمك	5347	فليقل	5144	فليتناوله
6545	فليبيعه	6326	فليتكلم	5181	فليذبح
6584	فليستعد	6271	فليحلف	5241	فليعد

(عدد الشواهد: 243 شاهداً)

ملحق (14):

شواهد الفعل المضارع المجزوم بـ (لَمَّا) في صحيح البخاري:

الفعل المضارع المجزوم بعد (لَمَّا) في صحيح البخاري:

رقم الحديث	الشاهد
3124	لَمَّا يَبْنِ

(عدد الشواهد: شاهداً واحداً)

ملحق (15):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (كم) في صحيح البخاري

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
4007	كم اعتمر النبي	1943	كم سقت	456	كم صلى
4038	كم صلى	2185	كم يعطي	583	كم صلى
4201	كم غزوت	2826	كم صلى	1083	كم كان
4201	كم غزا النبي	2961	كم قومت	1164	كم صلى
4764	كم يكفي الرجل	2961	كم بقي	1411	كم جاءت
4766	كم تقرأ القرآن	3569	كم سقت	1685	كم اعتمر
4858	كم سقت	3733	كم غزا النبي	1687	كم اعتمر
4872	كم أصدقها	3733	كم غزوت	1687	كم حج
6164	كم أخرج	3926	كم سمعته	1692	كم سمعت

(عدد الشواهد: 27 شاهداً)

ملحق (16):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (من) في صحيح البخاري:

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
5467	من لم يجد	2359	من أعتق	1660	من رأيت
5485	من ترون	2466	من ترون	1775	من يحشر
5485	من تكسو	3266	من خشيت	1898	من تخاطب
		4064	من ترون	2310	من ستر

(عدد الشواهد: 11 شاهداً)

ملحق (17):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (ما + ذا) في حديث البخاري:

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
5433	ماذا قال	2535	ماذا يأمركم	3	ماذا ترى
5433	ماذا أنزل	2782	ماذا يأمركم	7	ماذا يأمركم
5506	ماذا أنزل	3212	ماذا ترى	115	ماذا أنزل
5616	ماذا أذنبت	3226	ماذا قال	115	ماذا فتح
5821	ماذا ترى	3286	ماذا سمعت	488	ماذا سمع
6164	فماذا بقي منا	3404	ماذا أنزل	992	ماذا تكسب
6522	ماذا قال	3485	ماذا أعددت	1074	ماذا أنزل
6556	ماذا فرض	4305	ماذا تبغون	1289	ماذا ترى
6581	ماذا ترى	4305	ماذا تنتظرون	1741	ماذا تأمرنا
7079	ماذا عهد	4351	ماذا تكسب	1792	ماذا فرض
		4473	ماذا علمت	1999	ماذا أذنبت

(عدد الشواهد: 32 شاهداً)

ملحق (18):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (أي) في صحيح البخاري

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
5796	أي شيء توفدون	1943	أي زوجتي	45	أي آية
5972	أي شيء توفدون	2538	أي الأجلين قضى	67	أي يوم
6403	أي شهر تعلمونه	5230	أي شهر هذا	542	أي الكلمتين قال
6403	أي بلد تعلمونه	5369	أي ساعة	1321	أي يوم
6403	أي يوم تعلمونه	5369	أي بلد هذا	1652	أي يوم هذا
6667	أي يوم	5430	أي شيء قال	1654	أي يوم هذا
6667	أي بلد هذا	5430	أي تنشرت	1654	أي شهر
6780	أي شيء بايعتم	5475	أي الثياب كان أحب	1654	أي بلد
7009	أي شهر	5696	أي يوم هذا	1654	أي يوم
7009	أي بلد	5696	أي بلد	1654	أي بلد
		5696	أي شهر	1655	أي شهر

(عدد الشواهد: 32 شاهداً)

ملحق (19):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (أين) في صحيح البخاري

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
3891	أين قال	1833	أين المحترق	31	أين تريد
3896	أين فأشار	1834	أين السائل	59	أين أراه
3957	أين حديث	1899	أين علمانكم	133	أين تأمرنا
3973	أين علي	1876	كيف ذكر	160	أين باتت
4032	أين تنزل	2175	أين تريد	337	أين الماء
4038	أين صلى	2185	أين تريد	414	أين تحب
4074	أين الذي	2188	أين هذا	415	أين تحب
4082	أين أغيب	2558	أين المتألي	415	أين مالك
4135	أين قال	2687	أين السائل	430	أين عمك
4139	أين صلى	2783	أين علي	430	أين هو
4185	أين أنا	2826	أين صلى	458	أين أنتما
4330	أين أنزلت	2847	أين علي	482	أين صلى
4330	أين رسول	2893	أين تنزل	570	أين قلت
4346	أين ناقتي	2964	أين النفر	636	أين تحب
4388	أين بهذا	3027	أين تذهب	654	أين تحب
4449	أين قال	3063	أين قوله	744	أين عملت
4524	أين تغرب	3095	أين هو	804	أين تحب
4529	أين سجدت	3134	أين هو	1130	أين تحب
4574	أين أنت	3378	أين الماء	1148	أين

الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد	الرقم	الشاهد
4700	أين الذي يسألني	3400	أين دعار	1314	أين يذهبون
4716	أين أنزلت	3498	أين علي	1314	أين أنا
4776	أين نحن من النبي	3500	أين بن عمك	1396	أين السائل
4919	أين أنا	3550	أين أنت	1450	أين يجوز
4930	أين تعرف	3563	أين أنا	1450	أين الذي
5053	أين السائل	3569	أين سوقكم	1463	أين التي
5086	أين مالك	3632	أين عقاله	1509	أين موضعه
5086	أين تحب	3632	أين أبو طالب	1511	أين تنزل
5128	أين عريشك	3651	أين تريدون	1557	أين صلى
5199	أين الأشعريون	3692	أين تريد	1571	أين صلى
5430	أين هو	3811	أين تخرج	1580	أين هنداء
5545	أين لكع	3813	أين هو	1674	أين صلى
5588	أين علماؤكم	3814	أين الرجل	1697	أين السائل
5737	أين السائل	3820	أين أنا	1725	أين تركب
5789	أين رب منزلنا	3822	أين يا	1726	أين تركب
6864	أين مدخلي	6436	أين المحترق	5838	أين الصبي
6947	أين ملوك	6442	أين تريدون	5904	أين الكتاب
6988	أين تذهب	6540	أين الكتاب	6063	أين السائل
7116	أين النفر	6672	أين تريد	6273	أين النفر الأشعريون
				6342	أين هؤلاء الأشعريون

(عدد الشواهد: 115 شاهداً)

ملحق (20):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (متى) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
4420	متى يأتي	1258	متى دفن	992	متى تجيء
4420	متى تقوم	4200	متى هاجرت	1659	متى أرمي
				5685	متى عهدتني

(عدد الشواهد: 7 شواهد)

ملحق (21):

شواهد الاستفهام في صحيح البخاري (كيف) في صحيح البخاري

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
2255	كيف ترى	1086	كيف صلاة الليل	2	كيف يأتيك
2296	كيف ترى	1095	كيف صلاة الليل	7	كيف نسبه
2312	كيف ننصره	1239	كيف الغلام	59	كيف أضعها
2375	كيف نرهك	1258	متى دفن	88	كيف قيل
2375	كيف نرهن	1335	كيف تقائل	253	كيف الغسل
2476	كيف ألبسها	1368	كيف قال	301	كيف تصنع
2497	كيف وقد	1463	كيف ترى	308	كيف تغتسل
2501	كيف ذلك	1493	كيف نجعلها	308	كيف أنظهر
2518	كيف تيكم	1539	كيف يمنعهن	308	كيف قال
2501	كيف ذلك	1539	كيف يخالطنهن	309	كيف أغتسل
2526	كيف وقد زعمت	1579	كيف تصنع	339	كيف يصنع
2517	كيف وقد قيل	1697	كيف تأمرني	340	كيف تصنعون
2518	كيف فيكم	1876	كيف ذكر	342	كيف منازلهم
2539	كيف تسألون	1947	كيف وقد قيل	461	كيف صلاة الليل
2071	كيف شئنا	2012	كيف يخسف	466	كيف بلط
2580	كيف بك	2025	كيف ذلك	522	كيف كان
2587	كيف يرد	2066	كيف شئتم	530	كيف تركتم
2587	كيف هي	2255	كيف ترى	545	كيف وضع
2539	كيف تسألون	2296	كيف ترى	645	كيف رأيت النبي
2580	كيف بك	2309	كيف سمعت	923	كيف قال حملت السلاح
2581	كيف يرد	2312	كيف تنصره	924	كيف هو
5636	كيف ألبسها	4278	كيف حسبه	2589	كيف كتب
5722	كيف سمعت	4280	كيف تفعلون	2620	فكيف تأمرني
5728	كيف تعرف	4374	كيف ترى	2620	كيف نرمي
5798	فكيف بنسبي	4402	كيف أفعال	2805	كيف ترى
5817	كيف تقول	4402	كيف تفعلان	3002	كيف نحلف

رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد	رقم الحديث	الشاهد
5996	كيف نسلم	4450	كيف السبيل	3002	كيف نأخذ
5996	فكيف نصلي	4468	كيف نقولون	3009	كيف ترى
6131	كيف إضاعتها	4468	كيف يصنع	3043	كيف يأتيك الوحي
6158	كيف يحشر	4469	كيف يفعل	3051	كيف تركتم عبادي
6229	كيف ترى	4476	كيف تجدنيك	3164	كيف منازلهم
6344	كيف أصنع	4482	كيف يحشر الكافر	3184	كيف عيشنا
6344	كيف أقضي	4515	كيف وجدت	3316	كيف نرمي
6424	كيف ينزع	4517	كيف تخرجين	3338	كيف بنسبي
6526	كيف تقاتل	4519	فكيف الصلاة	3340	كيف بصرف
6552	كيف أنصره	4520	فكيف نصلي	3419	كيف صنعتما
6567	كيف إذنها	4660	كيف سمعته	3452	كيف صنعت
6768	كيف أفعال	4700	كيف ترى	3497	كيف فعلتما
6768	كيف تقعلان	4701	كيف تفعل	3532	كيف يقرأ
6855	كيف تقاتل	4701	كيف تفعلون	3550	كيف قرأ
6879	كيف أقضي	4734	كيف كتب	3662	كيف تصنع
6879	كيف أصنع	4765	كيف تصوم	3711	كيف تجدك
6924	كيف تغتسل	4765	كيف تختم	3811	كيف نزهك
6924	كيف أتوضأ	4843	وكيف إذنها	3914	كيف بنسبي
6929	كيف تسألون	4959	كيف يفعل	3953	كيف نأتي
6992	كيف تركتم	5013	كيف أفتاها	4074	كيف ترى
7014	كيف صلاة	5327	كيف أصنع	4086	كيف تقرأ
7048	كيف تركتم	5327	كيف أقضي	4089	كيف قلت
7076	كيف سمعت	5330	كيف تجدك	4130	كيف ترى
7079	كيف فعلت	5352	فكيف الميراث	4136	كيف أهللت
7084	كيف تسألون	5403	كيف ينفث	4190	فكيف أوصى
7085	كيف تسألون	5426	كيف أغرم	4191	كيف كتب
		5628	كيف يلعن	4263	كيف تحيي

(عدد الشواهد: 158 شاهداً)